جامعة دمشق
كلية الحقوق
قسم القانون العام

الإطار القانوني للتعددية الحزبية
في الجمهورية العربية السورية
﴿ دراسة تحليلية مقارنة ﴾

بحث علمي قانوني أعدّ لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام

إعداد الطالب
طارق إسماعيل الغزالي

إشراف الدكتور
حسن مصطفى البحري

الأستاذ في قسم القانون العام
كلية الحقوق/جامعة دمشق

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ

فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ المؤمنون ٥٣

صدق الله العظيم

﴿ حزب يدعم النظام أو الاستقرار، وحزب يدعم التقدم أو الإصلاح ،

كلاهما عنصران ضروريان لحالة صحية من الحياة السياسية ﴾ .

جون ستيوارت ميل (في الحرية: ١٨٥٩م)

« *A party of order or stability, and a party of progress or reform, are both necessary elements of a healthy state of political life* ».

John Stuart Mill (On Liberty:1859***)***

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر لله تعالى الذي يسّر لي سبيل العلم، وهيأ لي أسبابه وأمدني بالمعونة لإنجاز هذا العمل، كما أساله تعالى الإخلاص في القول والعمل.

وامتثالاً لهدي النبي الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم القائل «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، واعترافاً بالفضل والجميل فإني أتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم عرفاني وامتناني إلى أستاذي الفاضل العظيم في تواضعه العالم في فكره الكبير في ترفعه الأستاذ **الدكتور حسن مصطفى البحري** على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة والذي أسرني بغزارة علمه وسعه أفقه ورحابة صدره وطيب تعامله، وتعهدني بتقديم النصح والمشورة طوال فترة إعداد هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر وبالغ الامتنان وجزاه الله تعالى عني وعن طلابه خير الجزاء ومتعه بموفور الصحة والعافية.

وكذلك أتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل **الدكتور سعيد النحيلي**، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة دمشق، عضو المحكمة الدستورية العليا، فإني أقدر بشكر وامتنان قبوله الاشتراك في الحكم على هذه الرسالة، رغم مشاغله وأعبائه الكثيرة، فلسيادته مني كل الشكر والتقدير والامتنان وجزاه الله عني خير الجزاء وأدام الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية.

كما أتقدم أيضاً بخالص شكري وعظيم امتناني وتقديري الى أستاذي الجليل الأستاذ **الدكتور نجم الأحمد**، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة دمشق، وزير العدل السابق، الذي كان لي الشرف أن تتلمذت على يديه في مرحلة الدراسات العليا، لتحمله عناء قراءة هذه الرسالة والاشتراك في لجنة الحكم عليها، فلسيادته مني كل الشكر والتقدير والامتنان، ونفع الله بعلمه رواد العلم والمعرفة ومتعه الله بالصحة والعافية.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل **الدكتور سنان عمار** نائب عميد كلية الحقوق للشؤون الادارية، إذ أقدر بشكر وامتنان قبوله الاشتراك في الحكم على هذه الرسالة، رغم مشاغله وأعبائه الكثيرة.

كما أتقدم أيضاً بخالص شكري وعظيم امتناني وتقديري الى **الدكتور ياسر كلزي**، أمين سر لجنة شؤون الاحزاب بوزارة الداخلية، لتحمله عناء قراءة هذه الرسالة والاشتراك في لجنة الحكم عليها.

كما أنني بالنهاية أتوجه بجزيل شكري، وعظيم امتناني إلى جميع أساتذتي في كلية الحقوق وقسم القانون العام، ولكل من ساندني في إتمام هذا العمل العلمي، فكل التقدير لمن وقفوا بجانبي، وقدموا لي يد العون والمساعدة.

إهداء

- إلى من علمني أن الحياة كفاح وعمل مستمر واجتهاد
- إلى من استمديت منه القوة والثبات والعزة والثقة بالنفس
- إلى من ساندني وكان عونا لي في السراء والضراء
- إلى من كان سبباً فيما وصلت إليه
- رحمه الله وأسكنه فسيح جناته **والدي الغالي**

- إلى من تعجز الكلمات عن وصف مشاعري تجاهها
- إلى من أعطت دون مقابل
- إلى ينبوع الحنان والحب والتضحية
- إلى من جعل الله، الجنة تحت قدميها **والدتي الحبيبة**

- إلى من يشاركونني أفراحي وأتراحي
- إلى من أكبر بهم ويكبرون بي **إخوتي**

- إلى رفاق الدرب الذين عشت وما أزال أعيش معهم أجمل لحظات عمري **رفاقي**

اهدي هذا الجهد العلمي المتواضع راجياً الجبار السميع العليم التوفيق في الدنيا والآخرة

مُقَدِّمَة

تعد «**التعددية السياسية**» *Political Pluralism* أمراً أساسياً لا غنى عنه بالنسبة للأنظمة السياسية في الدول الديمقراطية. ويشير أحد التعاريف الأكثر شهرة إلى أن جوهر هذا التعبير يتمثل في (وجود منافسة حرة بين الجماعات في ممارسة التأثير على القرارات المتخذة من قبل الدولة)، أي أنه بعبارة أخرى، يشير إلى (مشروعية تعدُّد القوى والآراء السياسية - كالأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية... الخ. وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها).

وخلافاً للأنظمة الاستبدادية، تتطلب الديمقراطية وجود تعدد وتنوع واختلاف في وجهات النظر العامة؛ ولذلك قيل بأن الأخذ بمبدأ التعددية السياسية يشكل أحد العوامل الأساسية للتمييز بين الدولة الاستبدادية ذات النظام الشمولي *Totalitarian State* والدولة الديمقراطية *Democracy State*.

و«**التعددية السياسية**» بهذه المثابة هي إقرار واعتراف بوجود التنوع، وبأن هذا التنوع لابد أن يترتب عليه اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات. وتكون التعددية بهذا المعنى إطار مقنن للتعامل مع هذا الاختلاف بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة. وهكذا، فإن «**التعددية السياسية**» تعدّ واحدة من خصائص النظام الديمقراطي، وتظهر في الاعتراف بحرية الاعتقاد والتعبير عن الرأي، وحق الاجتماع، وكفالة حرية تكوين الجمعيات والنقابات[1].

ولئن كانت «**التعددية السياسية**» تعد قاعدة أساسية في النظام الليبرالي الحر،

---

(١) انظر: د. حسن البحري، المبادئ السياسية التي يقوم نظام الحكم في الجمهورية العربية السورية (دمشق، جامعة بلاد الشام الخاصة، مجمَّع السيدة رقية، مجلة ارتقاء، العدد /١٨/ آذار ٢٠١٧)، ص٢٨، ٢٩.

فإن «**التعددية الحزبية**» *Party Pluralism* تعد إحدى أهم صور وأشكال وأنماط التعددية السياسية، فهي العمود الفقري للتعددية السياسية، وسمة من سمات النظام الديمقراطي الحر أيضاً؛ ولذا ينظر إليها باعتبارها ضماناً لتداول السلطة وعدم الاستبداد أو الانفراد بالسلطة، ووسيلة لإدارة الاختلافات السياسية.

ومما لا شك فيه أن موضوع التعددية الحزبية مرتبط بموضوع الأحزاب السياسية؛ فالاعتراف بالتعددية الحزبية هو اعتراف بحق إنشاء الأحزاب السياسية، وحقها في ممارسة العمل السياسي المشروع والتداول على السلطة[١].

وتلعب «**الأحزاب السياسية**» *Political Parties*، في أيامنا هذه، دوراً مهمّاً في مجمل العملية السياسية في أي بلدٍ من بلدان العالم، مهما كانت طبيعة النظام السياسي فيه، دكتاتوريّاً كان أو ديمقراطيّاً، فالأحزاب بمفهومها العام تعتبر حلقة وصل تربط بين المصالح المباشرة للمجموعات والجماعات المختلفة في أي مجتمع وبين السلطة الموجودة فيه.

ومن الطبيعي أن يكون للأحزاب السياسية، على تعددها وتنوعها، أهمية أكبر وأعظم في المجتمعات التي تسير وفق النهج الديمقراطي، والتي تعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وتعطي لكل جماعة أو فئة من المجتمع حق وحرية التعبير السياسي عن نفسها، والمشاركة، بشكلٍ أو بآخر، في النظام السياسي القائم، وبالتالي في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف جوانب حياة المجتمع[٢]

وتقوم النظم الدستورية في الديمقراطيات الليبرالية (الغربية) على أساس التسليم بقيام الأحزاب السياسية باعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن اختلاف الرأي الذي تُحتِّمه طبيعتها الديمقراطية ولو لم ينصّ الدستور صراحةً على حرية

(١) انظر: د. حسن البحري، المرجع السابق، ص٣٠، ٣١ .

(٢) انظر: د. حسن البحري، النظم السياسية (دمشق، بلا ناشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٥)، ص٤٦٤.

تكـوين الأحـزاب السياسـية وتنظيمهـا. ولـذلك فـإن علاقـة التعدديـة الحزبيـة بالديمقراطية هـي علاقة وطيدة، وهـو مـا جعل الفقـه في معظمـه يجمـع على ألا ديمقراطيــة بــدون أحــزاب، وأن «**العــداء نحــو الأحــزاب يخفــي وراءه عــداءً للديمقراطيـة ذاتهـا**»، علـى حـد قـول هـانز كلسـن *Hans Kelsen* الفقيـه النمساوي الشهير[١].

وللتعدديـة الحزبيـة معنيـان: عـام واسـع وخـاص ضيق؛ فـالمعنى العـام أو الواسـع للتعدديـة الحزبيـة هـو **الحريـة الحزبيـة**، بمعنـى أن يعطـى أي تجمُّـع ـ ولـو بشـروط معينة ـ الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية، ليتم من خلاله الوصـول إلى خـير الأطـر الـتي تسـمح بسـيادة مفهـوم التنـافس السياسـي مـن أجـل الوصـول إلى السـلطة أو المشـاركة فيهـا. أمـا المعنـى الخـاص أو الضـيق للتعدديـة الحزبية، فهو الذي يشير إلى **وجود ثلاثة أحزاب فأكثر**، كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قـوة واسـتقراراً[٢]، لـذا قـد تأخـذ الشـكل الثلاثـي أو الربـاعي أو التعـددي غـير المحدود، حسب ظروف كل دولة وتكوينها التاريخي والسياسي والايديولوجي والعرقي. وحسب النظام الانتخابي المعتمد، حيث يؤكد فقهاء القانون الدستوري أن تعدد الأحزاب يتواجد مع الأخذ بنظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة على دورين، وكذا عند تطبيق القوائم الحزبية مع التمثيل النسبي. وكذلك حسب الممارسة السياسية للأحزاب، إذ قد تفرز إما تعدد حزبي ذو قطب واحد وهي حالة الحزب المسيطر أو شديد السيطرة، أو تعدد حزبي متعدد الأقطاب لوجود عدة أحزاب متقاربة في الوزن السياسي.

(١) انظر: د. حسن البحري، النظم السياسية، ص٤٦٤.

(٢) انظر: د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (عمَّان، دار الثقافة، الطبعة السابعة ٢٠١١)، ص٣٩٥.

ويعرِّف قاموس أكسفورد الإنجليزي التَّعدُّديَّة الحزبيَّة بأنها: «نظرية سياسية أو نظام لتقاسم السلطة بين عدد من الأحزاب السياسية»[١].

A political theory or system of power-sharing among a number of political parties

والواقع أن التعددية الحزبية بالمعنى الضيق قد ارتبطت في ظهورها، بنشأة أحزاب الوسط في أوربا، إذ وقفت موقفاً وسطاً بين الأحزاب اليمينية والأحزاب اليسارية واستقطبت من مناضليها واستطاعت أن تفرض نفسها، ودليل ذلك حزب الأحرار في بريطانيا إذ ظهرت لأول مرة التعددية الحزبية ثلاثية الأحزاب، وبعد ظهور الحزب الشيوعي نشأ شكل آخر للتعددية الحزبية هو الشكل الرباعي، المتكون من أحزاب المحافظين والأحرار والاشتراكيين والشيوعيين في بعض الدول، لتتعدد الأحزاب فيما بعد وتغزو الحياة السياسية رغم عدم وجود نصوص قانونية تنظمها، بل كانت تستند في تأسيسها إلى الحريات العامة ابتداء.

وإذا كانت التعددية الحزبية قد عرفت نشأتها الأولى في أوربا الغربية، فإنها لم تبق محصورة في هذا النطاق الجغرافي، بل تعدته إلى دول أخرى، ومنها العالم العربي الذي اختلفت فيه نظرة الدساتير إلى التعددية الحزبية على خلفية الحركة الدستورية التي عرفها مع بداية القرن العشرين، ففي الوقت الذي نجد بعض الدساتير العربية حظرت صراحة إنشاء الأحزاب بعد استقلالها بدعوى "الوحدة الوطنية والنضال ضد التخلف الذي يتطلب توحيد الصفوف بدلاً من تشتيت الجهود في الصراعات الحزبية العقيمة" كالدستور الجزائري لعام ١٩٦٣، ودستور السودان لعام ١٩٧٣ ودستور اليمن لعام ١٩٧٠، دستور مصر لعام ١٩٥٦.

إلا أن بعض الدساتير أباحت التعددية الحزبية بعد الاستقلال، مثل الدستور المغربي لعام ١٩٥٨ والدستور الأردني لعام ١٩٥٢، والدستور اللبناني لعام ١٩٢٦.

(١) انظر: د. حسن البحري، المبادئ السياسية التي يقوم نظام الحكم في الجمهورية العربية السورية، ص٣١.

لكن الممارسة السياسية العمليّة، بينت أن هذه تعددية شكلية، حيث يوجد حزب واحد فقط يحتكر ممارسة السلطة بكل مظاهرها ولعقود من الزمن، كما هو في العراق حيث حزب البعث هو الحزب الحاكم، إلى أن أطيح به بعد الغزو الأمريكي للعراق، وفي الأردن والمغرب نفس الشيء حيث الأحزاب مقيدة بخطوط حمراء ملكية لا ينبغي تجاوزها مطلقاً، ففشلت بذلك في إقامة نظام ملكي مقيد تمارس فيه الأحزاب نشاطها بكل حرية، كما هو في بريطانيا.

غير أن رياح التغيير الديمقراطي التي هبت على العالم، لم تستثن الدول العربية، حيث ظهرت فيها موجات من الاحتجاج الشعبي تطالب بالتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما حدا بالأنظمة السياسية الأحادية إلى إدخال إصلاحات سياسية من بينها تبني التعددية الحزبية وهجر نظام الحزب الواحد، وهكذا ظهرت العديد من الأحزاب في الدول العربية - باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية) - إما **بوضع دساتير جديدة** تدعم هذا التوجه، كما هو الوضع في الجزائر بموجب المادة /٤٠/ من دستور عام ١٩٨٩ الذي كرس التعدد الحزبي، **أو إدخال تعديلات دستورية**، كما كان الأمر بالنسبة لجمهورية مصر العربية، حيث تم تعديل المادة /٥/ من دستور عام ١٩٧١ التي تقتضي بأن الاتحاد العربي الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد في مصر، ليصبح مضمونها بعد تعديل عام ١٩٨٠: ((يقوم النظام السياسي في مصر على أساس تعدد الأحزاب)).

وبهذا ظهرت العديد من الأحزاب في الدول العربية التي تبنت فكرة التعددية السياسية والحزبية، بعضها يؤسَّس لأول مرة، والآخر خرج من السرية إلى العلنية، باعتبار أن الأحزاب فيهما كانت موجودة أثناء فترة الاحتلال في إطار الحركة الوطنية ولعبت دوراً لا يستهان به في النضال السياسي، لكن الحسابات السياسية الضيقة ألغت وجودها بعد الاستقلال وجعلتها تتحول إلى السرية،

ويمكن تقسيمها ايديولوجياً إلى أربعة تيارات رئيسية هي:

أ ـ أحزاب التيار الإسلامي

ب ـ أحزاب التيار الليبرالي

ج ـ أحزاب التيار الاشتراكي

د ـ أحزاب التيار الوطني كحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر والحزب الوطني الديمقراطي في مصر.

وبعد هذا الاعتراف من جانب المشرع الدستوري العربي بالأحزاب السياسية، صدرت القوانين المنظمة للتعددية الحزبية من حيث تأسيس الأحزاب وممارستها للنشاط الحزبي.

وبالنسبة للجمهورية العربية السورية، فقد مرت التجربة الحزبية بمحطات متعددة، ففي أعقاب الاستقلال، ساد **نظام تعدد الأحزاب**، إذ نصت المادة /١٨/ من دستور سنة ١٩٥٠ على أن: «للسوريين حق تأليف أحزاب سياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم ديمقراطية. ينظم القانون طريقة إخبار السلطات الإدارية بتأليف الأحزاب ومراقبة مواردها».

ولما قامت دولة الوحدة مع مصر، جرى إلغاء الحياة الحزبية، حيث اشترط الرئيس جمال عبد الناصر لقيام دولة الوحدة حل الأحزاب السياسية في كلا البلدين، وعاشت سورية طوال فترة الوحدة من دون أحزاب سياسية.

غير أن الأحزاب السياسية عاودت مباشرة نشاطها بعد حصول نكسة الانفصال في ٢٨ أيلول ١٩٦١، إذ أعيد العمل في سنة ١٩٦٢ بدستور سنة ١٩٥٠ مع بعض التعديلات، ولم يطرأ أي تغيير على مضمون المادة /١٨/ من الدستور.

وبعد قيام ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣، صدر الدستور السوري المؤقت لسنة ١٩٦٤ وأخذ **بمبدأ قيادة الحزب الواحد** (هو حزب البعث العربي الاشتراكي)،

واستمر العمل بهذا المبدأ في ظل الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٩ الصاد بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، حيث نصت المادة السابعة من هذا الدستور على أن: «**الحزب القائد** في المجتمع والدولة هو حزب البعث العربي الاشتراكي»، وبعد قيام الحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ صدر الدستور المؤقت لسنة ١٩٧١، وهو نسخة معدلة من الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٩، إلا أن من أهم التعديلات التي جاء بها هي: إلغاء نظام الحزب الواحد وإقرار **مبدأ الحزب القائد**، بنصه على قيام جبهة بقيادة حزب البعث تضم القوى الوحدوية التقدمية.

وهو أيضاً ما أخذ به الدستور الدائم لسنة ١٩٧٣ إذ نصت المادة الثامنة منه على أن: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو **الحزب القائد** في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية».

أما في ظل الدستور السوري النافذ لسنة ٢٠١٢ فقد ألغي مبدأ الحزب القائد، وحل محله **مبدأ التعددية السياسية والحزبية**[1]، حيث تنص المادة الثامنة من هذا الدستور على أن:

«١ ـ يقوم النظام السياسي للدولة على **مبدأ التعددية السياسية**، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع.

٢ ــ تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية، وعليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية.

٣ ـ ينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية.

٤ ـ لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني، أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون.

(١) انظر: د. حسن البحري، المبادئ السياسية التي يقوم نظام الحكم في الجمهورية العربية السورية، ص٢٧.

٥ ـ لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية».

وحيث إن المادة الثامنة من الدستور السوري النافذ، المشار إليها آنفاً، قد أحالت ـ في البند الثالث منها ـ إلى **القانون** مهمة القيام بتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية، ، ، وإنسجاماً مع متطلبات الحياة السياسية الجديدة والتحول الديمقراطي، ولغرض تنظيم الإطار القانوني لإقامة الاحزاب السياسية على أسس وطنية ديمقراطية تضمن التعددية السياسية وتحقق مشاركة أوسع في الشؤون العامة، ، ، فقد أصدر السيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار حافظ الأسد بتاريخ ٢٠١١/٨/٣ المرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ لعام ٢٠١١ المتضمن **قانون الأحزاب السياسية** الذي يعد ـ بحق ـ لبنة أساسية للسير قدماً نحو تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية وإغناء الممارسة البرلمانية، عبر المشاركة الواسعة لكافة فئات الشعب بهدف خدمة الوطن والمواطن في إطار دولة القانون[1].

ومما لا شك فيه أن إقرار تشريع عصري لقوننة الحياة الحزبية في البلاد له دلالات عميقة متكاملة باعتباره عملاً وطنياً يتوخى توفير إطار للعمل السياسي في جو من الديمقراطية والمساواة، ويضفي الشفافية على كيفية تشكيل الأحزاب وآلية عملها وتمويلها.

ومن هنا فإن قانون الأحزاب السياسية يشكّل إحدى حلقات مسار تحديث وعصرنة المجتمع السوري القائم على أسس منطلقها تعزيز الوحدة الوطنية، والنهوض بحقوق الإنسان وحفظ كرامة المواطن، وتنشيط الحياة السياسية القائمة على المساواة والتعددية بجوانبها كافة.

ويتوخى هذا القانون وضع الإطار التشريعي المناسب لتصبح الأحزاب قوية

(١) انظر: الأسباب الموجبة لقانون الأحزاب السياسية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ لعام ٢٠١١.

قادرة على تعبئة جهود المواطنين بهدف مواجهة التحديات الداخلية والخارجية للمجتمع السوري[1].

ثانيا ـ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تشخيص أسباب ضعف وترهل وتراجع العمل الحزبي في سورية، فلا يزال العمل الحزبي السياسي في سورية يثير جدلاً واسعاً والكثير من التساؤلات حول أسباب ركوده وترهله، وبقائه دون المستوى المطلوب، بالرغم من توجيهات القيادة السياسية في الدولة ومطالبات الكثير من النخب المثقفة والداعية جميعها إلى ضرورة تفعيل دور الأحزاب السياسية لدعم مسيرة الإصلاح الشاملة في بلد يعد وفقاً للكثير من الباحثين والمؤرخين مهد العمل الحزبي في المنطقة العربية وموطن النهضة العربية بكل اتجاهاتها وتوجهاتها.

وبناء عليه، تكمن مشكلة البحث في أزمة العمل الحزبي السياسي في سورية وتراجع دور الأحزاب في الحياة السياسية العامة، وعجزها عن النهوض بالمهام المنوطة بها، في محاولة لتقصي الأسباب التي تقف وراء الأزمة، وذلك من خلال تحليل نصوص قانون الأحزاب السياسية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ لمعرفة مدى كفايتها للنهوض بواقع العمل الحزبي في سورية.

ثالثا ـ هدف البحث:

يهدف الباحث من وراء إجراء هذا البحث الى التعرف على النظرية العامة للأحزاب السياسية من خلال معرفة أصل نشأة الاحزاب وتطورها وتقييمها ونظمها ودورها في الحياة السياسية، فضلا عن تسليط الضوء على نشأة الظاهرة الحزبية في سورية، وتقييم تجربة التعددية الحزبية في سورية، مع إبراز ايجابيات

(١) انظر: الأسباب الموجبة لقانون الأحزاب السياسية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ لعام ٢٠١١.

وسلبيات قانون الاحزاب، وتقديم مقترحات لتعديله او اعادة صياغته من جديد، وعليه يسعى الباحث من وراء إجراء هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- توضيح مفهوم الحزب السياسي كمقدمة ضرورية لمعرفة حقيقة الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأحزاب في الحياة السياسية العامة.
٢- تحديد أهم المحطات التي مرت بها الحياة الحزبية السياسية في سورية وإلقاء الضوء على التغيرات التي طرأت على الخارطة السياسية بعد تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية في سورية.
٣- تحديد التطورات التي دخلت على الحياة الحزبية السياسية في عهد السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد.
٤- تقويم تجربة العمل الحزب السياسي في سورية وبيان مستوى أداء الأحزاب وفاعليتها ومدى مساهمتها في التنمية السياسية، وماهي نظرتنا المستقبلية لقانون الأحزاب في سورية، من خلال طرح عدد من المقترحات المأمول إتباعها عند تعديل قانون الاحزاب السوري.

رابعاً ـ منهج البحث:

اعتمد الباحث في إعداد هذه الرسالة بشكل أساسي على المنهج التحليلي، إذ تناول بالشرح والتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالأحزاب السياسية في سورية، سواء الواردة في الدستور السوري النافذ لسنة ٢٠١٢، أو في قانون الأحزاب السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ لسنة ٢٠١١ ، وذلك من أجل الوقوف على واقع العمل الحزبي في النظام القانوني السوري، إضافة لاتباعه المنهج المقارن في عدد من الدول في بعض النقاط، والاطلاع على واقع العمل الحزبي في هذه الدول ونقل التجارب الايجابية منها وتلافي السلبيات في سورية.

خامساً ـ خطة البحث:

تنقسم خطة البحث الى بابين رئيسين وينقسم كل باب الى فصلين رئيسين

أيضاً، إذ سنتناول في **الباب الأول ماهية الأحزاب السياسية** من خلال فصلين: الأول يتحدث عن نشأة الاحزاب السياسية ووظائفها، والفصل الثاني يتحدث عن مفهوم الأحزاب السياسية، أما **الباب الثاني** فقد جرى تخصصيه للحديث عن **واقع التعددية الحزبية في سورية**، إذ تم تقسيمه إلى فصلين، الأول يتحدث عن واقع العمل الحزبي في سورية قبل صدور قانون الأحزاب، أما الفصل الثاني فيتحدث عن واقع التعددية الحزبية في ظل الدستور الجديد لعام ٢٠١٢، وذلك وفق المخطط الآتي:

الباب الاول

ماهية الأحزاب السياسية

الفصل الأول

نشأة الأحزاب السياسية ووظائفها

المبحث الأول: أصل نشأة الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: وظائف الاحزاب السياسية

المبحث الثالث: تقييم الأحزاب السياسية

الفصل الثاني

مفهوم الأحزاب السياسية

المبحث الأول: تعريف الأحزاب لغة واصطلاحاً وتشريعاً

المبحث الثاني: تمييز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط

المبحث الثالث: أنواع (نظم) الأحزاب السياسية

الباب الثاني

واقع التعددية الحزبية في سورية

الفصل الاول

واقع العمل الحزبي في سورية قبل صدور قانون الأحزاب

المبحث الأول: نشأة الظاهرة الحزبية في سورية قبل الاستقلال.

المبحث الثاني: الحياة الحزبية في سورية بعد الاستقلال.

الفصل الثاني

التعددية الحزبية بين دستوري عام ١٩٧٣ وعام ٢٠١٢م

المبحث الأول: التعددية الحزبية في سورية منذ دستور ١٩٧٣ وحتى صدور قانون الاحزاب

المبحث الثاني: تحليل قانون الأحزاب لعام ٢٠١١ وتقييم التجربة الحزبية في سورية

خاتمة البحث

مراجع البحث

فهرس الموضوعات

الباب الأول

ماهية الأحزاب السياسية

تمهيد وتقسيم:

تتعدّد الأحزاب السياسيّة في كل بلد من بلدان العالم الحديث، وفي الدول العربيّة أصبحت الأحزاب السياسيّة تمارس أدواراً مهمة في العمل العام، وتوطيد دعائم النماذج الديمقراطية الحديثة، وعلى الرغم من أن عدداً من الباحثين في العلوم السياسيّة يرون أن الشعوب العربية لا زالت غير متفاعلة مع النشاط الحزبي بالدرجة المطلوبة، إلا أن وعي المواطنين بمفهوم الأحزاب السياسيّة ودورها في وضع الخطط المستقبلية للدول سوف يؤدي إلى مشاركة أكبر في الأنشطة الحزبية التي تلائم فكر كل مواطن، وعند الحديث عن ماهية الأحزاب السياسية لابد لنا من دراسة ما يأتي:

الفصل الأول: نشأة الأحزاب السياسية ووظائفها

الفصل الثاني: مفهوم الأحزاب السياسية

الفصل الأول
نشأة الأحزاب السياسية ووظائفها

تمهيد وتقسيم:

إن الأحزاب السياسية تنشأ في المجتمع بشكلٍ عام، كوسيلة مهمة للأفراد والجماعات تحاول من خلالها أن تجد طريقها ليس فقط للتعبير عن كل ما يجمعها وما تهدف إليه، بل لتجسيد دعواتها وتطبيقها، أو محاولة ذلك من خلال الوصول إلى مراكز السلطة، وهذا هو الأسلوب المتمدن الذي يؤدي إلى تجنب العنف وآثاره، عندما تجنح كل فئة أو جماعة من الأفراد تجمعها أفكار أو أراء واحدة إلى فرض هذه الأفكار والآراء على سائر الفئات والجماعات بالقوة، فطلب النفوذ السياسي هو في الأصل طلب للغلبة بغير استخدام السلاح. وإذا كان التنافس الفئوي قائماً في كل مجتمع من أجل الحصول على القوة، فإن الانضمام إلى الأحزاب السياسية المعبرة عن آراء هذه الفئة أو تلك الجماعة هو الأسلوب الصحيح للنفاذ إلى القوة المرجوة بالطرق الشرعية، ومن ثم من البديهي أن كل حزب أو جماعة أو فئة تدعو إلى استخلاص السلطة وتحقيق القوة لها من خلال العنف والبطش والإرهاب، تصبح باطلة في دعواها جملة وتفصيلاً، لتناقض مطالبها أو مسماها مع الهدف الحضري الأول الذي تقوم لتحقيقه الأحزاب السياسية، ألا وهو تجنب العنف وتنظيم التنافس المشروع من أجل تحقيق المطالب وترويج الدعوات[1].

ومن هنا تقوم الأحزاب السياسية لتضطلع بدورين أساسيين: الدور الأول هو الربط بين الجماعات المختلفة لتستطيع أن تحقق مصالحها من خلال نفوذ سياسي موحد يسعى إليه كل حزب، والدور الثاني هو جذب الأفراد إلى عضويتها من خلال تثقيفهم بحقوقهم وواجباتهم من جانب، وإعلامهم بحقيقة القضايا التي تؤثر في بلدهم أو في مجموع حياتهم من جانب آخر، وإقناعهم بأن الوسيلة

(١) انظر: د. أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٢م، ص ١٠٩.

الوحيدة والأسلوب الأمثل لتحقيق مزيد من التفاعل والتقدم لهم هو أن ينضموا إلى الحزب، ليستطيع أن يعكس عليهم مفاهيمه التي تتفق مع مفاهيمهم، ومتى نشأ الحزب وأصبح موجوداً، استطاع أن يبلور من حوله الآراء، وأن يكون نقطة جذب أو استقطاب لمجموعات أخرى لم تكن ظاهرة في بادئ الأمر، أو كانت مترددة، أو لم يكن الحزب نفسه يعرف طريق الوصول إليها. وهذه البلورة الفكرية تعدّ أمراً في غاية الأهمية، لأنها ستكون محور برنامج الحزب الذي تجتمع عنده الآراء، وستكون أساس الوجود السياسي للحزب، فضلاً عن دعامته في الوقوف والرد على المعارضة.

إضافة إلى أنها ستكون أيضاً وسيلة الحزب لخوض الانتخابات من خلال مرشحين يتولون الوظائف المهمة ويكونون الحلقة بين قاعدة الناخبين وقيادات الحزب، أو قناة الاتصال ذهاباً وإياباً، يحملون تعليمات الحزب من جانب، ويتلقون وينقلون رغبات الجماهير ومطالبها ومواقفها من جانب آخر[١].

ولقد مرّ تطور الأحزاب السياسية بعدد من المراحل، كانت خلالها موضع شك وخوف من أن يفسر وجودها بتمزيق وحدة المجتمع، لكن في النهاية كان معظم الدول مشتهراً بالتعددية الحزبية والممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بين الفواعل السياسية[٢].

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مهم وفعال في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع، وتحويلها إلى انقسامات منظمة، وذلك لأن الحياة السياسية في الواقع مليئة بالاتجاهات والقوى المتنافسة التي تعدّ المحرك الأساسي للنشاط السياسي، وهي تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية[٣].

(١) د. أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٣-٢٠١٤ م، ص ٢٠.

(٣) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠١٥م، ص ٣١.

وتعدّ الأحزاب السياسية واحدة من الأدوات الفعالة للتأثير في الحياة السياسية في كل دولة، وإن الأحزاب السياسية أدوات لا غنى عنها في الأنظمة السياسية الديمقراطية، وذلك نتيجة للدور الفعال الذي تقوم به تلك الأحزاب في الحياة السياسية في المجتمعات، ولكن على الرغم من تلك الميزات التي تتميز بها الأحزاب السياسية والوظائف التي تقوم بها في المجتمع، إلا أن جانباً من الفكر السياسي المعاصر وجه إلى هذه الأحزاب عملية نقدٍ عنيفة، وعدّها أحد الأسباب الرئيسة في تشويه الديمقراطية. وبالتالي سنقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: أصل نشأة الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

المبحث الثالث: تقييم الأحزاب السياسية

المبحث الأول

أصل نشأة الأحزاب السياسية

إن فكرة الأحزاب السياسية قديمة جداً، وترجع في نشأتها إلى المجتمعات القديمة التي شهدت أنواعاً متعددة من التجمعات والجمعيات والتكتلات والزُّمر التي تهدف كلها إلى الدفاع عن مصالحها، والوقوف في وجه السلطات الحاكمة، ولكن الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث – أي المؤسسات التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة وممارستها – ترجع تاريخياً إلى القرن التاسع عشر، فلم تكن الأحزاب السياسية بهذه المنزلة معروفة قبل القرن التاسع عشر، إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا[1].

وإذا كان الباحثون يجمعون اليوم على أن ظهور الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية اقترن بانتشار الاقتراع العام المباشر والسري منذ القرن التاسع عشر، فإن الجدل والاختلاف لا يزال قائماً بينهم حول كيفية ظهورها، وهذا ما يعكسه تنوع النظريات التي تحاول تفسير أصل الأحزاب السياسية سواء'' في العالم الغربي أو في الدول النامية، فكيف تم ذلك؟ وما أصل الأحزاب، وكيف تنشأ؟ هذا ما سندرسه في المطالب الآتية:

المطلب الأول: نظرة تاريخية حول نشأة الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة

المطلب الثالث: نشأة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث

---

(١) د. حسن البحري، النظم السياسية، جامعة دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠١٥ م، ص ٤٧٠.

انظر أيضاً: سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢.

المطلب الأول

نظرة تاريخية حول نشأة الأحزاب السياسية

وقفت الديمقراطيات الليبرالية (الغربية) في البداية موقف الريبة والشك من كل التجمعات الحزبية، بوصفها تجمعات ثورية تهدد النظام بالفوضى، لأنها تعارض وحدة الأمة عن طريق ما تحاوله من فرض مصالحها الذاتية وتقديمها على مصلحة الأمة التي تعدّ وحدة مجردة متجانسة، تمثل مصالح عامة متحدة، لا مصالح فردية متعارضة، ولهذا ألغت هذه الديمقراطيات كل الروابط بين الفرد والتجمعات الجزئية، الطوائف والنقابات والأحزاب، بحيث تصبح الصلة بين الفرد وسلطة الدولة سلطة مباشرة لا تعتمد على وسيط[1].

وإذا كان جوهر النظام النيابي (عملاً بمبدأ سيادة الأمة) يقوم على أن النواب يمثلون الأمة بأسرها، من دون أن يخضعوا لإرادة ناخبيهم، فإن إقرار وجود المعارضة له أكبر الأثر في النيل من استقلال هذه الإرادة، ومرجع ذلك أن الأحزاب تعمل على إهدار حرية النواب الذين ينتمون إليها، ، حتى ولو كان ذلك على حساب إرادتهم ومعتقداتهم الشخصية، أو على حساب الصالح العام[2].

فقد استقرت التقاليد الدستورية في فرنسا على عدم السماح للأحزاب السياسية بالاقتراب من الجمعية الوطنية، حتى أوائل القرن العشرين، وكان رجال الثورة الفرنسية يفخرون بأنهم لا ينتسبون إلى أي حزب أو جماعة، وإنما كان عملهم وتفكيرهم يأتي من كونهم أفراداً لا جماعات، فكان كل فرد

(١) د. رمزي طه الشاعر، الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة، مطبعة عين شمس، طبعة سنة ١٩٨٨م، ص ٧٦، أشار إليه الدكتور حسن مصطفى البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧١.

(٢) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧١، وللمزيد من التفاصيل راجع: د. أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٠٠ وما بعدها، د. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ٩٣ وما بعدها.

منهم يُكوّن رأيه السياسي بنفسه وبما يمليه عليه ضميره[١].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية يرون أن الأحزاب شر ومصدر للفساد والانقسام في المجتمع ويجب عدم تشجيعها، فاشتهر عن جورج واشنطن – وهو أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية تولى الرئاسة ما بين عامي ١٧٨٩ و ١٧٩٧ م – كراهيته للنظام الحزبي، إيماناً بأن الروح الحزبية في البلاد الديمقراطية النيابية هي روح يجب عدم تشجيعها لمساسها بالنظام النيابي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث بحسبانها مؤسسات تسعى للوصول إلى السلطة وممارستها لم يرد أي ذكر لها في دستور الولايات المتحدة الأمريكية سواء الدستور الأصلي الصادر سنة ١٧٨٧ أو تعديلاته المختلفة التي بلغت حتى الآن ٢٧ تعديلاً، وهذا الأمر لا يعني أبداً عدم معرفة مؤسسي الجمهورية الأمريكية وواضعي دستورها بالأحزاب السياسية، ولكن تفسير ذلك يعود إلى أن هذه الأحزاب كانت غير مرغوب فيها. فعندما نظر الآباء المؤسسون إلى الدستور الأمريكي لنظام الأحزاب القائم في أوروبا، لم يرُق لهم ما شاهدوه من فساد ومؤامرات سياسية وحيل ومكائد وانقسامات عدائية وخطيرة في المجتمع، وكانوا خائفين من أن يُمزق مثل هذا النظام دولة الاتحاد الوليدة[٢].

أما في إنجلترا، فقبل منتصف القرن السابع عشر هاجم معظم الناس أي بوادر لنمو الأحزاب، وكان يُطلق عليها اسم "المجموعات"، لكونها تمثل محاولات للتآمر على تقسيم الأمة.

---

(١) د. رمزي الشاعر، الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٧٧ أشار إليه د. حسن البحري، النظم السياسية، ص ٤٧٢. وكذلك انظر د. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) د. حسن البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس القاهرة، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٥٨٥ وما بعدها.

كافح مجلس العموم البريطاني لمدة قرون عديدة لكي يحافظ على الأسطورة القائلة إن قراراته المهمة كانت تصدر بالإجماع، إلا أن ذلك كله قد عدّل بعد أن اعتنقت الديمقراطيات المعاصرة مبدأ "سيادة الشعب" بدلاً من مبدأ سياسة الأمة وما ترتب عليه من إقرار حق الأفراد في المعارضة، وتعميم حق الاقتراع، فلا شك في أن الحق في المعارضة يتفق مع الفكرة التي يقوم عليها مبدأ "سيادة الشعب"، فكون السيادة مجزأة بين أفراد الشعب، بحيث يملك كل فرد جزءاً منها، يقتضي أن يعبر كل فرد عن إرادته، ولكن اختلاف مصالح الأفراد وتعارضها، أدى إلى استحالة قيام "حكومة الإجماع"، إذ قامت الديمقراطية المعاصرة على "نظام الأغلبية" وللتوفيق بين فكرة الأغلبية وحماية إرادات الأفراد، اعترف للأقلية بحق المعارضة. وعلى ذلك نشأ النظام الحزبي في دول الديمقراطيات المعاصرة، وأصبح السائد أنّ الديمقراطيات لا تستقيم إلا بوجود أحزاب متعددة[1].

وفي الوطن العربي، فقد بدأ ظهور الأحزاب السياسية في أواخر القرن التاسع عشر، ولم تكن نشأة الأحزاب في ظل دول مستقلة وأوضاع دستورية برلمانية راسخة وهكذا لم يكن الباعث على قيامها انتخابياً وبرلمانياً، كما كان في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، بل إقامة أنظمة حكم مستقلة وحياة دستورية في المقام الأول[2].

(١) د. حسن البحري، النظم السياسة، مرجع سابق، ص ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) على سبيل المثال أنشئ في مصر أول حزب عام ١٨٨٠ هو الحزب الوطني بقيادة أحمد عرابي للتخلص من الهيمنة الأجنبية التركية ثم البريطانية وإقامة حكم دستوري، وفي تونس نشأ حزب توزبي الفتاة عام ١٩٠٧ منادياً بالاستقلال عن فرنسا وإجراء إصلاحات دستورية. وفي العراق لم تنشأ تنظيمات حزبية قبل عام ١٩٠٨ إذ كان محظوراً قيامها في أي جزء من الدولة العثمانية وفي ذلك العام تمكن حزب "الاتحاد والترقي" العثماني من إعادة دستور عام ١٨٧٦ المعطل، وتقييد صلاحيات السلطات المطلقة وإشاعة بعض الحريات العامة وألغت فروع لهذا الحزب في العراق، وفي عام ١٩١١ م أنشئ حزب معارض في الأستانة هو الحزب الحر المعتدل وأسست فروع لهذا الحزب في العراق، وتلا ذلك إنشاء حزب الحرية والائتلاف على غرار الحزب السابق، وهكذا كانت أولى التنظيمات الحزبية في العراق عبارة عن فروع من أحزاب عثمانية، انظر د. صالح جواد كاظم ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ٩٧.

وفي الوقت نفسه، أنشئت جمعيات عملت على مستوى الوطن العربي، وكانت في حقيقتها أحزابٌ سياسية. ويبدو أن هذه الأحزاب تسترت وراء أسماء جمعيات لتفادي الحظر المفروض على الحزبية والأحزاب، وكانت جمعية الإخاء العربي العثماني أول جمعية عربية تنشأ بعد إعادة الدستور العثماني عام ١٩٠٨ م، وكان هدفها اللافت حماية هذا الدستور وتوحيد رعايا الدولة العثمانية بلا تمييز عنصري، مركزة اهتمامها بالأمة العربية على أمل تحسين أحوالها، وقد مارست نشاطها علناً وبصورة صريحة، فقامت الحكومة التركية بإلغاء هذه الجمعية التي كانت أولى ثمرات التنظيم السياسي، فلم تعش طويلاً، لأن التجانس كان مفقوداً بين أعضائها فحل محلها المنتدى الأدبي عام ١٩٠٩ [(١)]، وظل المنتدى يزدهر وينشط في سبيل الفكرة والحركة القومية وأهدافها حتى عام ١٩١٥ م، إذ أغلقته السلطة الحكومية الاتحادية. وفي عام ١٩١١ م تأسست الجمعية العربية الفتاة في باريس والتي دعت أولاً إلى الأخذ باللامركزية ومن ثم طالبت بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وكان أول حزب سياسي عربي علني يؤسس في تلك الفترة هو حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، ويكفي اسمه دليلاً على هدفه الرئيسي، إذ كان يهدف إلى اتخاذ اللامركزية أساساً للإدارة في الدولة العثمانية في مختلف أقطارها، وقد استمر هذا الحزب بنشاطه إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى[(٢)].

ومن مراجعة الظروف التاريخية التي قامت فيها الأحزاب نجد أنها لم تكن واحدة، ففي الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ارتبط نشوء الأحزاب بقيام الحياة البرلمانية والانتخابات في المقام الأول، ولكنه تأثر أيضاً بوجود تنظيمات مختلفة، كالنقابات والجمعيات الثقافية والدينية والتجمعات

(١) د. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين عامي ١٩٠٨-١٩٥٥، دار الرواد، ١٩٥٥م، ص ٢٩-٤٣، وللمزيد من التفاصيل راجع: سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٢) د. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية، مرجع سابق، ص ٣٦.
سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ١٨٠.

الصناعية والزراعية والتجارية، وفي معظم أقطار العالم الثالث، لم تنشأ الأحزاب نتيجة وجود حياة برلمانية أو حملات انتخابية، بل نتيجة السعي للتخلص من الهيمنة الاستعمارية وإقامة دولة وطنية مستقلة، كما هو الحال في الوطن العربي وحركات التحرر التي ظهرت فيه خلال حقبة الاحتلال العثماني والتي عملت في سبيل التحرر القومي، وهي في مجال عملها المفيد اضطرت إلى العمل السري والتستر وراء أهداف علنية ظاهرة، حتى إنه لم يكن لبعضها برامج مكتوبة، كما أن الصعوبات التي واجهت العرب في تلك المرحلة لم توقف هذه الحركات عن تشكيل كيان عربي حر مستقل موحد، ومع ذلك فقد شكلت عاملاً أساسياً ومهماً في بعث الفكرة القومية، والعمل على نشرها[1].

المطلب الثاني

نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة

بصفة عامة يمكن أن نقول إن مولد ونمو الأحزاب السياسية مرتبط بالديمقراطية واتساع هيئة الناخبين وتبني نظام الاقتراع العام وتقوية مركز البرلمانات، فكلما ازدادت مهام البرلمانات وشعرت باستقلالها، استشعر أعضاؤها ضرورة تنظيم صفوفهم، وكلما ازداد عدد الناخبين، بدا من الضروري تكون لجان قادرة على تنظيم الناخبين، لكي تكون أصواتهم مؤثرة. وهكذا فإن نشأة كثير من الأحزاب في أوروبا والولايات المتحدة مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان. ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظمي أعضاء البرلمانات والناخبين لأنفسهم "أحزاب ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات". بينما توجد أحزاب أخرى نشأة خارج البرلمانات والناخبين، يسميها الفقهاء "أحزاب ذات أصل خارجي" وهذه الأحزاب التي قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية ولم تخضع

(١) سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٦-٢١٧.

د. صالح جواد كاظم ود. غالب العاني، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٠.

للنشأة البرلمانية أو الانتخابية[1].

وسنتطرق للحديث عن نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة كما يأتي:

أولاً- الأحزاب التي نشأت داخل البرلمانات ومن تنظيم الناخبين.

ثانياً- الأحزاب التي نشأت من النقابات والكنائس والجماعات الدينية أو الخلايا السرية.

ثالثاً- التمييز بين الأحزاب ذات الأصل البرلماني والأحزاب ذات الأصل الخارجي.

رابعاً- نشأة الأحزاب والأزمات.

أولاً- الأحزاب التي نشأت داخل البرلمانات ومن تنظيم الناخبين:

نجم عن تكوين مجموعات برلمانية، وجماعات منظمة من الناخبين (اللجان الانتخابية) أن قامت علاقات دائمة بين هذين العنصرين انتهت بإنشاء حزب داخل البرلمان ذاته.

وما ساعد على ذلك نشوء الانقسامات داخل البرلمان وتجمع نخبة مما دعا إلى ضرورة تشكيل مجموعات برلمانية داخل البرلمان. فماذا يقصد بالمجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية في هذا السياق ؟

١- المجموعات البرلمانية.

٢- اللجان أو الهيئات الانتخابية.

---

(١) د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية "أهميتها – نشأتها – نشاطها"، القاهرة، مجلس الشعب المصري، مركز البحوث البرلمانية، طبعة حزيران ٢٠٠٥ م، ص ١٨.

د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧٥. وللمزيد من التفاصيل راجع: د. موريس دوفروجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠ م، ص ٦ وما بعدها.

د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للنشر، دون تاريخ نشر، ص ٢١٨ وما بعدها.

١- **المجموعات البرلمانية:** لقد كان ظهور المجموعات البرلمانية سابقاً على تشكيل اللجان الانتخابية، ولقد كانت المذاهب الأيديولوجية الدافع الرئيس إلى تكوين تلك المجموعات البرلمانية، بالإضافة إلى مجموعة من الدوافع الأخرى التي أدت إلى النتيجة ذاتها ومنها[١]:

أ- اعتبارات الجوار الجغرافي.

ب- الرغبة في الدفاع عن المصالح المهنية.

ج- عامل السن: أي تجمعات نيابية على أساس العمر.

د- المبادئ العامة.

هـ- الأفكار والأيديولوجيات.

و- المذهب أو الدين حالة (الكتل النيابية الطائفية في لبنان).

ولعل أوضح مثال على ذلك هو نشأة المجموعات البرلمانية في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام ١٧٨٩ م، فلدى وصول مندوبو الأقاليم الذين يمثلون الشعب الفرنسي في الجمعية المذكورة إلى فرساي في شهر أبريل من هذا العام شعروا بالعزلة والاغتراب، وقد عمدوا إلى التجمع بقصد مقاومة تلك العزلة والدفاع عن مصالحهم القومية، وأول من سعى لتكوين مجموعتهم البرلمانية نواب مقاطعة "Breton". الذين قاموا باستئجار إحدى قاعات مقاهي فرساي بقصد تنظيم لقاءاتهم واجتماعاتهم، وقد تبين لهم أن اجتماعاتهم لا تنصب على المسائل الإقليمية، بل تمتدّ إلى المسائل السياسية العامة والمشكلات الوطنية، وسعوا إلى الاتحاد مع بعض نواب الأقاليم الأخرى الذين اتفقوا معهم في الرؤية السياسية، وبذلك نشأت أول مجموعة برلمانية عرفت بـ مجموعة البريتون أو نادي بريتون "Breton club"[٢].

---

(١) د. موريس دوفروجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٧، سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) د. موريس دوفروجيه، الأحزاب السياسة، مرجع سابق، ص٧. وكذلك فقد نشأت فيما بعد تحت ظروف مشابهة أندية ومجموعات أخرى مماثلة لمجموعة البريتون، مثل مجموعة اليعقوبين ومجموعة حضن الكنيسة. انظر: د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢ م، ص ٤٩.

وإلى جانب العوامل المحلية والعوامل الأيديولوجية التي أدت إلى نشوء التجمعات البرلمانية، فلا يمكن تجاهل عامل المصالح، كقيام بعض الكتل بصورة صريحة أو ضمنية بالدفاع عن مصالحها البرلمانية شأنها في ذلك شأن أية نقابة.

كما لعب الاهتمام بإعادة الانتخاب دوراً كبيراً في هذا المجال، لاسيما في البلاد التي كانت تعتمد الانتخاب بالقائمة أو التمثيل النسبي، فقد كان تكوين الجماعات البرلمانية في السويد وسويسرا نتيجة لاعتماد التمثيل النسبي في تكوين البرلمان.

ولقد كان للرشوة السياسة دوراً بارزاً في نشأة الكتل البرلمانية البريطانية، إذ ظل الوزراء الإنجليز لفترة طويلة يؤمنون لأنفسهم الأكثرية بشراء أصوات النواب، وكان الأمر يتم بصورة شبه رسمية، إذ كان يوجد في مجلس العموم شباك يأتي إليه البرلمانيون بالذات لقبض أصواتهم وقت الاقتراع، وفي سنة ١٧١٤ م أنشئ مركز السكرتير السياسي لدى الخزينة ليؤمن هذه العمليات المالية، وكان يسمى سكرتير التعيينات، لأنه كان يتحكم في التعيينات المختلفة في وظائف الدولة عن طريق الرشوة[١].

٢- **اللجان أو الهيئات الانتخابية**: إن قيام نواة الأحزاب السياسية لم يرتكز فقط إلى تكوين الجماعات البرلمانية فقط، بل استند أيضاً إلى تكوين اللجان الانتخابية، وهي الهيئات التي كانت تتكون بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيه الناخبين نحو مرشح معين، وقد ارتبط ظهورها بمبدأ الاقتراع العام وتطوره، خاصةً وأنه أدى إلى تقوية الشعور بالمساواة لدى المواطنين، مما دفعهم إلى استخدام حق الانتخاب على نحو يؤكد رغبتهم في التخلص من الصفوة الاجتماعية الحاكمة، فاتساع وتقرير حق الاقتراع وسع القاعدة الانتخابية، الأمر الذي جعل هناك تنافساً بين المرشحين للوصول إلى الناخبين والحصول على تأييدهم، كما جعل الاتصال بينهم أمراً مستحيلاً، ما لم توجد حلقة اتصال بينهما، فكانت الأحزاب بمثابة الحلقة، أما في الاقتراع المقيد فلا تُثار الحاجة

(١) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢.

إلى إنشاء لجان برلمانية، لأن الناخبين يمكنهم معرفة المرشحين بسهولة، إذ تجري الانتخابات بين عدد من المرشحين وسط دائرة مقيدة، إما بسن معينة أو بمركز مالي أو ثقافي معين[١].

ولكن على الرغم من ارتباط نشوء اللجان الانتخابية، بتقرير حق الاقتراع العام، إلا أنه يصعب وصف الأسلوب الذي قامت به هذه اللجان في البلدان المختلفة، وذلك نظراً إلى اختلاف الطرق الخاصة بكل بلد، ففي إنكلترا ارتبط نشوء وظهور الأحزاب السياسية وتطورها بظهور اللجان الانتخابية التي تشكلت وتطورت بدورها مع تطور مبدأ الاقتراع العام، لاسيما مع صدور قوانين الانتخاب في إنكلترا في السنوات ١٨٣٢ م، و ١٨٦٧ م، و ١٨٨٤م، ١٩١٨م، و١٩٢٨م[٢].

فقد بدأت معالم الأحزاب السياسية تتشكل في هذا البلد في بداية القرن التاسع عشر، حيث نشأت في البرلمان البريطاني آنذاك مجموعتان متنافستان، وهما كل من **الويغ والتوري**، وهما تمثلان مصالح شرائح اجتماعية متباينة، وقد شكلتا مع مرور الوقت كلاً من حزب الأحرار وحزب المحافظين[٣]، أما حزب العمال فقد تطور بتصور الطبقة العمالية ولعبت الجمعية النقابية دوراً في رسم سياسته ومنهجه الإصلاحي لا الثوري في الوصول إلى الاشتراكية الديمقراطية، وقد تأسس عام ١٨٩٩ م على شكل اتحاد التجارة وإبدال اسمه عام ١٩٠٦ م إلى حزب العمال Labour party بعد فوزه بستة وعشرين مقعداً في البرلمان. وإذا أردنا

(١) د. موريس دوفروجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١٠، سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤.

(٢) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٢٣. وللمزيد انظر: د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٩، انظر أيضاً: محمد الحلاق، أحمد إسماعيل، نجم الأحمد، النظم السياسية، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، ٢٠٠٣م، ص ٢١٢.

(٣) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، أسسها وتطبيقها، بيروت، ط١ اب ٢٠١٣، ص ١١٢.

إظهار أصل كلّ من حزب المحافظين وحزب العمال يمكن القول أن حزب المحافظين حزب قام على يد الطبقة العليا في إنكلترا واعتمد عليها في رسم سياسته، أما حزب العمال فقد اعتمد ومنذ نشأته على العمال والمثقفين، فمادته هي القاعدة وهدفه المساواة، وليس التمايز الطبقي والتدرج الهرمي على أساس حفظ حقوق القمة كما هي الحال في حزب المحافظين[١].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن كانت الأحزاب السياسية توصف من قبل الاتحاديين بقيادة جورج واشنطن بأنها الشيطان، الذي يولد الانشقاقات ويهدّد الاتحاد الناشئ بالتزعزع، تم ترسيخ مبدأ حق المعارضة ومبدأ حماية الدستور للأحزاب بعد فوز توماس جفرسون الذي كان يتزعم الجمهوريين في انتخابات سنة ١٨٠٠. ومنذ ذلك التاريخ بدأ في الظهور على الساحة السياسية الحزبان الرئيسان الجمهوري والديمقراطي، وعلى ذلك كان ظهور هذين الحزبين في هذا البلد نتيجة لظروف خاصة ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي اقتضى ضرورة قيامها، إذ يقوم هذا النظام على فكرة مفادها أن تولي أغلب الوظائف العامة يتم بالانتخاب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت مهمة اختيار رئيس الجمهورية تعني انتخابه من قبل هيئة الناخبين ونظراً إلى هذين الاعتبارين كان لابد من قيام لجان انتخابية تشجع الناخبين وترشدهم في اختيار كل هؤلاء[٢]، وبالتالي ونظراً إلى أن عدداً من المناصب يتم اختيار شاغليها بالانتخاب فقد لعبت "لجان الناخبين" دوراً مهماً في الانتخابات وفي تكوين الحزبين الكبيرين لضمان عدم تبديد أصوات الناخبين ولضمان تنظيمها وحسن استقلالها في الانتخابات التشريعية وانتخابات الرئاسة. وقد أدى إلى تشجيع لجان الناخبين على الاستمرار وزيادة نشاطها تبني "نظام الغنائم" منذ عهد الرئيس جاكسون، ومقتضى هذا النظام أن الحزب الفائز يعين أنصاره في الوظائف

(١) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، جامعة بغداد، مطبعة بغداد، ١٩٨٦ م، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٣.

الرئيسية[١].

وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة بين المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية، وإن هذه العلاقة تقوم على أسس وقواعد محددة وباستمرارها تكّون الحزب السياسي بمعناه الحديث[٢].

ثانياً ـ الأحزاب التي نشأت من النقابات والكنائس والجماعات الدينية أو الخلايا السرية:

إن الأحزاب ذات الأصل الخارجي هي التي يكون مؤسسوها غير نواب، إلا أن أهدافها ليست بالضرورة غير انتخابية، إذ أن بعض التجمعات أو المنظمات غير السياسية كالجمعيات الثقافية، والنوادي الشعبية، والتعاونيات والنقابات قد تشارك في الانتخابات عن طريق تشكيلها للجان انتخابية من أجل دعم بعض المرشحين وإيصالهم إلى المجالس النيابية، وهذه المنظمات قد تتحول مع الوقت إلى أحزاب سياسية[٣].

وإن التفرقة بين الأحزاب ذات الأصل البرلماني والأحزاب ذات الأصل الخارجي ليست تفرقة قاطعة بقدر ما هي لبيان العنصر الأساسي والغالب في تكوين الحزب، وما إذا كان هذا العنصر داخلياً أم خارجياً وغالباً ما تتدخل طريقتا تكوين الحزب ولذا يطلق على حزب ما أنه ذو أصل برلماني أو أنه ذو أصل خارجي بحسب العنصر الغالب في تشكيل الحزب[٤]. وبالتالي فإنه يوجد بعض التنظيمات الخارجية والتي لها أثر في نشأة الأحزاب السياسية إذ إنه توجد أحزاب

(١) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧٦-٤٧٧.
د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية، نشأتها، أهميتها، نشاطها، مرجع سابق، ص ٢٠.
(٢) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٨.
(٣) د. رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة الاجتماعية والسياسية، النموذج اللبناني على ضوء أحداث التشريعات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٢٠٧.
(٤) سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٧.

نشأت نتيجة لمساندة قوية من هيئات متعددة مثل النقابات والكنائس والجماعات الدينية والخلايا السرية.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ولعل الأحزاب الاشتراكية أهم مثال على حزب نشأ بتأثير النقابات، وأوضح هذه الأحزاب هو حزب العمال البريطاني، فقد نشأ على أثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات العمالية سنة ١٨٩٩ Trades Unions وهو ما يفسر العلاقة الوطيدة بين حزب العمال والنقابات حتى الآن[١].

وبالنسبة إلى الجمعيات التعاونية والزراعية والهيئات المهنية الزراعية في تأثيرها في نشأة الأحزاب السياسية، فالأحزاب الفلاحية أو الزراعية لم تتطور بدرجة تطور الأحزاب العمالية، ورغم ذلك فقد كان لها دوراً لا يمكن تجاهله في بعض الدول، وبخاصة في الدول الإسكندنافية وأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية[٢].

أما الكنائس والجماعات الدينية فأثرها مهم وكبير في نشأة الأحزاب في أوروبا، وذلك منذ القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الماضي، ففي أوربا كانت الكنيسة وراء نشوء الحزب المحافظ الإيطالي. والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، وفي فرنسا نشأ حزب سياسي يؤمن بأفكار المفكر الفرنسي جون كالفن ١٥٠٩- ١٥٤٦ الدينية البروتستانتية كرد فعل على حزب المحافظين الكاثوليكي، وبعدها هاجر (كالفن) إلى سويسرا وأقام حكومة بروتستانتية وفي الوقت نفسه أسس البروتستانتيون حزباً سياسياً ليقف في مواجهة الكاثوليك من جهة، ولمواجهة كالفن من جهة أخرى[٣]. أما عن دور الجمعيات السرية أو

(١) ومن هنا ميز الفقه بين نوعين من الأحزاب الاشتراكية: الأحزاب الاشتراكية ذات النشأة النقابية، وهذه تعدّ أحزاباً اشتراكية بمعنى الكلمة، وأحزاب اشتراكية أنشأها برلمانيون مثقفون، وهذه تعدّ أحزاباً اشتراكية نظرية وأقل واقعية من الأحزاب الأولى، انظر: د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧٧.

(٢) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٣) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٥.
د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢١.

الجماعات المحظورة التي أسهمت في تكوين ونشأة الأحزاب السياسية، فهذه الجماعات كانت تسعى لتحقيق هدف سياسي، ولكنها لم تكن تستطيع أن تباشر نشاطها بشكل علني في الساحة البرلمانية والانتخابات، نظراً إلى الحظر المفروض عليها "الجماعات المحظورة" أو لأنها لم تكن تريد الافصاح عن وجودها صراحة "الجمعيات السرية"، ولكن وبمجرد رفع ذلك الحظر عن تلك الجماعات فإنها تسعى إلى التحول إلى أحزاب سياسية[١]. ومن الأمثلة عن الجماعات السرية حركات المقاومة التي كانت موجودة إبان الحرب العالمية الثانية لمقاومة المحتلين، والتي تحولت إلى أحزاب بمجرد انتهاء الاحتلال، كالحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي، والحركة الشعبية في فرنسا. أما عن الجماعات المحظورة، فمثالها الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان نشاطه قبل سنة ١٩١٧م، ثم تحول إلى الحزب الحاكم بعد نجاح الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ م[٢].

ولا ينبغي في هذا المقام إنكار الدور الذي تلعبه التجمعات الصناعية والتجارية، كالبنوك والمشروعات الاقتصادية المهمة والتكتلات الصناعية ونقابات أصحاب الأعمال في تأسيس الأحزاب، ومن أبرز الأمثلة على دور هذه التجمعات في تكوين الأحزاب الدور الذي لعبته بعض هذه التجمعات في كندا، والذي نجم عنه نشأة الحزب المحافظ الكندي سنة ١٨٥٤[٣].

وأخيراً وليس آخراً، يمكننا القول إنه حتى بداية القرن العشرين، كانت أغلبية الأحزاب ذات نشأة برلمانية، أما بعد هذا التاريخ فقد أصبح الأصل الخارجي لنشأة الأحزاب السياسية هو القاعدة، والأصل البرلماني هو الاستثناء.

---

(١) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧٧-٤٧٨ للمزيد راجع: د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٣٢.

(٣) د. موريس دوفروجيه، الأحزاب السياسية مرجع سابق، ص ١٦، انظر أيضاً: سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٢٩.

ثالثاً ـ التمييز بين الأحزاب ذات الأصل البرلماني والأحزاب ذات الأصل الخارجي:

تختلف الأحزاب ذات الأصل البرلماني عن الأحزاب ذات الأصل الخارجي من حيث طريقة النشأة ومن حيث الأهداف وحتى من حيث التنظيم والانضباط الحزبي. ويتجلى ذلك فيما يأتي [١]:

١- الهدف من الأحزاب: إن الأحزاب ذات الأصل البرلماني تسعى إلى المحافظة على الوضع الراهن، وتهتم بالفوز في الانتخابات، وتمثيل نوابها بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان، أما الأحزاب ذات الأصل الخارجي فلا تهتم كثيراً بالفوز في الانتخابات التي تعدّ وسيلة لتحقيق أهدافها، وإن حصولها على بعض المقاعد في المجالس النيابية لا يشكل غايتها، بل وسيلة للوصول إلى الحكم من أجل تطبيق البرنامج الحزبي الذي قد يؤدي إلى تغيير النظام ككل[٢].

٢- مدى السلطة المركزية الحزبية: إن الأحزاب ذات الأصل البرلماني تعدّ أقل مركزية من الأحزاب ذات الأصل الخارجي، فالسلطات والصلاحيات موزعة على لجانها المنتشرة في جميع المناطق، أي إن الأحزاب ذات الأصل البرلماني تنطلق من القاعدة، أما الأحزاب ذات الأصل الخارجي فتنطلق من القمة، أي إن المركز الرئيس في الأحزاب خارجية المنشأ هو الذي يوجد بالأصل، فالسلطة المركزية تعمل على إنشاء الفروع واللجان المحلية، وتحدد صلاحياتها وتحتفظ لنفسها بأكبر قدر من السلطات في مواجهة فروعها، لذلك تتميز السلطة في هذه الأحزاب بمركزية تتفق وأسلوب نشأتها[٣].

---

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٢٩ وما بعدها.

(٢) د. رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة الاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٣) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٣٢.

٣- التنظيم والانضباط الحزبي: إن الأحزاب ذات الأصل الخارجي تكون أكثر تنسيقاً وانضباطاً من الأحزاب ذات الأصل البرلماني، فالأحزاب ذات التكوين الخارجي تتميز بوجود هيئة سابقة على إنشائها تعمل على التنسيق بين مختلف فروعها ولجانها، في حين أن الأحزاب ذات الأصل البرلماني يتعين عليها تأسيس روابطها وقواعدها قبل تكوين الحزب وهي في هذا الصدد تعتمد على التعايش أو الروابط الشخصية بين النواب، ومما يدل على عدم الانضباط في الأحزاب ذات الأصل البرلماني، سهولة الانضمام إلى هذه الأحزاب بمجرد تقديم طلب انتساب يتضمن المعلومات الشخصية، وذلك بعكس عملية الانتساب الشاقة والصعبة التي تتطلبها الأحزاب ذات الأصل الخارجي[1].

رابعاً: نشأة الأحزاب والأزمات:

على الرغم من أن الكثير من الأحزاب الأوروبية كانت قد نشأت بفعل تطور الحياة البرلمانية، أو بفعل تنامي الجمعيات والنقابات والجماعات الدينية، فلا ينبغي تعميم ذلك على جميع الأحزاب الأوروبية.

لذا فإن استقراء نشوء وتطور الكثير من تلك الأحزاب يدلل على أنها نشأت في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متأزمة في أغلب الأحوال، ذلك أن بعض الأحزاب السياسية تتشكل بفعل أزمة سياسية يواجهها النظام السياسي وبعضها الآخر يتشكل ويظهر إلى الوجود ليتسبب في خلق أزمة سياسية للنظام السياسي.

وإن أهم الأزمات السياسية التي مرت بها النظم السياسية في الفترة التي تشكلت فيها الأحزاب السياسية، وكان لها وقع كبير عليها هي أزمات

(١) د. رياض العمر، مؤسسات الدولة الحديثة الاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ٢١١.
سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص ٣٠.

الشرعية والاندماج والمشاركة، وسنتطرق لها فيما يأتي[١]:

١- **نشأة الأحزاب وأزمة الشرعية**: لاشك في أن النزاع حول شرعية النظام السياسي غالباً ما يفضي إلى نشوء أحزاب سياسية تحاول الوصول إلى السلطة، وتحاول تصحيح مسار النظام السياسي. وغالباً ما تأخذ هذه الأحزاب في مثل هذه الظروف طابعاً ثورياً، ففي فرنسا على سبيل المثال وقبل قيام ثورة ١٧٨٩، ومع تفاقم أزمة شرعية السلطة التي كان يمسك بزمامها الملك، أخذت الجماعات الثورية تتخذ طابعاً شعبياً، وقد شكلت تلك الجماعات طلائع الأحزاب السياسية التي كانت تسعى للبحث عن دعم شعبي لها في نضالها من أجل إلغاء السلطة الملكية، وهناك أحزاب أوروبية نشأت بطريقة سرية، إما لأن نشاطها كان ممنوعاً أو لأنها فضلت أن يبقى نشاطها غير معلن، ومنه أمثلة هذا النوع الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي، وبالمثل الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان نشاطه ممنوعاً قبل سنة ١٩١٧ م، ثم تحول إلى حزب حاكم بعد نجاح الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ م[٢].

كما كانت معظم الأحزاب الاشتراكية التي ظهرت في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قد نشأت خارج البرلمان كما رأينا، وبالتالي كانت نشأتها ناجمة عن شعور أعضائها بوجود أزمة في شرعية النظام السياسي القائم وكان من الواجب معالجتها.

٢- **أزمة التكامل أو الاندماج**: ويقصد بها أن تكون المنافسة الحزبية تعبيراً عن الانقسامات السلالية في المجتمع، كما هو الحال في الكثير من دول العالم الثالث[٣].

وإن أزمة الاندماج هي العملية التي تكيف لها الجماعات العرقية نفسها بعضها

(١) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٥ وما بعدها، وكذلك راجع: د. مودودة بدران، الأحزاب السياسية، منشورات الغالي، القاهرة، ١٩٩٥ م، ص٧.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٠٦.

(٣) د. مودودة بدران، الأحزاب السياسية مرجع سابق، ص ٧.

مع بعضها الآخر، كما أن هذه المشكلة تتصل بمشكلة الاندماج الإقليمي، وكثيراً ما نشأت أحزاب سياسية بفعل وجود مثل هذه الأزمات في بلدان أوروبية مختلفة، ومن ذلك مثلاً نشأت في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا أحزاب سياسية تسعى إلى تحقيق اندماج لمناطق مختلفة منها، ومن ذلك ظهور حزب الوسط البافاري في ألمانيا خلال ظروف الصراع الذي كان دائراً بين بافاريا وبروسيا، في الوقت الذي كان فيه (بسمارك) يتزعم الليبراليين الألمان لتوحيد ألمانيا وعلى المنوال نفسه كانت الحركة الجماهرية التي يتزعمها كل من (غاريبالري) و(مازيني)، والجماعات الليبرالية في إيطاليا تسعى إلى تحقيق الوحدة الوطنية الإيطالية، كما ظهرت أحزاب سياسية في بلجيكا بفعل الصراع بين السكان الغلامان والسكان الغالون وفي كندا أنشأت الأحزاب الفرنسية الانفصالية[1].

٣- **أزمة المشاركة**: يقصد بها ظهور جماعات جديدة راغبة في الإسهام في العملية السياسية، الأمر الذي يفرض ضرورة توفير قنوات الاتصال اللازمة، فلاشك في أن مطالبة جماعات معينة بإشراكها في الحكم على نحوٍ أو آخر في الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية، ويشكل هذا الأمر تهديداً لمركز الجماعات الحاكمة لاسيما إذا كانت هذه الأخيرة لا تستجيب لمطالب مثل تلك الجماعات، وفي معظم الدول الأوروبية التي شهدت تطورات مادية بفعل التصنيع واستعمال التكنولوجيا ظهرت جماعات اجتماعية جديدة تطالب بإشراكها في الحكم[2].

لذا، هناك الكثير من الأحزاب السياسية الأوروبية نشأت بتأثير أزمة المشاركة، أي بفعل تزايد مطالب القوى الاجتماعية السياسية الصاعدة في المجتمع بإشراكها في الحكم، فقد صاحب انهيار النظام الإقطاعي في الغرب مطالبة الطبقة الوسطى الصاعدة آنذاك بتمثيلها سياسياً، كما أن التصنيع جعل

(١) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٧.
د. مودودة بدران، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٧.

الطبقة العاملة تطالب بدور مهم في تقرير سياسة الدولة[١].

المطلب الثالث

نشأة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث

إن أغلب الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث كانت قد نشأت خارج البرلمان، وذلك بفعل الظروف المحلية والتطورات التاريخية الكبرى التي شهدتها تلك الدول مع خضوع شعوب تلك الدول على مدى سنوات طويلة للاستعمار الأجنبي، ومع أن هذا الأخير حاول إيجاد هيئات ومجالس تمثيلية أو نيابية، وعلى ذلك ظهرت أحزاب سياسية في هذا الإطار على سبيل المثال ظهرت أحزاب في المنطقة العربية في ظل الدولة العثمانية أو في ظل السيطرة الأجنبية، غير أن كثيراً من الحركات والأحزاب في تلك الدول لم يجد في هذه المحاولات سوى وسيلة لاحتوائها وإجهاضها من محتواها التحرري، وعلى ذلك رفضت تلك الحركات والأحزاب العمل في هذا الإطار البرلماني المصطنع، فعلى سبيل المثال نمت الحركة القومية في الهند وتطورت قبل أن يتأسس البرلمان المركزي وقبل إيجاد برلمانات الولايات والأقاليم الهندية، وظلت ترفض العمل في إطار هذه البرلمانات حتى منتصف الثلاثينات من القرن الماضي[٢].

ولما كانت الدول الاستعمارية تقف بوجه طموح شعوب دول العالم الثالث في التحرير والاستقلال، اضطرت الأحزاب والحركات السياسية التي نشأت في تلك الدول. إلى أن تأخذ طابع العمل السري في معظم الدول الأفريقية والأسيوية، مثل جبهة التحرير في الجزائر، وحزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور التونسي، وحزب المؤتمر الهندي، والحزب الوطني في إندونيسيا[٣]، في المحصلة أخذ معظم تلك الأحزاب والحركات طابعاً عسكرياً، لأنها وجدت في استعمال القوة

(١) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٣) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

المسلحة السبيل الوحيد لانتزاع السلطة وتحقيق الاستقلال والسيادة. على ذلك لم تكن الأحزاب السياسية التي نشأت في دول العالم الثالث تعرف قواعد لعبة التنافس الحزبي المنظم، كما هو حال قريناتها في أوروبا الأمر الذي أفضى إلى حدوث صراع شديد على السلطة، ولم يقتصر ذلك على الصراع بين تلك الأحزاب والنظم الاستعمارية والحكومات التابعة لها، بل إن الصراع كان داخل تلك الأحزاب ذاتها، الأمر الذي أفضى إلى حدوث انشقاقات وتشظي في صفوفها.

وقد ازدادت حدة هذه الظاهرة بعد الحصول على الاستقلال، نتيجة استئثار أشخاص أو فئات معينة في قيادة الحزب بالسلطة، وفي المحصلة خلق هذا الوضع أرضية مناسبة لبروز الحزب الواحد في معظم دول العالم الثالث بعد الاستقلال، لاسيما بعد أن أصدر الكثير من تلك الدول قوانين تمنع نشاط أحزاب أخرى تحت ذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية وتفادي الانقسامات والصراعات[1].

وفي الدول العربية بدأت ظاهرة نشوء الأحزاب السياسية تتبلور منذ أواخر القرن التاسع عشر بشكل علني وسري، ولكنها على خلاف الأحزاب الأوروبية لم تكن دوافع نشأتها برلمانية انتخابية، بل كان بعض تلك الأحزاب يطالب السلطان العثماني بإقامة حياة دستورية وحكم لا مركزي، ثم بدأت أحزاب أخرى تظهر على الساحة السياسية تطالب بالاستقلال والتحرر، وهناك الكثير من الدول العربية التي شهدت ظهور أحزاب تبنت النظرية الشيوعية أو الاشتراكية – شأنها في ذلك معظم أحزاب دول العالم الثالث- تأثراً بالحزب الشيوعي الذي ظهر في القرن العشرين في الاتحاد السوفيتي، ومن ثم في أوروبا الشرقية والتي أسست أنظمة سياسية حديثة يحكمها أو يهيمن عليها الحزب الشيوعي[2].

---

(١) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٩.

انظر أيضاً : Michael D. McDonald, Ian Budge-Elections, Parties, Democracy_ Conferring the Median Mandate (Comparative Politics) (2005)p.52.

(٢) د. صالح جواد كاظم ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

وبالمقابل نشأت أحزاب سياسية في دول العالم الثالث بعد الاستقلال وبقرار من السلطة الحاكمة، وذلك لكي تكون بمثابة السند لها، من أمثلة تلك الأحزاب: الاتحاد الاشتراكي في كل من مصر والسودان، وحزب المصلحة الوطنية في السلفادور، والحزب الثوري الدستوري في المكسيك[١].

وعلى وجه الخصوص تعد دول العالم الثالث من أكثر الدول التي ما زالت تتبنى نظام الحزب الواحد، وتحاول تلك الدول تقديم العديد من الحجج لتسويغ تبني هذا النظام، فبعضها يعلل ذلك بالرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية بحجة أن تعدد الأحزاب يهدد بتكريس الانقسامات القبلية والدينية والمحلية، ويضيف إلى هذه الحجة، حجة أخرى تصل بجهود التنمية الاقتصادية وضرورة توحيدها وتركيزها كي لا تسمح بتشتت الجهود في صور أحزاب متعددة، فضلاً عن ذلك هناك مسوغ آخر تحاول دول العالم الثالث التمسك به لاسيما تلك الدول التي تزعم عدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية والإدارية القادرة على تبني وتسيير نظام تعدد الأحزاب بسلام[٢].

وإزاء قصور النظريات البرلمانية وعجزها عن تفسير الأحزاب السياسية في العالم الثالث، بدأت عدة محاولات للتغلب على هذا القصور، ومن هذه المحاولات: تقديم نظرية أكثر اتساعاً وتنوعاً، تثبت أن الأحزاب ليست فقط أداة للتحديث والتنمية السياسية، وإنما نتاج لواقع وظروف تختلف عن واقع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين، من خلال ربط نشأة الأحزاب بالأزمات التاريخية وبالتحديث والتنمية السياسية وبالتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: نظرية الأزمة التاريخية: حاول (جوزيف لابا لومبارا ومنيرويتر) الربط بين أزمات التنمية وبين ظروف نشأة الظاهرة الحزبية سواء في أوروبا أو في الدول

(١) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

(٢) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية ولدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٢٠.

المختلفة. فقد كانت أزمة الشرعية هي القضية الأساسية التي تم من خلالها نشأة أوائل الأحزاب، كالضغوط التي مارستها الجماعات والقوى السياسية لإزالة النظام الملكي في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، والتي كانت البداية الفعلية للأحزاب السياسية، كما أن الحركات القومية التي تهدف إلى تغيير نظام الحكم القائم كانت نتاجاً لأزمة الشرعية.

فقد تنشأ أزمة مشاركة سياسية، ويبدأ معها تكوين أحزاب تهتم بإنشاء منظمات محلية. كما وفرت أزمة التكامل والاندماج وسطاً لنشأة الأحزاب، سواء تعلق الأمر بالتكامل القومي أو الإقليمي، كالأحزاب في ألمانيا وإيطاليا، وبعض الأحزاب العربية التي تدعو إلى الوحدة العربية[1].

ثانياً: نظرية التحديث: يعطي "صموئيل هنتغتون" أهمية كبيرة للجانب المؤسسي للتحديث فيرى أن وجود الأحزاب السياسية في البلدان المتخلفة ضرورة ملحة، فالتحديث وما يتضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتمايز البنائي وأنماط الإنجاز والتكامل القومي، وقد يؤدي إلى تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمؤسسات سياسية قومية وفعالة على رأسها الأحزاب السياسية[2].

فالأحزاب في البلاد المتخلفة ضرورة تحديثية، ولكن هناك معارضة لنشأة الأحزاب في تلك المجتمعات تأتي من ثلاثة مصادر، كما يرى هنتغتون تتمثل في القوى المحافظة التي ترى في الأحزاب تحدياً للبناء الاجتماعي القائم، وقوة الإدارة بحسبان أن الإداري المعارض للأحزاب السياسية يسلم بالحاجة إلى ترشيد الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه لا يقبل ما ينطوي عليه التحديث من توسيع

(١) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧م، ص ٨٠ وما بعدها.

نطاق المشاركة في الحياة السياسية، وأصحاب الاتجاهات الشعبية الذين يقبلون المشاركة ولكنهم يسلمون بضرورة تنظيمها، فالمعارض الشعبي ينكر الحاجة إلى بناء يقع بين الشعب والقادة السياسيين، فهو يريد ديمقراطية مباشرة لا حزبية، وعليه يرى المحافظ في الحزب تحدياً للتسلسل الاجتماعي القائم، والإداري يرى فيه تحدياً للحكم الرشيد، في حين الشعبيون يرون فيه عقبة أمام التعبير عن الإرادة العامة[1].

ثالثاً: النظرية التنموية: تربط هذه النظرية بين نشأة الأحزاب السياسية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وقد قدم لابالربعارا وونير مجموعة اقتراحات تسهم في صياغة نظرية تنموية لنشأة الأحزاب السياسية، من خلال قوى سياسية جديدة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الخصوص اتساع طبقات المنظمين وتكاثر الطبقات المهنية المتخصصة، وازدياد تدفق المعلومات والتوسع في السوق الداخلية ونمو التكنولوجيا واتساع شبكات النقل. فالبعض يرى أن الحزب السياسي الجماهيري المعاصر هو نتاج الثورة الصناعية وذلك لعدة أسباب أولها أن التصنيع يقتضي بالضرورة التحضير، الذي يوفر المناخ لقيام التنظيمات السياسية والمكالبة بالمشاركة، وثانيها أن المراكز الصناعية ذاتها تتيح للطامحين إلى القيادة فرصة توعية وتعبئة أعداد كبيرة من الأفراد، وأخيراً فإن التصنيع وما يصاحبه من تطور في وسائل النقل والاتصال والتعليم يؤدي إلى تزايد عدد الأفراد الذين يريدون التأثير في القرارات السياسية، وبناء تنظيمات سياسية وصولاً إلى هذا الهدف، إذن فالتصنيع أدى إلى ظاهرة النمو الحضاري، الأمر الذي هيأ لظهور التنظيمات ذات الطابع الجماهيري. في المجالات الاجتماعية المختلفة بما فيها الحياة السياسية[2].

(١) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق ص ٨٠-٨٤.

(٢) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص ٢٨.

المبحث الثاني
وظائف الأحزاب السياسية

باتت الحياة السياسية المعاصرة مليئة بالانقسامات والاتجاهات المتعارضة والقوى المتنافسة والأمزجة المتباينة والطموحات والأطماع والآمال والمصالح المختلفة، وهذه كلها أصبحت خلقت بيئة خصبة لتحرك الأحزاب السياسية، بحسبان أن الأحزاب السياسية وسيلة للتعبير عن المصالح المتماثلة لمجموعة من الأفراد، وهي على ذلك تحرض على تجميع تلك المصالح والعمل على تحقيقها بكل الوسائل المتاحة، إذ تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم وفعال في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع، وتحويلها إلى انقسامات متنظمة، ذلك لأن الحياة السياسية في الواقع مليئة بالاتجاهات المتعارضة والمتنافسة، كما تعدَ الأحزاب السياسية من الأدوات المهمة التي لا غنى عنها في النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة، بالنظر إلى الدور المهم الذي تقوم به تلك الأحزاب في الحياة السياسية في المجتمعات[1]. وبناءً على ما سبق سنقوم بدراسة الوظائف المتنوعة التي تقوم بها الأحزاب السياسية في المجتمع وفق الآتي[2]:

المطلب الأول: نشر أيديولوجيتها بين الناخبين.

---

(1) Samuel Huntington , Political Order in Changing Societies ,(New Haven ; Yale University Press, 1968) PP 32, 34.

(٢) للمزيد من التفاصيل في الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية راجع: د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٩٠ وما بعدها، د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٠٩ وما بعدها، د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ١٢٣ وما بعدها، سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢ وما بعدها، إيمان معيزة، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي، ١٢-٤ رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنه، ٢٠١٤-٢٠١٥م، ص ١٥.

المطلب الثاني: تربية المواطنين سياسياً وتنظيم الرأي العام

المطلب الثالث: اختيار مرشحي الحزب وإعدادهم

المطلب الرابع: تنظيم النواب داخل البرلمان وصلة الوصل بين الحاكمين والمحكومين

المطلب الخامس: تنظيم مهمة المعارضة كسلطة موازية للحكام.

المطلب السادس: حل الصراعات داخل الحزب بين النواب والقادة الداخليين

المطلب الأول

نشر أيديولوجيتها بين الناخبين

إن كل حزب سياسي يهدف إلى الحصول على أكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بأيدولوجيته وبرنامجه الانتخابي، ولابد من إرشاد المواطنين وتثقيفهم بالممارسات الديمقراطية وإحاطتهم علماً بالموضوعات السائدة في أيامهم، ليس من أجل أن يصبحوا ناخبين أكثر مهارة، وإنما لكي يعيشوا حياة أكثر إرضاءً[1]. ولا يمكن الاستغناء عن دور الأحزاب السياسية، كي يعرف الناخبون بشكل واضح السياسة التي يرغبون فيها والتي تحدد التفويض الذي يوكلونه إلى ممثليهم. ومن الناحية الواقعية لا يمكن لأي حزب أن يحرز انتصاراً إذا لم يكن قادراً على التعبير عن المشاعر والآمال والأفكار الكامنة لدى قطاع من الموظفين، بحيث يشعر هذا القطاع أنه يجد نفسه في الحزب، وأن الحزب يطور المشاعر والآمال والأفكار ويعطيها قوة ووضوحاً، ولكن هذه الأفكار تكون موجودة قبل الأحزاب، وبدون الأحزاب وعلى ذلك فإن أيديولوجية أي حزب تفقد تأثيرها تدريجياً إذا فقدت الاستجابة لآمال وأفكار الرأي العام[2].

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٢) د. موريس دوفروجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج سعد وعلي مولا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ٧٥

وإنّ الافتقار إلى الأيديولوجيا والبرامج الحزبية المحددة، يكون نتيجة لعدم اهتمام الناخب بالأيديولوجيا وافتقاره إلى الآراء الأساسية في الموضوعات ذات الصلة بها[١].

وهكذا فإن الأحزاب السياسية تساعد في وجوب تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وهي عندما تقوم بهذا الدور تفتح أمام المواطنين فرصة الاختيار بوضوح في أثناء عملية الاقتراع، وبغير الأحزاب السياسية تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى اختيار الشخصيات البارزة في المجتمع[٢].

ولعل هذا السبب في أن الظاهرة الحزبية تمت من خلال الأحزاب اليسارية، وهي الأحزاب الليبرالية في القرن التاسع عشر، والأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين، وكان الهدف الأساسي لهذه الأحزاب هو الوقوف في وجه الشخصيات البارزة التقليدية في المجتمع، وساعد نمو الأحزاب السياسية في تحقيق هذا الهدف[٣].

والأحزاب السياسية تسعى في سبيل نشر أيديولوجيتها إلى مواجهة الأحزاب الأخرى ونقد برامجها، وهي لذلك تمد الرأي العام بالمعلومات اللازمة لتعزيز وجهة نظرها، وهذه المعلومات التي تقدمها الأحزاب للمواطنين ضرورة لتكوين رأي عام مستنير، إذ يستحيل على الناخبين الوصول إلى هذه المعلومات بمجهوداتهم الفردية[٤].

---

(١) د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة (الإسلام – أمريكا – المملكة المتحدة – فرنسا – ألمانيا الغربية – الاتحاد السوفييتي – يوغسلافيا – مصر – الأردن)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م، ص ٥٤٠، سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٣) د. موريس دوفروجيه، المؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٤) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

Duncan walts, British government and politics, Comparative guide, Edinburgh university press, 2006, P. 2255.

المطلب الثاني

تربية المواطنين سياسياً وتنظيم الرأي العام

تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في إعداد المواطنين سياسياً والإسهام في تربيته وتثقيفه، ويتحقق ذلك عن طريق مشاركة الناخبين في الاهتمام بمشاكلات الجماهير، ونجاح أي حزب يتوقف على مدى مشاركة التنظيمات الجماهيرية، كالنقابات والنوادي للاشتراك في تربية المواطن. ويقوم الحزب بدور مهم في تزويد الجماهير بالمعلومات السياسية الصحيحة والدقيقة عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة، وذلك من أجل إدراك أهمية المشكلات التي تحصل في المجتمع، وإن الأحزاب السياسية لا تحتكر هذه الوظيفة، كما أنها لا يجب أن تحتفظ بها في المجتمعات التي تقوم على تعدد الأحزاب[١].

والتنشئة السياسية هي العملية التي يتم بموجبها تلقين الاتجاهات والقيم السياسية والاجتماعية، وتؤدي التنشئة السياسية وظائف ثلاث هي[٢]:

١- الوظيفة التعليمية: إذ يتلقن الفرد عملية التنشئة الثقافية والسياسية القائمة، التي هي عبارة عن نماذج السلوك والاتجاهات والمعتقدات التي تؤثر في السلوك السياسي.

٢- الوظيفة الحضارية: تعمل أدوات التنشئة السياسية على الحفاظ على بعض التقاليد والأنماط الثقافية السائدة، وتحويل أو تطوير بعضها، وخلق قيم جديدة ملائمة للظروف السياسية الجديدة.

٣- الوظيفة الثالثة للتنشئة السياسية هي المساندة: وترتبط أهميتها بعملية خلق نظام للقيم والاتجاهات لملائمة متطلبات الحياة الحساسية، وتشمل

(١) د. كريم يوسف أحمد كشاش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ٥٤٠، سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) د. إيمان محمد سن، إشراف علي الريت هلال، وظائف الأحزاب السياسية في نظام التعددية المقيدة، – دراسة حالة حزب التجمع في مصر، ١٩٧٦-١٩٩١م، مؤسسة الأهالي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٧٨-٨٣.

عمليات ثلاث هي خلق الحاجة والدافع إلى التغيير، وعملية التغيير ذاتها، ثم عملية تثبيت وتقوية الاستجابات الجديدة لتترسخ في قيم المجتمع[١].

والأحزاب السياسية تعمل بوسائلها المختلفة على توضيح مشكلات الشعوب، وتشخيص أسبابها واقتراح وسائل حلها، ومن كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، والحكم عليها حكماً أقرب إلى الصحة، وقد عبر الدكتور سليمان الطماوي عن ذلك بعبارة "الأحزاب مدارس الشعوب"[٢].

كما تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في تكوين وتوجيه الرأي العام، وتعد مهمة تعبئة الرأي العام وكسب تأييد الجماهير من أهم وظائف الأحزاب السياسية على وجه الجملة، وهذه الوظيفة تقوم على أساس توعية أفراد الشعب ورفع مستوى وعيهم وإدراكاتهم السياسية وإنماء الشعور لديهم بالمسؤولية وإقناعهم بأن مصالحهم الفردية مرتبطة بالمصلحة العامة، ولكي ينجح الحزب في هذه المهمة عليه أن لا يقوم بكسب أكبر عدد من المواطنين من خلال إقناعهم بقدرته على الاستجابة لرغباتهم فحسب، بل عليه أن يقوم بترجمة تلك الرغبات في إطار المبادئ العامة التي يتبناها، وعلى ذلك يجري من خلال قيام تنظيمات الحزب المنتشرة في عموم البلاد، بمهمة التثقيف والكسب الحزبي والدعاية السياسية لأفكار الحزب وأيدولوجيته وأهدافه التي تحرص معظم الأحزاب على إقناع الجماهير بأنها تسعى إلى تحقيق طموحاتها، وعلى ذلك تساعد الأحزاب

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٧٦ وما بعدها، انظر أيضاً: أطلس العلوم السياسية، ترجمة د. سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص ٩٥.

(٢) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، تكوينها واختصاصها – العلاقة بينها، دار الفكر العربي، الطبعة السابعة، ١٩٦٧م، ص ٤٢٦.

السياسية في تنمية وإنضاج الوعي السياسي لدى عموم الموظفين[١].

ولما كانت الأحزاب السياسية تطمح للوصول إلى السلطة، فإنها تبذل قصارى جهدها لتعبئة الرأي العام وفق أيديولوجيتها، وصولاً إلى كسب الناخبين وتأييدهم لصالح مرشحها في الانتخابات من خلال إقناعهم ببرامجها، وذلك بغية إيصالهم إلى مواقع البرلمان والحكومة سواء على المستوى المركزي أو على المستويات المحلية، هذا في الدول الديمقراطية التي تكون معظم أحزابها هيكلية أي أنها أحزاب تقتصر في عضويتها على نخب بعينها، وبالتالي يكون نشاطها في هذا الاتجاه دورياً وليس مستمراً، إذ إنه يشتد مع أوقات الانتخابات، أما في دول العالم الثالث فإن الأحزاب السياسية التي غالباً ما تكون ذات طابع جماهيري، فإنها تحرص على تعبئة وتجنيد معظم أبناء الشعب في صفوفها بغية توسيع قاعدتها الجماهيرية، التي توظفها في تغيير نظام الحكم، وفي حال كانت تلك الأحزاب مهيمنة على السلطة فإنها تحاول الاحتفاظ بها بكل الوسائل المتاحة، ومن ذلك تقييد أو حظر نشاط أو حتى ضرب وتصفية كل خصومها، وعلى ذلك يتصف نشاط تلك الأحزاب بالديمومة والاستمرارية[٢].

المطلب الثالث

اختيار مرشحي الحزب وإعدادهم

تقوم الأحزاب السياسية باختيار مرشحيها للانتخابات وتقديمهم للناخبين على أنهم مرشحو الحزب[٣]. وإن الأحزاب لا تحتكر عملية تقديم المرشحين للانتخابات، إذ يوجد بعض المرشحين الذين يتقدمون للانتخابات مستقلين عن أي حزب، ـ ويحرز

(١) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٤.

إيمان معيزة، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي، ١٢-١٤، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

(٢) د. طه العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٥.

(3) Colin turnip Adam Tomkins, British government and the constitution, Cambridge university press, sixth edition, 2007, P. 640.

بعضهم نجاحاً بدون تعضيد من أي حزب آخر، ولكن أغلب المرشحين الذين يفوزون في الانتخابات يكونون من قبل أحزاب قائمة وقوية، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة أهمها أن عملية الدعاية الانتخابية أصبحت مكلفة، مما يضطر أغلب المرشحين إلى الاعتماد على خزانة الحزب في تمويل عملية الدعاية الانتخابية[١].

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في التمثيل السياسي، فهي تؤطر الناخبين أي الممثلين، إذ إن أفضل الممثلين وأنجحهم هم أولئك الذين تدربوا في صفوف الأحزاب، وتمرسوا باللغة السياسية، ولكنهم بعد أن صاروا حكاماً تحرروا من الرؤية الحزبية ونظروا إلى المجتمع نظرة شمولية، ثم تقوم الأحزاب بتأطير المنتخبين، كما تلعب دوراً وسيطاً بين الناخبين والمنتخبين، فتقوم بوساطة وسائلها ومنضاليها في الدائرة الانتخابية بإحاطة النائب بكل ما يجري داخل الدائرة الانتخابية، ومطامح وشعور السكان، كما أنها تقوم بتعزيز العلاقة بين الناخبين ومنتخبيهم بإخطارهم بنشاطات على الرغم من أنه يقضي غالباً أيام الراحة في دائرته الانتخابية. ومن المعروف أنه كلما كانت العلاقة بين الحزب والنائب متينة، كان ذلك في صالحها، حفاظاً على سمعة الحزب وتأكيد حسن اختياره وإمكانية تجريد انتخاب النائب، وحفاظاً على هذه الثقة وتدعيمها ظهرت المجموعات البرلمانية التي توزع أعضاؤها على لجان البرلمان لمعرفة كل ما يجري داخله من مناقشات وأراء المعارضة بقصد وضع الخطة المناسبة، إلا أنه تجب الملاحظة بأن هناك فرقاً بين الأحزاب المرنة، إذ يكون النائب حراً في انتخابه، والأحزاب الجامدة التي يكون فيها الأعضاء مقيدين بالتصويت لصالح مشروع الحزب الذي ينتمون إليه خاصةً بعد إقرار التصويت برفع اليد[٢].

وتوجد وسائل عدة لاختيار المرشحين، وهي تختلف باختلاف تركيب الحزب

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣.

ونوعه، فأحزاب القلة المختارة تعهد بعملية انتقاء المرشحين إلى لجان من الشخصيات البارزة في الحزب، ويسمى هذا النظام في الدول الانجلوسكسونية الكوكس "Cancus"، وهو يعني أن عملية اختيار المرشحين تقوم بها طبقة أوليفارشية ضيقة ومغلقة.

وفي نهاية القرن التاسع عشر اتجهت الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية نحو نظام جديد، وهو نظام الانتخابات الأولية التمهيدية، إذ تجري انتخابات تمهيدية داخل الحزب لتحديد مرشحي الحزب في الانتخابات العامة، وتظهر في قائمة مرشحي الحزب في الانتخابات الأولية، التي تجري داخل الحزب، أسماء عدة ويضع الناخب علامة أمام اسم المرشح الذي يختاره ممثلاً للحزب، ولكن اللجان الأوليغارشية هي التي تقوم باختيار المرشحين الذين يجري عليهم الانتخاب الأولي داخل الحزب، والذين يتم من بينهم انتخاب ممثلي الحزب في الانتخابات العامة[١].

أما الأحزاب الجماهرية فتقوم باختيار مرشحيها بوسيلة أخرى، وهذه الوسيلة تتحصل في عقد مؤتمرات قومية ومؤتمرات محلية يسهم فيها جميع أعضاء الحزب. ويتم في المؤتمرات المحلية اختيار مرشحي الحزب عن طريق الانتخاب، إي إن الديمقراطية تتحقق داخل الحزب، ويعدّ هذا النظام جيداً إذا كان عدد أعضاء الحزب كبيراً، ولكنه يكون معيباً إذا كان عدد أعضاء الجزب قليلاً بالنسبة إلى عدد الناخبين[٢]. ويقع على عاتق الحزب إعداد القوائم الخاصة بالمرشحين لكافة الوظائف الانتخابية، ولهذا لابد من أن يكون الفرد المراد

(١) د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

انظر أيضاً : Manon Tremblay - Women and Legislative Representation_ Electoral Systems, Political Parties, and Sex Quotas-Palgrave Macmillan (2012)p. 59-60.

(٢) د. موريس دوفروجيه، المؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص ٧٦.

د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٦.

ترشيحه شخصاً مقبولاً لدى الناخبين، وأياً كان نوع الانتخاب فإن الحزب يقوم بإعداد الشخص الذي يمكن ترشيحه للانتخاب، ويعمل على حمايته من محاولة التأثير فيه من مختلف الجماعات ذات المصالح المتعارضة[١]. كما أن رؤساء الأحزاب يلعبون دوراً كبيراً في تفضيل أحد المرشحين على غيره، وذلك إذا كان النظام الانتخابي يأخذ بنظام القوائم، لأنهم هم الذين يضعونها ويرتبون الأسماء الواردة فيها[٢].

وتسعى الأحزاب في البلدان القومية إلى تدريب كوادرها باستمرار لتهيئتهم، وبالتالي تقديمهم كمرشحين منافسين لغيرهم من مرشحي الأحزاب الأخرى، ويتولى الحزب مهمة دعمهم بكل الوسائل، ومن ذلك القيام بالترويج للدعاية لهم ولبرامجهم التي تمثل برامج الحزب نفسه، ولا يتوقف دور الحزب عند هذا الحد بل يتولى أيضاً مهمة إسناد المراكز التي ينجح في الوصول إليها إلى أعضائه البارزين كاختيار رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان وما إلى ذلك[٣]. وذلك لأن نجاح الحزب في إيصال أكبر عدد من مرشحيه إلى السلطة، يوفر له فرصاً أكبر في ترجمة أيديولوجيته السياسية والفكرية إلى واقع ملموس، وهذا هو السبيل الذي يجعل الحزب قادراً على تحقيق أهدافه التي تجسد طموحات أعضائه، ومن المفترض أنها تجسد طموحات شرائح واسعة من المجتمع، أما في أغلب دول العالم الثالث فإن الأحزاب السياسية ليس لها سبيل للوصول إلى السلطة سوى القوة، وكي تتمكن من إدارة مؤسسات الدولة بعد الاستيلاء عليها عبر الانقلاب أو الثورة على نظام الحكم القائم، عليها أن تدرب أعضاءها لتهيئتهم وإعدادهم لاستلام مهمات ومسؤوليات في مرحلة ما بعد انتزاعها للسلطة، وعندها تبدأ بالعمل على تنفيذ أيديولوجيتها وبرامجها، وفي الوقت ذاته تحرص تلك الأحزاب

(١) د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٥٤٥.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٩٩.

على الاحتفاظ بالسلطة وعدم التفريط بها، ما يدفعها إلى الاستمرار بعملية الإعداد والتدريب لإنجاز مهامها وتحقيق نجاحها، وعندها تستعمل تلك الأحزاب كل الوسائل المتاحة لإسكات أصوات المعارضين، وفي المقابل هناك عدد من الحركات والأحزاب أقدمت على تغيير نظام الحكم القائم بالأسلوب المذكور، ولكن لم تكن قد هيأت مثل تلك الكوادر، ما أفضى إلى وقوعها في حالة من التخبط والارتباك وربما الفشل في إدارة مؤسسات الدولة[1].

المطلب الرابع

تنظيم النواب داخل البرلمان وصلة الوصل بين الحاكمين والمحكومين

تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في تنظيم نواب الحزب في البرلمان، فقبل نمو الأحزاب السياسية كان النواب مستقلين في نشاطهم داخل البرلمان، ولكن تطور الأحزاب السياسية أدى إلى تجميع أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزب واحد في جماعات برلمانية، وقد كانت المجموعات البرلمانية ممنوعة في فرنسا مثلاً سنة ١٩١٤م، ولكنها عادت فيما بعد عنصراً رسمياً في تنظيم البرلمانات الحديثة، وبواسطتها يتم انتقاء أعضاء اللجان البرلمانية وتنظيم نشاط البرلمانيين المنتمين إلى جزب واحد. ولعل أهم مشكلة هنا هي مشكلة تنظيم التصويت، إذ إن عملية التصويت تختلف في الأحزاب من حيث الحرية التي تتركها لأعضائها، فتوجد أحزاب مرنة وأحزاب جامدة[2]. فالحزب المرن هو الحزب الذي لا يرغم أعضاءه على التصويت على نحوٍ معين إزاء الموضوعات المطروحة في البرلمان، بحيث يترك للعضو حرية التصويت كيفما شاء، وتعدّ الأحزاب الأمريكية والأحزاب اليمينية في أوروبا أحزاباً مرنة، في حين أن الحزب الجامد هو حزب يرغم أعضاءه على التصويت بشكل موحد إزاء الموضوعات الرئيسة مثل طرح الثقة بالحكومة

(١) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، نفس المرجع، ص ٢١١.

سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٠.

والمشاكلات الأساسية، وتعدّ الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، وحزب المحافظين البريطاني، والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني أحزاباً جامدة ولكن بعض أحزاب القلة المنتقاة أيضاً أحزاب جامدة، مثل حزب المحافظين وحزب الأحرار البريطانيين[١]. ويترتب على ذلك نتيجة مهمة وهي أن تنظيم نواب الحزب في البرلمان يطرح مسألة مهمة وهي مسألة مدى استقلال هؤلاء النواب في مواجهة قادة الحزب، وقيام الحزب بحل الصراعات داخل صفوفه بين النواب والقادة الداخليين[٢].

وتقوم بالتالي الأحزاب السياسية بحل الصراعات داخل الحزب بين النواب والقادة الداخليين، فمن المعروف أن أحزاب القلة المختارة مكونة من شخصيات بارزة إلى جانب النواب أعضاء البرلمان، ويعمل النواب البرلمانيون على التفاهم مع هذه الشخصيات التي تمول خزانة الحزب، ولا يجد هؤلاء النواب تنظيماً إدارياً يمكن أن يعارضهم أو يقف في وجههم، أما الأحزاب الجماهرية فيوجد في داخلها جهاز إداري معقد يتولى عملية تنظيم الحزب ويتلقى المعونات المالية ويقوم بالاتصال المستمر مع مناضلي الحزب في اللجان والمؤتمرات والاجتماعات، وهؤلاء يكونون طبقة القادة الداخليين، وتضم هذه الطبقة سكرتاريتين أي أمناء الحزب وأعضاء تنتخبهم اللجان والمؤتمرات الحزبية، وينشب تنافس بين النواب والقادة الداخليين على إدارة الحزب. ويعكس هذا الصراع صراعاً بين الجماعات التي تكون قاعدة كل فريق: جماعة أعضاء الحزب التي تختار القادة الداخليين، وجماعة الناخبين التي تختار النواب. ويظل الصراع على قيادة الحزب

---

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، نفس المرجع، ص ٢١١.

(2) -Robert Michels, political parties: Asociological study of the oligarchal Tendencies of modern Democracy, New York (USA) the free press, 1966 PP.81-91.

Manon Tremblay - Women and Legislative Representation_ Electoral Systems, - .Political Parties, and Sex Quotas-Palgrave Macmillan (2012)p.27

محدوداً، لأن الحزب يحرص على استمرار علاقته بالناخبين، كما يحرص على دوام وجوده داخل البرلمان، وإلا فقد تأثيره في الحياة السياسية. والمبدأ السائد في أغلب الأحزاب الجماهيرية هو خضوع الجماعات البرلمانية لسلطة القادة الداخليين، ومعنى ذلك أن الناخب يعطي ثقة لا لنوابه الذين يختارهم وإنما للحزب وقيادته[١].

بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية في تنظيم نواب الحزب في البرلمان، فإنها تعدّ صلة الوصل بين الحاكمين والمحكومين، فهي تشكل حلقة اتصال بين مختلف الجماعات في المجتمع والأعضاء الناخبين، الذين يحاولون تحقيق عمل سياسي منظم، وهي تستخدم كل وسائل الإعلام الفعالة لتثقيف غير المطلعين مثل الأدب، والخطب، والراديو، والتلفزيون وغيرها، فالحزب يساعد في بلورة الرأي، وخلق إجماع مؤقت يكون الأساس لإجراء الانتخابات. وإن للنواب مصلحة أكيدة في الاحتفاظ بصلة وثيقة مع الناخبين، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم، ومن الناحية العملية يتوجه أعضاء البرلمان في نهاية كل أسبوع إلى دوائرهم لحضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون من خلالها بإعطاء معلومات للناخبين، ويتلقون منهم طلباتهم، ويتعرفون على احتياجاتهم، وهذه اللقاءات يمكن أن تتم من دون وساطة الأحزاب إذا توافرت لدى النائب سكرتارية شخصية[٢].

ولكن الأحزاب السياسية تجعل هذا الاتصال أيسر على النائب، لأنها تقدم للنائب مجموعة من مناضلي الحزب يقومون بتوفير علاقة دائمة مع الناخبين، وفي رحاب هذه الأحزاب يلتقي الشعب بنوابه، وتتاح له الفرصة لمناقشة المسائل العامة، ويكون في استطاعة الأفراد التأثير في النواب عن طريق الحزب الذي ينتمون إليه[٣].

---

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٠، سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية العاصرة، وفي الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق. ص ٤٢٦.

وإذا كان الحزب حاكماً أو مشاركاً في السلطة فإنه يقوم بهذه الوظيفة بسهولة ويسر، إذ يتولى مهمة توصيل مشكلات ومعاناة ومطالب الجماهير إلى قياداته التي تتولى مسؤوليات ومراكز في الدولة (بصفتهم نواباً أو وزراء في الحكومة)، ومن خلال ذلك تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة تلك المشكلات، والعمل على تلبية المطالب الجماهيرية، أما إذا كان الحزب خارج السلطة، أو أنه يعمل في صف المعارضة وكانت المعارضة سلمية وقانونية، فإنه يعمل على إيصال مطالب وطموحات الجماهير وطرح مشكلاتهم من خلال وسائل الإعلام أو من خلال تنظيم المظاهرات الاجتماعية السلمية، وبذلك قد تستجيب الدولة لتلك المطالب وتسعى لحل المشاكلات بالإمكانات المتاحة، أما إذا كانت الأحزاب السياسية المعارضة غير مجازة، أي إنها تعمل في أنظمة سياسية شمولية سلطوية فإنها وبحكم نشاطها السري ليس لها سوى سبيل واحد ووحيد لتلبية طموحات الجماهير، وهو العمل على إسقاط النظام القائم والاستيلاء على السلطة[1].

المطلب الخامس

تنظيم مهمة المعارضة كسلطة موازية للحكام

إن الهدف الأساسي لأي حزب سياسي هو الوصول إلى السلطة، أو محاولة التأثير في قرارات السلطة الحاكمة إذا خسر في الانتخابات، ويكون ذلك من خلال قيامه بدور مهم في الحياة السياسية وهو تنظيم المعارضة، وتعد هذه الوظيفة من أقدم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، فهي تهدف إلى نقد الأحزاب للسلطة التنفيذية، والرقابة على الإدارة وإسماع السلطة المطالب، وطرح البدائل والحلول التي تتوافق مع مبادئها وأفكارها.

والمعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى، من حيث وجود الرأي والرأي المخالف، وما يحققه وجود المعارضة المشروعة من وسائل قانونية[2] لأن أي

(١) د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٠.

(٢) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٥٨.

نظام ديمقراطي مهما كانت قوته قابل للتعديل والتغيير، فإذا تحولت المعارضة – التي تمثل الأقلية- إلى أغلبية وأرادت تعديل النظام أو تبديله، تعين عليه أن يستجيب لإدارة الشعوب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون على المعارضة في سبيل تحقيقها لهذا التغيير أن تستعمل وسائل للضغط على الحكومة، لا تتعرض فيه المؤسسات الدستورية لأي خطر، بمعنى أن يتم تبادل السلطة بين الحكومة والمعارضة في نطاق المشروعية، وهو ما يطلق عليه الفقه الدستوري "استمرارية المؤسسات الدستورية"[١].

أما إذا كانت الحكومات تمثل الأغلبية بصفة دائمة، فإن عليها السماح للأقلية في تكوين منظمات قانونية، يمارس من خلالها حرية المعارضة، ولا يكون ذلك إلا في ظل السماح بتعدد الأحزاب، أما إذا ألغت الحكومة وجود المعارضة فإن هذه الأخيرة ستلجأ إلى أسلوب العمل السرّي الذي لا يحمُد عواقبه[٢].

وإن للمعارضة أهدافاً متعددة تجعل قيامها ضرورة لابد منها لكل مجتمع يسعى لتحقيق الخير لأبنائه، ويمكن حصر الأهداف الأساسية للمعارضة فيما يأتي[٣]:

١- تدارك أخطاء الحكومة ونقد النظام السياسي الذي تقيمه الأحزاب الحاكمة.

٢- كشف أفضل الحلول: إذ تقوم المعارضة الجادة بكشف عيوب الحل

(١) إيمان كغيرة، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

(٢) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٩٥-٩٨.

(٣) د. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية: ذاتية الدولة، اختيار الحكام، سلطات الحكم، تنظيم الحكومة، الديمقراطية المعارضة، الشورى، فلسفة الحكومة، جامعة الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٧م، ص ٢٩٦.

انظر أيضاً: سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

الذي تقترحه أو تقرره الحكومة وتبين الحل البديل الذي تراه تحقيقاً للنفع العام.

٣- تقديم البدائل: أي أن يكون لدى المعارضة برنامج بديل صالح للتنفيذ.

٤- تداول السلطة: وأن تكون الأحزاب المعارضة قادرة، إذا نجحت في الوصول إلى الحكم، على أن تتحمل مسؤوليتها في استمرارية المؤسسات الدستورية، والمحافظة على كيان المؤسسات القائمة واستمراريتها من دون اضطراب، إذ تعترف كل الدساتير في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء بحق المواطنين جميعاً في الاشتراك في حكم بلدهم.

٥- مقاومة النزعات الديكتاتورية: إذ إن وجود المعارضة كقوة مؤثرة في المجتمع يعد الضمان الأول ضد استبداد الحكومة وعدم تقيدها بقواعد القانون، وضد قيام الحكم المطلق الذي تستحوذ بموجبه الحكومة على كل سلطات الدولة في يدها.

ولعل الهدف الرئيس من الرقابة الحزبية هو وضع القيود والعقبات على السلطات التنفيذية كي لا تنفرد بالحكم وتصبح سلطة مطلقة، فهي تهدف إلى منع تجاوز الإدارة في ممارسة اختصاصاتها، ومراقبة الأعمال غير المشروعة على السياسات العامة من قبل الحكومات، فالمعارضة إذن نوع من أنواع المحاسبة والرقابة على أعمال الحزب الحاكم إذا خرج عن الشرعية، مما يجعلها من أهم وظائف الأحزاب السياسية، التي ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لأحزاب الأغلبية، ولكنها وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد إلى الحكومة، على ألا يكون النقد مجرداً، بل مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة إذا سمحت الفرصة للحزب المعارض في أن يتولى الحكم. ولاشك في أن قيام المعارضة على هذا النحو لا يمكن أن يتم إلا إذا استندت إلى ما تتيحه لها النظم

الديمقراطية من وسائل تساعد على نجاحها، وعلى الأخص حماية الحريات، كحرية الصحافة والرأي والتجمعات والجمعيات والحصانة البرلمانية وحق البرلمان في مساءلة الحكومة والتصويت بالثقة. وبالتالي يتعين على أحزاب المعارضة وهي تمارس رقابتها على الحكومة أن يتناسب هذا النقد والظروف التي تمليها البلاد. وألا يؤدي إلى الإخلال بالقواعد الشرعية الدستورية، فالأحزاب تهدف من خلال تنظيمها أن تحقق الاستقرار في الحياة السياسية، وتحول دون استبداد الحزب الحاكم وتساعد في توعية الرأي العام[١].

ويختلف دور الحزب، بحسب النظام السياسي الذي يباشر فيه نشاطه، إذ تتوقف مدى قدرة الحزب على القيام بمهمة استمرارية المؤسسات الدستورية، على مدى ما يتمتع به من سلطة في ظل الحكومة الجديدة، وبحسب نسبة الانتصار الذي حققه الحزب في الانتخابات أهو انتصار حاسم، أم أن انتصاره كان جزئياً، بحيث أجبر على الاشتراك في ائتلاف حكومي، ومدى ما يتمتع به من سلطة داخل هذا الائتلاف، أم لاضطراره إلى الحكم من دون أغلبية برلمانية أو اضطراره إلى تنسيق برامجه مع الأحزاب التي تسانده في البرلمان من دون أن تشترك معه[٢].

وقيام الأحزاب السياسية بمهمة المعارضة يتوقف على طبيعة النظام السياسي والحزبي المعمول به داخل الدولة، فإذا ما كان النظام يقوم على أساس الثنائية الحزبية فإن المعارضة تأخذ شكلاً يكاد يكون رسمياً. ففي إنجلترا مثلاً التي تأخذ بنظام الحزبين السياسيين، يحصل رئيس الحزب المعارض على راتب من الدولة ويطلق عليه رئيس معارضة حكومة صاحب الجلالة، كما أن هذه

(١) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٨٧.

انظر أيضاً: Gilbert Abcarian & George s. Masannut, contemporary political systems (An introduction to government), New York: Charles Scribner, s sons, .1970, p.147

سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤١.

المعارضة يغلب عليها دائماً طابع الاعتدال لأن الصراع يكون بين الحزبين الكبيرين فقط من أجل تبادل السلطة، وليس من أجل قضاء أحدهما على الآخرون فطبيعة النظام تملي على المعارضة طابع الاعتدال، ويندر أن يستعمل الحزب المعارض أي وسيلة خارجية ضد الحكومة، لأن الحزب المعارض سيعود إلى نظام الحكم عن طريق التناوب بينه وبين الحزب الحاكم فهو اليوم خارج السلطة وسوف يكون غداً متقلداً لها، ويصبح الحزب الحاكم في مكان المعارضة، ولذا يحافظ كلا الحزبين على آداب أساليب التعامل بينهما[1].

فالعلاقة بين المعارضة والحكومة في ظل نظام الحزبين علاقة تفاهم حتى أن أغلب القرارات المصيرية تؤخذ بعد مشاورات مع الحزب المعارض ولا تظهر أي خلافات ثانوية بين الحزبين إلا في وقت الانتخابات.

أما في ظل تعدد الأحزاب السياسية فإن وضع المعارضة يختلف نظراً إلى تعدد الأحزاب وكثرتها واختلاف قوتها ووجود فروق ظاهرة بين برامجها، مما يصعب معه القول بوجود معارضة منظمة، كما أن الأحزاب المتعددة تستعمل في سبيل معارضتها مختلف الوسائل في الهجوم على الحزب الحاكم، ويصبح النقد الهدام للحزب الحاكم هو شغلها الشاغل فهي لن تبقي شيئاً تلقاه لأنها لا تفكر في وقت قريب تتولى فيه الحكم، هذه الصورة من المعارضة تعكس أثراً سيئاً في الرأي العام، إذ تصيبه بخيبة الأمل في هذه الأحزاب نظراً إلى شغلها في توحيد جبهة المعارضة ضد الحزب الحاكم[2]. أي إن المعارضة في ظل تعدد الأحزاب تكون في الغالب معارضة خارجية، يتولاها حزب أو أحزاب خارج إطار الحكومة التي تتولى السلطة، وأحياناً تكون المعارضة داخلية تتم في نطاق الحكومة نفسها بوساطة الأحزاب المشتركة فيها، أو بواسطة أعضاء منشقين عن الحزب نفسه[3].

(١) إيمان معيزة، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية، مرجع ساق، ص ١٦-١٧.

(٢) إيمان معيزة، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) د. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

أما المعارضة في نظام الحزب الواحد فهي غير موجودة، وهي إن وجدت تكن معارضة ضعيفة، ولا توجد ديمقراطية جدية أو معارضة حقيقية حيث يوجد حزب واحد[١].

وبعد أن تطرقنا لأهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية سننتقل لدراسة تقييمية لمعرفة مزايا ومساوئ الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية المعاصرة وذلك في المطلب الآتي:

المطلب السادس

حل الصراعات داخل الحزب بين النواب والقادة الداخليين

إن تنظيم نواب الحزب في البرلمان يطرح مسألة مهمة وهى مسألة مدى استقلال هؤلاء النواب في مواجهة قادة الحزب.

فمن المعروف أن أحزاب القلة مكونة من شخصيات قيادية بارزة إلى جانب النواب أعضاء البرلمان، ويعمل النواب البرلمانيون على التفاهم مع هذه الشخصيات التي تمول خزانة الحزب، ولا يجد هؤلاء النواب تنظيماً إدارياً يمكن أن يعارضهم أو يقف في وجههم.

أما الأحزاب الجماهيرية فيوجد داخلها جهاز إداري معقد يتولى عملية تنظيم الحزب ويتلقى المعونات المالية ويقوم بالاتصال المستمر مع مناضلي الحزب في اللجان والمؤتمرات والاجتماعات.

وهؤلاء يكونون طبقة القادة الداخليين للحزب، وتضم هذه الطبقة سكرتاريين أي أمناء الحزب وأعضاء تنتخبهم اللجان والمؤتمرات الحزبية، وينشب تنافس بين النواب وبين القادة الداخليين على إدارة الحزب.

---

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٢.

وللمزيد من التفاصيل عن نظام الحزب الواحد، راجع: د. طه العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٣٣ وما بعدها.

ويعكس هذا الصراع صراعاً بين الجماعات التي تكون قاعدة كل فريق جماعة أعضاء الحزب التي تختار القادة الداخليين وجماعة الناخبين التي تختار النواب، ويظل الصراع على قيادة الحزب محدوداً لأن الحزب يحرص على استمرار علاقته بالناخبين، كما يحرص على دوام تواجده داخل البرلمان، وإلا فقد تأثيره في الحياة السياسية.

والمبدأ السائد في أغلب الأحزاب الجماهيرية هو خضوع الجماعات البرلمانية لسلطة القادة الداخليين، ومعنى ذلك أن الناخب يعطي ثقة لا لنوابه الذين يختارهم وإنما للحزب وقيادته.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن هناك ثمة وظائف أخرى يمكن أن يقوم بها الحزب، من أهمها[١]:

أ. وظيفة التجنيد السياسي[٢]: أي إسناد المهام والمناصب السياسية الكبرى لكوادر جديدة. وتختلف وسائل هذه الوظيفة باختلاف النظم السياسية الحاكمة، فالنظم الشمولية مثلاً، تعتمد بشكل عام على أسلوب التعيين وفق معيار العلاقات الشخصية. أما في النظم الديمقراطية فيتم الاعتماد على الانتخابات في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء.

ب. التنشئة السياسية [٣]: وتكون بنشر الثقافة السياسية ورفع مستوى الوعي

---

(١) انظر: جمال الجاسم المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١٩ ـ ٢٢ .

(١) يوجد معنى آخر لمصطلح " التجنيد السياسي *Political Recruitment* " وهو قيام الجيش بدفع عدد من نخبة المؤسسة العسكرية لتبوء بعض المناصب السياسية في الدولة ..، وهي تعد من الظواهر الجديدة في الحياة السياسية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية في بعض دول العالم الثالث، حيث اتسعت ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية من خلال الانقلابات والتمردات العسكرية، لمزيد من التفصيل انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ١١٧ .

(٣) التنشئة السياسية *Political Socialization* : وتطلق على عملية نشر ثقافة الأمة ومعتقداتها بين الأجيال، وقد تكون بطريقة غير مباشرة *Indirect Political Socialization* وذلك بتشكل وجهات

السياسي لدى المواطن، وذلك من خلال الأنشطة التثقيفية وإعداد الكوادر اللازمة، فضلاً عن دور الصحف الحزبية والنشرات الثقافية الأخرى.

ج. الوظيفة التنموية Development: تتمثل هذه الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي Political Reform والتحول الديمقراطي.

إن الأحزاب السياسية تلعب دوراً فاعلاً في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني، ممثلاً في مؤسسات عديدة كالنقابات والاتحادات المهنية والعمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم. ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل المؤسسات النيابية، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة.

د. وظيفة الاندماج القومي National Integration: تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية، وخاصة في تلك الدول التي تعاني من عدم تطابق الحدود السياسية القائمة مع الحدود التاريخية للأمة، أو التي لا تزال تعاني من سيطرة مجموعة من العلاقات والبنى التقليدية في المجتمع، حيث تبرز مشكلة تعدد الهويات والانتماءات الأدنى والثقافات الفرعية Political Subcultures[1]،

النظر السياسية عبر التجارب اليومية وخاصة بين الأجيال الصاعدة، وهو ما يحتاج لاحقا إلى إعادة تأهيل سياسي *Political Resocialization* من باب ضبط آلية التثقيف السياسي.

لمزيد من التفصيل انظر: ألموند غابرييل وباويل بنجهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله (عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص٦٠ .

(١) الثقافات الفرعية *Political Subcultures*: أي ثقافات سياسية أدنى من ثقافة مجموع الأمة، يكون للمواطنين فيها وجهات نظر تختلف بحدة حول بعض القضايا بالغة الأهمية كحدود الدولة وطبيعة النظام والعقيدة السياسية .. وغيرها، وتكمن خطورة هذه الثقافات حين تتوافق مع الاختلافات الأخرى كالدين والقومية .

لمزيد من التفصيل انظر: ألموند غابرييل وباويل بنجهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، مرجع سابق، ص ٧٣.

كالمشكلات القومية والعرقية والدينية... وغيرها من التصدعات المجتمعية في تلك البلدان، إذ يمكن للأحزاب والتنظيمات السياسية أن تلعب دوراً مهما في تدعيم الولاء الوطني وإحلال الروابط الحزبية الجديدة مكان التجمعات والتكتلات القائمة على أساس عرقي أو طائفي أو قومي متعصب.

هـ. وظيفة دعم الشرعية Legitimacy: تعرف الشرعية بأنها مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يمثل الجماعة ويسعى إلى تحقيق مصالحها.

ومن المعروف أن الإنجاز والفاعلية والدين والكاريزما والتقاليد والإيديولوجية، من المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة. إلا أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظام السياسي في عالم اليوم[1].

والحديث عن علاقة الأحزاب والتنظيمات السياسية بالشرعية في النظم الديمقراطية الحاكمة، يفترض أن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها، قبل الانتخابات العامة التي تأتي بها إلى السلطة.

وتعتمد الأحزاب السياسية في مجال القيام بوظائفها على عدد من الأساليب والأدوات من أهمها[2]:

١ ـ التمثيل النيابي: ويعد من أهم الوسائل التي تتبعها الأحزاب في نشاطها حيث تسعى إلى التواجد في مختلف المجالس التمثيلية سواء المحلية أو الوطنية وخاصة المجالس التشريعية النيابية، لأنه بقدر ما تنجح تلك

(١) انظر: د. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (عمان: دار مجدلاوي ٢٠٠٤)، ص ١٨٠ . ١٨٣.

(١) انظر: د. كمال المنوفي كمال، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: دار الربيعان للنشر والتوزيع، طبعة سنة ١٩٨٧)، ص١٨٣ و١٨٨.

الأحزاب في إيصال أكبر عدد ممكن من ممثليها إلى السلطة، بقدر ما تنجح في نشر مبادئها وبرامجها فضلاً عن مشاركتها في السلطة.

٢ ـ الحوار: وهو من الوسائل الضرورية لتحقيق تماسك الحزب ووحدته التنظيمية وذلك عبر اللقاءات والمنتديات والمؤتمرات العامة والخاصة إذ يحقق الحوار التماسك ويقضي على الخلافات الداخلية، كما أن الحزب يمكن أن يستخدم هذه الأسلوب تجاه المواطنين الآخرين لكسب تأييدهم والحصول على أصواتهم في الانتخابات.

٣ ـ النقد: يلجأ الحزب بشكل دائم إلى النقد وإبراز العيوب والأخطاء التي قد تعتري السلطة ومؤسساتها وخاصة الأحزاب المشاركة في الحكم وذلك في إطار النقد البناء والسعي لتوضيح أفضلية برامجه ومبادئه.

٤ ـ التوفيق بين المصالح الخاصة والمصالح الوطنية العامة: تعمل غالبية الأحزاب على التوفيق بين مصالح أعضائها الخاصة والمصلحة الوطنية العامة عن طريق التمسك بالمبادئ والقيم والشعارات الوطنية حتى تظهر نفسها أنها لا تتناقض مع المصلحة الوطنية أو مع قيم المجتمع، بل تعمل على خدمتها وبالتالي تلقي التأييد والدعم الشعبي.

٥ ـ الدعاية والإعلام: حيث تلجأ غالبية الأحزاب السياسية إلى الوسائل الإعلامية المختلفة من صحف وإذاعة وقنوات مسموعة ومرئية ومواقع إلكترونية وذلك من أجل كسب التأييد والإقناع ببرامجها وتحقيق مختلف أهدافها فالأفكار تبقى أفكاراً محضة مجردة إذا لم تجد طريقها إلى الناس وتستحوذ على قناعاتهم واهتماماتهم والخطط والبرامج تبقى حبيسة الأدراج مالم يتم طرحها عبر وسائل الاتصال المختلفة.

٦ ـ وسائل الاتصال المباشر: وهي عديدة من الصعب حصرها لعل من أبرزها اللقاءات الجماهيرية والمحاضرات والمهرجانات والندوات وغيرها.

٧ ـ وسائل غير مشروعة: كالقوة والعنف حيث لجأت إليها بعض الأحزاب الشمولية في الماضي كالأحزاب الفاشية والنازية والشيوعية في فترة من الزمن والحركات الدينية في بعض الدول العربية وذلك باستخدام العنف والإكراه في سبيل تحقيق أهدافها وفرض سياساتها. إضافة إلى ذلك قد تلجأ بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى استخدام هذا الأسلوب بتوسل القوة والعنف في حال العمل السري بعد منعها من النشاط.

المبحث الثالث
تقييم الأحزاب السياسية

كانت الأحزاب السياسية ولا تزال إحدى التنظيمات الرئيسية في الدولة التي تطلع المواطنين على تصرفات الحكومة، كما كانت ولا تزال من العوامل الرئيسة في استقرار الحكومات أو الإطاحة بها، وبالتالي فالأحزاب السياسية تعد حالة ضرورية في النظم الديمقراطية وأصبح وجودها وتنظيمها ضرورياً في العصر الحديث، ولابدّ منها في النظم الديمقراطية في نظر غالب الفقه. وبالمقابل هناك رأي مغاير من جانب بعض الفقهاء الذين يرون أن للأحزاب السياسية عيوباً ومساوئ قد تكون سبباً في خلق الفوضى وبث روح الانقسام والانشقاق، فلذلك نرى أن رجال السياسة والقانون انقسموا إلى فريقين: أحدهما يعارض وجود الأحزاب السياسية، والثاني يؤكد على وجودها. وبالتالي سنقوم باستعراض مزايا وعيوب الأحزاب السياسية من وجهة نظر كلا الجانبين فيما يأتي:

المطلب الأول: مزايا الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: مساوئ الأحزاب السياسية

المطلب الأول

مزايا الأحزاب السياسية

إن للأحزاب السياسية مزايا عدة يمكننا إجمالها في الآتي:

أولاـ الأحزاب السياسية تعمل على توجيه الجماهير والتعبير عن مختلف اتجاهات الرأي العام

لقد أثبت التطور والعمل أن الجماهير الفقيرة يسهل التأثير فيها من خلال الخطابة، ودفعها إلى اتخاذ قراراتها بصورة عشوائية ومن دون دراسة أو تريث، ولكن هذه الجماهير نفسها إذا قُسمت إلى مجموعات متناسبة عددياً واستطاعت دراسة الموضوع نفسه والوقوف على أبعاده، لربما اتخذت قراراً عكسياً لذلك القرار الذي اتخذته تحت تأثير الخطابة[1]. وبالتالي فإن وجود أحزاب منظمة يلعب دوراً فعالاً من خلال ما تفرضه تلك الأحزاب من النظام والطاعة والتزام الأفراد بمقرراتها. من هنا يتبين لنا أن الأحزاب السياسية تعد وسيلة أساسية وفعالة، يعبر الرأي العام من خلالها عن آرائه وأفكاره ومواقفه ولاسيما إذا كان للحزب جريدة يطرح فيها آراءه وبرامجه ومواقفه، التي تكون عادة صدى وانعكاساً لقسم من الرأي العام في المجتمع. كما أن الأحزاب السياسية هي التي تمد المجتمع بالآراء السياسية وتقترح الحلول للمشكلات العامة في نطاق برنامج عمل يتمشّى وأيديولوجيتها وفلسفتها[2].

ثانياً ـ الأحزاب السياسية تنشط الحياة السياسية في الدولة

---

(١) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٦٨.

د. سعيد بوالسفير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، النظم السياسية، طرق ممارسة السلطة – أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧، ص ١٢٩.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٤.

تقوم الأحزاب السياسية بدور التثقيف والتوعية والتنوير، من خلال المحاضرات والمناقشات والتدريس لفئات معينة من الشعب، وفي ظل هذا الجو السياسي والثقافي يرتقي مستوى الفرد ويستنير، ويتعرف على حقوقه ويحرص عليها، كما يتعرف على واجباته ويؤديها بإخلاص، وتسهم المؤتمرات السياسية والخطب والمجادلات في تفعيل وتنشيط الحياة السياسية، وربط المواطن بمشاكلات وطنه وإحساسه بالمشاركة في حلها[١].

ثالثا ـ تحديد مسؤولية السياسة العامة

إن تحديد المسؤولية يعني أن كل حزب له برامجه الواضحة المتميزة عن غيرها، وبالتالي له مواقفه من مشاكلات المجتمع، ويتخذ بناءً على ذلك مواقف واضحة من كل التشريعات أو مشاريع القوانين أو المشاكلات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في الدولة، ويترتب على هذا أن تحدد مسؤولية كل حزب من خلال مواقفه وأعماله، فلا يستطيع أن يلقي تبعة أي عمل قام به على غيره من الأحزاب الأخرى التي تنشط في الدولة، ويسهل هذا للناس الحكم على هذه الأحزاب، وبالتالي تأييدها أو الابتعاد عنها[٢].

ومن كل ذلك يتبين ويتضح كيف تحدد المسؤولية عن السياسة العامة في الدولة، بل أن بعض الفقه ذهب إلى أن الأحزاب السياسية تعد من عناصر الاستقرار في الحياة السياسية في الدولة.

رابعاً. تنظيم الأحزاب للمعارضة

إن وصول جميع فئات الشعب إلى الحرية يعتدّ تأكيداً للديمقراطية، ولكن ذلك يقتضي تمثيل جميع الطبقات في المؤسسات السياسية الدستورية، وتمكينها من إبداء وجهة نظرها بطريقة منظمة ومشروعة، فإذا كانت الحكومة تمثل

(١) د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المعاصرة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص ١١٣.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥.

الأغلبية، فإنها لا يمكن أن تتمتع وحدها بكل الحق في التعبير عن وجهات نظر الجميع. بل لابد للأقلية من منظمات سياسية شرعية أو أحزاب سياسية تعبر عنها وتقف من الحكومة موقف المعارضة[١].

وفي النظام الديمقراطي، فإن وجود المعارضة أمر لازم وضروري لضمان الحريات العامة وحمايتها، فالمعارضة لم تعد فقط أمراً مشروعاً في البلاد الديمقراطية، بل أصبحت أمراً ضرورياً ولازماً، بحيث إذا لم تكن مشتركة في الحكم فإنها تؤثر في الأغلبية من خلال عملية الرقابة الدائمة والمستمرة، وما تتيحه من فرص لكافة الآراء والاتجاهات. فوجود المعارضة واستمرارها في الدولة يرغم الحكومة على تحقيق بعض مطالبها، لا إرضاءً للمعارضة فحسب ولكن رغبة منها في التخفيف من خطرها على الحكومة[٢].

(١) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٢) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٧٠.
سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٥-٤٦.

المطلب الثاني

مساوئ الأحزاب السياسية

على الرغم من المزايا والأدوار المهمة التي تقوم بها الأحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية كما رأينا من قبل، إلا أن جانباً من الفقه يرى أن للأحزاب السياسية عدداً من الانتقادات والمساوئ والتي سنتطرق لها كما يأتي:

أولاً- تساعد الأحزاب السياسية في ازدياد عوامل الانشقاق والاضطراب في الدولة

إذ يحاول كل حزب أن يكسب الرأي العام إلى جانبه بشتى الطرق، ويعمل كل منها على أن يهاجم الآخر من أجل إضعافه، فتكثر الاضطرابات ويحل النزاع والشقاق محل السلام الاجتماعي. وهذا النقد أيده الدكتور سليمان الطماوي، فرأى أن هذا العيب لا يقف عند حدود عمل الأحزاب، بل يتعداه إلى جوهر نظام الحكم الديمقراطي الذي يقوم على تعارض الأفكار ومقارعة الحجة بالحجة بقصد الوصول إلى الحقيقة التي بنت الخلاف، فليس العيب في أن تختلف الآراء ووجهات النظر بصدد أمر معين، لكن العيب في أن يلجأ فريق إلى العنف أو إلى وسائل غير ديمقراطية لفرض وجهة نظره، ويترتب على ذلك أن الأحزاب السياسية لا تعدّ مرآة صادقة للرأي العام، بل إنها تعمل على تزييفه، من خلال وسائل الكذب والرشوة والدعاية الكاذبة بخداع المواطنين، وما يساعد على ذلك أن أغلب الجماهير عاطفية، ولا يلعب العقل أو البرهان دوراً كبيراً في التأثير فيها[1].

أي إن أصحاب هذا الرأي يرون أن الأحزاب السياسية لا تعدو أن تكون تنظيمات سياسية تسهم في زعزعة الوحدة الوطنية بحسبانها تدعو للتنافس والتنافر وتبث روح الانقسام بين المواطنين، كما أنها بتدخلاتها السلبية المتمثلة

(١) د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٥٤٧.

في معارضة ما يقدمه غيرها تؤثر في الرأي العام فتشوهه ولا يصبح تعبيره حراً[١].

ويرى الدكتور حسن البحري أن تعدد الأحزاب السياسية في الدولة يقود إلى عدم الاستقرار الوزاري، إذ إن التعدد يفترض أن ممارسة السلطة تنتقل من مجموعة إلى مجموعة أخرى وفقاً لتحول اتجاهات الرأي العام، مما يؤثر في قدرة الحكومات المتتالية على رسم وتنفيذ سياسات متكاملة في الشؤون العامة، وخاصة في النموذج الديمقراطي البرلماني، ومما يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار، ما يحدث غالباً في ظل تعدد الأحزاب من عدم استطاعة حزب بمفردة أن يحرز الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية مما يؤدي إلى ضرورة تشكيل وزارة ائتلافية من عدد من الأحزاب قد يكون فيها تعارض، وما يصحب ذلك من تعقيدات وتوزيع للمسؤوليات وخلافات داخلية بسبب الصراع الحزبي، وخاصة عندما تكون الأحزاب المؤتلفة قائمة على مبادئ أو برامج جامدة، بحيث يكون من الصعب على أي منها أن ينزل عن بعض مبادئه في سبيل التفاهم مع الآخرين من دون أن تتعرض قيادة الحزب لمشكلات وصعوبات في صفوف الحزب وقواعده، فتكون النتيجة تصدع الائتلاف الحاكم وسقوط الحكومة. مما يؤدي إلى فقدان روح الاستمرار في الحياة السياسية والإدارية فضلاً عن أنه يحيط النظام بإطار من عدم الثقة قد يدعو إلى البحث عن صورة أخرى من صور الحكم، ربما تتجاوز الإطار الديمقراطي[٢].

ثانياً ـ الأحزاب السياسية تشتت قوى الدولة:

إنّ تعدد الأحزاب السياسية قد يؤدي إلى تشتت قوى الدولة فيقسمها إلى قوى مؤيدة وقوى معارضة، ويعمل كل منها على إضعاف الآخر، ويؤدي ذلك إلى تبديد جهود الدولة، وهذه الحجة لها وزنها الكبير في الدول النامية التي تعمل على التقدم والتخلص من التخلف. لهذا فإن معظم الدول النامية أخذت بنظام

(١) د. سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٢) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٨٦-٤٨٧.

الحزب الواحد، ورفضت نظام تعدد الأحزاب، وإن هذه الدول لا تعرف نظام المعارضة ذات التنظيم السياسي الواحد فتستعيض عن نظام المعارضة بأسلوب آخر هو أسلوب النقد والنقد الذاتي[١].

كذلك فإن الأحزاب السياسية في أغلب البلاد تسيطر عليها -عادة- أقلية معينة، وأنه كلما اتسع نطاق الحزب قوي سلطان تلك الأقلية وبالرغم من أن لوائح الأحزاب تنص على أن الأقلية تخضع لسلطات الأغلبية إلا أن هذا تصور نظري محض، وتوكل معظم المهام واتخاذ القرارات إلى جماعة صغيرة في الحزب تعد بمثابة الدفاع عن الجسم[٢].

ثالثاً ـ غياب الديمقراطية داخل الأحزاب:

إنّ الأحزاب السياسية، كما يرى نقادها قد تخضع في الواقع، لسيطرة وتوجيه نخبة معينة أو قلة من الأفراد تتمثل في قيادات الحزب، مما يؤدي إلى الإضرار بأحد المفاهيم المهمة في الديمقراطية الليبرالية عندما يسود حكم الأقلية بدلاً من حكم الأغلبية وإن كان هذا التخوف يظل قائماً في مختلف أنماط النظم الحزبية، فإن مخاطره تبرز في ظل تعدد الأحزاب، لما يؤدي إليه التنافس الحزبي من تدعيم نفوذ قيادات الحزب، بحيث تسيطر على شؤون الحزب سيطرة مطلقة، ويظهر ذلك بوجه خاص، في عملية الانتخابات، إذ يكون الحزب وسيطاً بين هيئة الناخبين وهيئة المرشحين، وذلك لأهمية الترشيح الحزبي، وإسهام الحزب في تحمل نفقات الدعاية الانتخابية وتعضيد المرشح في الانتخابات[٣].

بناءً على ذلك، وبما إن الأحزاب السياسية ارتبطت في نشأتها بتقرير حق

(١) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص ٤٢٤.

سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٢) د. محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، جامعة أسيوط، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩م، ص ٢٩١.

(٣) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٨٦-٤٨٧.

الاقتراع العام، فقد استطاعت الأحزاب أن تلعب دوراً مهماً في تعبئة الرأي العام وتوجيه الناخبين، وإن نجاح الحزب يتوقف على مدى تنظيمه، فمن هذا التنظيم يستمد الحزب قدرته على تعبئة الجماهير وراءه، وكسب تأييدها. وبالتالي فإن نجاح الحزب في معركته ضد الأحزاب الأخرى لا يتأتى من تجميع الأعضاء في نطاق الحزب، بل وأيضاً بالتزام أعضاء الحزب بتعليمات هذا الحزب وتوجيهاته، مما يقتضي وضع نظام داخلي للحزب، يتصف بالصرامة، ويحدد التزامات الأعضاء والعقوبات الموقعة عليهم إن هم خالفوا تعليمات الحزب[١]. أي إن النائب الذي قد وصل إلى مقعده البرلماني بمساندة حزبه يظل في حالة تبعية لهذا الحزب، ويقوم بتنفيذ تعليماته وأوامره، ويلتزم التصويت وفقاً لتلك التعليمات بغض النظر عن اقتناعه الشخصي، مما دعا البعض للقول بوجود ظاهرة جديدة أسموها الديمقراطية[٢].

وبالتالي فإن ذلك يتنافى مع المصلحة العامة من جهة، ومع كرامة النائب من جهة أخرى، وإن هذه النتيجة أصبحت تمثل قيداً على حرية النائب وعلى المبادئ الديمقراطية، وتؤدي بالنائب إلى أن يتحول من ممثل للأمة إلى ممثل للحزب[٣].

ترتيباً على ذلك، يرى البعض أنه إذا لم تراع قيادات الحزب اختيار أفضل وأكفأ العناصر الصالحة للترشيح للعمل النيابي والوظائف العامة، أو إذا أساءت هذا الاختيار، بدافع التنافس على كسب الرأي العام، أو لتقديرات شخصية ومصلحية، فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف السلطة وفسادها. كما يقود إلى هذه النتيجة، من ناحية أخرى، تركيز السلطة في زعامات الحزب، أو نزوع هذه الزعامات إلى خنق النائب عضو الحزب في إبداء رأيه في البرلمان، وإرغامه على التصويت في اتجاه القرار الحزبي، حتى لو لم يكن على قناعة كاملة بصوابه.

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في محارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣.

(٣) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في محارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٩.

ولكن يرد أنصار التعدد على هذا الانتقاد، بأن ارتفاع مستوى الوعي السياسي في المجتمع هو الضمانة لتجنب هذه المخاطر، وأن الممارسة والمران في ظل التعدد الحزبي هما السبيل الوحيد إلى ذلك[١].

رابعاً ـ سيطرة المصالح الاقتصادية على الأحزاب:

إن هذا الانتقاد يثير مشكلة تمويل الأحزاب السياسية، وهي مشكلة تتبع من حاجة هذه الأحزاب إلى المال لإدارة نشاطها، مما يجعلها تلجأ إلى الجماعات ذات المصالح الكبرى في المجتمع، مثل المؤسسات المالية والتجارية والصناعية، وهو ما يعدّه البعض مكمن الحظر في الديمقراطيات الحديثة، لأن هذه المؤسسات لا تمدّ المساعدة إلاّ إلى الأحزاب التي ترضخ لمطالبها، وتتبنى الدفاع عن مصالحها. وقد يؤدي هذا إلى تسابق الأحزاب لإرضاء هذه المؤسسات، وبالتالي سيطرة رأس المال على الأحزاب السياسية، ومن ثم على الجهاز الحكومي برمته. وينتقد الفقه الدستوري والسياسي، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، التأثير البالغ لرجال الأعمال والمؤسسات الكبرى في الأحزاب عن طريق التبرعات والتمويل. ويرد أنصار تعدد الأحزاب على هذا الانتقاد، بأنه من الممكن اللجوء إلى علاج تشريعي لهذه المسألة لإزالة المساوئ الناجمة عنها، كأن يكون ذلك بتقرير الرقابة الدستورية على موارد الحزب، وإلزامها بنشر حساباتها على الرأي العام[٢].

وعلى الرغم من وجود أراء قوية ومعارضة لوجود الأحزاب السياسية وتعددها، فهناك رأي آخر يدعو إلى الإبقاء على الأحزاب السياسية كضرورة لازمة للمجتمع الحديث، بشرط التخلص من عيوبها ومساوئها وإصلاح أنظمة الانتخابات وتتبلور هذه الآراء فيما يأتي[٣]:

---

(١) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

(٢) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٨٧-٤٨٨.

(٣) د. محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.

١- اعتماد نظام الاستفتاء الشعبي كصورة من صور الديمقراطية غير المباشرة: إذ إن الاستفتاء الشعبي يخفف من الصراع الحزبي بغض النظر عن الحزب الحاكم، كما يحد من استبداد البرلمانات بالسلطة، إذ ليست كل القوانين والتشريعات تمر عن طريق البرلمان، بل يدلي الشعب مباشرة برأيه فيها.

٢- تقييد سلطة إسقاط الوزارة: ويتم ذلك بوضع قيود عدة على سحب الثقة من الوزارة في النظام البرلماني.

٣- إصلاح أنظمة الانتخابات، ويتم ذلك من خلال:

أ- الرقابة القضائية وتفعليها على جميع المراحل الانتخابية.

ب- إخضاع الأحزاب لرقابة محايدة، وذلك على تصرفاتها وسلوكها وعلى مصادر تمويلها.

الفصل الثاني

مفهوم الأحزاب السياسية

تمهيد وتقسيم:

عند الحديث عن مفهوم الأحزاب السياسية لابد لنا بداية من تعريف الأحزاب السياسية لغة واصطلاحاً، ثم الانتقال لتمييز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط، وفي الختام نتحدث عن انواع الأحزاب السياسية وفقاً لما يلي:

المبحث الاول: تعريف الأحزاب السياسية وأنواعها

المبحث الثاني: تمييز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط

المبحث الثالث: أنواع (نظم) الأحزاب السياسية

المبحث الأول

تعريف الأحزاب السياسية وأنواعها

تمهيد وتقسيم:

للحزب السياسي تعريفات كثيرة واختلفت هذه التعريفات باختلاف وتنوع الأيديولوجيات، والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث، والتحليل، ولكي نلم بالظاهرة الحزبية، ونتعرف على تفاصيلها، لابد لنا من أن نتطرق لتعريف الحزب السياسي، لغة، واصطلاحاً، ثم نعرج على ما ورد في الدساتير المقارنة، وبعدها نتحدث عن أنواع الأحزاب وتصنيفاتها وفقاً للتقسيم الآتي:

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: أنواع الأحزاب

المطلب الأول

تعريف الأحزاب السياسية

تناول كثير من فقهاء القانون الدستوري تعريف الأحزاب السياسية، وعلى الرغم من اتفاقهم على عناصر الحزب، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد[1].

وقبل تناول مختلف هذه التعريفات ومحاولة إيجاد تعريف عام وواضح، لابد من التطرق إلى المعنى اللغوي لكلمة (حزب) ثم الوصول إلى المعنى الاصطلاحي للحزب، وذلك وفقاً لما يأتي:

(١) خليل أحمد السيد، الأحزاب السياسية كخبرة ومضمون، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨، ص٢٠.

أولاً- المعنى اللغوي للحزب:

الحزب جماعة من الناس والجمع أحزاب[١]، يقال: حزب الرجل أصحابه وجنده الذين على رأيه، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وآراؤهم فهم أحزاب، والحزب النوبة في ورود الماء والحزب الصف من الناس، قال ابن الأعرابي: الحزب الجماعة، والحزب الطائفة.

والأحزاب الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم السلام، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: {وقال الذين آمنوا إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب}[٢].

يعود الجذر اللغوي لكلمة **حِزْب** إلى الفعل الماضي (**حَزِبَ**). وقد ورد في «المعجم الكبير»[٣] الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن المراد من كلمة (**حِزْب**) هو: تجمُّع الشَّيءِ. والجمع منه (**أحزاب**).

ويقال في اللغة العربية: (**حازَبَ القومُ**): أي تجمَّعوا وصاروا أحزاباً. و(**حازَبَ فلانٌ فلاناً**): أي ناصَره وعاضدَه.

و(**حزَّب القومَ**): أي جعلَهم من حِزْبِه. و(**تحزَّب القومُ**): أي تجمَّعوا وصاروا أحزاباً وطوائفَ. و(**الحِزْبُ**): هو الطائفةُ من كلّ شيءٍ. و(**حِزْبُ الرَّجُل**): هم أصحابُه وأعوانُه.

و(**الأحزابُ**): هم جنود الكفَّار، تألَّبوا وتظاهروا على حرب النبي محمد(ص) وهم قريشٌ وغَطَفانُ وبنو قُريظَةَ. و(**الحِزْبِيَّةُ**): مصدرٌ صناعيٌّ من الحِزْب، تعني في العُرف السَّائد الانتماءُ إلى حِزْبٍ سياسيٍّ.

و(**الحِزْبُ في النظم السياسية**): هو تنظيمٌ له فلسفة معينة يدعو إليها، ومنهجٌ يلتزم به لتحقيق أهدافه، كحزب العُمَّال وحزب المحافظين في بريطانيا، والحزب

(١) ابن منظور أبو جمال الدين محمد، لسان العرب، ط١، المجلد ٤، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠، ص٥٠٨.

(٢) سورة غافر، الآية ٣٠.

(١) انظر: المعجم الكبير، الجزء الخامس (القاهرة؛ مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)، ص٢٨٥.٢٨٨.

الديمقراطي والحزب الجمهوري في أمريكا، وحزب البعث في سورية، والحزب الوطني الديمقراطي في مصر.

أما كلمة سياسي فمأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدام العرب لفظة السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية.

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة، أو كما يقول مارسيل هوريو[١]، إن السياسة بالنسبة إلى العامة، تعني الحياة السياسية، والصراع حول السلطة.

والتعددية كمصطلح سياسي، نظام قائم على تعايش الجماعات المختلفة والمستقلة في الإدارة مع تمثيلها في الحكم.[٢]

وقد اختلف الفقهاء في تعريف الاحزاب، فرأى بعضهم أن الحزب يمثل طبقة معينة من طبقات المجتمع، وهذا الرأي يخالف الواقع، إذ لا يوجد حزب واحد في العالم ينتمي كل أعضائه إلى طبقة واحدة، ولا حتى في البلاد الشيوعية.

وقال بعضهم الآخر إن الحزب هو جماعة من الأفراد يعتنقون مذهباً سياسياً معيناً، وهذا التعريف بعيد عن الحقيقة أيضاً، إذ كثيراً ما ينضم المواطن إلى حزب من الأحزاب على الرغم من عدم اقتناعه بمذهبه، وذلك بقصد الحصول على بعض المزايا، أو بسبب عدائه للحزب الحاكم، وقد يضم الحزب مواطنين

(١) انظر: منيرة إيمان، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٨

(٢) يقال في اللغة العربية: تعد الشيء تعدده تعدداً، صار ذا عدد، ويقال: تعددت المشكلات أي زادت، وكثرت، وصارت أكثر من واحدة، ولهذا يقال: تعدد القوميات، وتعدد الأديان وتعدد اللغات، وتعدد الجنسيات وتعدد الزوجات.. إلخ، والتعددية: مفرد اسم مؤنث منسوب إلى تعدد، وهي مصدر صناعي من تعدد التعددية الثقافية، والتعددية الحزبية، والمعادلة الدينية والتعددية نظرية تسمح بقيام حكم تتفاوت فيه العقائد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية والثقافية وغيرها،

د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٤٦٤.

من مذاهب متعددة.

وفضّل فريق ثالث تعريف الحزب بأنه جماعة منظمة تعمل على الوصول إلى السلطة –السياسية- ولكن هذا التعريف لا ينطبق على الحزب الواحد الذي تنشئه الحكومة لمجرد مساندتها وتبرير تصرفاتها لدى المواطنين.

ثانياً – المعنى الاصطلاحي للحزب:

من الصعوبة إعطاء تعريف موحد جامع لمصطلح الحزب وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية تتعلق بالحزب ذاته، منها: اختلاف المبادئ والأفكار والرؤى السياسية التي ينطلق منها كل حزب، ومنها تنوع أساليب العمل، والوسائل المستخدمة فيها، ومنها الأدوار والوظائف التي قرر الحزب أن يتصدى لها.

والعامل الآخر في هذه الصعوبة يعود إلى اختلاف رؤية الباحثين لمصطلح الحزب تبعاً لاختلاف زاوية نظرهم لمفهوم هذه المجموعة الاجتماعية السياسية المنظمة.

وتفادياً للخوض في تفاصيل غير مجدية، نورد تعريف الحزب السياسي ضمن المنظومات الفكرية السياسية الشاملة من الليبرالية والماركسية وتعريفات علماء ومنظري السياسة في العالم الثالث[1].

فالفكر الليبرالي يركز على الجانب الوظيفي للحزب أي يعرف الحزب وفق هدفه النهائي من ممارسة العمل السياسي والذي من أجله يخوض غمار معترك الصراع السياسي، والتعريف الوظيفي للحزب يتضمن دراسة البرنامج السياسي، وآليات العمل ومراحل النشاط، وكذلك السلوك السياسي للقادة والمنتمين..

ومن هذه التعاريف، تعريف الفقيه الفرنسي (أندريه هوريو) إذ عرف الحزب بأنه: (تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم

(١) د. نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة، الكرك، ١٩٩٤، ص١٢.

الشعبي، يهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة)[١].

وعرف (أوستن رنيه) الحزب بأنه: (جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية، على أمل الحصول على المناصب الحكومية، والمهيمنة على خطط الحكومة)[٢].

ومن التعريفات واسعة الاستعمال، تعريف (آدمون بيرك) إذ عرّف الحزب من جانبه بأنه: (اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح الوطني، وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها جميعاً)[٣].

كما عرفه "ماكس فيبر" بأنه علاقة اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس الانتماء الحر [٤]

أما الفيلسوف "ادموند بورك" فقد عرف الحزب بأنه جماعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل تحقيق هدف معين لتحقيق مصلحة الوطن[٥].

أما الباحثان " لاسويل وكابلان" فقد ذهبا إلى تعريف للحزب بانه مجموعة من الافراد تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين في الانتخابات[٦].

أما "سيمون نيوومان " فإنه يرى الحزب باعتباره تنظيم للعناصر السياسية

---

(١) مولود مرادي محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، دراسة مقارنة، العراق، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٤.

(٢) د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٧م، ص٦٤.

(٣) د. نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها، المصدر السابق، ص١٢.

انظر أيضاً E .Burk .Thoughts on the cause of the present discontents , 1970 , p. 530 , 536

(٤) Max Weber ,The Theory of Social and Economic Organization , Translated by A. Henderson and Talcott Parsons (Landon: Oxford UP . , 1947) , p 407

(٥) انظر: E . Burk . Thoughts on the cause of the present discontents , 1970 , p. 530 , 536

(٦) Harold Lasswell and Abraham Kaplan , Power and Society , A Framework for Political Enquiry (Yale University Press , 1950) PP 171 , 169

النشيطة في المجتمع، تتنافس مع جماعات أخرى للحصول على التأييد الشعبي[١].

أما الدُّكتور ويليام أندرسون "William Anderson" فقد عرَّف الحزب بأنَّه " هيئة أو جماعة من الأشخاص المنظمة لمراقبة الحكومة بالطرق السياسية السلمية واستعمال تلك المراقبة أو السلطة لتحقيق الرفاهية العامة بالمعنى القانوني طبقاً لبرامجها الخاصة"[٢]

والحزب في الأيديولوجية الماركسية له مفهوم طبقي، حيث يرتكز على البنية والتكوين الاجتماعي للحزب.

والحزب وفق هذه الرؤية يأتي لكونه طليعة الطبقات الكادحة، تدافع عن مصالحها، وتسعى إلى محاربة وتصفية الاستغلال، وهدفه يتلخص في العمل من أجل وصول الطبقة الكادحة إلى الحكم واستيلائها على السلطة بهدف قيام نظام لا طبقي.

وهذا ما يؤكده تعريف الحزب الشيوعي الذي يمثل هذا الاتجاه الأيديولوجي، إذ عرّفت موسوعة الهلال الاشتراكية، الحزب الشيوعي بأنه: (طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره، وحين يصل هذا الحزب إلى الحكم، ويقيم دكتاتورية البروليتاريا، إنما ينادي بأنه يقيم دكتاتورية الطبقات الكادحة لتصفية الاستغلال والتمهيد لقيام نظام لا طبقي)[٣].

وفي نظر فقهاء القانون والسياسة في العالم العربي فإن تعريف الحزب لا يخرج عن

---

(١) انظر:

(Chicago University of Chicago Sigmund Neuman , Modern Political Parties Press1956.p.69.

(٢) انظر في ذلك: William Anderson, the national government of the united states, .New York, university of Minnesota, 1946, P.116

(٣) د. كامل زهير، موسوعة الهلال الاشتراكية، الطبعة الثانية، دار هلال، مصر، بلا تاريخ، ص١٧٠.

الإطار العام للتعريف الليبرالي الغربي، من حيث أنه يؤكد على الجانب الوظيفي والهدف النهائي لنشاط الحزب، بدلاً من التأكيد على الجانب العقائدي.

إذ يعرف الدكتور سليمان محمد الطماوي الحزب بأنه: (جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين)[١].

ويعرفه الدكتور طارق علي الهاشمي بأنه: (مجموعة من الناس ينظمهم تنظيم معين، وتجمعهم مصالح ومبادئ معينة، ويهدفون الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها)[٢].

أما الأستاذ بطرس غالي فعرفه بأنه: (أداة يستخدمها الشعب للتعبير عن أمانيه وهو في الوقت نفسه يحقق مصلحته الخاصة[٣].

أما في الفكر الإسلامي فإن فكرة الأحزاب السياسية تختلف كثيراً عن المفهوم المعاصر، إذ إن الأحزاب في الإسلام ارتبطت كثيراً بالتآمر والتغلب على المسلمين، كما كان عليه الحال في عهد النبي صلي الله عليه وسلم، وكما جاء في سورة الأحزاب، وذلك في غزوة الأحزاب وبالرغم من ورود مصطلح الأحزاب في عدد من المواقع سواء في القرآن أو في السنة النبوية إلا أنه لم يرتبط بمعنى واحد، فأحياناً يرد ذكر الأحزاب في مواقع ذم الفرقة والتشيع ففي سورة المؤمنون الآية ٥٣ { فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ } وسورة مريم الآية ٣٧ {فاختلف الأحزاب من بينهم فويلٌ للذين كفروا من مشهد يوم عظيم} وسورة الأنعام الآية ١٥٩ { إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ } ، وأحياناً ذكر الله تعالى الأحزاب في مواقع مدح ونصر، كما في سورة المائدة الآية ٥٦ { وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

(١) د. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي، لبنان، ١٩٨٦م، ص٦٢٧.

(٢) د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣) د. بطرس غالي، د. محمود خيري عين، المدخل في علم السياسة، ط٣، القاهرة، ١٩٦٦م، ص١٦.

وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ } وسورة المجادلة الآية ٢٢ {لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}، وسورة الكهف الآية ١٢ { ثُمّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا }[1].

وبالرغم من تنوع التعاريف للأحزاب السياسية إلا أن ذلك لا يمنعنا من محاولة رصد بعض القواسم المشتركة بين تلك التعاريف على النحو الآتي[2]:

أ. ضرورة توافر رؤية سياسية موحدة، أي وجود أيديولوجيا مشتركة تترجم عادة في برنامج الحزب السياسي الذي يعرض على المواطنين لاختياره عبر الانتخابات.

ب. وجود تنظيم يتمتع بالعمومية والاستمرار، على أن يمتد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منظمة داخلية، وبين الوحدات المحلية والقومية.

ج. اهتمام الحزب السياسي بالتأييد الشعبي واستقطاب الأنصار لاسيما في أوقات الحملات الانتخابية والتصويت والتظاهرات المهمة.

د. السعي الحثيث للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عبر إقامة التحالفات في محاولة التأثير في قرارات وأولويات السلطة الحاكمة

(١) القرآن الكريم الآية ٥٣ سورة المؤمنين، الآية ٣٧ سورة مريم، الآية ١٥٩ سورة الأنعام، الآية ٥٦ سورة المائدة، الآية ٢٢ سورة المجادلة، الآية ١٢ سورة الكهف.

(٢) فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المالية، رسالة ماجستير، مقدمة لجامعة وهران، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢، ص٢٧.

انظر أيضاً: د. سام سليمان دلّه، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة (منشورات جامعة حلب، طبعة سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢)، ص٢٢٥، ٢٢٦ .

من خلال وجود الحزب في صف المعارضة[١].

هذا ومن خلال استقراء هذه التعاريف نرى أن هناك عناصر يجب أن تتوافر في الحزب السياسي، والتي تكاد تكون نقاط اتفاق بينها، ويمكن حصرها فيما يأتي:

أ- مجموعة من الأفراد: إذ لا يمكن أن يطلق على أي تنظيم "حزب" ما لم يكن له أعضاء ومؤيدون وجماهير، ولا يطلق على الشخص الواحد حزب مهما كانت لديه أفكار وبرامج، ما لم يلتف حوله الناس والجماهير.

ب- الإطار الفكري: بمعنى أنه يجب أن يجتمع هؤلاء الأفراد حول رابطة فكرية وفق جملة من المبادئ والأفكار، ويكون لهم برنامج واضح المعالم.

ج- الإطار التنظيمي: الرابط التنظيمي شرط أساس للحزب، فلابد من وجود نوع من العلاقة التنظيمية بين أفراد الحزب، يهدف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفه، وهذا يقتضي وجود قوالب وأشكال تنظيمية تستوعب هؤلاء الناس وتوظف طاقتهم وتوزع الأدوار بينهم.

د- الهدف السياسي: إن الوصول إلى السلطة هو العنصر الأساسي الذي يميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات، فهناك تنظيمات عدة تشترك مع الحزب في العناصر السابقة مثل: الجمعيات الثقافية والنقابات المهنية وجماعات الضغط التي هي كلها عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون على بعض المبادئ، وقد توجد روابط تنظيمية بينهم، ولكن ما

(١) د. سعاد الشرقاوي، الاحزاب السياسية، (أهميتها، نشأتها، نشاطها) مجلس الشعب، مرجع سابق، ص ١٤. انظر أيضاً: د. إسماعيل عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، الاسكندرية، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٢٨٢-٢٨٣.

يميز الحزب عن هذه التنظيمات هو أن هذه الأخيرة لا تسعى للوصول إلى السلطة، فالجمعيات تسعى لنيل حقوق شريحة معينة كما هو الحال في النقابات المهنية، أو تسعى لحل بعض المشاكلات والأزمات الآتية، وعليه فإن المعيار الوحيد للتفريق بين الأحزاب وغيرها من التنظيمات هو الهدف السياسي، وبهذا فإن أي تجمع هو تنظيم تجتمع فيه العناصر السابقة يمكن أن يطلق عليه "حزب سياسي"، بينما توجد عناصر أخرى إضافة إلى العناصر الأساسية للحزب السياسي مثل: القيادة والإدارة والعنصر المالي[١].

ويؤكد موريس دوفرجيه أنه بالرغم من أن لكل حزب تركيبته الخاصة التي لا تشبه في شيء تركيبة الأحزاب الأخرى، إلا أنه يوجد عناصر تمثل أهم مكونات الأحزاب السياسية: وهي اللجنة الشعبية، والخلية.

ويمكن أن نضيف إلى مكونات الحزب السياسي ما يأتي:

١. اسماً وشعاراً خاصاً للحزب يميزه عن بقية الأحزاب.
٢. عنواناً رئيسياً ومقرات فرعية.
٣. مجموعة من الأهداف يسعى الحزب إلى تحقيقها.
٤. قائمة بشروط الانتساب للحزب.
٥. مالية عامة للحزب وإجراءات صرفها[٢].

وعليه بعد أن قمنا بتعريف الحزب لغةً واصطلاحاً يمكننا الوصول إلى تعريف شامل للأحزاب السياسية وفق رؤيتنا تتمثل في أن الحزب السياسي هو:

مجموعة منظمة من الأفراد، تجمعهم أهداف ومبادئ سياسية معينة من أجل تحقيق مصلحة وطنية مشتركة، من خلالها يتم الوصول إلى السلطة.

---

(١) د. سعاد الشرقاوي، الاحزاب السياسية، (أهميتها، نشأتها، نشاطها)، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) الكيلاني وآخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٢.

من خلال ما تقدَّم يمكننا القول إن الاعتراف بوجود حزب سياسي يتطلب تحقق ثلاثة أركان مجتمعة، أهمها وجود تنظيم من الأفراد له صفة العمومية والاستمرار، ويعتنق أيديولوجية معينة، ويهدف هؤلاء الأفراد إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها عن طريق تنمية الوعي السياسي بهدف تنشيط الحياة السياسية ومشاركة المواطنين فيها وتكوين قيادات قادرة على تحمل المسؤوليات العامة، وأن تكون وسيلة هؤلاء الأفراد للوصول إلى الحكم ديمقراطية، وأن يمارس الحزب نشاطه بوسائل سلمية وديمقراطية، لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة[1].

ثالثاً- نظرة الدساتير والمواثيق الدولية إلى الأحزاب السياسية:

لقد رأينا أن الأحزاب السياسية تعد وسيلة مهمة في النظم الديمقراطية، فهي تعبر عن الرأي العام وتعمل على تحقيق متطلبات الجماهير وتنشط الحياة السياسية في الدولة، وبالتالي فإن وجودها وتنظيمها ضروري في الوقت الحاضر، ويرد النص على الأحزاب السياسية في مادة أو مادتين على الأكثر من نصوص الدستور، ومن الممكن أن لا يرد ذلك مطلقاً وبالتالي سنتطرق لموقف كل من الدساتير والمواثيق الدولية من الأحزاب السياسية فيما يأتي:

١- موقف الدساتير الغربية من الأحزاب السياسية

٢- موقف الدساتير العربية من الأحزاب السياسية

٣- موقف المواثيق الدولية من الأحزاب السياسية

١- موقف الدساتير الغربية من الأحزاب السياسية: من الدساتير التي نصت على الأحزاب السياسية، الدستور الفرنسي، فالمادة الرابعة من دستور الجمهورية

(١) للمزيد حول أركان الحزب السياسي انظر: د. مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٣.

الفرنسية الخامسة الصادر في سنة ١٩٥٨م تنص في فقرتها الأولى على أنه[1]: ((تسهم الأحزاب والجماعات السياسية في التعبير عن الرأي بالاقتراع، وهي تتكون وتباشر نشاطها بحرية، ويجب عليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية)). وهي المادة الوحيدة في الدستور الفرنسي التي ورد فيها ذكر للأحزاب السياسية، ولقد ترتب على هذا النص الدستوري نتيجتان مهمتان دستورياً: أولاهما أن الأحزاب أصبحت ركناً من أركان نظام الحكم، بحيث إن منعها هو خرق للدستور سواء جاء هذا المنع من السلطة التنفيذية بمرسوم أو قرار، أو جاء عن طريق البرلمان بقانون، ففي كلتا الحالتين يكون الإجراء باطلاً دستورياً، وكل ما يترتب عليه باطل؛ بمعنى أن الانتخابات التي تحدث في غيبة الأحزاب تعد باطلة، وكل ما تسفر عنه يصبح باطلاً، سواء كان انتخاباً لرئيس الجمهورية أو لأعضاء البرلمان، ويختص بالفصل في هذا البطلان المجلس الدستوري.

وتتمثل النتيجة الثانية في تحميل الأحزاب مسؤولية دستورية؛ إذ لم يعد بقاء الأحزاب السياسية أو حلها متوقفاً على إرادة أعضائها، ولم يعد أعضاؤها ملزمين فقط ببرامجهم ومبادئهم ولوائحهم الداخلية بل أصبح على الأحزاب أن تسهم إيجابياً في الحياة الدستورية، وأهم أثر لهذا أن الأحزاب في فرنسا لم تعد قادرة دستورياً على مقاطعة الانتخابات بأي حجة لأن هذا تعطيل للدستور، ولا قادرة على الالتجاء إلى العنف، لأن هذا يخالف واجبها الدستوري في احترام المبادئ الديمقراطية، ولم يعد أي حزب منها قادراً على أن يتبع أية دولة أجنبية أو يتلقى منها تعليمات أو أموالاً، لأن هذا يخالف واجبها الدستوري في احترام السيادة الوطنية، وقد أدى هذ كله إلى أن أصبحت الأحزاب في فرنسا أكثر تنظيماً وأكثر جدية وأقل انقساماً، فأصبح نظام الحكم في فرنسا، منذ عام ١٩٥٨م

(١) المادة الرابعة من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر سنة ١٩٥٨.

أكثر استقراراً وكفاءةً[١].

وفي ألمانيا الاتحادية ورد النص على الأحزاب السياسية في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية الصادر في سنة ١٩٤٩م، إذ تنص المادة /٢١/ منه على أنه[٢]:

((١- تشارك الأحزاب السياسية في عملية بناء الإرادة السياسية للشعب، لا قيود على حرية تأسيسها، ويجب أن يتفق النظام الداخلي لها مع المبادئ الديمقراطية الأساسية، كما يجب على الأحزاب تقديم كشوف حسابات علنية عن أصولها (ممتلكاتها) ومصادر مواردها المالية وكيفية استعمالها

٢- إن الأحزاب التي تسعى، من خلال أهدافها أو من خلال تصرفات المنتمين إليها، إلى المساس بالنظام الأساسي الديمقراطي الحر، أو إزالته، أو تهديد كيان جمهورية المانيا الاتحادية، تعتبر مخالفة للدستور، وتكون المحكمة الدستورية الاتحادية هي الجهة القضائية المختصة بالبتّ في مسألة عدم الدستورية...)).

أما الدستور الإسباني الصادر في سنة ١٩٧٨م فقد نص في المادة السادسة منه على أنه[٣]:

((تعبر الأحزاب السياسية عن التعددية السياسية، وهي تشارك في تكوين إرادة الشعب والتعبير عنها، وتعد الأحزاب وسيلة أساسية من أجل المشاركة السياسية، وتؤسس الأحزاب وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون، ويجب أن يكون التشكيل الداخلي للأحزاب وعملها ديمقراطياً)).

(١) للمزيد راجع: د. مهند رجب العبود، النظرية الليبرالية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ٢٠١٨، ص ٣٣٤- ٣٣٥ هامش ٥.

(٢) المادة /٢١/ من دستور ألمانيا الاتحادية الصادر في سنة ١٩٤٩م ويطلق على الدستور الألماني لفظة (Grundgesetz) وتعني باللغة: القانون الأساسي.

(٣) المادة /٦/ من الدستور الإسباني الصادر في سنة ١٩٧٨م.

وبالنسبة إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يرد ذكر للأحزاب السياسية بشكل صريح في دستور الولايات المتحدة الأمريكية سواءً الدستور الأصلي الصادر سنة ١٧٨٧م أو تعديلاته التي بلغت (٢٧) تعديلاً[١].

٢- موقف الدساتير العربية من الأحزاب السياسية:

لقد نصت أغلب دساتير الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي على الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية وحرية تكوين الأحزاب والانضمام إليها، ومن تلك الدساتير الدستور المصري الصادر في ١٨ كانون الثاني عام ٢٠١٤م، فقد أخذ بنظام تعدد الأحزاب، فنصت المادة /٧٤/ منه على أن[٢]: ((للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معادٍ لمبادئ الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري، ولا يجوز حل الأحزاب إلاّ بحكم قضائي)).

أما دستور المملكة المغربية الصادر سنة ٢٠١١ فقد أخذ بنظام تعدد الأحزاب، إذ نص في الفصل السابع على أن[٣]: ((تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديموقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية. تؤسس الأحزاب وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع، لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهدي، وبصفة عامة، على أي أساس

(١) دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر سنة ١٩٨٧ وتعديلاته.

(٢) المادة /٧٤/ من الدستور المصري الصادر في ١٨ كانون الثاني سنة ٢٠١٤م.

(٣) الفصل السابع من دستور المملكة المغربية الصادر سنة ٢٠١١م.

من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان. ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية، أو الترابية للمملكة، يجب أن يكون تنظيم الأحزاب السياسية وتسييرها مطابقاً للمبادئ الديموقراطية، يحدد قانون تنظيمي، في إطار المبادئ المشار إليها في هذا الفصل، القواعد المتعلقة، بصفة خاصة، بتأسيس الأحزاب السياسية وأنشطتها ومعايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفيات مراقبة تمويلها))[١].

وكذلك فقد أخذ الدستور العراقي الصادر في سنة ٢٠٠٥م بنظام تعدد الأحزاب، فقد نصت المادة /٣٩/ منه على أنه: ((أولاً – حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون. ثانياً- لا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية، أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها))[٢]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر في سنة ١٩٩٦ فقد أخذ بنظام تعدد الأحزاب السياسية، فنصت المادة /٥٢/ منه والمعدلة في ٦ آذار سنة ٢٠١٦ على أن[٣]: ((حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. وفي ظل احترام أحكام هذ الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهدي، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى

(١) كذلك فقد ضمن المشرع الدستوري المغربي حقوق المعارضة ومكاننا في الحياة السياسية المغربية التي تخولها حقوقاً من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها على الوجه الأكمل في العمل البرلماني والحياة السياسية، انظر: الفصل العاشر من الدستور المغربي لسنة ٢٠١١. وللمزيد راجع أيضاً: د. مهند العبود، النظرية الليبرالية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٣٩- ٣٤٠.

(٢) المادة /٣٩/ من الدستور العراقي الدائم، لسنة ٢٠٠٥م.

(٣) المادة /٥٢/ من الدستور الجزائري الصادر سنة ١٩٩٦ والمعدلة في ٦ آذار سنة ٢٠١٦م.

الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر التي تم ذكرها إذ يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية. لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما، تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون عضوي)).

وفي لبنان وعلى الرغم من صمت دستور الجمهورية اللبنانية الصادر في سنة ١٩٢٦م وتعديلاته عن إجازة تأسيس الأحزاب السياسية أو تحريمها إلا أن لبنان يعد من أبرز الدول العربية في نشاطها الحزبي، فقد نص الدستور على حرية تأليف الجمعيات التي تشتمل بتفسيرها الواسع على حرية تأليف الأحزاب السياسية، وهذا ما تضمنته المادة /١٣/ من الدستور اللبناني على أن[1]: ((حرية إبداء الرأي قولاً وكتابةً وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون)).

أما في الجمهورية العربية السورية فقد أقام الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية الصادر في ١٩٧٣/٣/١٣ نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ الحزب القائد والجبهة الوطنية التقدمية، وتجسد ذلك في المادة /٨/ من الدستور والتي نصت على أن[2]: ((حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية)).

أما في ظل الدستور الحالي النافذ لسنة ٢٠١٢م، فقد ألغي مبدأ الحزب القائد، وحل محله مبدأ التعددية السياسية والحزبية، فقد نصت المادة /٨/ من هذا الدستور على أن: ((١- يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع. ٢- تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية، وعليها

(١) المادة /١٣/ من الدستور اللبناني لسنة ١٩٢٦.

(٢) المادة /٨/ من دستور الجمهورية العربية السورية الدائم لسنة ١٩٧٣.

احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية. ٣- ينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية. ٤- لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني، أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون. ٥- لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية)).

وبما أن المادة الثامنة المذكورة أعلاه في البند الثالث منها قد أحالت إلى القانون مهمة القيام بتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية، فقد صدر قانون الأحزاب السوري المبني على أسس عصرية وحديثة في ٢٠١١/٨/٣ بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ لعام ٢٠١١[١].

٣. موقف المواثيق الدولية من الأحزاب السياسية:

أكدت بعض المواثيق والاتفاقيات الدولية على حرية تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها ومنها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠، فقد نصت المادة /١١/ منها على ما يأتي[٢]: ((١- لكل إنسان الحق في حرية الاجتماعات السلمية، وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك الاشتراك في الاتحادات التجارية لحماية مصالحه. ٢- لا يجوز وضع قيود على ممارسة هذه الحقوق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تشكل تدابير ضرورية في المجتمع الديمقراطي للأمن العام أو حماية النظام أو الصحة أو الأخلاق العامة، أو لحماية حقوق الغير وحرياته، لا تحول هذه المادة دون فرض قيود على ممارسة هذه الحقوق من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو موظفي الإدارة العامة)).

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، فقد نص في المادة /٢٠/ منه

(١) انظر: قانون الأحزاب السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ في ٢٠١١/٨/٣م.

(٢) المادة /١١/ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠.

على أنه[١]: ((أ- لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية. ب- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.)).

ومن نص المادة /٢٠/ نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في هذه المادة على حرية التجمع وتكوين التجمعات السلمية، وفي ذلك إشارة إلى حد تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها، لأن الأحزاب السياسية في حقيقتها ليست إلا جمعيات سياسية تسعى لتحقيق أهدافها بالوصول إلى السلطة.

أما بالنسبة للاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية فلقد نصت في المادة /٢١/ منها على أن[٢]: ((يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة وحماية حقوق الآخرين وحرياتهم)).

أما المادة /٢٢/ فقدت نصت على ما يأتي[٣]: ((١- لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك حق تشكيل النقابات والانضمام إليها حماية لمصالحه. ٢- لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها في مجتمع ديموقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق)).

ومن نص هاتين المادتين السابقتين نرى أن الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية

(١) انظر المادة /٢٠/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.

(٢) انظر المادة /٢١/ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، لعام ١٩٦٧.

(٣) انظر المادة /٢٢/ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، لعام ١٩٦٧.

والسياسية قد أكدت على مبدأ التعددية السياسية وحماية الحقوق والحريات العامة. وقد كفلت حرية تكوين الأحزاب السياسية، بالرغم من أنها لم تنص بشكل صريح على تكوين الأحزاب السياسية في نصوصها. مما سبق نجد أن هناك اعترافاً من قبل المواثيق والاتفاقيات الدولية بأهمية تكوين الأحزاب السياسية وحرية تشكيلها والانضمام إليها.

المطلب الثاني

أنواع الأحزاب

إن تصنيف الأحزاب السياسية في النظم الحزبية يواجه مشكلة في معايير التصنيف فليس من السهل وجود تصنيفات موحدة للأحزاب السياسية، وذلك بسبب تعدد أيديولوجيات الأحزاب، وتركيبها، وطبيعتها، وحجمها، وتقديرات أخرى. وقد يجري تصنيف الأحزاب السياسية حسب معاير المشاركة أو التركيب الاجتماعي للمجتمع، أو حسب التركيب العرقي، أو حسب الاتجاهات السياسية، أو حسب العامل الجغرافي. وبالتالي سنتطرق إلى أنواع الأحزاب السياسية وفق التقسيم الآتي وذلك حسب المعايير السابقة:

الفرع الأول: التصنيف حسب معيار المشاركة والأيديولوجيا

الفرع الثاني: التصنيف التنظيمي

الفرع الثالث: التصنيف حسب معيار القاعدة الاجتماعية

الفرع الرابع: التصنيف الجغرافي

الفرع الأول

التصنيف حسب معيار المشاركة والأيديولوجيا

يقصد بمعيار المشاركة مدى مشاركة أعضاء ومناضلي الحزب في نشاطه وهياكله الداخلية من حيث نوعية وطبيعة المشاركة، أي من حيث الفكرة الأيديولوجية المتبعة وليس من حيث كثافتها وأدى هذا المعيار إلى تصنيف الأحزاب إلى ما يأتي:

أولاً- الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة.

ثانياً- أحزاب الرأي والأحزاب الأيديولوجية.

ثالثاً- الأحزاب الشمولية والأحزاب المتخصصة والأحزاب الاحتكارية

أولاً- الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة[١]:

١- الأحزاب المباشرة: وهي الأحزاب التي تتألف من أفراد يوقعون على عريضة الضمان للحزب ويدفعون اشتراكاً شهرياً ويحضرون بشكل منتظم اجتماعات الحزب.

٢- الأحزاب غير المباشرة: وهي الأحزاب التي ليس لها اتباع ولا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس، ولكن لها تأييد غير مباشر بفضل احتوائها عدة تجمعات أخرى كحزب العمال البريطاني لسنة ١٩٠٠ م، الذي كان يتألف من النقابات والتعاونيات والتجمعات الفكرية التي اتحدت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك.

ثانياً- أحزاب الرأي والأحزاب الأيديولوجية:

١- **أحزاب الرأي:** إن هذه الأحزاب ليس لها مذهب سياسي أو أيديولوجي معين وثابت وخاص يوضع من طرف الحزب ثم يعرض على الأعضاء، بل يتمثل مذهبها في مجرد جمع أراء أعضائها المختلفة وتنسيقها ثم استخدامها في نضالها، وهي أحزاب مفتوحة لمختلف الآراء والأشخاص من كافة الصفات[٢]. وبالتالي فإن أحزاب الرأي ليس لها مذهب سياسي وأيديولوجيا واضحة لأنه يعتمد على جميع آراء أعضائه وهو قليل التنظيم والهيكلية وضعيف الانضباط.

(١) إبراهيم موساوي وعاشور أونان، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، كلية الحقوق، ٢٠١٥-٢٠١٦ م، ص ٢٥.

(٢) إبراهيم موساوي وعاشور أونان، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر مرجع سابق، ص ٢٦.

٢- **الأحزاب الأيديولوجية:** يتميز هذا النوع من الأحزاب بامتلاكه إطاراً فكرياً وبرنامجاً نظرياً وإطاراً مرجعياً، وغالباً ما يمتلك الحزب برنامجاً متكاملاً وشاملاً لمختلف النواحي والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتصّر هذه الأحزاب على أن أهم شروط استمرار العضوية فيها هو تمسك العضو بمبادئ الحزب تمسكاً فعالاً، ومن أهم خصائص هذه الأحزاب تصميمها على تطوير الحياة السياسية من ناحية أيديولوجية جامدة[١]. ويتميز هذا النوع عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة وباختلاف أيديولوجيتها اختلافاً واضحاً عن أيديولوجيا الأحزاب الأخرى، ومن أمثلة تلك الأحزاب نذكر: (الأحزاب الراديكالية – اليمنية) و(البرجوازية – الليبرالية) والأحزاب (الاشتراكية – الديمقراطية) والأحزاب (الاشتراكية – اليسارية). ونلاحظ أنه ليس من السهل التعاون بين هذه الأحزاب، إذ إن كلاً منها يؤمن بمبادئ غير قابلة للائتلاف مع غيرها، وهذه الأحزاب غالباً ما تكون على درجة عالية من التنظيم، وأعضاؤها مطيعون لأوامرها وخاضعون دائماً لتفسيرات جديدة لأيديولوجيا الحزب[٢].

ثالثاً- الأحزاب الشمولية والأحزاب المتخصصة والأحزاب الاحتكارية:

لهذه الأحزاب أنواع ولكل منها دور في الحياة السياسية وهي[٣]:

١- **الأحزاب الشمولية:** وتتميز بكونها متجانسة ومنسجمة ومغلقة، وبكونها

(١) أريام ورفلة وابتسام عياش، تمويل الأحزاب السياسية، رسالة ماجستير، جامعة ٨ ماي،٢٠١٥.٢٠١٦ م، ص ٣٩-٤٠.

(٢) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص ٢٩.
ولمزيد من التفاصيل انظر إيمان معيزة، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

(٣) أريام ورفلة وابتسام عياش، تمويل الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٤١.

أحزاباً مقدسة متجانسة، بحيث لا تكتفي بالنشاط السياسي بل تسعى إلى تكوين الإنسان على مذهب وعلى أيديولوجيا متينة تتناول الإنسان ومصيره من كافة الجوانب وهي أحزاب مغلقة، بحيث أن دخولها صعب ويتم بصفة انتقائية إلى جانب ذلك يعمل الحزب على زرع روح مقدسة ومعاملة كفاية حد ذاته.

٢- **الأحزاب المتخصصة:** هي الأحزاب التي لا تتجاوز في نشاطها الجوانب السياسية لحياة المجتمع، وهي تتكون من عدة تيارات سياسية، وهي قليلة التنظيم والانضباط ويتمتع أعضاؤها بحرية تامة داخلها.

٣- **الأحزاب الاحتكارية:** وهي الأحزاب التي لا تقبل التداول على السلطة مع الأحزاب الأخرى، بل تسعى إلى الوصول إلى السلطة، وهي مفتوحة على عدة تيارات سياسية داخلها، وهي قليلة التنظيم والانضباط ويتمتع أعضاؤها بحرية كبيرة[1].

الفرع الثاني

التصنيف وفق المعيار التنظيمي

يعتمد هذا المعيار لتصنيف الأحزاب على أساليب تنظم الحزب داخلياً بالدرجة الأولى، واستناداً إلى هذا المعيار تصنف الأحزاب إلى:

أولاً- أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير.

ثانياً- أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب الناخبين.

أولاً- أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير:

١- **أحزاب الأطر:** لقد كانت أحزاب الأطر و(أحزاب القلة المختارة) أسبق إلى الظهور في الحياة السياسية، إذ كانت متكيفة مع الديمقراطية الليبرالية في القرن

(١) كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية المحلية – دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، ٢٠١١- ٢٠١٢ م، ص ٣٠

التاسع عشر واستمرت جنباً إلى جنب مع أحزاب الجماهير، وقد ظهرت سنة ١٨٣٠في الولايات المتحدة الأمريكية، وغداة الإصلاح الانتخابي سنة ١٨٦٧ م، ومع تأسيس الحزب الراديكالي بفرنسا سنة ١٩٠١، أما حالياً فأحزاب الأطر الحالية هي تلك الأحزاب السياسية المنتمية إلى الوسط أو اليمين.

وتكتفي باستقطاب الوجهاء والأعيان والشخصيات البارزة وكبار الموظفين، فهي تهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت إلى كثرة عددهم[1].

والشخصيات البارزة التي تسعى هذه الأحزاب إلى ضمها لصفوفها إما أن تكون بارزة بسبب مكانتها الأدبية التي تمكنها من تأثير معنوي، وإما أن تكون بارزة بسبب ثرائها الذي يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الحملات الانتخابية. ولقد كانت هذه الأحزاب في صورتها التقليدية موزعة إلى لجان محلية تتطابق مع حدود الدائرة الانتخابية.

ولما كان عدد أعضاء هذا النوع من الأحزاب غير كبير لم تكن بحاجة إلى تنظيم قوي، ولذا اتسم أغلبها بضعف تنظيمه، وكان الأعضاء يتمتعون باستقلال كبير، ومع ذلك فقد كانت الأحزاب البريطانية المحافظة والليبرالية منظمة تنظيماً مركزياً منذ القرن التاسع عشر، ثم اتجهت الدول الأخرى في القرن العشرين نحو مركزية تنظيم الأحزاب[2].

---

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٢١٣.

إيمان معيزة، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٠.

ولهذه الأحزاب خصائص تنفرد بها وهي: ١- أنها أحزاب لا تبنى عن زيادة عدد المنتسبين. ٢-أنها أحزاب ذات بنى مرنة وتتميز بتنظيم ضعيف وهذه الميزة نابعة من طبيعة أو أصل من يكونها إذ يتميز الأعيان بالفردية وعدم الانضباط لزيادة نفوذهم. ٣-هيمنة القمة على القاعدة. انظر: أريام وزفلة وابتسام عياش، تمويل الأحزاب السيادية، مرجع سابق، ص ٤٢،

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٢١٤.

سليم علوش التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٨١.

٢- **أحزاب الجماهير:** تتكون هذه الأحزاب من مختلف مكونات المجتمع وعضويتها غير مشروطة ولا تتطلب نفوذاً اجتماعياً ولا اقتصادياً عكس أحزاب الأطر، إذ يصبح الفرد عضواً في الحزب بمجرد دفع رسوم الاشتراك وقد ابتكرت الأحزاب الاشتراكية هذه الأحزاب الجماهيرية في بداية القرن العشرين نتيجة سببين هما[١]:

الأول: الحاجة الماسة إلى الموارد المالية لدعم برامج الحزب المختلفة ومواجهة نفقات الرعاية الانتخابية للمرشحين الاشتراكيين الذين لم يكونوا ليأملوا بالحصول على أموال توزعها المؤسسات الخاصة أو الأشخاص الميسورين.

الثاني: ضرورة تلقين ثقافة السياسة للطبقة العاملة، التي لم تكن لتملك تلك الثقافة في ذلك العصر إذ تحولت الاجتماعات المنظمة لفروع الحزب إلى شكل محاضرات مسائية سياسية معدة للتثقيف المدني للجماهير الشعبية والسماح لها بممارسة حقوقها على نحو كامل.

وتسعى هذه الأحزاب جاهدة إلى جذب أكبر عدد من المواطنين إلى صفوفها، فعدد أعضائها أكبر بكثير من أعضاء أحزاب الكوادر، ولكنه يبقى ضئيلاً بالنسبة إلى مجموع أفراد الشعب. وإن طريقة توجه أحزاب الجماهير إلى الرأي العام هي طريقة مباشرة، فهذه الأحزاب تعمل على استقطاب الأفراد من كل الفئات بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي والثقافي، بوساطة أساليب من شأنها تحريك الجماهير وتعبئتها، كالمهرجانات والاستعراضات والمظاهرات، وهي تتوجه بشكل خاص إلى الفئات الشعبية وتتبنى مطالبها من أجل ربطها بها[٢].

وقد ظهرت أحزاب الجماهير في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعيين، وقد كان للأحزاب الاشتراكية فضل ابتكار هذا الشكل من

(١) د. المهدي الشيباني دغمان، الأحزاب السياسية، التقانة سوسيولوجية، بحث منشور في مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد السادس عشر، المجلد الأول، شباط، ٢٠١٤م، ص ١٩٢٠.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٨٣.

أشكال الأحزاب مع بداية القرن العشرين ثم نقلت الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية عن الأحزاب الاشتراكية هذا الشكل الجماهيري للحزب مع إدخال تعديلات غير جوهرية على النظام، بل إن بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية والمسيحية حاولت تقليد هذا الشكل متخلية عن نظام حزب الكوادر[١].

ونحن نرى أن أفراد الأطر تتميز بأنها ذات بنية ضعيفة وذات طابع ارستقراطي محافظ وتتميز بأن سلطة القرار محصورة بيد طبقة محددة فيها وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ضعف تنظيمها وعدم المركزية، أما الأحزاب الجماهيرية فتعتمد على الجماهير، بعكس أحزاب الأطر وتمنح الأعضاء صلاحيات واسعة، وتتميز بأنها أكثر انتشاراً أو انضباطاً من أحزاب الأطر.

ثانياً- أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب الناخبين:

١- **أحزاب الأعيان:** تشبه هذه الأحزاب أحزاب الأطر وتضم في صفوفها شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية، تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب[٢].

٢- **أحزاب المناضلين:** تؤطر الجماهير وتكون حاملاً لأيديولوجيا قومية وتتميز بانضباطية كبيرة والعضوية فيها لا ترتبط بالثروة ولا بالجاه، وإنما بالاقتناع بأفكار وسياسات الحزب والرغبة في النضال لتحقيق أهدافها وغالباً ينتمي أعضاء هذا الحزب إلى الطبقة الوسطى وهي تتشابه مع أحزاب الجماهير من حيث بحثها عن التأييد الجماهيري

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العام العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٢١٥. وللمزيد من التفاصيل عن أشكال الأحزاب الجماهيرية الاشتراكية والناشئة والشيوعية راجع: موريس دوفروجيه، المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ٧٢ وما بعدها. سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص ٨٣ وما بعدها.

(٢) د. المهدي الشيباني دغمان، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢١.

انظر أيضاً: George E.Delury ,world Encyclopedia of political systems and parties, 1999.p71.

واعتمادها التنظيم التراتبي في استيعاب المناضلين، ولكن تتميز عنها بأيديولوجيتها الشمولية وتنظيمها الحزبي الهرمي ذي الطابع العسكري، والأساس التنظيمي القاعدي لها هو الخلية وهي أقل حجماً من الشعبة، وتوجد في كل أماكن المناضلين[١].

٣- **أحزاب الناخبين:** وهي موجهة إلى أكبر عدد من الناخبين حول مرشح الحزب بغض النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية والعقائدية وهي تلتقط كل شيء ولا يهمها المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء وتتميز بانضباطية أقل وهدفها خوض الانتخابات والفوز بها. وهذا النوع من الأحزاب موجود في دول كثيرة منها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الفيدرالية (الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، وفرنسا (اتحاد الديمقراطيين الجمهوري)[٢].

الفرع الثالث

التصنيف حسب معيار القاعدة الاجتماعية

إن كل التصنيفات السابقة التي ذكرناها تنطلق من فكرة أساسية وهي أن كل حزب يمثل طبقة معينة أو فئة اجتماعية، وأن هناك فصلاً تاماً بين الطبقات والفئات الاجتماعية. غير أن الدراسات السيولوجية حول الانتخابات وسير الآراء بينت أن هناك أحزاباً تعبر عن عدة طبقات أو فئات اجتماعية قد تكون متناقضة ومتباينة، وهذا أبرز دور الحزب السياسي في عملية الدمج الاجتماعي وفي التقريب بين الطبقات المختلفة وبالتالي تصنف الأحزاب وفقاً لمدى شعبيتها ومدى اتباع الجماهير إلى نوعين[٣]:

---

(١) كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) د. ودودة بدران، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١٤ وما بعدها.

(٣) إبراهيم موساوي وعاشور أونان، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص ٢٧. وللمزيد راجع: أريام ورفلة وابتسام عياش، تمويل الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٤٤.

أولاً: الأحزاب الكبيرة

ثانياً: الأحزاب الصغيرة

أولاً: الأحزاب الكبيرة: وهي الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة والتي غالباً ما تصل إلى الحكم بصفة منفردة ولا تحتاج إلى ائتلافات مع غيرها من الأحزاب ونظراً لذلك فهي إما أن تسيطر على كل الوزارات أو على الوزارات الأساسية وإذا كانت في المعارضة فلها دور فعال في الضغط على السلطة الحاكمة.

ثانياً: الأحزاب الصغيرة: وهي الأحزاب التي تلعب دوراً ثانوياً في الحياة السياسية وتحتاج إلى الائتلاف مع غيرها من الأحزاب من أجل التأثير وإيصال صوتها إلى السلطة وهي في الغالب إما حديثة التأسيس أو ذات توجهات متطرفة، ومثال ذلك حزب الأحرار الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي لا يكون له أي تأثير في ظل وجود حزبين كبيرين "الجمهوري والديمقراطي".

الفرع الرابع

التصنيف الجغرافي

إذا نظرنا إلى الأحزاب السياسية من زاوية امتدادها الجغرافي أو الإقليمي يمكننا أن نميز بين أحزاب عالمية ووطنية: وتكون اهتماماتها وأهدافها وسلوكها ضمن إطار الوطن الواحد التي هي فيه، وليس لها امتدادات خارج الوطن كالحزب الوطني الديمقراطي في مصر على صعيد محلي أو وطني، وظلت كذلك من دون أن تتمكن من توسيع نطاقها الجغرافي في خارج هذه الحدود، وسبب هذا التحديد الموضوعي يرجع إلى تعلق هذه الأحزاب ببعض الخصوصيات المرتبطة بالبلدان التي نشأت فيها، الأمر الذي جعلها غير قادرة على ضمان الصدى نفسه والنضالية نفسها خارج حدود بلدها. ومن أبرز الأمثلة عن الحزب الوطني من أجل الحرية والديمقراطية في جنوب أفريقيا هذا الحزب الذي كان يدعو إلى حماية الحقوق الأساسية للمواطنين السود

ضد أخطار الإمبريالية والتمييز العنصري، وسرعان ما حقق بعض النجاح في بلاده لفترة وجيزة، إلا أنه لم يتمكن من الحفاظ على هذا المجد طويلاً، نظراً إلى زوال الأسباب والظروف التي وجد من أجلها[١].

ثانياً: الأحزاب الدولية: وهي الأحزاب التي تكون أهدافها أبعد من الوطن والإقليم، أي البعد الدولي، ومن أمثلتها الأحزاب الاشتراكية الدولية التي تضم الأحزاب الاشتراكية المعتدلة أو الديمقراطية، لاسيما الأحزاب الاشتراكية الأوروبية والأفريقية والأسيوية[٢].

وتتميز الأحزاب العالمية بالمرونة الكبيرة والحركة الواسعة، الأمر الذي يسمح لها بالتكيف بسرعة مع الظروف المتصلة بكل دولة طالما أن المبادئ والأسس التي قامت عليها هي المصدر المهم بالنسبة إلى كل الناس، وهذه النتيجة جعلتها تنتقل من دور التأطير المحلي أو الوطني إلى دور التأطير الحزبي الإقليمي أو الدولي، كالحزب الشيوعي السوفيتي الذي عدّ نموذجاً بالنسبة إلى كل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في العالم[٣].

ثالثاً: الأحزاب الإقليمية: وتكون أهدافها إقليمية كالحزب القومي الاجتماعي السوري والذي يقتصر في هدفه على توحيد الأمة العربية[٤].

وبالإضافة إلى معايير التصنيف السابقة هناك معايير أخرى تعتمد أسساً مختلفة كمعيار الولاء ونميز فيه بين أحزاب البرامج وأحزاب الأشخاص، ومعيار الدين، ونميز بين أحزاب علمانية وأحزاب دينية.

ومما لا شك فيه أن موضوع التعددية الحزبية مرتبط بموضوع الأحزاب السياسية، فالاعتراف بالتعددية الحزبية اعتراف بحق إنشاء الأحزاب السياسية،

(١) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) أريام ورفلة وابتسام عياش، تمويل الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٣) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص ٣١.

(٤) أريام ورفلة وابتسام عياش، تمويل الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٤٦.

وحقها في ممارسة العمل السياسي المشروع وتداول السلطة، فالتعددية الحزبية مصطلح يطلق على النظام الذي يسمح بوجود الأحزاب السياسية مع ضمان حقها في المشاركة السياسية والمساواة والمنافسة على السلطة، أي أن لا يسمح لحزب واحد بالهيمنة على الأحزاب الأخرى.(١)

فالفرق بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية، يقوم على أن التعددية السياسية تتضمن بلا شك التعددية الحزبية؛ لأنها تتكون من قوى سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، في حين أن التعددية الحزبية لا تتضمن بالضرورة التعددية السياسية إذا ما كان هناك هيمنة لحزب واحد، مع تهميش وإقصاء لباقي الأحزاب السياسية، وهو ما يعني أن التعددية السياسية تتصف بالشمول والعمومية في حين أن التعددية الحزبية جزء من كل ومكمل أساسي للتعددية السياسية، فالتعددية الحزبية فرع من التعددية السياسية وعلى ذلك فالتعددية السياسية هي من الشروط الأساسية للديمقراطية(٢).

وللتعددية الحزبية معنيان: عام وخاص؛ فالمعنى العام للتعددية الحزبية، الحرية الحزبية.

---

(١) نظام تعددية الأحزاب: مصطلح سياسي يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام عدة أحزاب تمتاز بضعفها (بمعنى أنه لا يتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على حد سواء) وبالخلافات العقائدية فيما بينها، ويفرض نظام تعددية الأحزاب، في أغلب الأحيان، حكومات ائتلاف تتصف بعدم الاستقرار الوزاري، إلا أن الجانب الإيجابي في هذا النظام يتيح قدراً واسعاً لكل القوى السياسية في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها.

انظر في ذلك: د. حسن مصطفى البحري المبادئ السياسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلد الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ١٩٨٥، ص٧٦٨.

(٢) انظر: أبو زيد عادل القاضي، التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٨م، ص١٥.

بمعنى أنه يعطي أي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، ليتم من خلاله الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس الحزبي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها. أما المعنى الخاص للتعددية الحزبية فهو يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب فأكثر، كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير في الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوةً واستقراراً[١]. بعبارة أخرى يقصد بمصطلح التعددية الحزبية: "اعتماد عدة أحزاب سياسية في دولة ما"؛ أو كما ورد في قاموس أكسفورد الإنجليزي: "نظرية سياسية تقوم على مبدأ تقاسم السلطة بين عدد من الأحزاب السياسية".

وتلعب الأحزاب السياسية في أيامنا هذه، دوراً مهماً في مجمل العملية السياسية في أي بلد من بلدان العالم، مهما كانت طبيعة النظام السياسي فيه، دكتاتورياً كان أو ديمقراطياً، فالأحزاب بمفهومها العام تعدّ حلقة وصل تربط بين المصالح المباشرة للمجموعات والجماعات المختلفة في أي مجتمع، والسلطة الموجودة فيه. ومن الطبيعي أن يكون لها، على تعددها وتنوعها، أهمية أكبر وأعظم في المجتمعات التي تسير وفق النهج الديمقراطي، والتي تعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وتعطي لكل جماعة أو فئة من المجتمع حق وحرية التعبير السياسي عن نفسها، والمشاركة بشكل أو بآخر في النظام السياسي القائم، وبالتالي في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف جوانب حياة المجتمع[٢].

وللظاهرة الحزبية خصائص جوهرية عدة وهي كالآتي[٣]:

---

(١) انظر: د. حسن البحري، المبادئ السياسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الجمهورية العربية السورية، بحث منشور في مجلة الارتقاء التي يصدرها مجمع السيدة رقية بدمشق التابع لجامعة بلاد الشام، العد ٨ آذار عام ٢٠١٧، ص: ٣٠-٣١.

(٢) د. حسن البحري، المبادئ السياسية، مرجع سابق، ص٣١.

(٣) د. مفيدة لموزي، الإطار القانوني للظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جمعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، ٢٠١٤، ص٤٣-٤٥.

١. الحزب: هو تعبير عن ظاهرة جزئية، لأنه لا يتصور أن يوجد حزب ينضوي في إطاره جميع أفراد الشعب لأنه بذلك يكون قد فقد أهم سماته الجوهرية؛ لأن الحزب هو جزء من كل. فلابد للنظام الحزبي من أن يقوم على أكثر من حزب واحد، فبعض الديكتاتوريات تعبئ أكثر أنصارها حماسة في حزب سياسي واحد يخضعون فيه جميعاً لنظام دكتاتوري فنظام الحزب الواحد لا يعني حزب كل الشعب.

٢. الحزب يمثل ظاهرة منظمة: فكما رأينا في تعريف الحزب السياسي من أهم خصائصه التنظيم مما يعني استبعاد جميع التكتلات والجماعات غير المنظمة والفوضوية هو التي من شأن اكتسابها لصفة الحزبية الإقرار بحقها في المشاركة، مع ما يترتب على ذلك من مفاسد وآثار سلبية تلحق بالمجتمع ككل.

٣. الحزب هو ظاهرة دائمة ومستمرة: بما أن الأحزاب تتميز بالتنظيم، أي إنها تشكل جمعيات منظمة قانوناً، وأنها تتصف عادة بالشخصية الاعتبارية التي تمنحها الكثير من الحقوق القانونية في مواجهة الدولة والغير؛ فهذا ما يمنحها خاصية الديمومة والاستمرار، لأن هذه الصفة لا تنتهي بمجرد اختفاء مؤسسها أو القائمين على إدارتها في وقت ما، وإنما تستمر بمقتضى ما لها من وجود اعتباري مستقل عن الأشخاص الطبيعيين، فهي تظل موجودة تبعاً لاستمرار شخصيتها الاعتبارية.

٤. الحزب تعبير عن ظاهرة ذات هدف وغاية: إن للأحزاب السياسية أهدافاً وغايات متعددة نشأت لتحقيقها، فهو يهدف للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات الحرة وتولي مقاليد الحكم في البلاد؛ فكل حزب له برنامج يحتوي على المبادئ والخطط التي ينتجها لتحقيق أهدافه وغاياته التي يناضل من أجلها، وهي أهداف سياسية في الدرجة الأولى لأنها تهدف

إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين، وإقناعهم بالمشاركة في الشؤون العامة للبلاد، ولا سيما في المنافسات الانتخابية، لكي يحرز الحزب أكبر عدد من الأصوات التي تؤهله للفوز بحكم الدولة أو المشاركة القوية في صنع القرار السياسي فيها.

ولكن يُثار هنا تساؤل، ما الهدف من إقامة التعددية الحزبية؟ إن الهدف من إقامة التعددية الحزبية ما يأتي[1]:

أ. إدارة الصراع السياسي في المجتمع: بما أن الأحزاب جماعات منظمة فإنها تلعب دوراً مهماً في إدارة الصراع السياسي في المجتمع بشكلٍ يبعدها عن دائرة العنف والتطرف، وهناك عوامل عدة تتوقف عليها قدرة الأحزاب على إدارة عملية الصراع السياسي بشكل سلمي، وتتمثل في: نوعية القيادة ومهاراتها، ومدى اتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها، بالإضافة إلى طبيعة علاقة تلك الأحزاب بالهياكل الحكومية القائمة.

ب. ضمان الحريات العامة: إذ يعدّ تعدد الأحزاب أمراً ضرورياً لضمان حرية الرأي والتعبير والاجتماع، فلا يوجد أحد أو جماعة من الناس تستطيع أن تستأثر بالحقيقة الكاملة دون سائر الناس، لذلك يكفل تعدد الأحزاب وحرية تكوين المؤسسات والجمعيات والمنظمات السياسية مبدأ حيوياً في الحياة السياسية فالديمقراطية لا تقوم فحسب على أن للأغلبية حق الحكم، ولكن كذلك على أن للأقلية حق المعارضة، وتبدو أهمية تعدد الأحزاب في جعل هذه المعارضة منظمة.

ت. توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتشكيل الرأي العام: تسهم الأحزاب في تدريب المواطنين على العمل السياسي. والمشاركة في شؤون

(١) أبو زيد عادل القاضي، التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص٣٨-٤١.

بلادهم، وتشجيع الفرد على الإقدام على هذه المشاركة بالانتماء إلى جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحزاب ومن ثم شعوره بالأمن السياسي، كذلك تعمل الأحزاب السياسية على مساعدة جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية، فإذا ترك كل ناخب وشأنه، فإن الديمقراطية تصبح شيئاً مستحيلاً، إذ يكون من الصعب، في كثير من الحالات تكوين إرادة عامة.

ث. ضمان الرقابة الشعبية: يكفل تعدد الأحزاب وجود معارضة منظمة تراقب الحكومة، وتسعى بالطرق المشروعة لكي تكسب أغلبية الرأي العام. وكل ذلك يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة، كذلك تساعد الأحزاب في تحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة، إذ تكون كل حكومة مسؤولة سياسياً أمام الشعب، هي والحزب الذي تنتمي إليه، بما تقوم به من أعمال خلال توليها الحكم، ويكون للشعب تجديد الثقة بالحزب الشي شكلت منه أو عدم تجديدها في الانتخابات العامة على ضوء ما حققته تلك الحكومة من سياسات وما التزمت به من رعاية مصالح الشعب المهمة، فالرقابة على هذا النحو لا يمكن أن تنجز بشكل مثمر إلا في ظل تعدد الأحزاب.

ج. ضمان سلمية انتقال السلطة: إن تعدد الأحزاب يقدم طريقة صحيحة لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة، وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بالطريق الديموقراطي إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من الحزب الذي يحوز ثقة جماهير الناخبين، ويحدث ذلك في حالة تغير اتجاه الرأي العام وفقاً للمتغيرات المختلفة من آراء وأوضاع ومصالح اجتماعية وسياسية، ويضمن تعدد الأحزاب استيعاب كل أو معظم الاتجاهات في إطار النظام السياسي.

المبحث الثاني

تمييز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط

ثمة جماعات ذات مصالح مستقلة عن الأحزاب السياسية، ولها وظائف متعددة في أغلب المجتمعات المدنية، قد تكون مفيدة، وتحقق الصالح العام، كما قد تكون ضارة للمجتمع، وهي تمارس تأثيراً في الهيئات الدستورية للدولة من أجل تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، تدعى جماعات الضغط.

وتعدّ هذه الجماعات قوة سياسية تتأثر وتؤثر في القوى الأخرى على الرغم من أنها تنظيم اجتماعي.

وقد باتت جماعات الضغط في الوقت الحاضر ظاهرة أملتها ضرورات المجتمع المتطور اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وديمقراطياً، وبالتالي أصبح لها وظائف متنوعة بتنوع هذه الجماعات وتنوع أهدافها، وتظهر حاجة جماعات الضغط في التأثير في السلطات العامة، من أجل الحصول على مكاسب معينة لا تحصل عليها إلا من خلال امتناع المؤسسة التي يصدر منها القرار عن مطالب الجماعة وحقها في الحصول عليها، ويختلف دور جماعات الضغط من نظام سياسي إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى، إذ تركز كل جماعة على مجال معين، فمنها ما يرتكز إلى المجال السياسي ومنها ما يركّز على الجانب الاقتصادي أو المهني أو الإنساني أو الثقافي، وعليه فإن جماعات الضغط والأحزاب السياسية تمثلان تجمعات بشرية تعمل كل منها بوسائله الخاصة من أجل تحقيق أهداف معينة، ولما كانت جماعات الضغط تسهم بشكل فعال إلى جانب الأحزاب السياسية في نشاط أنظمة الحكم المعاصرة، فإن دراستها المعمقة ستكون موضوع هذا المبحث الذي سيتم معالجته من خلال المطلبين اثنين:

المطلب الأول: التعريف بجماعات الضغط وتصنيفها ووسائل عملها.

المطلب الثاني: جماعات الضغط والأحزاب السياسية.

المطلب الأول

التعريف بجماعات الضغط وتصنيفها ووسائل عملها

إن تطور الوعي السياسي لدى المجتمعات والمصالح والأهداف المشتركة، أدت إلى وجود الرغبة لدى الأفراد للاتحاد فيما بينهم، وتشكيل تنظيمات سياسية قد تكون رسمية (الأحزاب) أو غير رسمية (جماعات الضغط) وذلك من أجل حماية هذه المصالح والأهداف والدفاع عنها، أو العمل على تحقيقها وعلى هذا الأساس ظهرت الجماعات الضاغطة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتنوعت بتنوع المصالح التي تدافع عنها وذلك بالتأثير في الموظفين الرسميين، وكذلك المنتخبين، بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة وذلك إلى جانب الأحزاب السياسية، ولقد تعددت التعريفات والمسميات لجماعات الضغط، فبعضهم سماها الجماعات المستقلة وبعضهم الآخر سماها جماعات المصالح وآخرون أطلقوا عليها اسم اللوبي، ومنهم أسماها الكتل الضاغطة، وقد تعددت معايير تصنيف هذه الجماعات ووسائل عملها، وبالتالي سوف نتطرق في هذا المطلب لتعريفها وتصنيفها ووسائل عملها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: التعريف بجماعات الضغط.

الفرع الثاني: تصنيف جماعات الضغط.

الفرع الثالث: وسائل عمل جماعات الضغط ووظائفها.

الفرع الأول

التعريف بجماعات الضغط

لقد لقي مفهوم جماعات الضغط اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين ودارسي العلوم السياسية إذ كان لهم جهود عدة انصبت كلها في محاولة وضع تعاريف لهذه الظاهرة، مما أدى إلى تعدد التعاريف حولها، وطالما أن هناك مصالح متعددة

في المجتمع فمن الطبيعي أن يسعى كل إنسان لتحقيق مصالحه بالوسائل التي يراها مناسبة، وفي سبيل ذلك ينضم كل فرد إلى من يشابهونه في الغايات والأهداف ومن هنا يأتي دور ما يسمى بجماعات الضغط (pressure groups) التي تسعى للتأثير في عمل السلطات العامة المختصة بإصدار القرارات التي تمس مصالح الأفراد.

ويعد تعبير جماعات الضغط تعبيراً استخدم أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل إلى جميع أنحاء العالم، ولكن ما المقصود بهذا المصطلح؟

أولاً: تعريف جماعات الضغط.

ثانياً: خصائص جماعات الضغط.

أولاً- تعريف جماعات الضغط:

إن مصطلح جماعات الضغط يتكون من كلمتين هما:

١. الجماعة: وهي ائتلاف بين مجموعة من الأفراد تجمعهم خصائص عامة مشتركة وهذه الخصائص تشمل سند الجماعة ودخلها وحالتها الاجتماعية والثقافية والمهن المشتركة والمذهب الديني والأهداف الواحدة[1].

٢. مفهوم الضغط: يرتبط مفهوم الضغط إلى حدٍ ما بالعمليات السياسية التي تقوم بها الجماعات من أجل تحقيق مصالحها، أي إن هذه الجماعة ذات المصالح المشتركة قد اتخذت موقفاً موحداً تجاه موضوع معين، وبدأت تمارس نشاطها للتأثير في السلطات العامة من أجل تحقيق رغباتها

(١) د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص١١٧-١١٩.

ومصالحها ومن هنا أتت التسمية، جماعات الضغط[١].

ويشار عادةً إلى نشاط جماعات الضغط بكلمة لوبي (Lobby) وهذه الكلمة إنكليزية تعني ردهة أو دهليزاً أو قاعة انتظار، إذ كان أصحاب المصالح في البداية ينتظرون رجل السياسة سواء الوزير أو عضو البرلمان في ردهات البرلمان لتقديم طلباتهم للوزير أو عضو البرلمان ومن هنا نشأ اصطلاح اللوبي، الذي أصبح اليوم يعني كل نشاط يمارسه أي شخص لدى السلطات العامة بهدف الضغط عليها أو التعبير عن مصلحة معينة، ويعني أيضاً الأشخاص أو الجماعات التي تعبر عن مصالح معينة، وتمارس تأثيراً في رجال السياسة، وفعل (to lobby) يعني أن يحاول شخص ذو نفوذ أو ثروة أو مكانة عن طريق مقابلته أعضاء المجلس التشريعي كسب التأييد لمشروع قانون ما، فيعدهم بالأصوات وبالدعم المالي لحملاتهم الانتخابية إن هم ساندوا مطلبه وساعدوا في تحقيقه ويهددهم بالحملات ضدهم ويحجب عنهم أصوات الناخبين إذا هم أحجموا عن ذلك[٢].

ولقد تعددت جماعات الضغط في مختلف الدول، بتعدد المصالح التي نشأت للدفاع عنها لا سيما بعد قيام الثورة الصناعية، وما نتج عنها من تقسيم العمل والدقة في التخصص، إذ وصل عدد الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفيدرالي إلى ٢٥٠٠ جماعة ضاغطة تشمل مختلف

(١) د. كريم كشاكش، جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الخامس، كلية الحقوق، جامعة مؤتة، الأردن، كانون الأول، ١٩٩٣م، ص٥، أشار إليه: باسم ونوس، جماعات الضغط وأثرها في عمل السلطات العامة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠١١م، ص١٦.

(٢) أحمد الحسين، دور الرأي العام في تفعيل الحياة الدستورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص١٣٣.

انظر أيضاً: *Sandy Maisel, Jeffrey M. Berry, George C. Edwards* III-The Oxford Handbook of American Political Parties and Interest Groups-Oxford University Press (2010) p33.

القطاعات المهنية، والصناعية، والتجارية[١]

ومع تنوع هذه الجماعات وتشعبها تعددت التعريفات التي تناولت تلك الجماعات فقد عرفها بعض الفقهاء الفرنسيين بما يأتي[٢]:

يعرف (W.J.M Makenzie) جماعة الضغط بأنها: المجال الذي تمارس فيه جماعات منظمة نشاطها من أجل تحقيق مصالح مشتركة عن طريق التأثير بنفوذها في الهيئات العامة.

كما عرفها (David Truman) بأنها عبارة عن مجموعات من الناس يشتركون في سمة عامة ويتفاعلون على أساس هذه السمة، وليس من الضروري أن يكون في هذه السمة شيء مادي وإنما قد تكون اتجاه (Altitude).

أما "هنت" الباحث في علم الاجتماع السياسي، فيعرف جماعة الضغط بأنها أي منظمة تسعى للتأثير في سياسة الحكومة، بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم.

أما الفقهاء العرب فقد وضعوا تعريفات عدة لجماعات الضغط، فقد عرف بعضهم جماعات الضغط بأنها عبارة عن فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها لجماعات وأفراد وتلجأ هذه الجماعات لشتى

(١) د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية والتجربة الجزائرية في التعددية الحزبية، رسالة دكتوراه، جامعة قسطنيطنة، كلية الحقوق، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٣٠-٣١، وقد ميز بعض الدراسات بين جماعات الضغط وجماعات المصالح، والتي تعرف بأنها تجمعات منظمة تضم أشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة تبحث عن فوائدها المادية، ومن دون أن تمارس السياسة بالضرورة لجماعات الضغط، ونحن نرى أنه لا خلاف جوهري بينهما لأن كل منهما يسعى من أجل الضغط على السلطات العامة لتحقيق أهدافه ومصالحه المتعددة، وكان مصطلح المصالح أعم وأشمل، وتعد جماعات الضغط جزء لا يتجزأ من جماعات المصالح، للمزيد من التفاصيل راجع: د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية الدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقها، مرجع سابق، ص١٨١-١٨٣.

(٢) انظر أيضاً أحمد الحسين، دور الرأي العام في تفعيل الحياة الدستورية، ص١٣٤.

الوسائل لتحقيق الأهداف التي ترمي إلى الوصول إليها[١].

وعرفها بعضهم الآخر بأنها[٢]: تنظيمات أو تكتلات تمثل المصالح الخاصة لفئات من المواطنين، وتتشكل بهدف ممارسة ضغط على السلطات الحاكمة من أجل حماية المصالح التي تمثلها.

وعُرّفت كذلك بأنها[٣]: تلك الجماعات المنظمة التي تهدف من أنشطتها إلى التأثير في السلطات العامة لكي توجهها في سياستها وأعمالها، ووفقاً لما تقتضيه مصلحة تلك الجماعات.

وعرفها آخرون بأنها[٤]: تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطاً على السلطات العامة، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة.

من هذه التعريفات السابقة، نجد أن أغلبها اهتم بالمصالح الخاصة لتلك الجماعات والأفراد التي تمثلهم وليس المصلحة العامة للأفراد على مستوى الدولة، لأن هدفها التأثير في السلطة من خارجها لاستصدار قرارات تحقق مصالحها، ونحن نرى أن جماعات الضغط مجموعة من الأفراد يجمعها مصلحة مشتركة وتهدف إلى تحقيقها مستخدمة كل الوسائل المتاحة وفي مقدمتها الضغط للوصول إليها وتحقيق مصالحها ولكنها لا تسعى للسيطرة على السلطة بخلاف الأحزاب السياسية وإنما التأثير على أصحاب القرار للاستجابة لمطالبهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

---

(١) د. رمزي طه الشاعر، الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص١١١.

(٢) د. محمد عرب صاصيلا أنظمة الحكم المعاصرة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٩، ص١٨٥-١٨٦.

(٣) د. إدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١م، ص٧٤١.

(٤) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٤٣.

ثانياً – خصائص جماعات الضغط:

من خلال التعريفات السابقة نرى أن ثمة مجموعة من الخصائص تميز جماعات الضغط، وهذه الخصائص يمكن إجمالها فيما يأتي[١]:

١. التكوين: وتعني أن جماعات الضغط تمثلها مجموعة من الأفراد تربط بينها علاقات ثابتة وأهداف ومصالح مشتركة بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية أو الأيديولوجية.

٢. التنظيم: لأن جماعات الضغط تنظيم ذو طابع غير رسمي يمارس نشاطه بمعزل عن المؤسسات الرسمية في الدولة، ولكن يؤثر فيها، ويمارس عليها أساليب ضغط، حتى تصدر قرارات تصب في مصلحته، وكلما كانت الجماعة منظمة أكثر، مكنها ذلك من توجيه صناع القرار نحو اهتماماتها.

٣. التنوع في النشاطات والوظائف: تختلف نشاطات ووظائف جماعات الضغط فيما بينها من جماعة إلى أخرى، وذلك لأن كل جماعة لها أهداف تطمح إليها، وبالتالي تختلف في المصالح فهناك من جماعات الضغط من يدافع عن حقوق المرأة أو الدفاع عن ذوي الاحتياجات الخاصة أو حماية البيئة، وبالتالي يكون نشاطها إنسانياً، بينما تطمح جماعات أخرى إلى الحصول على مزايا مادية ومعنوية لأصحاب المهن الواحدة، وبالتالي يكون نشاطها مهنياً، أما إذا كانت الجماعة تدافع عن قيم أيديولوجيا معينة كالحفاظ على الكيان الصهيوني، كما هو الحال بالنسبة إلى اللولبي الصهيوني فهي جماعات ضغط سياسة نشاطها سياسي بحت.

(١) أميمة قادري، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص١٤-١٥.

أحمد الحسين، دور الرأي العام في تفعيل الحياة الدستورية، مرجع سابق، ص١٣١، باسم ونوس، جماعات الضغط وأثرها في عمل السلطات العامة في الأنظمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.

٤. استخدام الضغط كآلية للتأثير في صناع القرار: تمارس جماعات الضغط تأثيرها في صناع القرار، وتعتمد في ذلك على أساليب عدة بحسب المصلحة، وتختلف درجة الضغط والتأثير بحسب درجة التنظيم وتوافر الموارد من عدمها.

٥. السلطة: إن الهدف الأساسي لجماعات الضغط هو الدفاع عن مصالح أفرادها بالتأثير في السلطات العامة، ولكن ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة.

الفرع الثاني

تصنيف جماعات الضغط

إن جماعات الضغط ليست واحدة في وجودها وأهدافها ووسائلها إذ تتنوع تبعاً لتركيبتها الاجتماعية وتمثيلها للمصالح المختلفة في المجتمع، فتصنف هذه الجماعات حسب معايير عدة كالهدف والاستمرارية والتنظيم، وسندرس هذه التصنيفات فيما يأتي:

أولاً – التصنيف حسب الهدف[1]: تُصنّف هذه الجماعات استناداً إلى معيار الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، فالمجتمع يتكون من فئات مختلفة، وبالتالي تختلف الأهداف والأغراض من جماعة إلى أخرى فتوجد جماعة ذات أهداف إنسانية وأخرى ذات أهداف اقتصادية أو اجتماعية، لذلك تصنف جماعات الضغط وفق هذا المعيار إلى:

١. جماعات الضغط ذات الأهداف الإنسانية، وهي لا تمارس نشاطاً سياسياً إلا في حالات نادرة، ومن أمثلتها جمعيات رعاية الطفولة والأمومة

(١) د. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي "دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه، دار نافع القاهرة، ١٩٨٦م، ص٧٦-٧٧.

وجمعيات الرفق بالحيوان.

٢. جماعات الضغط شبه السياسة: وتتمثل في نقابات العمال المختلفة أو اتحادات أصحاب الأعمال، ومع أن نشاطها لا ينحصر كله ضمن الناحية السياسية، إلا أن تلك الجماعات لا يمكن أن تحقق أهدافها بدون هذا النشاط السياسي.

٣. جماعات الضغط القومية التي تهدف إلى تحقيق أهداف قومية، وتسعى لتحقيق المصلحة الخاصة لأعضائها ولكنها مصلحة ذات صفة قومية.

٤. جماعات الضغط ذات المصلحة السياسية: وهي جماعات ليس لها إلا مصلحة سياسية، كبعض جماعات الضغط الأمريكية التي نظمها قانون ١٩٤٦م (اللوبي اليهودي).

ثانياً – التصنيف حسب أهمية عملية الضغط على السلطة[١]:

إن بعض الجماعات مهمتها الأساسية أو الوحيدة هي التأثير في السلطة، ومثالها الجمعية البرلمانية الفرنسية للدفاع عن حرية التعليم، وكذلك اللوبي أو جماعات الضغط المؤسسة في واشنطن، بينما توجد جماعات لا تمارس الضغط إلا بصفة عرضية وبشكل ثانوي إلى جانب نشاطها الرئيس الذي قد يكون نشاطاً صناعياً أو زراعياً أو دينياً، أو غير ذلك. والأمثلة على هذه الجماعات عديدة كالأكاديمية الفرنسية، والكناش، وشركات التأمين، والمصانع.. إلخ، من هنا يمكن أن نقول إنه يمكن التمييز بين جماعات ضغط بحتة ومنفردة وجماعات ضغط جزيئة.

ثالثاً – التصنيف حسب التنظيم[٢]:

تصنف هذه الجماعات بما ينسجم مع مستوى التنظيم الذي تتمتع به:

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٥٣-٢٥٤.

(٢) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٢٤.

١. جماعات المصالح المنظمة: وهي منظمة في تركيبها وعضويتها وتكون شبيهة إلى حد ما بالأحزاب السياسية.

٢. جماعات المصالح غير المنظمة: وهي غير مترابطة العضوية أو الفاعلية وهي الطبيعة الغالبة على عمل معظم هذه الجماعات.

رابعاً – التصنيف حسب عدد الأفراد[١]:

تصنف جماعات الضغط حسب الأفراد الذين تضمهم الحماية وتقسم إلى:

١. جماعات جماهيرية: تسعى إلى ضم أكبر عدد من الأفراد لأن ضخامة عدد المنضمين إليها يعدّ مصدر قوتها الرئيس. وهذا النوع من جماعات الضغط يحتاج إلى تنظيم قوي، كنقابات العمال والفلاحين، وجماعات قدامى المحاربين والجماعات النسائية إذ تضم في عضويتها أعداداً هائلة من الأفراد.

٢. جماعات قلة منتقاة: فتتكون من فئة معينة فليس المهم عدد الأفراد المنضمين تحت لواء الجماعة، وإنما المهم هو قوة المصلحة التي تمثلها لجماعة سواء أكانت مصلحة مادية أم معنوية، ومثال ذلك الجمعيات الفكرية والثقافية والنوادي.

خامساً – التصنيف حسب المصلحة[٢]:

تصنف جماعات الضغط حسب المصلحة التي تدافع عنها الجماعة، فيمكننا التمييز بين نوعين منهما:

١. جماعات الضغط الأيدولوجية التي تهدف إلى حماية ودعم المصلحة من

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٢) د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية والتجربة الجزائرية في التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٣٢.

خلال مواقف فكرية وأخلاقية معينة، ولا تهدف من نشاطها إلى ربح أو منفعة مادية وإنما الدفاع عن مصلحة معنوية كالحقوق العلمية والاجتماعية، وجماعات حماية البيئة والجمعيات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن حقوق الزنوج.

٢. جماعات الضغط المادية: تهدف هذه الجماعات إلى تحقيق مكاسب مادية أو تحقيق ربح من خلال نشاطها، وتوجد صعوبة في هذا التصنيف لأن الجماعات لا تعلن دائماً عن طبيعة مصالحها، وغالباً ما تعلن الجماعات ذات المصالح المادية أهدافها بفكرة سامية حتى تلقى قبولاً عند محاولة التأثير في السلطات.

وبالإضافة إلى التصنيفات السابقة يمكن أن تصنف الجماعات الضاغطة على أساس الوسائل الطلبية التي تستخدمها للتأثير في السلطة، وهذه الوسائل قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، أو حسب معيار الزمن فتميز بين الجماعات التقليدية والجماعات الحديثة، أو حسب المعيار المكاني، فتنقسم إلى جماعات داخلية أو جماعات خارجية[1].

ومهما كانت التقسيمات، تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً للجماعات الضاغطة نظرا إلى الدور البارز الذي تقوم به، وقد صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٦م قانون ينظم شؤون تلك الجماعات، ويرسم لها أصول ممارسة نشاطها، كما فرض عقوبات على الإخلال بأحكامه، وفي أوروبا فإن دور الجماعات الضاغطة فيها لا يقل أهمية عن دور جماعات الضغط الأمريكية، ففي إنكلترا مثلاً فإن كثيراً من مشروعات القوانين الحكومية تعرض على جماعات الضغط التي تعنيها هذه القوانين لإبداء الرأي فيها قبل عرضها على البرلمان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فرنسا وحتى في الدول النامية

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التصنيفات: راجع: باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٢٢ وما بعدها.

كالجزائر التي انتهجت هذا الأسلوب، وذلك بأخذ رأي قطاع معين في مشروع قانون يخصه قبل أن تعرضه الحكومة على البرلمان[1].

الفرع الثالث

وسائل عمل جماعات الضغط ووظائفها

تتوضح فاعلية جماعة الضغط من خلال وسائل الضغط التي تمارسها في عملياتها السياسية، ويتوقف نجاحها أو فشلها على كيفية استعمال هذه الوسائل ومدى تقبل النظام السياسي لها، بالإضافة إلى الوظائف المتعددة التي تقوم بها هذه الجماعات:

أولاً: وسائل عمل جماعات الضغط.

ثانياً: وظائف جماعات الضغط.

أولاً – وسائل عمل جماعات الضغط:

لكي تتمكن جماعات الضغط من التأثير في السلطة يجب أن تقيم شبكة من العلاقات الدائمة مع الهيئات، وغالباً ما تكون هذه العلاقات ذات طبيعة شخصية وتتطلب حضور احتفالات واجتماعات ولقاءات إذ تعدّ هذه الاحتفالات واللقاءات وسيلة لإثارة موضوعات تهم تلك الجماعات، أما وسائل الضغط التي تستخدمها منها ما هو مشروع ومنها ما هو غير مشروع أو يعتمد على الوسائل السلمية أو الأساليب القسرية وبالتالي لا يمكن حصر تلك الوسائل إذ تختلف باختلاف النظام السياسي التي تعمل به، ومن أهم تلك الوسائل:

١. الاقناع أو الإخضاع: يعدّ الإقناع الطريق العادي الذي تسلكه جماعات الضغط مع كافة الجهات، وهو في مقدمة الوسائل المستعملة في عمليات الضغط. ويتم ذلك عن طريق الحوار والمناقشة مع السلطة المعنية، وتقديم

(١) د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٣٣.

أفكار مدعمة بكل وسائل الإقناع من أدلة وبراهين، ويعدّ الإقناع والمناقشة من الوسائل الديمقراطية المشروعة التي تتضمن الدساتير، وتعطي الأفراد حق إبداء الرأي والاتصال بممثليهم وحكامهم، وعند فشل أسلوب الإقناع تلجأ تلك الجماعات إلى أسلوب التهديد أو الإخضاع وقد يصل أحياناً إلى استعمال العنف، وهذا عندما ترى الجماعة أنها لا تملك أية وسيلة سليمة تستطيع التعبير عن مواقفها أو حمايتها[١].

٢. دفع الأموال: يعدّ المال الركيزة الأولى والمهمة التي تستند إليها جماعات الضغط في سبيل تحقيق أهدافها، ويتجلى ذلك في الحملات الانتخابية التي تشارك فيها هذه الجماعات، ودعم بعض المرشحين، الذين ترى في فوزهم بالانتخاب فرصة لتحقيق أهدافها، وهذا الاستخدام قد يكون إيجابياً أو سلبياً، والاستخدام الإيجابي للأموال يكون بتقديم هدايا أو دعوات للسفر أو مبالغ نقدية للموظفين وأعضاء البرلمان، فالاستخدام السلبي يتكون بالامتناع عن دفع الضرائب أو العمل على خلق أزمات اقتصادية لإزعاج السلطات العامة، وأن استخدام هذه الأموال يثير تساؤلاً حول مدى شرعية هذه الوسيلة من وسائل الضغط، وهل هذه الوسائل تؤدي إلى إفساد الآراء في الحياة السياسية[٢].

٣. وسائل الإعلام وتعبئة الرأي العام: تعدّ وسائل الإعلام بمختلف أنواعها من أهم الوسائل التي تستخدمها جماعات الضغط، نظراً إلى سهولة اتصالها بالفرد، وفي ظل التطور الهائل فيها كالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والتويتر وغيرها. وهذه الوسائل لا حدود لها، بالإضافة إلى دور القنوات الفضائية والجرائد التي تستعملها الجماعات الضاغطة لعرض

(١) د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٣١.
باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.
(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٥٨.

مواقفها واستمالة الرأي العام إليها، فتقوم بتعبئته وتوجيهه ومن ثم تتركه يعمل تلقائياً لصالحها، من خلال تأثيره في المسؤولين على المصالح المباشرة لهذه الجماعات[١].

٤. الاتصال بأعضاء البرلمان: يعدّ الاتصال بأعضاء البرلمان وسيلة مهمة للضغط وتحقيق أهداف الجماعات ومصالحها، ويتم هذا الاتصال قبل إجراء الانتخابات في وأثناء الانتخابات وعند إعلان نتيجة انتخاب البرلمان ومعرفة الفائزين، إن هذه الاتصالات قد تمثل خطراً على استقلال أعضاء البرلمان، وقد تحجب رؤية المصلحة العامة في سبيل إشباع مصالح جماعات الضغط، ولذا حرصت بعض النظم على النظر إلى بعض الضمانات التي تكفل استقلال البرلمان وتحرر أعضاءه من الضغوط، ومن أهم الضمانات النص على عدم إمكان الجمع بين عضوية البرلمان وتولي منصب آخر[٢].

٥. الضغط على السلطات الحكومية: إن جماعات الضغط تسعى إلى الاتصال المباشر بالمعنيين في الجهاز التنفيذي والإداري بدءاً من رئاسة الدولة والوزراء إلى المسؤولين الكبار، فقد تعتمد جماعات الضغط في سبيل وقف تنفيذ قانون ما أو إضافة مواد أخرى إلى القانون أو حذف بعض المواد إلى إرسال مفاوض باسم الجماعة للتحدث مع الحكومة أو الضغط عليها للحصول على المساعدات المطلوبة أو إرسال برقيات ورسائل بعدم التصديق على هذا التعاون مثلاً، أو استخدام الأموال بالامتناع عن سداد الضرائب، وقد تستفيد جماعات الضغط من الخلافات القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للتدخل لصالح إحداها عبر قنواتها التأثيرية أو اللعب على خلاف بين أعضاء السلطة التنفيذية نفسها[٣].

(١) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٣) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص١٤١-١٤٢.

ثانياً – وظائف جماعات الضغط:

تقوم جماعات الضغط بوظيفة مهمة في الدول الحديثة، فهي تمثل صوت قطاع كبير من الأمة، وتعدّ حلقات وصل بين الحكومة والمواطنين، فتقوم بمساعدة الحكومات في تحقيق وظائفها والتعبير عن مصالح المواطنين وتحقيق مصلحتهم، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها جماعات الضغط.

١. وظيفة صياغة المطالب: وهي وظيفة مهمة في العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي ونعني بها لجوء جماعات الضغط إلى المسؤولين السياسيين، أي الذين يملكون سلطة إصدار القرار، بطلبات مختلفة متعلقة بأهداف هذه الجماعة، إذ يمكن أن تلعب جماعات الضغط دور البدائل عن الأحزاب السياسية إذا ما تعثرت هذه الأخيرة في مهمتها الدمجية التوفيقية بين مختلف أنواع المطالب إذ تقوم هذه الجماعات بتنظيم المطالب، ورفعها إلى أصحاب القرار بعد تنقيتها من حماسها الثوري، وهناك أربع خطط تبين طرق بيان المطالب التي تطالب بها جماعات الضغط وهي[1]:

أ. يمكن للطلبات أن تكون واضحة محددة كأن يعلن أرباب العمل عن مطلب محدد.

ب. يمكن للطلبات أن تكون مجرد شعارات منتشرة في أوساط الرأي العام على غرار (نريد أن نقرر ضماناً).

ت. يمكن بيان المطالب أو صياغتها بأخذ شكل التفاوض أو التعبير عن موقف معين.

ث. قد تكون الطلبات عامة كزيادة الضرائب على الأغنياء، أو خاصة كتخفيض الضرائب على فئة معينة.

(١) أحمد الحسين، دور الرأي العام في تفعيل الحياة الدستورية، مرجع سابق، ص١٣٦-١٣٧.
باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٣٧-٣٨.

٢. الدفاع عن مصالح أعضائها: تقوم الجماعات الضاغطة بالدفاع عن مصالح أعضائها حتى لو ترتب على ذلك محاولتها القضاء على جماعات أخرى، وقد يتمادى نشاط الجماعات الضاغطة المجال الوطني للدفاع عن مصالح دولة أخرى كما هو الحال بالنسبة إلى بعض جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية ودفاعها عن إسرائيل[١].

٣. تقديم الخبرة والمشورة في المجتمعات التكنولوجية معقدة التركيب، إذ تشعر الحكومات بأنها في حاجة إلى المزيد من الخبرة الفنية لمعاونتها في نشاطها اليومي، لذا فإنها تلجأ إلى الجماعات الضاغطة لتوجيه النصح أو تقديم معلومات التوصية أو نشر المعلومات لشرح القواعد القانونية واللوائح الإدارية، وهذا يخفف عن كاهل الأحزاب وأعضاء الهيئات التشريعية، ومن جهة أخرى تعدّ جماعات الضغط بمثابة أداة تحفظ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإذا كان البرلمان راغباً في الاطلاع على كل جزئية أو مشكلة في المجتمع، فإنه لا بد من أن يتحول إلى السلطة التنفيذية للحصول على المعلومات ويترتب على ذلك وجود توازن بعيد المدى بين البرلمان والسلطة التنفيذية في إطار العمل الدستوري، لهذا فالتجاء البرلمان إلى جماعات الضغط قد يجنبه هذا الاختلال في التوازن الذي يميل لصالح السلطة التنفيذية[٢].

(١) د. محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٢) أحمد الحسين، دور الرأي العام في تفعيل الحياة الدستورية، مرجع سابق، ص١٣٩.

المطلب الثاني

جماعات الضغط والأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية وجماعات الضغط من أهم المؤسسات السياسية في النظام السياسي وفي النظام غير الحكومي بصفة خاصة، وإن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط تمثلان تنظيمات بشرية يعمل كل منها على تحقيق أهداف معينة، فالأحزاب السياسية تهدف إلى الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها عن طريق الانتخاب، وجماعات الضغط تعمل على تحقيق مصالح خاصة عن طريق التأثير في الموظفين الرسميين، فالقاسم المشترك بينهما هو أنهما تعدّان قوة خفية تؤثر في النظام السياسي، وتعدّان حلقة الوصل بين النظام الحكومي من ناحية والشعب من ناحية أخرى، فمن خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط يتفاعل الشعب مع الحكومة، كما يمكن أن تنتبه الحكومة إلى الشعب. وبالتالي فإن العلاقات بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط لها أهمية كبرى، نظراً إلى ما يقوم به كل منهما لمحاولة التأثير في القرارات التي تتخذها الحكومة، والتحكم في سلوك أعضائها، وبالتالي سنقسم هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول - العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية.

الفرع الثاني – التمييز بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية.

الفرع الثالث – ديمقراطية جماعات الضغط

الفرع الأول

العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية

رأينا فيما سبق أن الجماعات الضاغطة تضم مجموعة من الناس يتحدون في صفات عدة وتجمعهم مصلحة محددة، ويظهرون في تنظيم غير سياسي، ولكنهم يسعون إلى تحقيق هدفهم سواء كان سياسياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، وذلك بالتأثير في السلطات العامة في الدولة، بوسائل مختلفة مشروعة وقد تكون غير مشروعة في بعض الأحيان.

وتبين أيضاً أن الأحزاب السياسية تنظيم سياسي يهدف إلى المشاركة السياسية في إدارة الشأن العام في البلاد، وتعمل على الوصول إلى السلطة. فما هي العلاقة بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط؟

إن العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية ليست دائماً من نوع واحد، إذ تتخذ جماعات الضغط مواقف متباينة من الأحزاب السياسية، وهذه المواقف تحدد كيفية تأثير جماعات الضغط في السلطات العامة، ويمكن التمييز بين خمسة مواقف تتخذها جماعات الضغط من الأحزاب السياسية وهي:

الموقف الأول – موقف الحياد تجاه الأحزاب السياسية:

وهذا الموقف نادر الحدوث من الناحية العملية، فجماعات الضغط تقيم علاقات مباشرة مع رجال من السلطة دون وساطة أي حزب، وهذا الموقف الذي تتخذه المشروعات الخاصة الصغيرة ولعل أبرز مثال على ذلك هو الاتحاد الوطني للفلاحين في إنجلترا وويلز[1].

الموقف الثاني – الجماعات الضاغطة تنشئ علاقات مع الأحزاب السياسية:

وهذا الوضع هو الأكثر رواجاً ويقضي بإنشاء علاقات متميزة بين جماعات

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٥٢.

الضغط، وهذا الحزب أو ذاك ومناصرة الحزب بشكل عام، وهذا هو الموقف الذي يتخذه اتحاد الصناعات البريطانية إذ يقيم علاقات ثابتة مع حزب المحافظين، بحيث يلتزم الحزب بمساندة الاتحاد كما يتعهد الاتحاد بوصفه إحدى جماعات الضغط بتأييد الحزب ومساعدته[١].

الموقف الثالث – مساندة رجال السلطة الذين يقدمون خدمات لجماعة الضغط:

تقوم جماعات الضغط بمساندة رجال السلطة الذين يقدمون خدمات لهم بغض النظر عن انتمائهم الحزبي أو ميولهم الأيديولوجية، وهذا الموقف يتخذه كثير من جماعات الضغط الفرنسية في أثناء الانتخابات، كما أنه موقف النقابات الأمريكية ذاته فهي تتبع أسلوب مكافأة الأصدقاء ومعاقبة الأعداد، وتكون الانتخابات هي الفرصة المتاحة أمام النقابات لمنح المكافأة أو توقيع العقوبة[٢].

الموقف الرابع – تحول الجماعة الضاغطة إلى حزب سياسي:

قد تقوم جماعة الضغط بتكوين حزب سياسي للدفاع عن مصالحها، كما هو الحال في نقابة التضامن البولندية، والتي كان لها دور كبير في زعزعة النظام الاشتراكي الماركسي في بولندا، قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم تحولت إلى حزب سياسي، وكذلك حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي النرويجي، والحزب الاشتراكي السويدي[٣].

الموقف الخامس – خضوع جماعات الضغط لحزب قائم:

يتيح هذا الموقف للحزب التغلغل في أوساط اقتصادية وصناعية وثقافية

---

(١) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٣) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٦٥.

د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية والتجربة الجزائرية في التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٣٤.

مختلفة، وهذا النوع يطابق المنظمات الملحقة، إذ يستولي الحزب على الجماعة التي غالباً ما يكون قد خلقها ويسعى لتلبية مصالحها الخاصة، ولكنه أيضاً يقوم باستخدامها وبشكل مكشوف للدفاع عن مصالحه الخاصة، والمثال على هذه العلاقة في فرنسا علاقة الحزب الشيوعي الفرنسي بـ (C.G.T) والاتحاد العام للشغل[١].

الفرع الثاني

التمييز بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية

على الرغم من العلاقة القائمة بين الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة واشتراكهما في نقاط معينة إلا إنه توجد نقاط اختلاف بينهما سنوضحها فيما يأتي:

أولاً – نقاط التشابه بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية:

يتشابه الحزب السياسي وجماعات الضغط في نقاط عدة هي[٢]:

١. إن كلاً من جماعات الضغط والأحزاب السياسية يعني وجود جماعة من الأفراد تجمعهم مبادئ وأهداف مشتركة.
٢. كلاهما تنظيم وسيط بين المواطن والحكومة.
٣. يمارس كل منهما تأثيراً في صناعِ القرار السياسي، مع اختلاف الوسائل.
٤. كلاهما يعمل على استخدام وسائل الإعلام كوسيلة في إحداث تغيرات في السياسة العامة، واستمالة الرأي العام.
٥. يتعدى كل منهما في أغلب الأحيان النطاق الوطني مثل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

---

(١) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) أميمة قادري، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة، مرجع سابق، ص٢٠.

٦. تستعمل الأحزاب السياسية على غرار جماعات الضغط في بعض الأحيان، وليس دائماً، أساليب غير مشروعة في التأثير في صناع القرار.

ثانياً – أوجه الاختلاف بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية:

على الرغم من التشابه الموجود بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية كتنظيمين لهما أهداف وغايات تسعيان لتحقيقها والتأثير في مخرجات السياسة العامة، إلا أن هذا التشابه غير مطلق بسبب وجود اختلافات تميزهما عن بعضهما وهي:

١. من حيث الهدف: إن الجماعات الضاغطة تختلف عن الأحزاب السياسية بكونها لا تملك الرغبة في الاستيلاء على السلطة، وإنما تهدف إلى تحقيق مصالح مادية أو معنوية، تعني الأفراد الذين ينتمون إليها، ولا تشارك في الانتخابات بتقديم مترشحين عنها، وإنما تعمل على تأييد بعضهم على عكس الأحزاب السياسية التي تهدف إلى الاستحواذ على السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الانتخابات ولا تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية[1].

٢. من حيث الوسيلة: تلجأ الأحزاب السياسية إلى وسائل عدة لتحقيق أهدافها وهذا الوسائل واضحة وعلنية عادةً، وأهمها أنها تحاول الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات المشروعة، وهي في سبيل ذلك تعد البرامج الانتخابية وتحاول كسب تأييد الرأي العام لتلك البرامج. أما جماعات الضغط فتحاول الوصول إلى أهدافها من خلال بعض الوسائل المشروعة مثل الاتصال بالحكومة ومناقشتها ومحاولة إقناعها، وكذلك استعمال الرأي العام لتأييد مطالبها، ولكن إلى جانب هذه الوسائل المشروعة يوجد الكثير من الوسائل غير المشروعة التي تلجأ إليها

(١) رمزي الشاعر، الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص١١٢.

جماعات الضغط لتحقيق أهدافها مثل العنف وإثارة الاضطرابات في الدولة والرشوة، وإفساد الجهاز الحكومي وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة[١].

٣. من حيث طريقة العمل: إن أسلوب عمل الجماعات الضاغطة أسلوب وقائي، أي إنها تهتم بأعمال السلطة العامة، فيما يتعلق بالتشريع قبل وفي أثناء مناقشته، وتعمل على تكييفه حسب ما تقتضيه مصلحة الجماعة وليس الصالح العام، وتضغط على السلطة بمختلف الوسائل، كما فعل اتحاد المحامين الجزائريين مع الحكومة حول إصدار قانون جديد يقتضي تنظيم مهنة المحاماة، إذ نجد أن الأحزاب السياسية في الغالب تقوم بدور علاجي، أي الاهتمام بما هو قائم وتم عمله، كما تتميز كذلك الجماعات الضاغطة بقلة مواردها المادية، ومحدوديتها، إذا ما قورنت بإمكانيات الأحزاب السياسية وإن كانت هذه المسألة الأخيرة تعدّ نسبية[٢].

٤. من حيث المقومات والبرامج السياسية: تتمتع الأحزاب السياسية عادة بتأييد شعبي كبير، أما جماعات الضغط فهي، ونظراً لكثرتها وتشعبها في مختلف أوجه النشاط في الدولة تتمتع بتأييد أقل من الأحزاب السياسية، فالحزب السياسي يمكن أن يضم مناصرين على مستوى الأمة كلها ويضاف إلى ذلك أن الإمكانات المادية للأحزاب السياسية تفوق الإمكانات المادية لجماعات الضغط أغلب الأحيان، ولا يوجد لجماعات الضغط برامج سياسية عامة تخوض على أساسها الانتخابات كما هو الحال في الأحزاب السياسية، وإنما لها مصلحة أو هدف تسعى

(١) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٦٠-٦١.

د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الاحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٣٥.

لتحقيقه، وعلى ذلك فأهدافها وأغراضها محددة وغالباً ما تنتهي الجماعة بعد بلوغ هذا الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه[١].

٥. من حيث التنظيم: إن جماعات الضغط في أغلب الأحيان لا تكون منظمة تنظيماً دقيقاً، أو لا يكون لها هيكل تنظيمي واضح المعالم على عكس الأحزاب السياسية ذات الهياكل التنظيمية من القاعدة إلى القمة، كما أن جماعات الضغط لا تخضع للرقابة الشعبية بينما تخضع الأحزاب السياسية لها[٢].

وبالرغم من نقاط التشابه والاختلاف بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية، يمكن أن يحصل تداخل بينهما، إذ تلتقي الأحزاب السياسية مع جماعات الضغط في التنظيم والعضوية والتمويل، فيكون في بعض الأحيان التأثير الذي تمارسه الجماعات أقوى من تأثير الأحزاب إذا كانت مترابطة مع بعضها، إذ إن هناك أحزاباً سياسية لها جماعة مصلحة مرتبطة بها أو متحالفة معها، كما يمكن لجماعات الضغط أن توطد علاقتها بحزب معين ليتبنى مطالبها ويقدمها للمشرعين، كمقترحات سياسية، في حال كان هذا الحزب في السلطة، أما إن كان خارج السلطة فهي تعمل على إيصاله لها.

الفرع الثالث

ديمقراطية جماعات الضغط

لقد أصبحت جماعات الضغط في الوقت الحاضر معياراً لقياس مدى تقدم المجتمع ومدى تنظيم المؤسسات، ولكن بالرغم من الدور الذي باتت تقوم به هذه الجماعات في السياسة العامة في الدولة، ولا سيما ما يتعلق بالتشريع والدفاع عن

(١) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٦١.

أميمة قادري، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٦٢.

مصالحها المادية والمعنوية بكافة الوسائل، فإن الفقه انقسم بشأنها إلى فريقين بين مؤيد ومعارض لعملها، وبالتالي سنتطرق في هذا الفرع لإيجابيات وسلبيات جماعات الضغط فيما يأتي:

أولاً: إيجابيات جماعات الضغط.

ثانياً: سلبيات جماعات الضغط.

أولاً – إيجابيات جماعات الضغط:

يرى أنصار الاتجاه المؤيد لدور الجماعات الضاغطة بأنه لها حسنات متعددة، وأنها ظاهرة ديموقراطية، لأن الديموقراطية الحقيقية لا تضع عقبات وقيود أمام القوى السياسية أياً كان مفهومها، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم فكرية، وبالتالي على سلطات الدولة الاستجابة للرغبات التي تنبع من وجدان الأمة، المعنى الحقيقي للديمقراطية، لذلك يرون أنها تستطيع أن تقدم فوائد عديدة للنظام السياسي وأبرزها[1]:

١. أن جماعات الضغط منابر داخل الحياة السياسية للتعبير عن مصالح فئات الشعب المختلفة، خصوصاً مع تنوع هذه الجماعات التي يعكس كل منها مطلباً من مطالب الحياة الاجتماعية (صحي – بيئي – حقوق إنسان... الخ).

٢. أن للجماعات الضاغطة دوراً إيجابياً في المجتمع، فهي تعدّ خزانات للمعلومات يلجأ إليها صانعو القرارات الحكومية، فأعضاء البرلمان محتاجون إلى هذه المؤسسات لتمدّهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية، حتى تبنى عليها التشريعات والقرارات العامة، وهي كذلك بمثابة أدوات

(١) د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية والتجربة الجزائرية في التعددية المركزية، مرجع سابق، ص٣٦-٣٧.

باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٨٦ وما بعدها.

التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٣. يمكن أن تقدم جماعات الضغط عوناً تنظيمياً ومعرفة خاصة إلى موظفي الحكومة في مجالاتها إذ تقوم جماعات الضغط بتنقيح معظم مشروعات القوانين وتحضيرها ومراجعة المعلومات الأساسية عن الموضوع المثار.

٤. تعدّ الجماعات الضاغطة بمثابة برلمان آخر يقوم على أساس مهني، على عكس البرلمان القائم على أساس تمثيل شعبي جغرافي، وهي بذلك تتدارك النقص الذي يعتري بعض الأنظمة الانتخابية التي ينعدم فيها التمثيل المهني، وبذلك فهي مجالس معاونة للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

٥. أنها تمثل أصحاب مصالح وفئات كثيرة من المجتمع، لها مشكلاتها التي قد لا يستطيع المرشحون للنيابة أو الأحزاب الإلمام بها جميعاً وطرحها لذلك فجماعات الضغط تعرض مشكلاتها وتنبه عليها، وتطرح حلولاً لها، وتستقطب الرأي العام حولها.

٦. أن هذه الجماعات ضرورة في الوقت الحاضر لتقوية المعارضة وتسهيل التعبير عن الرأي الآخر.

٧. يرد مؤيدو جماعات الضغط على منتقديها بأن جماعات المصلحين الذين ينددون بمساوئ هذه الجماعات هم أنفسهم بحاجة إلى أن ينتظموا في جماعات كي يتمكنوا من التغلب على هذه المساوئ.

٨. تقوم جماعات الضغط بالتأثير في الحكومة طوال فترة الانتخابات العامة، بينما يكون الفرد في هذه المدة عاجزاً عن إحداث أي تأثير، ولا يعني هذا أن جماعة الضغط تقوم بأعمالها من دون عون الأفراد لها،

وذلك لأنها ليست إلا مجموعة من الأفراد تحتاج إلى تعاونهم المتواصل لكي تبقى الجماعة مترابطة ومتماسكة.

ثانياً – سلبيات جماعات الضغط:

لقد هاجم بعض الفقهاء جماعات الضغط وعدّ وجودها دليلاً على تفشي الفساد في السياسة، فيرون أن جماعات الضغط تنجح في تحقيق أهدافها من خلال الضغط على السلطات العامة بالمال والتهديد، الأمر الذي يعد تراجعاً للديمقراطية التي تقوم على أساس المساواة بوصفها ركيزتها الأساسية، وبالتالي يرون أن لها سلبيات عدة أهمها[1]:

١. تؤدي الجماعات الضاغطة إلى تقسيم الشعب إلى طبقات وفئات متنازعة، مما يضعف الوحدة الوطنية، كما أنها لا تمثل جميع فئات الشعب، وهي تؤثر في أعضاء السلطة التشريعية، وتشل تفكيرهم، مما يجعل جهودهم مركزة على تحقيق مصلحة الجماعة الضاغطة وليس المصلحة العامة.

٢. تؤدي جماعات الضغط إلى تجاهل المصلحة العامة، فهي تتنافس من أجل التأثير في رجال الحكم واستمالتهم إليها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، ولذلك فإن مشكلات المجتمع لا تحظى باهتمامها بقدر ما تهتم بحماية مصالحها[2].

٣. لا يمكن ممارسة الرقابة على أعمالها وتحميلها المسؤولية، وتوقيع

(١) أحمد الحسين، دور الرأي العام في تفعيل الحياة الدستورية، مرجع سابق، ص١٥٤-١٥٥.
باسم ونوس، جماعات الضغط، مرجع سابق، ص٧٩-٨٣.
د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية والتجربة الأردنية في التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) انظر: Paul brusten, The Impact of Political Parties, Interest Groups, andSocial Movement Organizations on Public Policy: Some Recent Evidenceand Theoretical Concerns, the university of north Carolina press, 2002.p380.

الجزاء عليها من أي نوع حول صدور بعض التشريعات السيئة؛ لأن ذلك راجع إلى طبيعة تكوينها، وأسلوب عملها غير المعلن، واستعمالها في بعض الأحيان وسائل غير مشروعة.

٤. إن معالجة أمور المجتمع والاهتمام بمصالحه من طرف الحكومة والبرلمان لا يعبران عن حقيقة إرادة الأمة بوصفهم ممثلين عنها، وإنما يتأثرون بما تقدمه لهم جماعات الضغط من إغراءات بوسائل مختلفة، ولذلك وصفها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان بأنها مدمرة للحكومات البرلمانية.

وبعد ذكر أهم الإيجابيات والسلبيات لجماعات الضغط، لم نجد أياً من المؤيدين أو المعارضين لعمل جماعات الضغط، يتخذ موقفاً صارماً فيها سواء بمنعها أو تنظيمها، وذلك لأن الحكام في قرارة أنفسهم يشعرون بضرورة الاستعانة بها في كثير من المسائل الدقيقة التي يمكن أن تغيب عنهم وعن معاونيهم، مما دفع ببعض الأنظمة السياسية إلى إصدار تشريعات تنظيم الجماعات الضاغطة وعملها مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت سنة ١٩٤٦ قانون تنظيم جماعات الضغط[1]، ومع ذلك نرى أن المسألة نسبية تختلف من دولة إلى آخري واختلاف نظمها السياسية والعلاقة بين مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

(١) د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسي، مرجع سابق، ص٣٧.

المبحث الثالث
أنواع النظم الحزبية

إن النظام الحزبي من أهم دعائم الديمقراطية، وهو معيار لتحديد القوى المؤثرة في صنع القرار السياسي، وبه تصنف الأنظمة السياسية؛ وبالتالي لا يمكن تصور نظام سياسي في العصر الحديث بدون وجود أحزاب سياسية تؤثر في السياسة العامة للدولة وتشارك في صدور القرارات بدرجات متفاوتة.

وتوجد أنواع مختلفة من الأحزاب تختلف باختلاف طريقة تنظيم هذه الأحزاب من الناحية الداخلية، غير أنه إلى جانب هذه الأنواع المتعددة من الأحزاب توجد اختلافات بين نظم الأحزاب، من حيث عدد الأحزاب داخل الدولة، وحجم كل حزب بالنسبة إلى الأحزاب الأخرى، وطريقة تعاون الأحزاب مع بعضها، واستراتيجية كل منها، وإن مجموع هذه العلاقات بين الأحزاب يكون نظاماً من العلاقات الثابتة نسبياً، ونتيجة لاختلاف هذه العلاقات بين الأحزاب من دولة إلى أخرى، قد يكون النظام الحزبي السائد في الدولة هو نظام تعدد الأحزاب، أو نظام الحزبين السياسيين، أو نظام الحزب الواحد. ومن المتفق عليه أنه لا يمكن فهم سيرورة أي نظام سياسي لدولة ما من الناحية الواقعية إلا إذا عرفنا النظام الحزبي السائد، وعلاقات الأحزاب بعضها ببعض وكيفية امتزاج النظام الحزبي بالنظام السياسي للدولة ككل[1].

وإن كثيراً من الفقهاء يتبنى تصنيف نظم الأحزاب إلى نظام تعدد الأحزاب، ونظام الحزبين السياسيين، ونظام الحزب المسيطر ونظام الحزب الواحد، ولكن تعرض تصنيف النظم الحزبية على أساس عددي إلى انتقادات عدة ونتيجة لذلك فإن الدراسات السياسية المعاصرة تقسم الأنظمة الحزبية إلى قسمين:

---

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢١٩-٢٢٠.

- الأول: النظم الحزبية التنافسية، ويقصد بها أن الجماعة السياسية تعرف تنظيمات سياسية عدة وتتضمن نظام تعدد الأحزاب، نظام الحزبين السياسيين ونظام الحزب المسيطر.
- والثاني: النظم الحزبية غير التنافسية، ويقصد بها أن الجماعة السياسية لا تعرف سوى تنظيم سياسي واحد، وتتجسد في نظام الحزب الواحد، ويتضمن الحزب الواحد الشيوعي والحزب الواحد الناشئ والحزب الواحد في الدول النامية[1]، وبناءً على ذلك سنقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: النظم الحزبية التنافسية.

المطلب الثاني: النظم الحزبية غير التنافسية.

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص٩٦ الهامش "١".

وللمزيد من التفاصيل راجع: د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٣١ وما بعدها، للمزيد انظر:

G.C.Field, poiitical theory, university paperbacks, Methuen:London, 1963, pp. 165- 185.

د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٧٠ وما بعدها.

د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص٢٢٠ وما بعدها.

المطلب الأول

النظم الحزبية التنافسية

إن النظم الحزبية التنافسية تندرج في درجة ومستوى التنافس المسموح بهما للأحزاب، وفي مدى الحرية المتروكة لتكوين الأحزاب، وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب المتنافسة، لذلك يجدر القيام بعملية تصنيف داخلية بالنسبة إلى النظم التنافسية، تعتمد على درجة التنافس المتاحة للأحزاب وعلى هذا الأساس يمكن ترتيب الأحزاب التنافسية في شكل منحنٍ تنازلي، يتدرج فيه التنافس من أعلى إلى أسفل، وهذا المنحني المتدرج يؤدي إلى ترتيب الأحزاب التنافسية على النحو الآتي[1]:

الفرع الأول: نظام التعددية الحزبية.

الفرع الثاني: نظام الثنائية الحزبية.

الفرع الثالث: نظام الحزب المسيطر.

الفرع الأول

نظام التعددية الحزبية

إن الانقسامات الاجتماعية في المجتمعات تميل إلى التعبير عن نفسها من خلال انقسامات في النظام الحزبي، وتؤدي إلى وجود نظام التعددية الحزبية الذي يعني في المحصلة وجود ثلاثة أحزاب سياسية أو أكثر تعمل بشكل قانوني بإجازة من قبل النظام السياسي القائم، وذلك لكي لا تكون السلطة محتكرة من قبل شخص بمفرده أو حزب واحد أو فئة بعينها، ويرى كثير من الفقه أن نظام تعدد

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢١.

الأحزاب هو العمود الفقري للحياة الديموقراطية، فتعدد الأحزاب هو الترجمة الحقيقية للديموقراطية أي حكم الشعب نفسه بنفسه، فالأحزاب السياسية تساعد جمهور الناخبين في تكوين آرائهم وتثقيفهم، وتكون هذه الأحزاب بمثابة أدوات للتعبير عن قطاعات الشعب المختلفة[١].

ولتسلم السلطة يتوجب على حزب أو مجموعة أحزاب إقامة تحالف فيما بينها لتأمين عملية الحكم واستمراريته، ولكن هذا التحالف قد يكون معرضاً للتصدع والزوال، وبخاصةً عندما يكون قائماً بين عدد من الأحزاب المتضاربة في الأهداف والمبادئ، فتكون النتيجة هي عدم الاستقرار الحكومي[٢]، وفي نظام التعددية الحزبية عادةً ما يكون النظام الانتخابي السائد هو نظام التمثيل النسبي، وحيث يكون الفوز في الانتخابات بالأغلبية المطلقة، وغالباً ما يرتبط هذا النظام بالحكومات الائتلافية[٣].

وترتبط التعددية ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقضي بتوزيع السلطة بين المؤسسات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي يتولى إدارتها أشخاص منتخبون من قبل الشعب، ما ينبغي أن تجري منافسة حرة وعادلة ونزيهة بين ممثلي أحزاب عدة، وهم بدورهم ممثلون من شرائح اجتماعية عند عموم الشعب، عن طريق الانتخابات لتولي المناصب البرلمانية والحكومية مع

---

(١) انظر: peter Calvert , comparative politics : an introduction , Ashford Clour press Ltd ,United kingdom , 2002 , p . 169.

(٢) سليم عوض، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص٩٧.

(٣) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٤٢٨.

وللمزيد من التفاصيل عن التعددية الحزبية راجع: د. موريس دوفر وجيه، الأحزاب السياسة، ترجمة علي مقلد، عبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، طبعة ٢٠١١م، ص٢٤٠ وما بعدها.

مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، مرجع سابق، ص١٢٠ وما بعدها.

ضرورة وجود سلطة قضائية مستقلة[١].

وتتبنى معظم الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات متفاوتة، وذلك باستثناء بعض الدول الأنجلو سكسونية، وهي إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ونيوزيلاندا، وأستراليا التي تتبنى نظام الحزبين، فبعض الدول الغربية يوجد فيها عدد كبير من الأحزاب مثل النمسا قبل سنة ١٩١٤، وفي الدول الاسكندنافية توجد أربعة أحزاب، وتوجد في بلجيكا والنمسا ثلاثة أحزاب، ومن الدول التي تتبنى نظام تعدد الأحزاب إيطاليا وفرنسا[٢].

وبالتالي سنقسم هذا الفرع إلى ما يأتي:

أولاً: عوامل نشوء التعددية الحزبية.

ثانياً: أنواع التعددية الحزبية.

ثالثاً: تقدير نظام التعددية الحزبية.

أولاً – عوامل نشوء التعددية الحزبية:

إن النظام الحزبي ليس وليد قرار أو مرسوم، وإنما هو وليد عوامل كثيرة سياسية واجتماعية واقتصادية، اجتمعت معاً لتخلق الجو الملائم لقيام النظام الحزبي في بلد من البلدان، ويستند إلى هذه القاعدة وبشكل نسبي نظام الحزب الواحد الجامد، إذ يلعب

(١) د. طه حميد العبنكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢٢، وتسود النظم الحزبية في دول الديموقراطية التقليدية قاعدة أساسية، وهي قاعدة تعدد الأحزاب السياسية. بما يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين في كل دولة من هذه الدول، وعلى الرغم من ذلك يمكن التمييز بين عدة نظم حزبية مختلفة تتميز بها كل دولة من هذه الدول، وتتمثل الاختلافات بين هذه النظم في الديموقراطية في أمور عدة هي: ١. عدد الأحزاب داخل كل دولة من هذه الدول ٢. حجم كل حزب بالنسبة إلى غيره من الأحزاب ٣. طريقة تعاون الأحزاب ٤. الاستراتيجية الخاصة بكل حزب.

انظر: أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٤.

قرار الدولة الدور الحاسم في خلق هذا الحزب، ومنع نشوء الأحزاب الأخرى إلى جانبه[١].
وهناك عوامل عدة أسهمت في ظهور التعددية الحزبية ومن هذه العوامل ما يأتي[٢]:

١. العوامل الاجتماعية:

لما كان المجتمع يتكون من شرائح اجتماعية وطبقات متنافسة وأحياناً متصارعة، تنشأ الأحزاب لتخفيف واحتواء حدّة هذا الصراع، فهناك أحزاب تمثل الطبقة العاملة، وأخرى تمثل الطبقة الوسطى، وأخرى تمثل الطبقة البرجوازية، وهناك أحزاب جماهيرية شعبية، تمثل معظم الطبقات الفقيرة، وتسعى تلك الأحزاب لتمثيل مصالح الطبقات التي تمثلها وتوظف تأييدها للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات.

ففي التحليل الماركسي تكون الأحزاب التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية، فإذا سمح البناء الاقتصادي الاجتماعي تقسيم ثنائي لهذه الطبقات تكون عندها في مواجهة نظام الحزبين وبالعكس إذا كان الصراع بين قوى عدة ففي هذه الحالة نشهد تعدد الأحزاب. وقد شهد القرن التاسع عشر هذا الانقسام الثنائي على شكل وجود محافظين وأحرار وبرجوازية وعمال –شرعيين وجمهوريين- أما في فرنسا فقد عرف عنها في الوقت الحاضر وجود أربعة تيارات رئيسية تتنافس فيما بينها مكونة من: محافظين، وأحرار، واشتراكيين، وشيوعيين[٣].

٢. العوامل الأيديولوجية والعقائدية:

كان للعوامل الأيديولوجية والعقائدية والدينية والمذهبية دور في تعدد

(١) د. رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة الاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(٢) د. طه حميد العبنكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، ص١٦٧ وما بعدها.
د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق ص٢٧٢ وما بعدها.
سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص٩٩ وما بعدها.

(٣) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٧٢.

الأحـزاب، فبعـد أن انتشـرت في أوروبـا الأحـزاب الليبراليـة اليمينيـة المحافظـة والأحـزاب الاشـتراكية والشـيوعية والقوميـة اليسـارية، ظهـرت أحـزاب تمثـل البروتسـتانت وأخـرى تمثـل الكاثوليـك، وأحـزاب مسـيحية علـى وجـه الجملـة، وكذلك الحال بالنسبة إلى تركيا والدول العربية والإسلامية، والتي ظهرت فيها أحـزاب دينيـة إسـلامية قبلـت بقواعـد اللعبـة الديموقراطيـة إلى جانـب الأحـزاب العلمانية ذات الأيديولوجيات الليبرالية اليمينية والاشتراكية والشيوعية والقومية اليسـارية، ويضـاف إلى ذلـك ظـاهرة الانشـقاقات الحزبيـة الـتي تشـهدها كـل الأحزاب السياسية في معظم النظم السياسية المعاصرة، وذلك بفعل الصراعات الشخصـية حـول زعامـة الحـزب أو الاخـتلاف في الـرؤى والأفكـار لمعالجـة المشكلات التي يتصدى لها الحزب[١].

٣. العوامل التاريخ والقومية:

تلعب الظروف التاريخية والقومية الخاصة بكل دولة دوراً مهماً في خلق التعددية الحزبيّـة، ففـي فرنسـا في القـرن التاسـع عشـر، كـان المحـافظون يتكونـون مـن الشـرعيين والأورليـانيين، والبونابـارتيين، وكلـهم يتنافسـون في إضـفاء وإكسـاب الشرعية لتولي السلطة، ولم يكن من تمثيل للفلاحين في حزب معين، وإنما كانوا ممثلين إما من قبل الإقطاع والنبلاء، أو من قبل البرجوازية وهذا منذ تاريخ بعيد لفرنسا[٢]. أي إن هناك بعض المجتمعات قد تنفرد بعوامل خاصة ومميزة عن المجتمعات الأخرى، ففي لبنان مثلاً على الرغم من اعتماد النظام الانتخابي الأكثري نلاحظ فيه تعددية حزبية، وليس ثنائية حزبية، وهذا يعني أن الصراع في لبنان وإن كان في بعض وجوهه اجتماعياً، إلا أنه كثيراً ما يتحول إلى صراع طائفي بسبب طبيعة النظام والواقع الذي نشأ عنه[٣].

(١) د. طه العبنكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٢) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٣) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٠٢.

٤. العوامل المؤسسية:

ويقصد بها قيام المؤسسات العامة وبصورة خاصة الأنظمة الانتخابية في توفير الإجراءات التي تسمح بنشوء ووجود تعدد الأحزاب، فإن للنظام الانتخابي دوره الأساسي في توجيه النظام الحزبي، فإذا كان النظام الانتخابي المتبع في بلدٍ ما يعتمد على الاقتراع الأكثري، فإن ذلك يساعد في توجيه النظام الحزبي نحو الثنائية الحزبية، أما النظام الانتخابي المعتمد على التمثيل النسبي فإنه يساعد على توجيه النظام الحزبي نحو التعددية الحزبية.

وقد أشار موريس دوفروجيه إلى ذلك من خلال صياغته لثلاثة قوانين من خلال دراسة قام بها وتوصل إلى ما يأتي[١]:

أ. أن التمثيل النسبي يتوافق مع نظام الأحزاب المتعددة الجامدة والمستقلة.

ب. أن الاقتراع الأكثري ذا الدورتين يتوافق مع نظام أحزاب متعددة مرنة ومترابطة.

ت. أن الاقتراع الأكثري ذا الدورة الواحدة يتوافق مع نظام الحزبين.

ثانياً – أنواع التعددية الحزبية:

هناك نوعان من أنواع التعددية الحزبية وهما[٢]:

١. التعددية الحزبية الكاملة أو المرنة.

٢. التعددية الحزبية الجامدة أو المعتدلة.

التعددية الحزبية الكاملة أو المرنة:

(١) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٧٣
Maurice Dnverger. Political parties, their organization and activity in the modern sates, Methuen, London, 1975, pp245-265.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢٢ وما بعدها، د. أسامة الغزالي، حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٣٢ وما بعدها.

ويقصد بنظام تعدد الأحزاب التام أو المطلق ذلك النظام الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع؛ إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه المتشدد الذي يعبر عن مصالح فئة محدودة، من دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى، وهكذا يتصرف كل حزب في ظل نظام تعدد الأحزاب التام أو المطلق كما لو كان جماعة من جماعات الضغط، يدافع عن المصالح الخاصة أكثر من اهتمامه بالمصلحة العامة[١].

ولم يطبق هذا النظام في الواقع العملي إلا في ثلاث حالات فقط، في فنلندا وهولندا وفي الجمهورية الرابعة في فرنسا، إذ شهدت هذه الحالات الثلاث ارتفاعاً في عدد الأحزاب المكونة للبرلمان، والذي تتراوح ما بين ستة أو ثمانية أحزاب، ولم ينجح أحد في تخطي نسبة (٣٠٪) إلى (٣٥٪) من مجموع الأصوات والمقاعد البرلمانية، لذا تبدو فكرة الائتلاف في ظل هذه الأنظمة ضرورية، وتختلف صور هذا الائتلاف باختلاف أنواع وطبيعة الأحزاب الممثلة فيها واتجاهاتها السياسية[٢].

ويؤخذ على نظام التعددية الحزبية الكاملة أو المرنة ثلاثة عيوب أساسية وهي[٣]:

أ. عجز النظام عن القيام بوظيفة تجميع المطالب وإغفاله المصلحة العامة: ويتبين ذلك بوضوح عند المقارنة بين نظام تعدد الأحزاب، ونظام الحزبين الرئيسين في القيام بوظيفة تجميع المصالح والحرص على المصلحة العامة، ذلك أنه في نظام الحزبين السياسيين يحاول كل من الحزبين المتنافسين جمع أكبر عدد من المناصرين، ولذلك يسعى إلى الحصول على مساندة شعبية، وتحقيقاً لهذا

(١) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٢) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، ص٥.

(٣) د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص١١٠، أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٦.

الهدف يتنازل كل حزب من الحزبين الكبيرين عن بعض مطالبه ويحصر أهدافه في عدد محدود من الأهداف الاجتماعية، وهو بهذا يتفادى العيب الأساسي الذي يعيب نظام تعدد الأحزاب التام وهو عجزها عن الاهتمام بالمصلحة العامة والمبالغة في الاهتمام بالمصالح الخاصة.

ب. عدم إسهام الناخب في اختيار الحكام واتخاذ القرارات الوطنية المهمة: في ظل نظام تعدد الأحزاب التام يجد الناخب نفسه أمام عدد كبير من البرامج يمكنه أن يختار من بينها، غير أن هذه الحرية المتاحة للناخب على الرغم من سعتها فهي حرية وهمية، ذلك أن الناخب في ظل نظام تعدد الأحزاب لا يختار مباشرة الحكام، ولا يسهم في اتخاذ القرارات الوطنية المهمة، وإنما يعهد بهذه المهمة إلى وسطاء وهم النواب الذين يتولون تحقيق الائتلاف والتحالف البرلماني بين الأحزاب لتشكيل الحكومة، نظراً إلى صعوبة حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، ومن ثم فإن نظام تعدد الأحزاب التام لا يحقق الديموقراطية التي تتيح للناخب اختيار الحكام مباشرة، وإنما يحقق فقط الديموقراطية التي يعهد فيها للناخب إلى النواب بتشكيل حكومات.

ت. غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة والقادرة على مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة، يمثل عدم الاستقرار الوزاري أو الحكومي النتيجة المباشرة السيئة لنظام تعدد الأحزاب التام، ذلك أن هذا النظام يؤدي إلى تقسيم أعضاء البرلمان إلى مجموعات ينتمي كل منها إلى حزب معين، وتتالف هذه المجموعات لتشكل حكومة مؤقتة ثم ما تلبث أن تتفرق فتسقط هذه الحكومات، مما يخلق ظاهرة "عدم الاستقرار الوزاري أو الحكومي" في الدولة.

وفي النظام الرئاسي تؤدي التعددية الكاملة إلى نتائج إيجابية، فالثنائية

الحزبية المرنة في الولايات المتحدة الأمريكية قريبة جداً من التعددية، إلى حد أن بعض علماء السياسة يرون أنه يوجد في الولايات المتحدة مئة حزب وليس حزبين: ٥٠ حزباً ديموقراطياً في ٥٠ ولاية و٥٠ حزباً جمهوري أيضاً، ففي النظام الرئاسي ليس ثمة حاجة إلى أكثرية برلمانية أو انتخابية منضبطة بعكس الحال في النظام البرلماني، إذ يتوجب على الحكومة الارتكاز إلى أكثرية ثابتة ودائمة[١].

التعددية الحزبية الجامدة أو المعتدلة:

يمكن التغلب على العيوب التي أشرنا إليها سابقاً والتي تشوب نظام تعدد الأحزاب التام أو المرن بتبني نظام تعدد الأحزاب المعتدل أو الجامد، ويعني نظام تعدد الأحزاب المعتدل أو الجامد، وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جهتين كبيرتين بحيث تضم كل جبهة عدداً من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية في هذه الحالة يتكون ائتلاف من تحالفين كبيرين يعملان معاً في أثناء فترة الانتخابات وداخل البرلمان بعد تكوينه، مما يخلق نظاماً يقترب من نظام الحزبين السياسيين[٢].

مما يجعل من نظام تعدد الأحزاب المعتدل مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين السياسيين في منحنى تدرج التنافس بين الأحزاب، ويعتمد نظام تعدد الأحزاب المعتدل في الأنظمة السياسية المعاصرة على أمرين هما[٣]:

---

(١) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٢) د. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في النظام النيابي، مرجع سابق، ص٢١٨.

(٣) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٧، وقد فرق بعض الباحثين بين ثلاثة نماذج لتعدد الأحزاب وهي:

١. النموذج الفعال وتتميز الأحزاب فيه بالاعتدال وتجنب صراع الأقطاب الحزبي، وتسهم المعارضة بدورها بالمحافظة على المواقف الحزبية المتسمة بالاعتداء وهو ما يحصل غالباً في سويسرا وبلجيكا.

٢. النموذج المتجزئ ويتميز هذا النموذج بتفرق أحزابه وتنافرها، وتنشأ صعوبات كبيرة في هذا النموذج عند تشكيل الحكومات الائتلافية التي تبقى غير مستقرة نظراً إلى احتمال تعرض الائتلاف القائم بين الأحزاب لأزمات سياسية شديدة، وهذا ما يحدث غالباً في إيطاليا.

الأول: هو درجة صلابة التحالف وعلى كيفية تحقيق الائتلاف، أي طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف وما إذا كانت أحزاباً مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت كيفما يشاؤون، أو إذا كانت أحزاباً جامدة تفرض على النواب المنتمين إليها التصويت على نحو معين.

الثاني: هو النظام الانتخابي إذ يؤدي نظام الاقتراع بالأغلبية على دورتين إلى قيام نظام تعدد الأحزاب المعتدل، وهذا ما حدث في ألمانيا من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩١٤، وكذلك في فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة والخامسة.

ويحقق نظام تعدد الأحزاب المعتدل ميزتين أساسيتين هما: الأولى أنه يسهل على الناخب عملية اختيار الحكام إذ تتقدم الجبهتان ببرنامجين له يسهل الاختيار بينهما والأخرى أنه يحقق الاستقرار الوزاري أو الحكومي، إذ تقوم كل جبهة مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معاً كوحدة داخل البرلمان، مما يؤدي إلى إدخال عنصر جوهري على نظام تعدد الأحزاب، إلى حد يجعله شبيهاً بنظام الحزبين السياسيين[1].

ثالثاً – تقدير نظام التعددية الحزبية:

لقد تعرض نظام التعددية الحزبية إلى انتقادات عدة وهي:

١. إن نظام التعددية لا يضعف فقط السلطة التنفيذية، وإنما يعطي قوة غير متناسبة للأقليات، كما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالقضايا التي تهم الرأي العام. ويرد على هذا الانتقاد أن الرأي العام المستنير ومراقبته للسلطات

---

٣. نموذج السيطرة المتحررة: وهو عندما يتمكن أحد الأحزاب من استحواذه على الائتلاف الحزبي، أو أن يحكم منفرداً لفترة من الفترات الانتخابية، وقد حصل هذا النموذج في السويد والبرتغال انظر: لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص٢١٨.

(١) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٧.

هو الضمانة لتجنب تلك المخاطر[١].

٢. يعدّ نظام التعددية الحزبية نظاماً معيباً، لأنه عادةً لا يحظى حزب واحد بالأغلبية في البرلمان، وبالتالي لا يمكن لأي حزب منها أن يشكل الحكومة بمفرده، ولذلك تشكل الحكومات في ظل هذا النظام بطريق الائتلاف الحزبي أو التكتلات الحزبية مما يهدد الاستقرار السياسي.

ويلاحظ أن هذه الحكومات قصيرة العمر؛ وذلك لعدم الانسجام بين أعضائها، وأنها حكومات ضعيفة بعكس الحكومات الحزبية المتجانسة القوية التي تستند إلى أغلبية برلمانية مستمرة[٢]. ويرد على هذا الانتقاد بأنه يمكن أن تكون الأغلبيات مستبدة وجائرة، وإذا كان الأمر كذلك، فألا يكون للأقلية عند ذلك الحق في المقاومة، ولهذا فإن الأغلبية ليست هي الدعامة الوحيدة للمجتمع الحر، ولا بد للأقلية أن تقف بالمرصاد فيما لو استبدت الأغلبية[٣] فنظام التعددية الحزبية السويسرية يتميز بالثبات والاستقرار في ظل ائتلاف حكومي، يقوم على أساس مشاركة جميع الأحزاب السويسرية أياً كان حجمها في الحكم سواء على المستوى الفيدرالي أو في نطاق المقاطعات[٤].

٣. ميل الأحزاب - في ظل هذا النظام- إلى أن تصبح أحزاباً جامدة، بمعنى خضوع النائب لحزبه وتبعيته له تبعية كاملة، وليس لاقتناعه الشخصي، مما يؤدي إلى نقل العمل إلى اللجان العليا للأحزاب في البرلمان، وهي هيئات غير مسؤولة، ويتم عملها بطريقة سرية لا يطلع عليها الجمهور، فإذا ما ولي أحدهم الحكم التزم بتنفيذ إرادة حزبه

(١) د. كرم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٥٥.

(٢) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٤٢٨.

(٣) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٠٨.

د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٤) د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٥٦.

وسارع إلى شغل المناصب الرئيسة في وزارته من أنصار هذا الحزب، مما يؤدي إلى تنازع الأحزاب على الوزارات الرئيسة، وينجم عنه في أحيانٍ كثيرة تعطيل تشكيل الوزارات لفترة طويلة، مما يترك أسوء الآثار في نظم الحكم المختلفة[١].

ولكن، وعلى الرغم من الانتقادات الفقهية التي واجهتها التعدّدية السياسيّة، فإن ذلك لم ينتقص من دورها الذي تلعبه في التأُثير والتأثر بالديمقراطية القائمة في النظم السياسية المعاصرة، فلا شك في أن الأحزاب السياسية لها أهمية كبيرة في النظام النيابي الذي يسود اليوم معظم دول العالم، وبدونها فالكلام عن الديمقراطية يصبح ضرباً من الخيال أو طموحاً، وهي لا مجال له في واقع الحياة السياسية المعاصرة، لذا فقد وجدت الأحزاب السياسية تأييداً من غالبية فقهاء القانون ورجال السياسة[٢] واستندوا إلى عدد من الحجج والأدلة التي تسوّغ وجودها وضرورة الاستناد إليها للوصول بالمصلحة العامة إلى أقصى مراميها من نجاح، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وذلك لأن التعدد المركزي هو الوسيلة المثلى لتكوين الثقافة السياسية، والإسهام في تكوين الرأي العام وتعدّ التعددية الحزبية وسيلة فعالة للرقابة على أعمال الحكومة[٣].

الفرع الثاني

نظام الثنائية الحزبية

إن الثنائية الحزبية تعني وجود حزبان كبيران في النظام السياسي بحيث يحوز

(١) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٨.
د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٤٢٩.

(٢) كالدكتور سليمان الطماوي، وعبد الحميد متولي ومحمد المجذوب وموريس، ودوفروجيه والذين استندوا إلى نظام التعددية الحزبية وأيدوه.

(٣) لبنى حشوف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص١٢٩-١٣٢.

أحدهما الأغلبية المطلقة في البرلمان، ويمكنه ذلك من تأليف الحكومة بمفرده، دون أن يحتاج إلى التآلف مع حزب آخر، ولا ينفي نظام الحزبين السياسيين وجود حزب ثالث أو أكثر، ولكن المهم أن وجود مثل هذه الأحزاب لا يؤثر في حيازة أحد الحزبين الكبيرين للأغلبية المطلقة في البرلمان[١].

والثنائية الحزبية ما هي إلا نوع من التنافس السياسي متعدد الأطراف، أدى به التطبيق الفعلي في بعض الظروف إلى تجمع الأطراف المتنافسة حول حزبين كبيرين، للحصول على الأغلبية داخل البرلمان، وتمكنه بالتالي من تشكيل الوزارة بمفرده، في الوقت الذي يبقى فيه الحزب الآخر ممثلاً للمعارضة، وبهذا المعنى تبقى العملية السياسية قائمة على فكرة التناوب المستمر بين هذين الحزبين الكبيرين، فكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم ثم إلى ضد الحكم إلى المعارضة، بل وأحياناً يشتركان في السلطة، كما في النظام السياسي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمكن توافر الأغلبية الساحقة للحزب المعارض لحزب الدولة، لأسباب عدة، ولكن مع بقاء فجوة واسعة تفصل هذين الحزبين الكبيرين والأحزاب الصغيرة، يصعب على أي من هذه الأحزاب التغلب عليها أو تخطيها[٢].

ويقوم نظام الثنائية الحزبية على أساس أنه في الدول الديموقراطية لا بد من وجود رقابة على السلطة التنفيذية الحاكمة، عن طريق معارضة قوية ومنظمة، تمثل البديل للسلطة الحاكمة، فهذا النظام يقوم على أساس وجود حزب في الحكم وحزب خارجه يقوم بمراقبته وكشف أخطائه، وفي نظام الحزبين عادة ما يكون النظام الانتخابي السائد هو نظام الانتخاب الفردي، ويكون الفوز في الانتخابات عادة

(١) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٨.

(٢) لبنى خشوف، الأحزاب السياسية في الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص٦٧.

للمزيد انظر: Sandy Maisel-American Political Parties and Elections. A Very Short Introduction-Oxford University Press, USA (2007)p41.

بالأغلبية النسبية أو البسيطة، وتمثل بريطانيا النموذج التقليدي للثنائية الحزبية[١].

ويمتدح كثير من رجال السياسة نظام الثنائية الحزبية، بل ويذهب البعض إلى عدّه نظاماً تفرضه الطبيعة ويحتمه التاريخ، إذ إن الصراع دائماً ما يكون بين اتجاهين أو ميلين أو طبقتين، كالصراع بين أنصار الاستقرار وأنصار الحركة، والصراع بين ذوي الميول المحافظة وأنصار التغير الجذري، والصراع بين الطبقات البرجوزاية والبروليتاريا، وخلال تطور التاريخ في الماضي كانت الصراعات الكبرى كلها بين فئتين كبيرتين: كاثوليك وبروتستانت، محافظين وليبراليين، ورأسماليين واشتراكيين، وغربيين، وشيوعيين، وعلى ذلك فإن الرأي العام أمام المشاكلات الكبرى يجد نفسه منقسماً إلى اتجاهين متعارضين، أي إن الحركة الطبيعية للمجتمعات تميل نحو نظام الثنائية الحزبية[٢].

غير أن فريقاً من الفقهاء انتقد هذا التحليل، لأنه يستند إلى افتراض غير ثابت وغير ممكن التأكد من صحته العملية، وكذلك فإن تاريخ عدد من الشعوب يؤكد أهمية الدور الذي يقوم به المعتدلون الذين يحتلون الوسط بين الحكمين المتطرفين، وسواء أكان نظام الحزبين السياسي نظاماً طبيعياً أم لا، فمن المؤكد أنه نظام مفيد لأنه يساعد على حسن سير النظام السياسي[٣].

وتصنف الثنائية الحزبية إلى تصنيفات عدة[٤] سندرسها فيما يأتي:

---

(١) د. ودودة بدران، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٠.

انظر أيضاً : Colin turnip Adam Tomkins, British government and the constitution,p.p87.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢٥.

سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١١٠-١١١.

(٣) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢٢٥-٢٢٦.

(4) Maurice Duverger, poltitical parties,op, cit, pp208-228.

د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢٦ وما بعدها.

أولاً: نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن.

ثانياً: نظام الحزبين الحقيقي ونظام الحزبين الوهمي.

ثالثاً: نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن.

أولاً – نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن:

يتفرع هذا التصنيف إلى النوعين الآتيين:

١. نظام الحزبين الجامد: يقوم هذا النظام على أساس تنظيم كل حزب لعملية تصويت أعضائه في البرلمان، أي يمتاز فيه الحزبان ببنية داخلية صارمة ونظام حزبي متشدد، بحيث يلزم الحزب أعضاءه بالتصويت على نحو معين في المسائل المهمة وتعدّ بريطانيا نموذجاً لنظام الحزبين الجامد، إذ يلزم جميع نواب الحزب عند التصويت على المسائل المهمة داخل البرلمان بالتصويت وفقاً لتعليمات الحزب وإلا وقعت عليهم عقوبة الفصل من تنظيمات الحزب، ويترتب على هذا التنظيم الجامد استقرار وسيطرة الحكومة إذ يضمن رئيس الحكومة –وهو نفسه زعيم حزب الأغلبية- إخلاص أعضاء الأغلبية البرلمانية[١]

٢. نظام الحزبين المرن: هو النظام الذي لا يخضع فيه الحزبان لنظام صارم وخاصة بالنسبة إلى التصويت، وهذا ما يقود إلى تحالفات مؤقتة بين اتجاهات متعددة داخل كل من الحزبين[٢] وإن الثنائية المرنة تعدّ نظاماً وسطاً بين الثنائية الجامدة وتعددية الأحزاب، وهي تعني بأن حزبين رئيسين يسيطران على الحياة السياسية، لكن من دون أن يستطيع أحدهما تولي مقاليد الحكم ما لم يحصل على الأكثرية المطلقة داخل البرلمان فمن طريق تحالفه مع حزب ثالث

(١) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص١١.
د. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في النظام النيابي، مرجع سابق، ص٢٤٣.
(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١١٢.

صغير، وعلى الرغم من قلة عدد نواب هذا الحزب فهو يقوم بدور مؤثر وفعال، من خلال تحالفه مع أحد الحزبين الكبيرين[١].

وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً لنظام الحزبين المرن، إذ لا يفرض أي من الحزبين السياسيين على أعضائه نظاماً معيناً عند التصويت، مما يمنح كل عضو من أعضاء الكونغرس سواء في مجلس الشيوخ، أو مجلس النواب حرية التصويت من دون الالتزام بأي تعليمات من جانب حزبه، ويترتب على ذلك عدم إثارة أية صراعات حزبية داخل الكونغرس، بما يعني أن نظام الحزبين لا يلعب أي دور داخله بل توجد أغلبية ومعارضة مختلفة بصدد كل مشكلة على حدة، إذ تختلف الأغلبية والمعارضة بصدد مشكلة ما عن تلك التي توجد بصدد المشاكلات الأخرى، ولا ترتبط هذه الأغلبية والمعارضة بانقسام الكونغرس إلى نواب جمهوريين وآخرين ديمقراطيين[٢].

وفي الواقع إن الثنائية المرنة قريبة من نظام التعددية الحزبية ويمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي، وذلك إذا لم يكن هناك فصل عضوي بين السلطات يوفر استقرار وسيطرة السلطة التنفيذية، ولعل هذا هو السبب في أن نظام الحزبين المرن في الولايات المتحدة الأمريكية لا يؤثر في استقرار السلطة التنفيذية لأن النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية يقوم على أساس الفصل بين السلطات[٣].

ثانياً – نظام الحزبين الحقيقي ونظام الحزبين الوهمي:

إن نظام الحزبين الخالص فرضية غير متحققة في الواقع العملي، فدائماً ما يوجد إلى جانب الحزبين الكبيرين اللذين يسيطران على المسرح السياسي،

(١) د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٢) أبو زيد عادل القاضي، نظم وظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص١١.

مولود مراد محيي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٣) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٥٨.

أحزاب صغيرة متفاوتة الأهمية، بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها هذه الأحزاب في أثناء العملية الانتخابية، وبناءً على ذلك يقوم على هذا التصنيف على أساس عدد الأصوات إلى:

١. نظام الحزبين التام: ويقوم على أساس حصول الحزبين الكبيرين على ٩٠٪ فأكثر من مجموع الأصوات، مما يتيح لأحد الحزبين الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد داخل البرلمان، ومن ثم يستطيع أن يتولى السلطة بمفرده، ودونما حاجة إلى التحالف مع أحزاب أخرى، مما يترتب عليه – من الناحية العملية- تنمية الأحزاب الصغيرة عن المسرح السياسي؛ أي إن نظام الحزبين التام لا وجود لا في الواقع، ويعدّ الوضع في بريطانيا بالنسبة إلى الحزب الليبرالي منذ سنة ١٩٣٥م وحتى يومنا هذا نموذجاً لنظام الحزبين التام[1].

٢. نظام الحزبين المرن: وفي هذا النظام يحصل الحزبان الكبيران على نسبة تتراوح بين ٧٥ إلى ٨٥٪ من الأصوات، بينما تحصل الأحزاب الأخرى الصغيرة على النسبة المتبقية مما يحدث اضطراباً للحزبين الكبيرين، إذ لا يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة لمجموع مقاعد البرلمان، مما يضطرهما إلى اللجوء –عادةً- إلى الائتلاف مع الأحزاب الصغيرة، أو يتآلفان معاً، ويعدّ وضع التعددية الحزبية في ألمانيا ابتداءً من سنة ١٩٦١ وحتى سنة ١٩٨٢ نموذجاً لنظام الحزبين الناقص، إذ تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي مع الحزب الليبرالي منذ سنة ١٩٦١ حتى سنة ١٩٦٦، ثم كان التحالف الكبير بين الحزبين الكبيرين الديمقراطي المسيحي والاشتراكي الديمقراطي منذ سنة ١٩٦٦، إلى سنة ١٩٦٩، ثم ظهور تحالف بين الاشتراكيين والليبراليين في الانتخابات التي أجريت منذ سنة ١٩٦٩ حتى سنة ١٩٨٢، وأخيراً ظهر تحالف

(١) د. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، مرجع سابق، ص٢٤٤.
د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢٨.

جديد بين الحزب الليبرالي الألماني مع الحزب الديمقراطي المسيحي منذ سنة ١٩٨٢ ثم ظهر الائتلاف بين الحزب الاشتراكي والخضر في انتخابات ١٩٩٨[١].

وبالتالي فإن نظام الحزبين الناقص يعدّ مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين التام.

ثالثاً – نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن:

إن هذا التصنيف الأخير لنظام الحزبين يقوم على أساس كمي متعلق بعدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في الانتخابات بشكل مضطرد، ووفقاً لذلك يقسم هذا التصنيف لنظام الحزبين إلى:

١. نظام الحزبين المتوازن: يعدّ نظام الحزبين المتوازن هو نظام الحزبين الحقيقي، إذ يكون فيه حجم كل من الحزبين الكبيرين مساوياً تقريباً حجم الحزب الآخر، ويكون الحزبان متعادلين من حيث القوة، ويتبادلان الحكم تبعاً لانحياز أصوات الناخبين الهامشيين أو المترددين لهذا الحزب، أو ذاك، وتكون الأغلبية التي يحصل عليها أحد الحزبين ضعيفة، إذ يكون الفرق بين الأصوات التي يحصل عليها الحزبان ضئيلة[٢]. وتعتبر بريطانيا في الفترة منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٧٩ نموذجاً لنظام الحزبين المتوازن، حيث حكم المحافظين سبعة عشر عاماً، وكذلك حزب العمال حوالي سبعة عشر عاماً، إلا أنه منذ سنة ١٩٧٩ حقق المحافظون في عهد "مارجريت تاتشر" ثم "جون ميجر" أربعة انتصارات المتتالية في سنوات (١٩٧٩- ١٩٨٣- ١٩٨٧- ١٩٩٥)[٣].

(١) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص١٣.

٢. نظام الحزبين غير المتوازن: يكون نظام الحزبين غير متوازن إذا كان الفرق بين الحزبين كبيراً، إلى الحد الذي يجعل أحد الحزبين في الحكم لمدة طويلة ويفقد الحزب الآخر الأمل في الوصول إلى السلطة، ومن هنا نخرج من نطاق نظام الحزبين الحقيقي إلى نظام الحزب المسيطر، ولقد شهدت بعض الدول الأفريقية كالنيجر وموريتانيا نظام الحزبين غير المتوازن منذ سنة ١٩٥٨ إلى سنة ١٩٦٣، إذ مارس أحد الحزبين سلطة على الآخر مما عمل على اختفاء نظام الحزبين السياسيين ليحل محله نظام الحزب الواحد[١].

وإن نظام الثنائية الحزبين تحقق عدداً من المزايا للنظام السياسي، وهي[٢]:

١. يسهل نظام الحزبين جمع المصالح لتقديمها إلى النظام السياسي على شكل مطالب، ويمكن للرأي العام الاختيار السهل الواضح في المسائل الأساسية، وبالتالي فإن الناخب يقوم بدور مباشر في الحياة السياسية ولا يحتاج إلى وسطاء لحل المشكلات، بينما نجد الوسطاء يلعبون دوراً مهماً في الحياة السياسية في ظل نظام تعدد الأحزاب.

٢. يقوم الناخب باختيار النواب والحكومة مباشرة، لأن رئيس الحكومة هو بالضرورة زعيم الحزب الفائز أو المنتصر في الانتخابات، أي إن الحكومة الجديدة تتحدد مباشرة بعد إعلان نتيجة الانتخابات دون حاجة إلى ائتلاف بين الأحزاب.

٣. يضمن نظام الحزبين وجود حكومة مستقرة لأن الحزب الحاكم يكون

---

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٢) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٧٦.

لبنى خشوف، الأحزاب السياسية في النظرية الدستورية، مرجع سابق، ص٧٢-٧٤.

Duncan Watts, British government politics, a comparative guide, Edinburgh university press, p. p.228.

بالضرورة حاصلاً على أغلبية المقاعد البرلمانية، أي يمسك السلطة ويكون متمتع بالأغلبية المطلقة داخل البرلمان.

وبالرغم من هذه المزايا التي امتازت بها الثنائية الحزبية، والتي كانت وراء إعجاب كل من الفقه الدستوري والسياسي، كان هناك أيضاً بعض العيوب التي وجهت لهذا النظام على الصعيد الحزبي إذ يرى بعض الفقه أن هذا النظام يحمل قدراً كبيراً من قلة العدالة، وذلك لما يلحقه من غبن لبعض الأحزاب، أما على الصعيد السياسي فنظام الحزبين لا يعبر عن المجموع الحقيقي للاتجاهات المختلفة داخل الرأي العام[١].

الفرع الثالث

نظام الحزب المسيطر

يقوم نظام الحزب المسيطر في ظل نظام تعدد الأحزاب، غير أن أحد هذه الأحزاب وهو الحزب المسيطر يستأثر بالسلطة نظراً إلى قوته وإلى حصوله على أغلبية كثيرة تحول بين الأحزاب الأخرى، وإمكانية وصولها إلى الحكم، ولا يقوم نظام الحزب المسيطر في ظل نظام الحزبين السياسيين إلا في أحوال نادرة، ذلك أن الحزب المسيطر في هذه الحالة يمحو الحزب المنافس نهائياً ليقيم نظام الحزب الواحد[٢]. ويرى بعض الباحثين أن إطلاق اسم الحزب المسيطر على الحزب الذي يتمتع بقوة أكبر من كل أحزاب نظام تعدد الأحزاب، تسمية لا تنطبق تماماً على النظام الذي نحن بصدد بيان ملامحه، ويفسر هذا الفريق ذلك بقوله إن إطلاق اسم الحزب المسيطر يوحي بأن هذا الحزب هو الذي يهيمن على أغلب المقاعد في البرلمان وبالتالي يكون دائماً موجوداً في الحكم، وبعبارة أخرى فإن هذا الحزب لا يتصور وجوده في المعارضة ولكن هذا التصور يبدو خاطئاً في نظر

(١) لبنى خشوف، الأحزاب السياسية في الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص٧٤.

(٢) د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٧٧.

هذا الفريق على أساس أن هذا الحزب القوي يمكن أن يصبح في المعارضة ويسوقون مثالاً لذلك حالة الاشتراكية الديموقراطية في النرويج والدانمارك، وحالة حزب الاستقلال في أيسلندا[١].

ويعود الفضل في اكتشاف ظاهرة الحزب المسيطر إلى الفقيه الكبير موريس دوفروجيه، إذ يرى أنه لتكييف النظام متعدد الأحزاب بأنه نظام حزب مسيطر يتوجب توافر خصيصتين وهما[٢]:

الخصيصة الأولى: أن يتفوق الحزب على الأحزاب المنافسة تفوقاً واضحاً خلال مدة طويلة نسبياً، وحتى لو فشل في الانتخابات مرة أو مرتين.

الخصيصة الثانية: هي أن يجسد الحزب آمال الأمة وأفكارها بحيث تجد الأمة نفسها في برنامج الحزب وطريقة عمله.

وإن الحزب المسيطر قد يأتي على رأي قائمة الأحزاب ويترك مكاناً للأحزاب الأخرى، وهنا يكون الحزب مسيطر سيطرة عادية، وقد يحتل الحزب المسيطر القمة من دون أن يترك للأحزاب إمكانية ضئيلة لا تكاد تذكر، وهنا يكون الحزب شديد السيطرة وبالتالي يمكننا التمييز داخل نظام الحزب المسيطر بين نظام الحزب المسيطر العادي ونظام الحزب شديد السيطرة، وذلك فيما يأتي:

أولاً – نظام الحزب المسيطر العادي.

ثانياً – نظام الحزب شديد السيطرة.

أولاً – نظام الحزب المسيطر العادي:

يعدّ الحزب المسيطر في ظل نظام تعود الأحزاب حزباً مسيطراً سيطرة عادية إذا كان هذا الحزب يأتي على رأس قائمة الأحزاب، إلا أنه يترك مكاناً للأحزاب

(١) أبو زيد عادل لقاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص١٣-١٤.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص٢٣٠.

الأخرى، فالحزب المسيطر العادي لا يتعدى ما يحصل عليه نسبة ثلاثين إلى أربعين في المئة من أصوات الناخبين، إلا في حالات استثنائية نادرة، ومن ضمن هذه الحالات الاستثنائية، حالة السويد منذ سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ وحالة النرويج من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦١، وحالة فرنسا من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٨١م[١].

ويتميز الحزب المسيطر العادي بأنه يتمتع من ناحية بمركز وحجم كبيرين، فيتعين أن يحوز الحزب المسيطر على نسبة (٣٠- ٣٥٪) من أصوات الناخبين، وهي نسبة تمثل ضعف ما يحصل عليه الحزب التالي في الترتيب، كما يتمتع الحزب من ناحية أخرى بركن متميز بالمقارنة بجميع الأحزاب الأخرى التي يصل عددها إلى أربعة أو خمسة أحزاب والتي لا تحصل سوى على نسبة منخفضة من الأصوات تتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪ من مجموع أصوات الناخبين[٢].

ويختلف نظام الحزب المسيطر عن نظام الحزب الواحد اختلافاً جوهرياً فهو يحتفظ بمركزه المتفوق وبمكانته نتيجة لتعدد وضعف الأحزاب المنافسة له، على خلاف نظام الحزب الواحد الذي يحتكر الحياة السياسية نتيجة لتحريم إنشاء أحزاب أخرى بنص القانون أو الدستور، ويتضح هذا الاختلاف بشكل أكبر عندما يكون الحزب المسيطر خارج السلطة لأن الأحزاب الأخرى تتحالف ضده ومن ثم تصبح هي في الحكم ويصبح هو في صفوف المعارضة[٣].

وللحزب المسيطر العادي مزايا وعيوب وهي كالآتي:

١. مزايا نظام الحزب المسيطر العادي: يحقق الحزب المسيطر العادي المزايا الآتية[٤]:

(١) د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٧٧.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١١٩.

(٣) أبو زيد عادل القاضي، نظم وظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص١٥.

(٤) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٢.

أ. يحقق نظام الحزب المسيطر ميزة أساسية هي توفير الاستقرار الحكومي في ظل نظام تعدد الأحزاب، وبالتالي يشكل سنداً للحكومة ويضمن وحدة الصف لتتفرغ للمهام الاقتصادية والإدارية التي تتولاها.

ب. من الناحية الاجتماعية فإن نظام الحزب المسيطر يعمل على محو الخلافات والانقسامات القبلية في الدول ذات الهياكل التقليدية.

٢. عيوب نظام الحزب المسيطر العادي:

بالرغم من الميزات التي يحققها نظام الحزب المسيطر إلا أن هناك عيوباً رئيسة تترتب على سيطرة الحزب على الحياة السياسية وهي[١]:

أ. يؤدي نظام الحزب المسيطر إلى حالة عجز عن الحركة والنشاط في الحياة السياسية وانعدام الدافع المنشط للحياة السياسية، ذلك لأن استقرار حزب واحد في السلطة لعدة سنوات وشعوره بالثقة والارتياح نتيجة مساندة غالبية الناخبين له يؤدي إلى ركود وفتور الحزب عن الحركة والنشاط؛ لأن المعارضة هي التي تحفز على محاولة إدخال تحسينات، فبغير معارضة لا يمكن إحراز تقدم ما يؤدي إلى اختفاء المواهب الخلاقة والمبدعة.

ب. يؤدي نظام الحزب المسيطر إلى نقل العمل السياسي إلى مواقع وأرضيات أخرى، فاقتناع الجماهير وأصحاب المصالح بعدم جدوى العمل من خلال الأحزاب، يؤدي إلى نقل النشاط السياسي إلى مواقع أخرى غير الموقع التقليدي لها، والمتمثل في الموارد داخل البرلمان، وهو حوار يعتمد أساساً على التنظيمات الحزبية، وتحاول المعارضة أن تعبّر عن مصالحها وتحقق أهدافها بطرق مختلفة، فقد يقوم رجال الأعمال

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٢-٢٣٤.
سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١١٩-١٢١.

بممارسة ضغوط على الحزب المسيطر كما يحدث في السويد، إذ تقوم أوساط رجال الأعمال بالضغط والتأثير في الحزب الاشتراكي، وبهذا تتحول الأحزاب المعارضة إلى جماعات ضغط، أو جماعات ذات مصالح تحاول التأثير في اتخاذ القرارات السياسية بوسائل مختلفة.

ت. يؤدي نظام الحزب المسيطر إلى إقصاء قطاع من الرأي العام عن السلطة وذلك لسنوات عديدة؛ إذ يؤدي إلى تربع حزب واحد على السلطة لمدة طويلة مبعداً نصف الرأي العام تقريباً عن السلطة، وهذا القطاع المستبعد يكون يائساً تماماً من الوصول إلى السلطة نتيجة لتمتع الحزب المسيطر بمركز قوي، وهنا يكمن خطر كبير، إذ تؤدي حالة اليأس التي تصل إليها الأحزاب المعارضة إلى أن تعدّ هذه الأحزاب الحزب المسيطر مجسداً للنظام، وبدلاً من أن تعمل المعارضة من خلال النظام لتحقيق أهدافها فإنها تجد نفسها مضطرة إلى مناهضة النظام بأسره، والعمل ضده، وهذا الوضع يحمل مخاطر كبيرة على النظام القائم وعلى الحزب المسيطر وعلى المجتمع بأسره.

ثانياً – الحزب شديد السيطرة:

يكمن الاختلاف الجوهري بين نظام الحزب المسيطر العادي والحزب شديد السيطرة في حجم الحزب المسيطر وعدد أصوات الناخبين التي يحصل عليها ونسبة المقاعد التي يحتلها داخل البرلمان، فالحزب المسيطر العادي لا يتعدى ما يحصل عليه نسبة ٤٠٪ من الأصوات التي تم الإدلاء بها، إلا في حالات نادرة استثنائية، ومن هذه الحالات الاستثنائية فرنسا من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٨١[١].

وهذا الاستثناء هو القاعدة العامة بالنسبة إلى الحزب شديد السيطرة، أي إنه في حالة الحزب شديد السيطرة يحصل الحزب المسيطر على الأغلبية المطلقة من

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٤.

مجموع أصوات الناخبين أو أكثر، كما يفوز بأكثر من نصف عدد مقاعد البرلمان، ولقد ظل حزب المؤتمر في الهند لفترة طويلة حزباً شديد السيطرة، إذ يحوز حوالي ثلاثة أرباع مقاعد البرلمان على الأقل، وكانت النسبة الباقية وهي الربع توزع على باقي أحزاب المعارضة[١].

ويعدّ نظام الحزب الشديد السيطرة نظاماً وسطاً بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد، وبيان ذلك أنه في نظام الحزب شديد السيطرة، توجد أحزاب عدة تتنافس في الانتخابات، إلا أن حزباً واحداً من بين هذه الأحزاب يتفوق بشكل واضح على منافسيه، ويضمن بصفة دائمة ومنتظمة الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين، كما يضمن لنفسه نصف المقاعد البرلمانية، ويستحيل إزاحته عن السلطة مما يتيح له التمتع بمركز ثابت ومستقر في ممارسته للسلطة، ويمنحه وصفاً شبيهاً بوضع الحزب الواحد، غير أن وجود أحزاب أخرى ليس ممنوعاً بل مشروعاً، وتستطيع هذه الأحزاب ممارسة نشاطها بكل حرية، وتحوز على ثقة وأصوات عدد غير قليل من أصوات الناخبين[٢].

وعلى ذلك يتعرض الحزب شديد السيطرة لمعارضة وانتقادات، على عكس وضع الحزب الواحد الذي لا يسمح لأصوات أن ترتفع، أي إنه في ظل نظام الحزب شديد السيطرة يوجد حوار ورتابة، وهذه السمة تحيط النظام بجو شبيه بالجو الذي يحيط بنظم تعدد الأحزاب[٣].

ويتفق الحزب المسيطر مع ظروف الدول النامية التي ناضلت من أجل استقلالها السياسي وعادةً ما يكون الحزب المسيطر هو الحزب الذي قام بالدور الأكبر في تحرير البلاد، كحزب المؤتمر في الهند، غير أن نظام الحزب المسيطر عادةً ما يكون

(١) د. مودودة بدران، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٣٧ وما بعدها.

(٢) أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص١٥-١٦.

(٣) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٥.

نظاماً مؤقتاً انتقالياً يتحول إلى نظام الحزب الواحد[١].

وهذا التحول من الحزب المسيطر إلى الحزب الواحد مؤسف، بحسبان أن الحزب المسيطر يعمل في ظل تعدد الأحزاب، مما يجعل الحزب المسيطر متفقاً مع ظروف الدول النامية، لأنه يجنّب هذه الدول خطر التحول إلى الديكتاتورية التي يؤدي إليها بالضرورة نظام الحزب الواحد، و من دون أن يعرض الدولة النامية، إلى الانقسامات الشديدة التي قد تتولد عن تعدد الأحزاب لأن تركيب المجتمعات النامية ينطوي على عناصر عديدة ومتنوعة قد يؤدي تركها تعمل من دون سيطرة حزب إلى تهديد وحدتها الوطنية واستقرارها الحكومي[٢].

ونحن نتفق في الرأي بأن نظام الحزب المسيطر العادي قد يكون أكثر ديمقراطية وواقعية من نظام الحزب شديد السيطرة، لأنه في ظل هذا النظام يمكن أن تتحد أحزاب المعارضة مع بعضها ليصبح لها ثقل داخل البرلمان وبالتالي تصبح معارضته منظمة نؤدي إلى تلافي الكثير من عيوب الحزب شديد السيطرة[٣].

(١) كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٧٩.
سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٣) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٢٣.

المطلب الثاني

النظم الحزبية غير التنافسية

يكون النظام الحزبي غير تنافسي إذا انتفت فيه المنافسة السياسيّة بين الأحزاب، بسبب وجود حزب واحد لا يسمح أصلاً بوجود أي حزب آخر، وإن الحزب شديد السيطرة كما سبق البيان يشكل الحد الفاصل بين النظم التنافسية والنظم غير التنافسية، إذ إنه إذا أساء استغلال مركزه بين الأحزاب الأخرى فإنه يقترب من نظام الحزب الواحد الذي لا يسمح بالمنافسة معه، ويحتكر الحياة السياسية وحده، وقد كان هنتيتغون في مقدمة الدارسين الذين حاولوا تقديم نظرية لتفسير نشأة الحزب الواحد، فرأى أن نظام الحزب الواحد يميل إلى أن يكون نتاجاً إما لتعدد الحزب، والانقسامات التي تؤدي إلى إيجاد جماعات شديدة الاختلاف في المجتمع، وإما لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات على غيره، وبعبارة أخرى فإن الواحدية تنتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية معينة لإضفاء الشرعية على حكمها، لقوى أخرى في مجتمع منقسم، ومعايير الانقسام قد تتعدد، ولكن أكثرها أهمية غالباً هي تلك الانقسامات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والعنصرية، والدينية، والعرقية[1].

وبالتالي فإن تعبير النظم غير التنافسية وتعبير نظام الحزب الواحد مترادفان، أي إن الحزب الواحد يجعل من جميع مؤسسات الدولة عبارة عن أجهزة وأدوات في يد النظام الحاكم، يستعمله للدعاية ونشر أفكاره، والعمل على تعبئة الجماهير وبعث الروح الوطنية فيهم، وإقناعم بشرعية السلطة التي تحكمهم، وبذلك لا يسمح بوجود أحزاب أخرى منافسة له، تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة

(١) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٢٦-١٢٧.

فيها[١].

وسندرس نظام الحزب الواحد في الفروع الآتية:

الفرع الأول: تعريف الحزب الواحد ونوعاه.

الفرع الثاني: النماذج التطبيقية للحزب الواحد.

الفرع الثالث: تقييم الحزب الواحد.

الفرع الأول

تعريف الحزب الواحد ونوعاه

بدأت الأحزاب السياسية بالظهور منذ مطلع القرن التاسع عشر، ولكن نظام الحزب الواحد بدأ بالظهور في بداية القرن العشرين مع الثورة الشيوعية ومع الأنظمة الفاشية، وانتشر بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الشيوعية وبخاصة في دول أوروبا الشرقية على إثر خضوعها للاتحاد السوفيتي السابق، وفي دول العالم الثالث التي نالت استقلالها من الدول الاستعمارية التقليدية[٢].

ويعرف نظام الحزب الواحد بأنه النظام الذي لا يسمح فيه قانوناً بممارسة النشاط السياسي إلا لحزب واحد، فهو الحزب الحاكم، والذي يسيّر الأمور العامة في الدولة بوساطة أعضائه أو مسؤوليه، ويعدّ نفسه ممثلاً للأمة، ولا يقبل بوجود معارضة له[٣].

ومن تتبع نشأة هذا النظام في مختلف دول العالم نجد أنه يقوم عادةً إثر نجاح

(١) د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية والتجربة الجزائرية في التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢) د. موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٢٦٢.

د. اسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٣) د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص١٠٧.

ثورة أو انقلاب يقوم به أنصار هذا الحزب ليصلوا إلى الحكم، وبمجرد أن يتولى الحزب السلطة فإنه يعمل على تصفية الأحزاب الأخرى، ويحرم قيام أي معارضة منظمة، ويستتبع نظام الحزب الواحد دائماً الاستئثار بالسلطة، وذلك لأن السلطة الحقيقية في جميع صورها تظل في يد قادة الحزب الواحد[١].

ويمكن القول إن نظام الحزب الواحد ليس تجديداً فقط في ظاهرة الأحزاب السياسية، وإنما يعد إعادة إنتاج الديكتاتوريات الفردية الطاغية القديمة لعصر الإمبراطوريات بمظهر جديد في ثوب معاصر، يرتكز وجوده على مجموعة معينة من الأفراد يجمعهم وينظمهم حزب قوي خاضع لقواعد شديدة وضوابط صارمة، ويمنع أية قوة من أن تملك أي حق من الحقوق السياسية ابتداءً من المشاركة وحتى النقد والتقييم[٢]. وبالتالي يقسم نظام الحزب الواحد إلى نوعين هما:

أولاً – نظام الحزب الواحد الجامد.

ثانياً – نظام الحزب الواحد المرن.

أولاً – نظام الحزب الواحد الجامد:

يتمثل هذا النوع بإقامة ديكتاتورية قوية تستند إلى آلة الحزب المسيطرة على الجماهير الشعبية عن طريق العقيدة والنظام الجماهيري، ظاهرياً يبدو أن النظام ديموقراطي باعتماده على الجماهير، لكن الحقيقة خلاف ذلك، لأن الحزب الواحد يهيمن على الدولة ولا يسمح بقيام أحزاب وتنظيمات سياسية إلى جانبه، كما أنه لا يسمح بقيام تيارات داخل الحزب، إذن هو حزب متسلط يستأثر

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٢٥.

وللمزيد من التفاصيل عن نشأة هذا النظام راجع: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٢٧ وما بعدها.

(٢) مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطنين، مرجع سابق، ص١٧١-١٧٢.

د. موريس دوفروجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٢٦٢.

بالسلطة، ويعدّ الحزب الشيوعي السوفيتي، والحزب النازي الألماني خير مثال على هذا النوع[١].

ثانياً – نظام الحزب الواحد المرن:

يسمح هذا النوع من الأنظمة بوجود أحزاب ثانوية إلى جانب الحزب الحاكم وتعدد التيارات داخل الحزب، ومن أبرز الأمثلة عن هذا النوع حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وفقاً للدستور الدائم في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣[٢].

والجدير بالذكر أنه سواء أكان نظام الحزب الواحد جامداً أم مرناً فإنه يؤدي في النهاية إلى هيمنة الحزب الواحد على مؤسسات الدولة كلها، إلا أنه يعمل على إقامة العدالة الاجتماعية وتدخل الدولة في جميع المجالات من أجل تحقيق المصلحة العامة ويؤدي الحزب الواحد دوراً مهماً في جميع أشكاله سواء أكان شيوعياً أم فاشستياً أم في دولة نامية، وهو الاحتفاظ بالاتصال بين القادة والجماهير.

ويعدّ هذا الدور مهماً لأن الانتخابات والبرلمانات تغدو خالية من معناها المعترف به في الديمقراطيات الغربية، ولا تؤدي هذه النظم أي دور فعال في ظل نظام الحزب الواحد، بينما يعمد الحزب بتشكيله الهرمي وخلاياه المنتشرة في المجتمع إلى نشر الدعاية لأفكار القادة بين الجماهير، كما يعدّ الحزب وسيلة يتعرف بها القادة على ردود فعل القاعدة الجماهيرية بالنسبة للسياسة التي يتبعها الحزب، وتتوقف المكانة التي يشغلها الحزب الواحد في الدولة على نقل الحزب بالنسبة إلى أجهزة الدولة الأخرى التي تتقاسم معه السلطة[٣].

(١) د. إسماعيل الغزال، الدساتير والدراسات السياسية، مرجع سابق، ص٢٣٤-٢٣٥.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٣) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٨-٢٣٩.

الفرع الثاني

النماذج التطبيقية للحزب الواحد

إن نظم الحزب الواحد تتفرع إلى فروع عدة، تختلف عن بعضها البعض باختلاف معنى ودور وأيديولوجيا الحزب، وأبرز التطبيقات التي عرفها العالم لنظام الحزب الواحد هي نظم الحزب الواحد الشيوعية أو الماركسية، ونظم الحزب الواحد الفاشية، ونظم الحزب الواحد في الدول النامية وسنعرض لهذه الأنظمة بشكل مختصر فيما يأتي:

أولاً- نظام الحزب الواحد الشيوعي السوفيتي.

ثانياً- نظام الحزب الواحد الفاشي الإيطالي.

ثالثاً – نظام الحزب الواحد في دول العالم الثالث.

أولاً – نظام الحزب الواحد الشيوعي السوفيتي:

يقوم نظام الحزب الواحد الشيوعي على أساس عقائدي، أي يتبنى أيديولوجيا معينة، ويسود هذا النظام بشكل عام في البلاد التي تطبق فيها النظرية الماركسية، والنموذج الذي يعبر عنه بدقة هو النموذج السوفيتي، إذ يقوم هذا النظام على أن الأحزاب تمثل طبقات اجتماعية مختلفة، ومن ثم فهي تتبنى مصالح وأيدولوجيات مختلفة ومتباينة، وعليه ينشأ تعدد الأحزاب واختلافها نتيجة تعدد الطبقات واختلافها، فإذا أزيل التعدد والاختلاف الطبقي، أي إذا أزيل المجتمع الطبقي نفسه زالت الحاجة إلى تعدد الأحزاب، وإذا أصبح المجتمع طبقة واحدة، انتفت الحاجة إلى وجود أكثر من حزب واحد يمثل هذه الطبقة أو المجتمع، ولما كانت الطبقات الاستغلالية قد قضي عليها، وبقيت طبقة واحدة مكونة من العمال والفلاحين والمثقفين، انتفت الحاجة إلى تعدد الأحزاب، ويبقى حزب واحد هو طليعة هذه الطبقة أو المجتمع[1].

(١) د. صالح جواد الكاظم، د. علي غالب العالي، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص١٢٦.

وتقوم الأحزاب الشيوعية على أساس الفلسفة الماركسية، وهذه الفلسفة ترى أن تعدد الأحزاب ليس إلا صدى لانقسام المجتمع البرجوازي إلى طبقات، فيكون من الطبيعي أن يتحد الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة معينة في جزء معين للدفاع عن مصالحهم، ولما كانت الفلسفة الماركسية تستهدف القضاء على جميع الطبقات غير العاملة، فإن سبيلها الرسمي إلى ذلك هو إقامة ديكتاتورية البروليتاريا، وطليعة البروليتاريا هو الحزب الشيوعي الذي ينطوي تحت لوائه أكثر العناصر ثورية وإيماناً بالمذهب الماركسي[١].

ويعتدّ الحزب في تحليل ماركس ولينين تعبيراً أساسياً عن طبقة اجتماعية، إذ بمجرد قيام الثورة وتوحيد المجتمع وإلغاء الطبقات واختفاء الصراعات بين هذه الطبقات، فلا ضرورة لوجود أكثر من حزب واحد، ففي أي مجتمع بلا طبقات لا يوجد أي مسوّغ لوجود أحزاب عدة بمعنى أن المجتمع الاجتماعي أي غير المنقسم يتم فيه تبني نظام الحزب الواحد[٢].

ولقد أكد الدستور السوفيتي الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٧ على دور الحزب، وعبّر بشكل صريح في المادة السادسة منه على الدور الفعال الذي يؤديه الحزب الشيوعي السوفيتي فقد نصت المادة السادسة منه على أن[٣]:

((القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتي، ونواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية هي الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، والحزب الشيوعي موجود من أجل الشعب ويحترم الشعب)).

ويحدد الحزب الشيوعي المسلح بالتعاليم الماركسية اللينينية الأفق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتي، ويقود النشاط

(١) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٤٣٢.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٣) المادة السادسة من الدستور السوفيتي الصادر في ٧ تشرين الأول عام ١٩٧٧م.
سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٢٩.

البناء العظيم للشعب السوفيتي، ويضفي على نضاله من أجل انتصار الشيوعية طابعاً منتظماً ومعلاً تعليلاً علمياً، وتعمل جميع المنظمات الحزبية في إطار دستور الاتحاد السوفيتي[١].

ويوجد مبادئ عدة تحكم الحزب الشيوعي السوفيتي أبرزها:

١. المركزية الديمقراطية: وتعني انتخاب جميع هيئات الحزب القيادية من القاعدة إلى القمة، وأن تقدم هيئات الحزب المختلفة تقارير بصورة دورية أمام منظماتها الحزبية وأمام الهيئات الأعلى منها، والطاعة الحزبية الدقيقة وخضوع الأقلية للأكثرية، وإن قرارات الهيئات العليا للحزب تلزم الهيئات الدنيا إلزاماً مطلقاً[٢].

٢. الديموقراطية الداخلية للحزب: لقد أوجب النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفيتي ضرورة نقاش القضايا المختلف عليها أو غير الواضحة بدرجة كافية، وأن النقاش الحزبي هو حاجة ضرورية[٣].

٣. قيادة الدولة والمجتمع: إن جماعية القيادة تعدّ المبدأ الأعلى للقيادات الحزبية، والشرط اللازم لنشاط المنظمات الحزبية ولتطوير نشاط الشيوعيين، وإن أعضاء الحزب يتدرجون، ففي أول السلم توحيد الخلايا في المصانع والأحياء، ومن مجموع الخلايا في منطقة معينة يتكون فرع، وتتجمع الفروع في مناطق، ومن مجموعها يتكون الحزب في كل ولاية، ومن مجموع أحزاب الولايات هذه يتكون الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي كله[٤].

---

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٢) د. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣) د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٨٦.

(٤) د. حسان شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٨٠.

ثانياً – نظام الحزب الواحد الفاشستي الإيطالي:

يستند نظام الحزب الواحد الفاشستي إلى تراث فلسفي معادٍ للحرية، ويتجه إلى الإيمان بالجنس الممتاز، وتقديس الزعيم الحاكم، ويقوم على الإيمان به والتعصب لكل ما يقوله، وقد عرف هذا النمط في إيطالية الفاشية، وكذلك فإن الحزب الواحد النازي في عهد "هتلر" يقوم على الفلسفة نفسها التي يقوم عليها الحزب الواحد الفاشستي[١].

ويسيطر هذا النظام على مؤسسات الدولة كافة، وعلى الأفراد في حياتهم العامة والخاصة، وهو ينكر الديموقراطية صراحةً ويتجه إلى تقديس الزعيم، وهناك إجماع في العالم الآن على أن الفاشية والنازية أمراض أصابت بعض الشعوب في أعقاب الحرب العالمية الأولى لما واجهته من مواقف وصعوبات وكوارث جعلت الشعوب تتصرف حيالها تصرف البائسين[٢].

ويتميز الحزب الفاشستي بأنه يحظر قيام الأحزاب إلا حزب الدولة الرسمي وحده، وذلك لأن من أبرز الخصائص التي تميز النظم الفاشية أنها نظام فردي يعتمد على نظام الحزب الواحد ومن أكثر المناهضين للديموقراطية[٣].

وإن نظام الحزب الواحد الفاشستي يختلف تماماً عن تسويغ نظام الحزب الواحد الشيوعي إذ يفسر تطور الفاشية سبب تبني نظام الحزب الواحد بأنه يرجع إلى التخلي عن مبدأ حياد الدولة السياسي، فالدولة الليبرالية دولة محايدة تقبل تبادل وجهات النظر وتداول السلطة بين أصحاب المذاهب المختلفة، أما الدول الفاشية كما كانت إيطاليا فهي دولة تحمل فكراً معيناً وتدافع عنه ولا تقف موقف الحياد. ويعبر عن هذا الموقف الجديد للدولة الفاشية بأنها دولة حاملة لمثل

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٣١.

(٢) د. سليمان الطماوي، الدساتير الثلاث، مرجع سابق، ص٢٣٤.

(٣) للمزيد من التفاصيل عن خصائص الفاشية راجع: د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٨٣ وما بعدها.

عليا[١].

ويترتب على هذا أن حياد الدولة الليبرالية يسمح بتعدد الأحزاب؛ لأن الدولة العلمانية تحترم كل الأفكار والمذاهب والأحزاب، غير أن الأمور تختلف في ظل الدولة الفاشية التي تعلن أنها تدافع عن أيديولوجيا معينة، إذ يؤدي هذا إلى عدم قبول أحزاب غير حزب الدولة، فالدولة الشمولية ليست دولة متسامحة، ومن ثم فهي تتبنى نظام الحزب الواحد ولا تقبل أي حلول بديلة[٢].

وقد تأسس الحزب القومي الفاشستي بعد مؤتمره في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٧١م، إذ عُقد الاجتماع الموسع في العاصمة روما. وفي هذا الاجتماع الرسمي أقر برنامج الحزب، والذي أكد على كونه حزباً قد نظم إدارياً على شكل ميليشا في خدمة الأمة. كما أكد نظام الحزب في أن نشاطه يقوم على مبادئ ثلاثة وهي النظام والطاعة والتسلسل الهرمي.

وقد انتقد معارضو الحزب التكوين الاجتماعي للحزب، مما دعا موسيليني للرد على أساس أنه حزب مغلق، وقام على انتقاء الأحسن مع صعوبة الظروف المعادية التي نشأ في وسطها الحزب[٣].

ثالثاً – نظام الحزب الواحد في دول العالم الثالث:

يتبنى كثيرٌ من دول العالم الثالث أو (الدول النامية) نظام الحزب الواحد، وتختلف هذه الدول في تسويغها لتبني هذا النظام، فهو لا يقوم على أساس عقائدي، وإنما نشأ في الغالب للرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية لأن تعدد الأحزاب يهدد بانقسامات قبلية ومحلية وكذلك من أجل مواجهة ضرورات عملية التنمية، ولذا يطلق عليه مفهوم الحزب التنموي، ويتسم بطابعه الجماهيري ويعبر

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٣) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٨٧-٢٨٩.

عن أوضاع النظم السياسية في البلدان المختلفة، وهي تواجه أزمات التحديث والتطوير[١].

ويتبنى كثير من دول العالم الثالث نظام الحزب واحد، وتختلف هذه الدول في تسويغها لتبني هذا النظام فما هي مسوّغات نظام الحزب الواحد في دول العالم الثالث؟ إن من أهم تلك المسوغات[٢]:

١. الإسهام في عملية التنمية: وذلك لأن من أهم القضايا التي تواجهها دول العالم الثالث هي قضية مواجهة التخلف في شتى جوانبه، إذ يعاني كثير من الدول النامية من انخفاض حاد في مستويات معيشة الجماهير، وانخفاض في مجالات التعليم والصحة، ولا سيما بعض الدول الأفريقية والعربية، وبالتالي فإن جهود التنمية الاقتصادية يجب تعبئتها جميعاً من أجل مصلحة الدول الواحدة، ومن ثم لا تسمح بتفرق الجهود في صورة أحزاب سياسية.

٢. الحفاظ على الوحدة الوطنية: لأن معظم دول العالم الثالث تعاني الانقسام والتفكك القومي والخضوع للاستعمار الذي حال بين شعوب البلاد واجتياز المراحل الطبيعية التي سارت فيها شعوب العالم المتقدم، وذلك لأن تعدد الأحزاب يعرض وحدة الدولة للضياع والانقسامات القبلية والمحلية.

٣. الحزب الواحد يعكس الإرادة العامة: ليس هناك تناقض بين الإقرار بوجود الحزب الواحد والإقرار بالسير في طريق الديموقراطية، لأن الحزب الواحد في دول العالم الثالث يعكس الإرادة العامة، فهو حزب جماهيري ويأخذ تنظيمه بالعلنية في العمل والإجراءات، وهناك إقرار

(١) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٩٥.
د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٧-٢٣٨.
(٢) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٤٠ وما بعدها.

بنظام الانتخابات للقيادة الحزبية بصفة دورية وتوافر المعارضة والنقد داخل الحزب ذاته، ويقوم الحزب بالرقابة على العمل الحكومي والأداة التنفيذية والمشاركة في رسم السياسات العامة للدولة[١].

٤. عدم ملائمة البيئة الاجتماعية لتعدد الأحزاب: وذلك بسبب التخلف الحضاري والثقافي في بلاد العالم الثالث، مما يجعل التعدد الحزبي أمراً فارغاً من مضمونه ويصبح الإنسان عاجزاً عن التمييز والاختيار الصحيح، إذ يظل تحت التجربة المعيشة[٢].

٥. عدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية الإدارية القادرة على تبني وتسيير نظام التعددية الحزبية بسلام ودقة، وبشكل يخفف فائدة ومصلحة كبرى للمجتمع.

ولكن بالرغم من تلك المسوغات لعمل نظام الحزب الواحد في الدول النامية أو دول العالم الثالث فقد تعرض هذا النظام لانتقادات عدة أبرزها[٣]:

١. تركيز السلطة أو السلطة المركزية: إن نظام الحزب الواحد في دول العالم الثالث يؤدي إلى تركيز السلطة، أي بمعنى أن ينفرد رئيس الدولة بالحكم، وبذلك يتحول الحزب الواحد والتنظيمات التابعة له إلى جهاز تابع لرئيس الدولة، وبالتالي يتحول الحزب إلى مجرد أداة شكلية، وتظل الانتخابات والبرلمان والدستور والقضاء قائمة، من حيث الشكل بعد تفريغها من أي مضمون حقيقي.

---

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٨٦ وما بعدها.

(٢) د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٩٧.

(٣) د. كريم أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٩٧
د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ١٠٧.

٢. انتشار الفساد: إن هذا الانتقاد يركز على أن الحزب الواحد في دول العالم الثالث يفتح المجال لاستغلال النفوذ في غياب تقاليد راسخة للعمل السياسي، نتيجة لاستقرار مفاهيم أبدية السلطة في أذهان قادة العمل السياسي، وعدم وجود رقابة شعبية.

الفرع الثالث

تقييم الحزب الواحد

إن لنظام الحزب الواحد ميزات عدة، ولكن على الرغم من تلك الميزات فإن له عيوباً وسلبيات، وإنه بعيد عن الديموقراطية، وهذا ما سندرسه فيما يأتي:

أولاً – ميزات نظام الحزب الواحد.

ثانياً- سلبيات نظام الحزب الواحد.

ثالثاً – ديموقراطية الحزب الواحد.

أولاً – ميزات النظام الحزبي الواحد[1]:

١. إنكار نظام الحزب الواحد لمبدأ الفصل بين السلطات؛ وذلك لأن الحزب الواحد يقوم بتركيز كامل للسلطات على الرغم من المظاهر التي يصرّ عليها النظام، فالنظام يحرص دائماً على إقامة برلمان وقضاء مستقل حتى يعطي للعالم صورة النظام الديموقراطي.

٢. إن نظام الحزب الواحد ينشأ كأثر حتمي لما سبقه من فساد ونتيجة طبيعية لإفلاس النظام الديموقراطي السابق عليه.

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١٣٦-١٣٧.
مولود مراد محيي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، مرجع سابق، ص٢٠٢ وما بعدها.

٣. إن النظام داخل الحزب وخارجه نظام صارم وشديد، يهدف إلى إشاعة جو من الطاعة الشديدة، والولاء التام لشخص الزعيم.

ثانياً – سلبيات نظام الحزب الواحد:

لقد تعرض نظام الحزب الواحد إلى انتقادات عدة أهمها[1]:

١. الحزب الواحد يؤدي إلى انعدام المعارضة الشعبية والمعارضة داخل الحزب وذلك لعدم توافر الحرية السياسية، لأن الحزب هو المسيطر على الأجهزة والمؤسسات كلها في الدولة، ومعنى قيام حزب واحد هو استئثار شخص بالسلطة وفرض الديكتاتورية التي لا تقبل نقاشاً أو معارضة، أو الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في أي مجتمع حر.

٢. الحزب الواحد يؤدي إلى الاحتكار السياسي: لأنه لا يسمح بتعدد الأحزاب ولا بشرعية وجود المعارضة، ويسوّغ هذا النظام فكرة الحزب الواحد بأنه الممثل الرسمي والشرعي للبروليتاريا التي تحتكر السلطة، بالإضافة إلى الهدف والغاية التي تضفي ثوب الشرعية على الأنظمة الاشتراكية كافة، وهي الوصول إلى المجتمع الشيوعي.

٣. سيطرت فئة قليلة على الحياة والعمل السياسي، وإبعاد عامة الشعب عن أمور الحكم والدولة.

٤. العمل على تحقيق مصالح الحزب أولاً وقبل كل شيء، أي قبل تحقيق مصلحة الدولة.

ثالثاً – ديموقراطية الحزب الواحد:

أُثير حول الحزب الواحد منذ نشأته تساؤلات عدة عن مدى علاقة هذا النظام

(١) د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص١٠٧.

د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٩٠.

بالديموقراطية، ولقد انقسمت الاتجاهات حول ذلك إلى اتجاهين، هما:

- الاتجاه الأول: يرى أن نظام الحزب يتنافى مع الديموقراطية لاستئثاره بالسلطة، لذا فجميع الحقوق التي ينظمها الدستور تعدّ ضرباً من ضروب الخيال، ولا أساس لها من الصحة، فالدولة ذات الحزب الواحد تقوم على افتراض محدد، وهو أن إرادة السيادة للدولة تستقر في الزعيم وفي النخبة أو الصفوة السياسية.
- الاتجاه الثاني: يرى أن نظام الحزب الواحد لا يتعارض مع الديموقراطية، ذلك أنه طالما توافرت العلانية في التنظيم والمناقشة والإجراءات فإنه لا خلاف يمكن أن يحصل مع المبدأ الديموقراطي بل يتوافق معه.

ونحن نرى أن نظام الحزب الواحد يتعارض مع الديموقراطية ويقلص من فرص مشاركة فئات الشعب كافة في العمل السياسي، وذلك لأن الديموقراطية تسمح للمواطنين جميعاً بإبداء آرائهم بحرية تامة، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة لدولتهم، وهذا غير متحقق في نظام الحزب الواحد.

الباب الثاني

واقع التعددية الحزبية في سورية

تمهيد وتقسيم:

لم تكن الأحزاب السياسية في سورية أمراً مستحدثاً أو قريباً، فالأحزاب السياسية في سورية نشأت منذ أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية، عندما أسس السوريون عدداً من الأحزاب في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وقد تراوحت أهداف تلك الأحزاب ما بين الاستقلال عن الدولة العثمانية أو تطبيق اللامركزية في إدارة الدولة العثمانية وإعطاء أبناء الشعب السوري الحق في إدارة شؤون سورية الداخلية.

ومرت التجربة الحزبية في القطر العربي السوري بمحطات متعددة، ففي أعقاب الاستقلال، ساد **نظام تعدد الأحزاب**، إذ نصت المادة /١٨/ من دستور سنة ١٩٥٠ على أن: «للسوريين حق تأليف أحزاب سياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم ديمقراطية. ينظم القانون طريقة إخبار السلطات الإدارية بتأليف الأحزاب ومراقبة مواردها».

ولما قامت دولة الوحدة مع مصر، جرى إلغاء الحياة الحزبية، حيث اشترط الرئيس جمال عبد الناصر لقيام دولة الوحدة حل الأحزاب السياسية في كلا البلدين[1]،

(١) وجد الرئيس جمال عبد الناصر حركة الأحزاب في سورية نشطة وذات تأثير فعال في تكوين الرأي العام، فأصدر القرار بالقانون رقم /٢/ تاريخ ١٢ آذار ١٩٥٨ بشأن حل الأحزاب والهيئات السياسية في الإقليم السوري، وورد في هذا القانون الآتي:

مادة ١ . تحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حالياً في الإقليم السوري، ويحظر تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة .

مادة ٢ . يحظر على أعضاء الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة والمنتمين إليها القيام بأي نشاط حزبي على اية صورة كانت. كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي .

مادة ٣ . تؤول أموال الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة إلى الاتحاد القومي .

لمزيد من التفاصيل يراجع : يحيى سليمان قسام، الموسوعة السورية الحديثة، المجلد الثاني(١) (بيروت، دار نوبلس، الطبعة الأولى ٢٠٠٥)، ص٦٥ وما بعدها .

وعاشت سورية طوال فترة الوحدة دون أحزاب سياسية[١]، غير أن الأحزاب السياسية عاودت مباشرة نشاطها بعد حصول نكسة الانفصال في ٢٨ أيلول ١٩٦١، إذ أعيد العمل في سنة ١٩٦٢ بدستور سنة ١٩٥٠ مع بعض التعديلات، ولم يطرأ أي تغير على مضمون المادة /١٨/ من الدستور.

وبعد قيام ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣، صدر الدستور السوري المؤقت لسنة ١٩٦٤ وأخذ **بمبدأ قيادة الحزب الواحد** (هو حزب البعث العربي الاشتراكي)، واستمر العمل بهذا المبدأ في ظل الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٩ الصادر بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، حيث نصت المادة السابعة من هذا الدستور على أن: «**الحزب القائد** في المجتمع والدولة هو حزب البعث العربي الاشتراكي»، وبعد قيام الحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ صدر الدستور المؤقت لسنة ١٩٧١، وهو نسخة معدلة من الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٩، إلا أن من أهم التعديلات التي جاء بها هي: إلغاء نظام الحزب الواحد وإقرار **مبدأ الحزب القائد**، بنصه على قيام جبهة بقيادة حزب البعث تضم القوى الوحدوية التقدمية. وهو أيضاً ما أخذ به الدستور الدائم لسنة ١٩٧٣ إذ نصت المادة الثامنة منه على أن: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو **الحزب القائد** في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية»[٢].

أما في ظل الدستور النافذ لسنة ٢٠١٢ فقد ألغي مبدأ الحزب القائد، وحل محله **مبدأ التعددية السياسية والحزبية**[٣]، حيث تنص المادة /٨/ من هذا الدستور على أن: «١ ـ يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة

(١) انظر في التفاصيل : د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥٣ وما بعدها.

(١) انظر في ذلك : د. سام دلّه؛ مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص٧١٠، ٧١١.
د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة ١٩٨٥)، ص٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦١ .

(٢) انظر في التفاصيل: د. حسن البحري، المبادئ السياسية التي يقوم نظام الحكم في الجمهورية العربية السورية ، مرجع سابق، ص٢٧ وما بعدها .

ديمقراطياً عبر الاقتراع. ٢ ـ تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية، وعليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية. ٣ ـ ينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية. ٤ ـ لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني، أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون. ٥ ـ لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية» ويتضح من هذا النص الدستوري، أن المشرع السوري قد تبنى الأخذ بمبدأ التعددية السياسية.

وتعد التعددية الحزبية إحدى أهم صور وأشكال وأنماط التعددية السياسية، فهي العمود الفقري للتعددية السياسية، وسمة من سمات النظام الديمقراطي؛ ولذا يراها البعض ضماناً لتداول السلطة وعدم الاستبداد أو الانفراد بالسلطة، ووسيلة لإدارة الاختلافات السياسية.

ومما لاشك فيه أن موضوع التعددية الحزبية مرتبط بموضوع الأحزاب السياسية؛ فالاعتراف بالتعددية الحزبية هو اعتراف بحق إنشاء الأحزاب السياسية، وحقها في ممارسة العمل السياسي المشروع والتداول على السلطة.

وحيث أن المادة الثامنة من الدستور السوري لعام ٢٠١٢ قد أكدت على ضرورة أن تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية، وأن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية، فقد أحالت المادة المذكور إلى القانون مهمة القيام بتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية؛ فصدر بتاريخ ٢٠١١/٨/٣ المرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ لعام ٢٠١١ المتضمن قانون الأحزاب السوري.

وبالتالي سنقسم هذا الباب إلى الفصلين الآتيين:

الفصل الأول: واقع العمل الحزبي في سورية قبل صدور قانون الأحزاب.

الفصل الثاني: التعددية الحزبية بين دستوري عام ١٩٧٣ وعام ٢٠١٢م.

الفصل الأول

واقع العمل الحزبي في سورية قبل صدور قانون الأحزاب

تمهيد وتقسيم:

من الضروري إذا أردنا أن نتطرق للتجربة السياسية أو الحياة السياسية في سوريا قبل صدور قانون الأحزاب السوري رقم /١٤٠/ لعام ٢٠١١ أن نميّز بين مرحلتين زمنيتين مهمتين، مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال، وبالتالي سنقسم هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: نشأة الظاهرة الحزبية في سورية قبل الاستقلال.

المبحث الثاني: الحياة الحزبية في سورية بعد الاستقلال.

المبحث الأول

نشأة الظاهرة الحزبية في سورية قبل الاستقلال

كانت مرحلة ما قبل الاستقلال مرحلةً مهمة للمرحلة التالية، وهي مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث لم تشهد سورية مجالس تشريعية أو تقاليد نيابية في البدايات، تسمح بالحديث عن أصول برلمانية للأحزاب السياسية كما هو الحال في أوروبا، ففي ظل سيطرة السلطنة العثمانية على المنطقة العربية كان حكم السلطان العثماني مطلقاً، لا يمكن تحديه من قبل أي مؤسسة أو تنظيم سياسي، فكان الحديث عن أي تنظيم سياسي طوعي حينذاك، بمثابة ابتداع جديد في منطقة لم تعرف من قبل سوى التجمعات القائمة على القرابة أو العقيدة الرئيسة أو المصالح الاقتصادية أو العلاقات الشخصية، وإن حركة القومية العربية الناشئة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين والتي تمثلت في عدد من الجمعيات – في ظل الانتداب الفرنسي – لم تكن تمتلك الرؤية الواضحة تجاه المستقل، ولم تضع مشروعاً سياسياً يشكل نقطة انطلاق نحو الأهداف المرجوة، إذ اقتصرت طروحاتها على إعادة إحياء بعض ذكريات الماضي أملاً في استدارة الزمن وعودة الأمة العربية إلى ما كانت عليه في الحقبة الماضية، وسنتطرق لذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الحياة الحزبية في سورية خلال الاحتلال العثماني.

المطلب الثاني: الحياة الحزبية في سورية خلال الانتداب الفرنسي.

المطلب الأول

الحياة الحزبية في سورية خلال الاحتلال العثماني

لقد ساءت أحوال الوطن العربي في ظل الاحتلال العثماني، فتدهورت أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتراجعت الحركة الفكرية، وعمت الفوضى في أرجائه، ولما كانت الدولة العثمانية خاضعة لنظام من الحكم المطلق يرأسه السلطان ويديره جماعة من مستخدمي القصر فقد استُبعد المواطنون (الرّعية) عن المشاركة في شؤون الحكم، فلم تقم لذلك أحزاب سياسية تمثل اتجاهات الرأي العام، إذ لم يكن للشعب عندها رأي في سياسة البلاد أصلاً، وهكذا خضع العرب كثيرهم لهذا الواقع الصعب وكانت الدولة العثمانية رضخت للضغط الداخلي والخارجي معاً، واضطرت إلى تعديل بعض مظاهر الحكم فيها، فأعلنت دستور عام ١٨٦٧، وظهرت في هذه الأثناء بوادر النهضة الحديثة في سورية والبلاد العربية عامةً، وخاصة بعد الاتصال بالثقافة الغربية عن طريق البعثات الأجنبية وحملة نابليون على مصر، وبرزت براعم نهضة فكرية ثقافية كان مسرحها لبنان، بسبب وضعه السياسي الممتاز بعد عام ١٨٦٤م وما يؤمنه من الحرية النسبية فيه، وعلى الرغم من ذلك بقيت السياسة مادة مهربة لا بُد للعامل في ميدانها من التستر في سواد الليل[1].

وقد دخلت حركة النهضة الحديثة وحملتها السياسية بظهور الجمعيات السياسية التي أدت السرية منها والعلنية دوراً مهماً في إيقاظ الشعور القومي، وذلك لأنها أسهمت في إحياء التراث العربي، وشجعت على نشر الثقافة العربية والوعي الوطني والقومي، وعالجت أوضاع البلاد العربية والأخطار التي تهددها، ولا سيما ظهور سياسة التتريك، ووضعت البرامج السياسية التي حددت مطالب

(١) د. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية، مرجع سابق، ص٢٨.

سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص٢١١.

العرب وحافظت على الشخصية العربية[١].

فقد ظهرت أول جمعية سياسية في سوريا عام ١٨٤٧م باسم الجمعية العلمية السورية، وقد عبرت الجمعية في مظهرها عن إيمان العرب بالوحدة، وافتخارهم بها، وهي تدل على مدى الإدراك القومي للأمة العربية، وجمعية بيروت السرية التي تأسست عام ١٨٧٥م في بيروت من خمسة شباب، وضمت إليها فيما بعد اثنين وعشرين شاباً من الطوائف الدينية المختلفة، وكان لها فروع في بيروت **ودمشق** وطرابلس، وقصرت نشاطها منذ نشأتها على الدعوة الشفهية سراً، ثم ألصقت نشرات على الجدران ضد الاستبداد التركي وخطر الاستعمار الأوروبي وكانت تطالب بالحكم الذاتي، وكانت أهم نشرة لها هي التي ألصقت على جدران بيروت في ٣١ كانون الأول عام ١٨٨٠، تتضمن برنامجاً يحتوي نقاطاً واسعة وهي[٢]:

١. منح الاستقلال لسورية ممتدة مع لبنان.

٢. الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد.

٣. إلغاء الرقابة والقيود التي تحول دون حرية الرأي وانتشار العلم.

٤. عدم استخدام الوحدات العسكرية المميزة عن أهل البلاد إلا من حدود بلادهم.

---

(١) انظر د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، قراءة سياسية، دمشق، دار الصفدي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٦-٢٧.

(٢) د. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩.

سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص٢١٢، ومن الجدير بالذكر أن السلطنة العثمانية آنذاك كانت تطلق على تلك التنظيمات اسم جمعيات، والجمعية بحسب القانون الصدر في ١٣ آب عام ١٩٠٤: مجموعة مؤلفة من عدة أشخاص تعمل على توحيد جهودهم أو مساعيهم بصورة دائمة وبغرض لا يقصد منه اقتسام الربح، وهو لا يحتاج إلى رخصة، ولكنه يلازم إعلام الحكومة بها بعد تأسيسها.

للمزيد انظر: د. هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية، السرية والعلنية، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١م، ص ٢٠.

ولكنها لم تستطع الاستمرار في ذلك للأسباب الآتية[١]:

١. عدم ملائمة الظروف وشدة الاستبداد.

٢. ضعف الوعي العربي بين أبناء الشعب.

٣. هجرة العناصر النشيطة من أعضائها إلى مصر.

وبعد إعلان الدستور في ٢٣ تموز عام ١٩٠٨ وقيام الحرب العالمية الأولى، قام العرب السوريون بنشاط سياسي كبير في المجال القومي، ومرت الحركة العربية الحديثة في عهد الدولة العثمانية بدورين سنتطرق لهما تباعاً.

الفرع الأول: الحركة العربية بين عامي ١٩٠٨ و١٩١١م.

الفرع الثاني: الحركة العربية بين عامي ١٩١٢و ١٩١٥م.

الفرع الأول

الحركة العربية بين عامي ١٩٠٨ و١٩١١م

أهم مظاهر هذا الدور قيام منظمات تجمع شمل السوريين وتنطق بلسانهم، ومن تلك المنظمات[٢]:

أولاً – جمعية الإخاء العربي العثماني: تم افتتاح مقرها في الأستانة، ونص قانونها الأساسي على أن لا تضم غير العرب، فهي جبهة قومية مخلصة للدولة العثمانية، تسعى للمحافظة على أحكام الدستور بالتعاون مع جمعية الاتحاد

(١) د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية، مرجع سابق، ص٢٩-٤٣.

وللمزيد من التفاصيل راجع: د. محمود علي ماهر، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٣٨. وما بعدها.

د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، دراسة تحليلية ونقدية لواقع العمل الحزبي ما بين ١٩٧٣-٢٠١٣م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٤-٢٠١٥م، ص٣٥-٣٦.

والترقي، وترمي إلى رفع شأن الأمة العربية من النواحي الاقتصادية والثقافية والدفاع عن مصالح العرب في الأستانة، ومارست نشاطها علناً وبصورة صريحة، فقامت الحكومة التركية بإلغاء هذه الجمعية التي كانت أولى ثمرات التنظيم السياسي، فلم تعش طويلاً، لأن التجانس كان مفقوداً بين أعضائها فحل محلها المنتدى الأدبي.

ثانياً – المنتدى الأدبي: أنشئ في القسطنطينية عام ١٩٠٩، وأسسه عبد الكريم قاسم الخليل، ويوسف سليمان حيدر، وسيف الدين الخطيب، وجميل الحسيني، ورفيق سلوم، وظل المنتدى يزدهر وينشط في سبيل الفكرة والحركة القومية، وأهدافها، حتى عام ١٩١٥ إذ أغلقته السلطة الحكومية الاتحادية.

ثالثاً – الجمعية القحطانية: أنشئت هذه الجمعية في الأستانة أواخر العام ١٩٠٩، وهي جمعية سريّة وطنية تضم عدداً من المدنيين والعسكريين العرب، وغايتها بث المبادئ الصحيحة بين أبناء الأمة العربية وجمع كلمة العرب وتوحيد الصفوف، وقد انتشرت مبادئ هذه الجمعية بين شباب العرب وضباطهم في الجيش العثماني وكثر عدد المنتسبين إليها، وكانت هذه الجمعية تدعو إلى أن تتألف الدولة العثمانية من جزأين مستقلين استقلالاً تاماً في الأمور الداخلية، الأول عربي والآخر تركي، وتكون الدولة عربية تركية في إطار عثماني، وقد عاشت هذه الجمعية حتى الحرب العالمية الأولى.

رابعاً – الجمعية العربية الفتاة: تأسست الجمعية العربية الفتاة في باريس عام ١٩١١م، وأسسها عدد من المفكرين وخريجي الجامعات، أبرزهم أحمد قدري، ومحمود رستم، وعارف النهاري، وغيرهم، وكانت تهدف في بادئ الأمر إلى النهوض بالأمة العربية وعدم الانفصال عن الترك، وكان من أهم أعمالها تهيئة المؤتمر العربي في باريس، وبعد إعلان الحرب جاءت تدعو إلى الانفصال والاستقلال، وكانت هذه الجمعية عربية قومية تعمل في نطاق أمة عربية، وكيان عربي موحد، لا يُقبل فيها إلا العرب عسكريين كانوا أو مدنيين،

وكذلك كانت سرية لا يتم الانتساب إليها إلا بعد اجتياز مراحل أولهما: الترشيح؛ أي أن يرشح أحد أعضاء الجمعية شخصاً من دون علمه أمام الهيئة الإدارية، فإذا دُرس الترشيح وقُبل فوتح المرشح بذلك، فيدعى إلى حلف اليمين بالإخلاص لمبادئ الجمعية وأهدافها التي تنص على بذل الجهة لإيصال الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة والمستقلة الكبرى.

وقد انتقل مركزها إلى بيروت عام ١٩١٣، ثم إلى دمشق عام ١٩١٤م، وقد امتازت بعدد من الصفات اللازمة لنجاح الحركات السرية والقومية خاصة، ومنها متانة إيمان أعضائها وإخلاصهم، وشدة فعاليتهم والكتمان الشديد.

خامساً – الكتلة النيابية العربية: لقد برز في هذا الدور أن استطاع مجموعة من النواب العرب التجمع في كتلة نيابية عربية، تألف منهم في آذار عام ١٩١١م حزب نيابي عربي للدفاع عن حقوق العرب في المملكة العثمانية، بغض النظر عن ألوانهم الحزبية الأخرى.

الفرع الثاني

الحركة العربية بين عامي ١٩١٢- ١٩١٥م

لقد ظهر في هذا الدور عدد من الحركات السياسية أهمها[1]:

أولاً – الجمعية الإصلاحية: حين تولى حزب الحرية والائتلاف الحكم في الدولة العثمانية تشجع القائلون باللامركزية على إعلان مطالبهم، فتألفت في بيروت عام ١٩١٢م الجمعية الإصلاحية بزعامة أحمد مختار، ووضعت عام ١٩١٣م مطالب العرب وأهدافه وهي:

الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في دوائر الولايات الحكومية، وأن تعيّن العاصمة رؤساء تلك الدوائر على أن يكونوا عارفين باللغة العربية، أما سائر

(١) انظر: د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤٣-٤٩.
سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطنة، مرجع سابق، ص٢١-٢١٧.

موظفي الولاية فيكونون من أبنائها.

ثانياً – حزب اللامركزية الإدارية العثمانية: لقد تأسس حزب اللامركزية في مصر عام ١٩١٢م، وأسسه جماعة من سياسي الشام المقيمين في مصر، وهم رفيق العظم، ورشيد رضا الطرابلسي، وشبلي شميل، واسكندر عمون، وسامي الجريدني، وحقي العظم، ونجيب الدين الخطيب، وكان له برنامج مكتوب يهدف إلى اقناع الحكومة والشعب بفوائد اللامركزية، وضرورة اتخاذها أساساً للإدارة في الدولة العثمانية في مختلف أقطارها، وقد استمر هذا الحزب بنشاطه إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى.

ثالثاً – جمعية العهد: أنشأ هذه الجمعية في الأستانة عزيز علي المصري في عام ١٩١٣م، وضم إليه نخبة من ضباط العرب في الجيش العثماني، وكانت هذه الجمعية سرية، ونص برنامجها على ما يأتي:

١. إن غاية جمعية العهد السعي للاستقلال الداخلي للعرب، على أن تظل ممتدة مع حكومة الأستانة.

٢. ترى جمعية العهد ضرورة بقاء الخلافة الإسلامية وديعة مقدسة بأيدي آل عثمان.

٣. لما كانت الجمعية تعتقد أن الأستانة رأس المشرق وأن الشرق لا يعيش إذا اقتطعته دول أجنبية، فهي تعنى عناية خاصة بالدفاع عنها وتعمل للمحافظة على سلامتها.

٤. على العرب أن يعملوا للحصول على المؤهلات اللازمة لأن يكونوا القوى الاحتياطية الصالحة للمنافذ الأمامية للمشرق وأمام الغرب، والتي كان الأتراك يشكلون عمادها.

٥. على رجال العهد أن يبذلوا قصارى جهدهم في إنماء المزايا المحمودة، وبث

الدعوة للتمسك بالأخلاق الصالحة القومية.

رابعاً – مؤتمر باريس العربي ١٩١٣م: انبثقت فكرة المؤتمر عام ١٩١٣م في ذهن بعض شباب العرب في باريس، نتيجة لاحتكاكهم بالغرب ووجودهم في محيط أكثر حرية وأوسع مدى، ويعد مؤتمر باريس من أهم مظاهر اليقظة العربية والوعي القومي، ودعت إليه الجمعية العربية الفتاة، وحضره وفود يمثلون الولايات والجاليات العربية في أوروبا وأمريكا لبحث الأوضاع في البلاد العربية وتحسن أحوالها، وترأس هذا المؤتمر عبد الحميد الزهراوي، وكان من أهم مقرراته[1]:

١. إقامة إدارة لا مركزية في كل ولاية عربية.

٢. جعل اللغة العربية اللغة الرسمية في البلاد العربية.

٣. ضمان حقوق العرب السياسية، وإشراكهم في الإدارة المركزية للدولة العثمانية.

٤. أن تكون الخدمة العسكرية محلية في البلاد العربية.

وقد حاول الاتحاديون الأتراك إحباط المؤتمر بشتى الوسائل، وعندما أخفقوا تآمروا على كل مقرراته، واستمروا في سياسة التتريك واضطهاد العرب.

يتضّح مما تقدم أن الأحزاب التي ظهرت في العهد العثماني لم تكن أحزاباً برلمانية علنية كالأحزاب المعروفة حالياً، ولكنها كانت حركات ومنظمات في أشكالٍ مختلفة، عملت في سبيل التحرر القومي، وهي في مجال عملها المفيد اضطرت إلى العمل السري والتستر وراء أهداف علنية ظاهرة، حتى أنه لم يكن لبعضها برامج مكتوبة[2].

(١) د. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا، مرجع سابق، ص٣١-٣٩.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص٢١٦-٢١٧.

المطلب الثاني

الحياة الحزبية في سورية خلال الانتداب الفرنسي

إن الحركة السياسية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين والتي تمثلت في عدد هذه الجمعيات، لم تكن تمتلك الرؤية الواضحة تجاه المستقبل، ولم تصنع مشروعاً سياسياً يشكل نقطة انطلاق نحو الأهداف المنشودة، إذ اقتصرت طروحاتها على إعادة إحياء بعض ذكريات الماضي أملاً في استدارة الزمن وعودة الأمة العربية إلى أمجادها السابقة، بالإضافة إلى أن البيئة الاجتماعية المتخلفة والمناخ الدولي في ظل أجواء الحرب العالمية الأولى لم يكونا ليساعداها على بناء المؤسسات القادرة على النهوض بالمهام الجديدة لتحقيق أهداف الحركة القومية، إذ بقيت في إطار الأمنيات أمام واقع أليم ومعقّد من الناحية الاجتماعية والدولية لتقع البلاد مجدداً تحت حكم أجنبي من نوع آخر[١].

ولقد قاد الحركة السياسية في سورية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي أعضاء من العائلات والأسر المنتمية إلى الطبقة العليا المدنية، ومسؤولون سابقون في السلطة العثمانية، فكان ثمة درجة ملحوظة من الاستمرارية في ممارسة السلطة السياسية المحلية في سورية من دون انقطاع، فقد بقي غالبية المسؤولين السابقين عن الشؤون المحلية في ظل الحكم العثماني أو أبنائهم، هم من يمارسو النفوذ السياسي تحت سلطة الانتداب الفرنسي، بمعنى آخر بقيت الزعامة المدنية هي حجر الزاوية في العملية السياسية في سورية[٢].

وقد لجأ الفرنسيون، كما فعل العثمانيون قبلهم، إلى الاعتماد على ذوي النفوذ على المستوى المحلي للقيام بدور الوسيط بين سلطة الانتداب والمجتمع السوري كأسلوب في الحكم، وذلك نظراً إلى مكانتهم التقليدية ومستوى

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ٣٨.

(٢) فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، ١٩٢٠-١٩٤٥، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧م، ص٢٥.

تعليمهم وخبراتهم الإدارية السابقة.

الأمر الذي شكل نوعاً من الاستمرارية في ممارسة السلطة من جهة، وقيادة الحركة الوطنية من جهة أخرى، وخاصةً بعد تغير طبيعة الحكم الأجنبي[١].

ولقد مرّت الحياة الحزبية في فترة الانتداب الفرنسي بمراحل عدة سنتطرق لها فيما يأتي:

الفرع الأول: الأحزاب السياسية في العهد الملكي والانتداب.

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية بعيد الانتداب.

الفرع الأول

الأحزاب السياسية في العهد الملكي والانتداب

في عام ١٩١٨م أعلن السوريون استقلالهم تحت قيادة الملك فيصل الأول، ابن الشريف حسين، إلا أن بريطانيا وفرنسا المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى، كانتا تخططان لاقتسام المناطق التي حررت من السيطرة العثمانية فيما بينهما، ووفقاً لاتفاقية سايكس- بيكو السرية، اتفقت الدولتان على تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، على أن تكون سوريا في منطقة النفوذ الفرنسي[٢].

لقد دام الحكم الملكي في سورية حوالي عشرين شهراً بين عامي ١٩١٩-١٩٢٠م، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت جيوش الأمير فيصل إلى سورية في ٤ تشرين الأول عام ١٩١٨م، وأعلن نفسه حاكماً عليها، وبهدف مواجهة الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم البلاد السورية إلى مناطق نفوذ بينها، جرت

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢) د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٣م، ص١٨٦-١٨٧.

انتخابات عامة، ودُعي النواب الذين يمثلون المناطق السورية كافة إلى الجلسة الافتتاحية في ١٧ حزيران عام ١٩١٩م، وبذلك تشكلت أول هيئة تمثيلية ديمقراطية عربية، وسميت بالمؤتمر السوري العام، وذلك بطلب من حزب الاستقلال العربي الذي طالب بعقد هذا المؤتمر الوطني الذي نص على استقلال سورية الطبيعية، واستقلال العراق، ورفض اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، ورفض الوصاية السياسية تحت مسمى الانتداب وقبول سورية المعونة الأمريكية أو البريطانية، ورفض المعونة الفرنسية، وتنصيب الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سورية[١].

وفي غمرة هذه الأحداث كانت الهيئات السياسية المهمة قد هيأت نشأة دور النضال ضد الحكم الربحي (جمعيتا الفتاة والعهد)، أو أنها كانت تطوراً عن أحزاب سابقة كحزب الاتحاد السوري، أو ظهرت في تلك المرحلة كحزب الاستقلال، أو الحزب الوطني السوري واللجنة الوطنية العليا، وإن هذه الهيئات كانت هي[٢]:

أولاً - الجمعية العربية الفتاة: لقد ظلت هذه الجمعية سرية حتى الخامس من شباط عام ١٩١٩م، وأعلنت أنها ستمارس نشاطها العلني باسم حزب الاستقلال العربي، وقد نشأ عن هذه الجمعية السرية هيئات حزبية قامت بوحيها وعملت بتوجيهها وهي[٣]:

١. حزب الاستقلال العربي: أسس هذا الحزب ليكون مظهراً خارجياً لنشاط

---

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص١١٨، وللمزيد من التفاصيل راجع: د. سلمى مردم بك، أوراق جميل مردم بك: استقلال سورية، بيروت، شركة المطبوعات، ١٩٩٤م، ص٨٩ وما بعدها.

(٢) د. محمد رجائي زيات، الأحزاب السياسية في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٩م) ودورها في الحركة الوطنية، إربد، دار الكندي، ٢٠٠٠م، ص١٨ وما بعدها.

د. هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، مرجع سابق، ص٢٥-٣١.

(٣) محمد رجائي زيات، الأحزاب السياسية في سوريا، مرجع سابق، ص١٨ وما بعدها.

الجمعية السرية، وهدفه هو هدف الجمعية العربية الفتاة الأول ألا وهو: استقلال العرب ووحدتهم الشاملة، وأسست له فروع في المدن السورية.

٢. **النادي العربي:** وتشرف عليه هيئة الجمعية الفتاة، واستوحيت فكرته من المنتدى الأدبي وأصبح نادياً قومياً وسياسياً وثقافياً، وقد ألقى فيه الملك فيصل بعض خطبه، وعقد فيه المؤتمر السوري أولى جلساته.

٣. **حزب التقدُم:** وكان مظهراً برلمانياً للجمعية الفتاة وحزب الاستقلال، وقد شُكِّل لتحقيق أهداف الجمعية الفتاة داخل البرلمان، وكان أعضاء هذه الكتلة يهدفون إلى الاستقلال، وعدم التساهل تجاه المطامع الأجنبية، ويحملون مبادئ اجتماعية إصلاحية.

ثانياً – جمعية العهد السوري: لقد كان نشاط هذه الجمعية سرياً في العهد العثماني، وأصبح مركزها دمشق في العهد الفيصلي، وقد انقسمت بسبب الظروف عام ١٩١٨م إلى جمعية العهد السوري وجمعية العهد العراقي، وعالجت كل منهما المسألة النظرية الخاصة به، ومن الأحزاب الأخرى التي نشأت في تلك المرحلة: حزب الاتحاد السوري الذي طالب باستقلال العرب والرغبة في تطبيق نظام اللامركزية، واللجنة الوطنية التي كانت مظهراً من مظاهر النشاط الشعبي، وتألفت من مختلف الهيئات والأحزاب في تشرين الثاني عام ١٩٠٩م برئاسة كامل العقاب، والحزب الديمقراطي الذي كان يؤلف الجبهة البرلمانية المقابلة لحزب التقدم في المؤتمر السوري، والحزب الوطني السوري الذي نشأ في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٢٠م نتيجة للتيارات والجبهات الشخصية التي قامت في صفوف الجمعية الفتاة، فقد نص هذا الحزب على: استقلال سوريا الطبيعية، والمساواة، وتقوية الصلات القومية والأدبية بين الشعوب العربية[١].

(١) سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص٢٢٠.

الفرع الثاني

الأحزاب السياسية بُعيد الانتداب

بعد إعلان الانتداب الفرنسي البريطاني بموجب مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠م تقاسمت فرنسا وبريطانيا النفوذ على المنطقة، فقد زالت سورية الطبيعية من الجغرافيا السياسية للمنطقة، إذ تم وضع فلسطين والأردن تحت النفوذ الإنجليزي، وما تبقى من سورية تحت الانتداب الفرنسي، وقد لاقت سلطة الانتداب المحتلة طوال فترة الانتداب والتي استمرت قرابة ٢٥ سنة كافة أشكال المقاومة الشعبية المسلحة والسياسية التي لم ترضَ بديلاً عن الاستقلال التام.

وبعد الانتداب الفرنسي ظل الشعب أمام الانتداب مرغماً على سلوك سياسة سلبية حتى عام ١٩٢٦م، وكان يعبر عن آرائه في بعض الأحيان بإغلاق المتاجر ورفع العرائض والشكوى، من دون أن يستطيع القيام بعمل منظم للدفاع عن مصلحته الوظيفية، ولكن الهيئات السياسية السورية في مصر والأردن أو في أوروبا كانت تتولى إثارة المسألة الوطنية السورية أمام الرأي العام، وأهم هذه الأحزاب: حزب الاستقلال في الأردن، وحزب الاتحاد السوري في مصر، واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني[1].

ومع قيام الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥- ١٩٢٧م نشأ أول حزب سياسي سوري في العهد الفرنسي، وانتقل مركز النشاط إلى داخل البلاد، ومن الأحزاب التي نشأت في هذه المرحلة[2]:

أولاً – حزب الشعب: وهو أول حزب سياسي أُنشئ في سورية بعد الاحتلال الفرنسي وتأسس في دمشق عام ١٩٢٥م، بقيادة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وسرعان ما تم حله من قبل الفرنسيين بسبب اشتراكه في الثورة

(١) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية، المرجع السابق، ص٨٣-٨٤.

(٢) د. محمد رجائي زيات، الأحزاب السياسية في سوريا، مرجع سابق، ص٦٧ وما بعدها.

السورية الكبرى عام ١٩٢٥م، وضم عدداً كبيراً من القادة السياسيين آنذاك، ومنهم فارس الخوري وحسن الحكيم ولطفي الحجار وإبراهيم هنانو وغيرهم، ودعا الحزب إلى تحقيق السيادة الوطنية ووحدة البلاد بحدودها الطبيعية وضمان الحريات وتوجيه البلاد نحو سياسة ديمقراطية اجتماعية مدنية وحماية الصناعات وتطويرها، وكان أول أعمال الحزب أن شارك في الثورة السورية، وتشتت الحزب بعدها بسبب الخلاف والتباين في الرؤى حول مقاومة الاحتلال، إذ رأى بعضهم ومنهم عبد الرحمن الشهبندر ضرورة استمرار الكفاح المسلح والثورة ضد المحتل الفرنسي، بينما بعضهم الآخر الذي يتزعمه لطفي الحجار وفارس خوري تبنى أسلوب التفاوض والحل السلمي، الأمر الذي أدى إلى تصدعه وذهاب الكثير من كوادره إلى أحزاب أخرى، إلى أن تم تشكيل ما سمي بالكتلة الوطنية[١].

ثانياً – حزب الوحدة: وهو الحزب الآخر المرخص في هذه الفترة، وقد ضم مجموعة من رجال الإدارة والموظفين وبرنامجه المكتوب ينص على توحيد سورية تحت حكومة واحدة مستقلة على أساس السيادة القومية، والنهوض بالاقتصاد وتخفيض الضرائب، وإيجاد التآلف بين السوريين، وتحسين حال الطبقة العاملة، وقد حُل عند نشوب الثورة[٢].

ثالثاً – الكتلة الوطنية: نشأت الكتلة عام ١٩٢٥م من بقايا قادة حزب الشعب المنحل وعدد من المتنفذين والوجهاء، ولم تظهر بصورة رسمية إلا عام ١٩٣٠م، لخصت الكتلة أهدافها في تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية، وسعيها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة على جميع أراضيها في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان حق تقرير مصيره

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٣٩.

إبراهيم محمد وجيه المالكي، دور الأحزاب المرخصة في الجمهورية العربية السورية في التنمية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)، وفي مرحلة إعادة الإعمار، رسالة ماجستير، هيئة التخطيط والتفاوت الدولي، معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، إشراف د ياسر كلزي ٢٠١٩م، ص٤٩.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص٢٢١.

ضمن حدوده القديمة، والعمل على إقامة اتحاد مع الدول العربية، ومما عرف عن الكتلة أيضاً أنها شكلت واجهات حزبية، مثل تنظيم القمصان الحديدية والشباب الوطني، والذي كان من أبرز قادته منير العجلاني[١].

لم تكن الكتلة الوطنية حزباً سياسياً بالمعنى الحديث للمصطلح، ومع أنها وضعت لائحة تنظيمية داخلية وأحكاماً لتوزيع المسؤوليات والمهام إلا أن بنيتها التنظيمية بقيت مهلهلة، تعتمد على الروابط الشخصية كالمصاهرة والقرابة والصداقة، وكان كل زعيم ينضم إلى الكتلة يجلب معه مجموعته من المؤيدين له الذين يدينون له وليس للكتلة، فقيادة الكتلة لم تبذل محاولات جدية لتنشئة رأي عام ناضج أو مختلف المناطق السورية بهدف إدخالها في التيار الرئيس للحركة الوطنية أو لتطوير العمل نحو تأليف حزب ذي قاعدة جماعية وأيدولوجية موحدة، بل فضلت قيادة الكتلة تعبئة الجماهير بصورة متقطعة، أو كلما دعت الحاجة لذلك في إطار من العمل التكتيكي فقط[٢].

رابعاً – الحزب الشيوعي السوري: نشأ بعد قيام الثورة السورية الكبرى في عام ١٩٣٠م، إذ تم الإعلان عن وجود الحزب رسمياً بعد أن كانت نشأته في لبنان ثم انتقل إلى سورية، وكان الحزب الشيوعي اللبناني أساس الحزب الشيوعي السوري، وقد ناضل الحزب ضد الاستعمار والمطالبة بالاستقلال معتمداً معظم العمال والفلاحين والجماهير الشعبية الكادحة والاشتراكية العلمية، وقد وقف هذا الحزب موقفاً سلبياً من قضية الأمة العربية ووحدتها، بل وتجاهل ضرورة قيام تلك الوحدة وكذلك موقف قادتها التي انقسمت حول القضية الفلسطينية، ونتيجة لهذه الخلافات التي نشأت بين أعضاء الحزب حدثت الانقسامات في صفوفه[٣].

---

(١) إبراهيم وجيه المالكي، دور الأحزاب المرخصة في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص٤٨-٠.

(٢) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤٠.

(٣) محمد رجائي زيات، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٢٦٧ وما بعدها.
سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص٢٢٢.

خامساً – الحزب السوري القومي الاجتماعي: يعد هذا الحزب من أكثر الأحزاب السياسية في ذلك الوقت شعبيةً وتقبلاً للواقع، وقد أسسه أنطون سعادة في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٢م، وقد رأى الحزب ضرورة فصل الدين عن الدولة، لأنه لا يوجد في الدين أمم وقوميات، وهذا ما ينافي الهدف القومي الذي بنُي الحزب من أجله، ورأى كذلك ضرورة إقامة العدل الاجتماعي والاقتصادي بين الجميع، ولم يعد الحزب الشروط التي وضعت في معاهدة عام ١٩٣٦م بين فرنسا وسورية كافية لتحقيق المطالب القومية[١]، واهتم الحزب كذلك بقضية فلسطين التي عدّ فيها أنطون سعادة فلسطين جزءاً من وطن كامل غير قابل للتجزئة لأم واحدة هي الأمة السورية[٢].

سادساً – عصبة العمل القومي: تأسست عام ١٩٣٣م من قبل مجموعة من الشباب المثقف من سورية ولبنان، وعلى رأسهم صبري العسلي وزكي الأرسوزي، وقد كانت ذات شعبية قوية، وحددت لها هدفان هما: سيادة العرب واستقلالهم المطلقين، والوحدة العربية الشاملة، وقد وقفت العصبة من معاهدة عام ١٩٣٦م موقف المعارض المتطرف، وقد كانت تحمل عوامل ضعف في بدايتها ولم تكن حزباً نظامياً[٣].

إن الصفة العمومية التي غلبت على العصبة هي التي منعتها من توسيع قاعدتها أبعد من المدارس والجامعات لتشمل الأحياء الشعبية في المدن والقرى، وكان مرد ذلك، ولو بشكل جزئي إلى أن قادتها الشباب، لم يكونوا قريبين من الشارع، وخاصة في المناطق الريفية إلا في حالات استثنائية قليلة، بالرغم من أن عدداً غير

(١) في عام ١٩٣٦ وافقت فرنسا على منح سورية استقلالاً جزئياً، ووقعت معاهدة بين البلدين تنص على منح سوريا الاستقلال، إلا أن فرنسا تنصلت من بنود المعاهدة بسرعة، وبقيت قواتها على الأرض السورية، وظلت فرنسا الحاكم الفعلي للبلاد، انظر: د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٢) د. محمد حرب فرزات، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص١٤٢-١٦٢.

(٣) د. محمد علي ماهر، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٦٧-٦٨.

قليل من أنصار العصبة بدأ حياته المهنية مدرساً في القرى، إلا أن ذلك لم يسهم في توسيع قاعدتها الشعبية، إلا بعد الاستقلال، وبوقت طويل، بمجيء سليلها المباشر في الفكر القومي، حزب البعث العربي الاشتراكي [(١)].

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب التي ظهرت في هذه المرحلة، فقد نشأت أحزاب أخرى في تلك الفترة كالجبهة الوطنية المتحدة عام ١٩٣٥م، والإخوان المسلمون عام ١٩٣٥م، وحركة البعث عام ١٩٤٣م قبل أن يتم إعلان ولادة الحزب عام ١٩٤٧م، وحزب الأحرار السوري عام ١٩٤٤م[(٢)].

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤١.

(٢) للمزيد من التفاصيل راجع: د. محمد رجائي زيات، الأحزاب السياسية في سوريا ١٩٢٠-١٩٢٩م، مرجع سابق، ص٢١ وما بعدها.

المبحث الثاني
الحياة الحزبية في سورية بعد الاستقلال

تمهيد وتقسيم:

لقد احتكر الزعماء التقليديون ولعقود طويلة، العمل السياسي، لكن هذه الاستمرارية ترنحت في ظل الأحداث والمتغيرات الجديدة التي شهدتها سورية، والتي أسهمت إلى حدٍ كبير في إعادة ترتيب القوى الاجتماعية والسياسية، وانتقال مركز الثقل في النشاط السياسي بالتدريج من يد الرموز السياسية التقليدية إلى أيدي قوى ونخب سياسية جديدة، وإن لم يكن بشكل كامل.

وقد تحولت آليات العمل السياسي في سورية من البيوت والمساجد إلى المدارس والتجمعات الحزبية ومراكز الأعمال الحديثة، رافقها زوال سلطة النخب السياسية التقليدية بالتدريج على أيدي نخب جديدة أولى منها في السلم الاجتماعي، بدأت تهدف إلى التطرق للقضايا الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، والاهتمام بقضية الاستقلال والتحرر، وبالتالي سنقسم هذا المبحث إلى ما يأتي:

المطلب الأول: الأوضاع الحزبية الجديدة إبان الاستقلال.

المطلب الثاني: الحياة الحزبية خلال الوحدة ١٩٥٨م وبعد ثورة آذار.

المطلب الأول

الأوضاع الحزبية الجديدة إبان الاستقلال

انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م وتنصل الفرنسيون من وعودهم مجدداً، قاوم السوريون الاحتلال الفرنسي، وفي ٢٩ أيار عام ١٩٤٥م ردت فرنسا بوحشية من جديد، إذ قصفت مبنى البرلمان السوري في دمشق، مما أدى إلى استشهاد عدد كبير من المواطنين مدنيين وعسكريين، مما أثار المزيد من الاحتجاجات في سورية والعالم العربي، وانتقلت الأزمة إلى مجلس الأمن الدولي الذي طالب بجلاء القوات الفرنسية عن البلاد في ١٧ نيسان عام ١٩٤٦م، وتحت ضغوط طويلة متزايدة انسحبت آخر القوات الفرنسية من سورية، وأعلن ذلك اليوم، الذي شكل بداية عهد جديد، عيداً وطنياً، وبالتالي سنتطرق للأوضاع الحزبية الجديدة إبان الاستقلال من خلال ما يأتي:

الفرع الأول: الواقع السياسي بُعيد الاستقلال.

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية الفاعلة بعد الاستقلال.

الفرع الأول

الواقع السياسي بعيد الاستقلال

لقد خضعت سورية خلال هذه المرحلة لظروف قاهرة بسبب الحرب العالمية الثانية والحكم العسكري الفرنسي المباشر، وأُكرهت الأحزاب على الامتناع عن ممارسة النشاط الحزبي تحت طائلة القوانين العرفية، إلا أن الضغط الشعبي أجبر فرنسا على إنهاء الانتداب واستقلال سورية وسيادتها على لسان مندوبها الجديد كاترد على أن يضمن ذلك بمعاهدة تقرر فيها نوع العلاقة بين سورية وفرنسا، وأصبح تاج الدين الحسيني رئيساً للجمهورية، وبعد وفاته عام ١٩٤٢م

أجريت انتخابات وطنية انتخب فيها شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وتشكلت حكومة برئاسة سعد الله الجابري طالبت فرنسا بتسليم الجيش الوطني والجلاء عن أراضيها[١]، وبعد جلاء القوات الفرنسية جرت انتخابات في تموز عام ١٩٤٧م وتشكل مجلس للنواب، وقد ضم مئة وأربعة عشر نائباً، ولكن لم يكن فيه أحزاب بالمعنى الصحيح، وإنما تألفت فيه تكتلات جمعت ما بين أعضائها الصداقة والإقليمية والمصالح المتوافقة[٢].

ولقد غادر الفرنسيون سورية مخلفين وراءهم قوى سياسية مبعثرة ومضطربة أخذت تتلمس طريقها تحت وطأة جملة من المتغيرات الجديدة في المجتمع، رافقت مرحلة الاستقلال، وتركت أثرها العميق في الحياة السياسية، فقد أدت الزيادات السريعة في عدد السكان، وتغير نمط الصناعات التقليدية البسيطة في ظل نظام اقتصادي متخلف وتبدل المناخ الفكري العام، وغيرها من التطورات إلى إحداث الكثير من التغيرات في واقع العمل السياسي وكان من أبرزها:

أولاً – ظهور الأحزاب الأيديولوجية:

لقد شكل صعود هذا النوع من الأحزاب، والتي يقودها جيل شاب، تحدياً للنظام السياسي القديم، وإذ كانت قياداتها تنتمي إلى طبقات ومنظمات مهنية آخذة بالظهور، وتلقت تعليمها في المجتمعات الغربية، ووجدت الإرث السياسي العثماني، بأدواته المحلية غريباً منها، و على الرغم من قبولها كثيراً من المفاهيم الليبرالية البرجوازية، كالدستور والحياة البرلمانية والحقوق والحريات الشخصية

(١) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية، مرجع سابق، ص٢٠٥-٢١١م. وقد تجلت هذه المرحلة السياسية منذ عام (١٩٤٤-١٩٤٩م) بظهور المعارضة البرلمانية إذ طالب بعض النواب بإيجاد فرقة معارضة في المجلس إلى جانب الفريق المؤيد، ولكن لم تكن فكرة إيجاد المعارضة صحيحة عملياً، فالمعارضة لا تنشأ إنشاءً، ولكن تخلق بحكم الظروف.

للمزيد: انظر د. خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المعتمدة للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م، ص١٩٣ وما بعدها.

(٢) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص٢٢٥.

الفردية، فإنها دعت إلى حل الروابط التقليدية القائمة على الاستقلال، والتي كانت الزعامات التقليدية قد تجاهلتها.

وتميزت النخب السياسية الصاعدة باعتناقها للقومية العربية وتبنيها لاستراتيجية أكثر ثورية من أجل إقامة الوحدة العربية، خلافاً للقيادات الوطنية التقليدية التي كانت قد اكتفت بالعمل ضمن الإطار السياسي والإداري الذي وضعه الانتداب الفرنسي، والذي يرمي إلى عزل سورية عن محيطها السوري[1].

كما شهدت الساحة السياسية ظهور عدد من الشخصيات الوطنية الجديدة، والتي بدأت تنشط خارج الإطار التقليدي للحركة الوطنية، كان من أبرزهم أكرم الحوراني مؤسس الحزب العربي الاشتراكي، والذي استطاع، من خلال تحريضه للفلاحين، وخاصةً في ريف مدينة حماة، أن يكسر سيطرة الملاكين الغائبين السياسية التي كانوا يتمتعون بها، فمثل بذلك نوعاً جديداً من المعارضة، بفكر يتسم بمستوى مختلف وأعمق بصورة عامة، إلى جانب حركات أخرى، آخذة بالنمو والامتداد في الساحة الوطنية، كحزب البعث والحزب الشيوعي السوري وحركة الإخوان المسلمون، إلا أنه كان لكل حركة فكرها وأيديولوجيتها الخاصة بها.

إذ وضعت كل مجموعة برامجها وتصوراتها للعمل الوطني من منطلق المبادئ التي تؤمن بها، وعلى الأخص تجاه بعض المسائل الوطنية، والتي كانت النخبة السياسية القديمة قد تعاملت معها بسطحية، كالموقف من القومية العربية والإسلام، وطبيعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يتعين على الحركة الوطنية الالتزام بها تجاه أبناء المجتمع[2].

وشكلت النخب السياسية الصاعدة بذلك تياراً من المعارضة الجديدة للقوى

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.

(٢) د. فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص٦١٨.

الوطنية التقليدية، غلب على بعضها التوجه القومي إضافةً إلى البعد الاجتماعي، إلا أنه وبمجموعها كقوى سياسية جديدة، استطاعت أن تملك قوة يعتد بها بعد تحقيق الاستقلال، وتمكنها من تغيير الأشكال التقليدية في العمل السياسي، التي كانت مقترنة بقدامى الوطنيين[١].

ثانياً. تفكك القوى السياسية التقليدية:

كانت قيادات الكتلة الوطنية متمرسة في سعيها الدائم للبناء والاستمرار في قيادة الحركة الوطنية والهيمنة عليها، من خلال خبرتها السياسية الطويلة على مدار عقود عدة، فبعد إنجاز الاستقلال الوطني وجلاء المستعمر الفرنسي عن البلاد في ظل وجودها في السلطة، حاولت مواجهة التحدي الذي شكلته النخب الصاعدة بتياراتها المختلفة، فبقيت تسيطر على الحكومة والمفاصل الرئيسة وخاصةً الاقتصادية، إلا أن الهيمنة السياسية على الحركة الوطنية التي كان يمتلكها قدامى الوطنيين فقدت قسطاً كبيراً من حيويتها، إثر صمود تنظيمات راديكالية أيديولوجية جديدة، ولعل أهمها تمثل في عصبة العمل القومي التي أسهمت في وضع الأسس الفكرية والتنظيمية للعروبة، والتي على أساسها، طور حزب البعث نفسه، ليتحضر للتغيرات السياسية الجديدة التي ستشهدها سورية بعد الاستقلال مباشرةً[٢].

ولقد كان لبدء ظهور الصراعات بين زعماء الكتلة الوطنية، الذي بدت إرهاصاته منذ تشكل الكتلة، الأثر الأكبر في انقسامها وفقدانها السيطرة على الحركة الوطنية، والذي أسفر عن تشكل حزبين جديدين هما الحزب الوطني وحزب الشعب، إذ إن الكتلة الوطنية التي صارت تدعى باسمها الجديد "الحزب الوطني" لم يتغير فيها شيء من أفكارها، سوى أنها عبرت بشكل أوضح عن مصالحها الاقتصادية وارتباطاتها الخارجية ولقد دفعت المصالح

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤٥.

التجارية بعض قادة الكتلة للانشقاق عن التحالف الكتلوي، لأنه يتعارض مع مصالح الشمال السوري الذي كانت تربطه بالطريق التجاري الممتد من أوروبا إلى العراق وإيران والهند مصالح اقتصادية كبيرة، تضررت خلال مرحلة الانتداب الفرنسي، عندما أغلقت الحدود مع تركيا، ولذلك فقد سعى الحزب إلى إزالة الحدود العراقية السورية عبر وحدة البلدين، أو إيجاد صيغة أكثر توافقية بغية فتح الحدود[1].

ثالثاً – الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش في السياسة[2]:

لقد اعتمدت الحكومات بعد تحقيق الاستقلال على العسكر لحماية مصالحها، ومع تزايد حدة الصراع بين القوى السياسية زاد اقتراب العسكر من السلطة السياسية ومن مواقع صنع القرار، ومع ازدياد التناقضات داخل المجتمع، وفشل الحكومات في التعامل مع الكثير من القضايا الوطنية مع استمرار تدخلات القوى الدولية لحماية مصالحها، ازداد بعض القيادات العسكرية طموحاً لأخذ زمام السلطة بأيديهم وامتلاك مصادر القوة.

وفي عام ١٩٣٩ تلقت الديمقراطية في سورية ضربة موجعة، بقيام الانقلابات العسكرية، وأصبحت هذه الظاهرة جديدة في الحياة السياسية في الشرق العربي، بقيام أول انقلاب عسكري في البلاد بقيادة حسني الزعيم في ٣٠ آذار عام ١٩٤٩م، ولم يظفر حسني الزعيم بتأييد حزب من الأحزاب إلى نهاية عهده، وقد أقدم على حل الأحزاب للتخلص من مراقبة الأحزاب له في سياسته التي اعتزم السير فيها، ولم يدم حكمه سوى ١٣٩يوماً، أزيح بعدها بانقلاب سامي الحناوي في ١٤ آب عام ١٩٤٩م بحجة رغبته في تنفيذ الأهداف التي تنكر لها

(١) انظر فؤاد العشا، حافظ الأسد قائد ورسالة، دمشق، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص٢٠.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول الانقلابات العسكرية راجع: د. هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، مرجع سابق، ص٣٣-٤٢.

إبراهيم محمد وجيه المالكي، دور الأحزاب المرخصة في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص٥١-٥٣.

حسني الزعيم، فاستعادت الأحزاب المخصصة سابقاً نشاطها العلني وتسلمت مكاتبها، وفي ١٩ كانون الأول عام ١٩٤٩ قام أديب الشيشكلي بانقلاب عسكري على سامي الحناوي وأسس حركة سياسية سماها حركة التحرر العربي، واستمر حكمه حتى سنة ١٩٥٤، عندما أجبرته المعارضة الشعبية المتزايدة على الاستقالة ومغادرة البلاد، وعادت الديمقراطية نسبياً، لكنها لم تثمر ولم تستمر نتيجة ما واجهت من اضطرابات سياسية أتت هذه المرة من الخارج[1].

ممّا سبق، نجد أن تدخل العسكر في السياسات والانقلابات العسكرية، قد أدىّ إلى زعزعة الاستقرار في الدولة، وتعطيل الحياة السياسية، وقد عانت الأحزاب كثيراً من ذلك لما تنطوي عليه تلك الانقلابات العسكرية من تناقض شديد في طريقة الوصول إلى السلطة وممارسة الحكم، على نحوٍ يختلف تماماً عن أسلوب الأحزاب ووسائلها التي تقوم على السلمية.

الفرع الثاني

الأحزاب السياسية الفاعلة بعد الاستقلال

إن أغلب الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة بعد الاستقلال، تمتد جذورها إلى مرحلة الانتداب الفرنسي، إلا أنها لم تتبلور بشكل واضح إلا في مراحل لاحقة، يمكن تصنيفها إلى تيارات تقليدية، وقومية ووطنية، ودينية، وماركسية، وإقليمية نظرية، ومن أبرز الأحزاب الفاعلة بعد الاستقلال في سورية الآتي:

أولاً – الحزب الوطني:

تأسس عام ١٩٤٧م، وضم عدداً من الوجهاء الدمشقيين من زعامة الكتلة الوطنية، فاز برئاسة الحزب "سعد الله الجابري" وقد أكد الحزب على وحدة

(١) د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥٥-٦٤.
د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص١٨٨.

الأمة العربية، والسعي لتحريرها، وعلى أن الجامعة العربية مؤسسة قومية يعلق عليها أكبر الآمال، كما أكدّ المحافظة على استقلال سورية مطلقاً، وعدّ الصهيونية حركة عدائية خطرة على الكيان العربي[1].

ثانياً – حزب الشعب الثاني:

وذلك لتمييزه عن حزب الشعب الذي تأسس عام ١٩٢٥م، برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، ولقد كان مؤسسو هذا الحزب كمؤسسي الحزب الوطني من أعضاء الكتلة الوطنية، وانعقد مؤتمره في لبنان عام ١٩٤٨م، واستقطب عدداً من أبناء العائلات الإقطاعية الكبيرة والعناصر والنخب المثقفة من مدينة حلب والشمال السوري، حظي بتأييد الرئيس هاشم الأتاسي، وأبدى الحزب معارضته الشديدة لسياسية الحزب الوطني ورئاسة شكري القوتلي، كما كان من أشد الداعين إلى الوحدة مع العراق، مما وتر الساحة السياسية مع الحزب الوطني، وكان للحزب جريدته الخاصة به، والتي صدرت في عام ١٩٤٩م باسم جريدة الشعب، ومنها جرائده النذير والسوري الجديد وغيرها[2].

ثالثاً – حركة الإخوان المسلمون:

أُنشئت من عدة جماعات دينية متفرقة، طرحت الحركة، وفق بعض مراجعها، مبدأ التمييز بين الإسلام الشعبي التقليدي والإسلام السياسي الذي يدعو إلى الحركية وممارسة العمل السياسي، مدعية أن الإسلام غدا من خلالها ممثلاً في قالب حضاري وتنظيم سياسي يطرح الفكر الإسلامي ويدافع عنه ويتحدى به الأفكار والأحزاب السياسية الأخرى، إضافة إلى الكثير من المبادئ التي روّجت الحركة لها، وقد بقيت الحركة تنظيماً نخبوياً، انتصر في أغلب الأحيان على أفراد من الفئة المثقفة من المتدينين، على الرغم من محاولتها

(١) سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، مرجع سابق، ص٢٢٥-٢٢٦.

(٢) د. هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، مرجع سابق، ص٣٢١ وما بعدها.

الامتداد أكثر، وذلك بسبب رفض المجتمع لمثل هذه الحركات الدينية، استناداً إلى أن الإسلام دين سماوي لا يحتاج إلى حركات سياسية تدعي تمثيله[١].

ودخلت حركة الإخوان المسلمين في صراع مع السلطة، حيث اعتمدت على العنف، وبدأت بتنفيذ عمليات اغتيال عدد من الشخصيات العلمية، والسياسية، كاغتيال الدكتور محمد الفاضل رئيس جامعة دمشق عام ١٩٧٧، وعدد من الشخصيات العسكرية والحزبية، و تطور أسلوب العنف إلى القيام بعملية تفجير مدرسة المدفعية في حلب عام ١٩٧٩، راح ضحيتها حوالي الثمانين ضابط، وتابعت جماعة الإخوان إجرامها في العام ١٩٨٠- ١٩٨٢ في مدينة حماة بشكل خاص، وأدت هذه المواجهات مع السلطات السورية التي تدخلت لحفظ وبسط الأمن والأمان، إلى إنهاك الحركة، وهرب معظم كوادرها إلى خارج سورية، كما تم إزاحة " عصام العطار" مرشد الجماعة، وتشكيل لجنة تتولى أمور الجماعة[٢].

رابعاً – حزب البعث العربي الاشتراكي:

هو حزب قومي شعبي ثوري، يؤمن بوحدة الأمة العربية ورسالتها الخالدة، ويسعى إلى تغيير جذري في الواقع العربي، معتمداً في نضاله على الجماهير العربية، وقد تعددت الروايات حول التاريخ الحقيقي لبدايات الحزب، وكذلك حول المؤسس الأول له، فبعضهم يرجعه إلى ميشيل عفلق ومجموعته الناشطة في حركة الإحياء العربي التي تأسست في أربعينيات القرن العشرين، لجماعة تضم بعض المثقفين من مختلف العقائد والانتماءات العسكرية، لتتقلب بعدها إلى البعث العربي، بعد أن انضم إليها مجموعة أخرى تحمل فكر البعث والتي كانت تتبع زكي الأرسوزي، زعيم عصبة العمل القومي في لواء اسكندرون، إذ أعلن انسحابه منها ليشكل الحزب القومي العربي في نهاية الثلاثينات، والذي لم

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) د. محمد محمد الشافعي، سلطات الدولة بين الفكر الدستوري والفكر الإسلامي، وفكر الجماعات الإسلامية، دراسة مقارنة، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٠٥-٢٠٦.

يستمر طويلاً لينقلب إلى حزب البعث العربي، ثم ليلتحق بعدها معظم أتباعه بمجموعة ميشيل عفلق، إلا أن الثابت هو تاريخ انعقاد مؤتمر الحزب التأسيسي عام ١٩٤٧ واندماجه مع الحزب العربي الإشتراكي برئاسة أكرم الحوراني عام ١٩٥٢م، إذ نشأ حزب البعث العربي الإشتراكي في ظروف موضوعية وذاتية معقدة، وقد عُقد المؤتمر التأسيسي للحزب بين ٤- ٦ نيسان وصدر البيان النهائي في ٧ نيسان عام ١٩٤٧م، وقد حدد دستور حزب البعث العربي الاشتراكي المنطلقات الفكرية للحزب وهي: الوحدة والحرية والاشتراكية[١].

وقد برز دور الحزب في الحياة السياسية السورية كقوة مؤثرة في الكثير من الأحداث، إذ دعا إلى الاستقلال التام وتصفية المصالح الاقتصادية والسياسية للمستعمر في المنطقة، ودعم تحرر الدول العربية واستقلالها والنضال من أجل وحدتها، والتي مثلت بمجملها أهم المبادئ التي يقوم عليها فكر الحزب، وقد ازداد نشاط الحزب في الحياة السياسية السورية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، كما تعرض كغيره من الأحزاب السورية للحل عام ١٩٥٨م إثر قيام الوحدة بين سورية ومصر، حين اشترط الرئيس جمال عبد الناصر حل جميع الأحزاب للقبول بالوحدة بين القطرين، وعاد بعدها الحزب إلى النشاط ليتوج بوصوله إلى السلطة، في آذار عام ١٩٦٣م بعد ثورته على واقع الانفصال[٢]، وسنفصّل عن ذلك عند حديثنا في الفصل الثاني عن الحزب القائد.

خامساً – الحزب الشيوعي السوري:

تنظيم سياسي تبنى الماركسية اللينينية، وعدّ نفسه جزءاً من الحركة الشيوعية العالمية، تأسس عام ١٩٢٤م على يد فؤاد الشمالي في لبنان ثم أصبح

(١) انظر: المبادئ الأساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وللمزيد راجع: هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٢٤٧ وما بعدها.

(٢) د. جمال المحمود، الأحزاب السياسية، الجزء الأول، كلية العلوم السياسية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١١-٢٠١٢م، ص٤٠ وما بعدها.

خالد بكداش أمينه العام سنة ١٩٣٥م. دخل الحزب البرلمان لأول مرة عام ١٩٥٤م وتزايد نفوذه في سورية بشكل كبير في السنوات التي سبقت الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ وعارض الحزب تلك الوحدة، من منظور خاص به فتعرض أعضاؤه للسجن والملاحقة، وشهد انقساماً داخلياً عام ١٩٧٢م، فانشق إلى جناحين الأول بقيادة خالد بكداش الذي احتفظ باسم الحزب، والثاني بقيادة رياض الترك والذي عرف باسم الحزب الشيوعي – المكتب السياسي، وتعرض كلا الجناحين للانشقاق لاحقاً عام ١٩٧٨م وشهد الحزب كذلك انشقاق عنصر المكتب السياسي مراد اليوسف عام ١٩٧٩ عن جناح بكداش وفصله عن صفوف الحزب، لكن الانقسام الأخطر في حياته كان عام ١٩٨٦م عندما عقد جناح خالد بكداش مؤتمره السادس في تموز عام ١٩٨٦م، وفي المقابل عقد جناح يوسف الفيصل مؤتمره في ٣٠ كانون الثاني من عام ١٩٨٧م، وسماه أيضاً المؤتمر السادس، وأعلن كل طرف منهما أنه يمثل التنظيم الأصلي في ظل موجة من الاتهامات المتبادلة، وفي المحصلة بقي الحزبان معاً في الجبهة الوطنية التقدمية. عليه يوجد ضمن الجبهة الوطنية التقدمية حزبين للشيوعية، الأول: الحزب الشيوعي السوري جناح بكداش، و الثاني: الحزب الشيوعي السوري الموحد، وأمينه العام حنين نمر، وقد تبادلت أجنحة الحزب الثلاثة "بكداش، مراد، فيصل"، عدداً من الرسائل بغرض التوحيد وإعادة الاندماج. فشل الفريقان الأخيران في جذب جماعة بكداش إلى الوحدة، فعقدا المؤتمر السابع التوحيدي عام ١٩٩١م، وانضم جناح مراد يوسف إلى جناح الفيصل[1].

وقع الحزب على ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية في ٧ آذار ١٩٧٢م يشارك فيها حالياً بجناحيه بكداش والفيصل، وأما صوت الحزب فهو: جريدة الإنسانية، وجريدة صوت الشعب، وجريدة النور والنداء، والفجر، ونضال الشعب والسلام،

(١) د. جمال الجاسم المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٢٣ وما بعدها.

ومجلة الطريق، والثقافة الوطنية ونضال الجماهير[١].

أما بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية العربية، ففي الأردن نشأ الحزب الشيوعي الأردني في أيار عام ١٩٥١م من خلال عصبة التحرر الوطني في فلسطين، ولم يشهد الحزب بعض الأحداث التي كانت سابقة لنشوئه كقيام المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦م، وتوقيع المعاهدة البريطانية الأردنية في ١٩٤٨/٣/١٥، ومن السمات التي ميزت نشأة الحزب الشيوعي الأردني الطبيعة العربية الصرفة التي دفعت إلى التأسيس، فالخلايا الماركسية في شرق الأردن التحقت مع عصبة التحرر الوطني الفلسطيني لتشكل الحزب، وهي التي بالأساس كانت قد تشكلت في دمشق، بتأثير من الحزب الشيوعي السوري- اللبناني، وارتبطت بداياته بالدعوة إلى إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية وضمان الاستقلال الوطني، ودعا الحزب إلى تنفيذ قرار التقسيم، وتأمين عودة المشردين إلى ديارهم كموقف ينسجم مع مواقف الأحزاب الشيوعية العربية، وأهم ما يميز مسيرة الحزب التكتلات والانقسامات التي عاناها.

ونحن نؤيد وجهة النظر التي ترى أن الحزب ما زال في عنق الزجاجة إذ لم يستطع توسيع مساحة نشاطه وإثبات وجوده على الساحة السياسية، أو من خلال المؤسسات التمثيلية، من البرلمان الأردني، ويعود ذلك إلى إجراءات التضييق على العمل السياسي وهبوط سقف الحريات العامة، وأن الحزب محكوم بقوانين السلطة من جهة، وانتشار المد الإسلامي من جهة أخرى، فضلاً عن ضعف النظام الحزبي وغياب الاستراتيجية الواحدة للأحزاب الوطنية الأردنية[٢].

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد اعتمد منذ نشأته عام ١٩٣٤ على الاهتمام بالأفكار الاشتراكية التي وصلت لتثقيفه عبر طرق شتى من دول الجوار

(١) د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٩٩ وما بعدها.
وللمزيد من التفاصيل راجع: هاشم عثمان، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٣ وما بعدها.
(٢) د. جمال الجاسم المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٥٠-١٥١.

كسورية ولبنان، وأسسوا حلقات ماركسية عديدة أسهمت في نشر شعارات مهمة كالحرية والمساواة ومقاومة الاستعمار، وعانى الحزب انقسامات حزبية عديدة، أدت إلى تعطيل قدرته التنظيمية وشل حركته السياسية، وبرزت في الحزب عناصر يهودية مهمة لعبت دوراً ملحوظاً في قيادته بل إن بعض أفرادها قد استلم القيادة فعلياً، كساسون ولال الذي أُعدم بعد محاولته قيادة الحزب عام ١٩٤٩م، وصّعد الحزب نضاله وتعاون مع أطراف المعارضة العراقية لإسقاط نظام صدام حسين، وشارك في العملية السياسية بعد الغزو الأمريكي للعراق، على الرغم من العلاقات السيئة مع بعض أطرافها كحزب الدعوة بأطرافه المتعددة، واتسمت سياسته بالغموض والتزود والقصور في هذه المرحلة، وأصبح نتيجة ذلك تحصيل حاصل لهذا الواقع المرهون لسيطرة الاحتلال الأمريكي على القرار السياسي والتحاق معظم النخبة السياسية الحاكمة بالولايات المتحدة الأمريكية واكتفى بدور سياسي ضئيل، وبمناصب رسمية محدودة، وبالتالي فإن ذلك يتطلب الآن عن كوادر الحزب إعادة النظر في هذه الصيغة وهذا الدور بما يتلاءم مع دور العراق المأمول عربياً وإقليمياً ودولياً المسؤوليات الجسام المترتبة عليه[1].

وبالنسبة إلى الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس عام ١٩٢٠ بسبب الخلاف الذي دار داخل الحزب الاشتراكي بشأن المشاركة في الأممية الثالثة لتي تأسست في آذار عام ١٩١٩م كرابطة عمالية دولية، وقد تراجع نفوذه في أواخر الستينيات، وبشكل أسرع في السبعينيات، والثمانيات من القرن الماضي مع تزايد البطالة وصعود اليمين المتطرف، ونتيجة لبعض مواقفه السياسية، وكان الحزب الشيوعي الفرنسي من الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية التي طرحت في سبعينيات القرن العشرين (الشيوعية الأوروبية) جنباً إلى جنب مع الحزب الشيوعي الإسباني والإيطالي، إذ أكدت هذه الأحزاب على إمكانية انتقال السلطة عبر العمل البرلماني السلمي، كما رفضت مبدأ ديكتاتورية

(١) د. جمال الجاسم المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٥٨-١٦١.

البروليتاريا، وابتعدت إلى حد كبير عن سياسات الاتحاد السوفيتي، ومنظومة الدول الاشتراكية لأسباب فكرية وأحياناً سياسية[١].

ومما سبق نرى أن الأحزاب الشيوعية السورية نشأت بفعل انتشار الأفكار الاشتراكية التي اعتنقها بعض العرب وروج لها بعض الأجانب والمهاجرين، بدايةً لم تكن هذه النشأة نتيجة لظروف خاصة في البنية الاجتماعية، بل كانت نتاجاً لحراك ثقافي إلى حد كبير، بخلاف الأحزاب الشيوعية القريبة التي انشقت عن الأحزاب الاشتراكية كفرنسا وإيطاليا والديمقراطية كألمانيا، إلا أن هذه القاعدة لم تكن عامة، بل كانت هناك حالات مغايرة تمثلت بعض هذه الأحزاب كالحزب الشيوعي الوطني من دون التقليل من أهمية الأحزاب الأخرى، إذ تغلغل في البيئة الاجتماعية العراقية نتيجة ظروف موضوعية ذاتية ونتيجة ضعف التيار السياسي الليبرالي.

سادساً – الحزب السوري القومي الاجتماعي:

أسسه أنطون سعادة في لبنان عام ١٩٣٠م، وقتها اتهمت سلطات الانتداب الفرنسي سعادة وحزبه بالعمالة، والارتباط بالنازية في لبنان، وفي عام ١٩٤٩م، تصاعدت حدة الخلاف بين الحزب وحكومة رياض الصلح في لبنان، التي حظرت نشاطه، وتم اعتقال عدد من أعضائه، فاضطر سعادة إلى اللجوء إلى سورية، وبعد أن أحسن حسني الزعيم استقباله، انقلب عليه متراجعاً عن موقفه، أرجعه البعض إلى تواطؤ محسن البرازي الساعد الأيمن لحسني الزعيم بحكم علاقة النسابة التي تربط البرازي برياض الصلح، فقام بتسليمه إلى الحكومة اللبنانية، وتمت محاكمته في لبنان، أمام محكمة عسكرية، وأعدم صباح اليوم التالي لصدور الحكم لتجنب أي محاولة للضغط أو التوسط لإطلاق سراحه. وفي عام ١٩٤٩ نقل زعيمه الجديد جورج عبد المسيح مركز قيادة الحزب

(١) د. جمال الجاسم المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٢٧٨-٢٧٩.

من لبنان إلى دمشق، حيث شهد مرحلة ازدهار في بداية الخمسينيات وشارك مجدداً في الحياة السياسية في سورية ولبنان، ولكنها لم تستمر طويلاً، فبعد مقتل العقيد عدنان المالكي وأتهام الحزب السوري القومي الاجتماعي بعملية الاغتيال، خرج الحزب من المحاكمة بخسائر كبيرة، وانشقاقه إلى جناحين أحدهما بقيادة جورج عبد المسيح والآخر بقيادة عبد الله سعادة، وانتقل نشاط الحزب تدريجياً إلى لبنان بعد حظره في سورية[1].

وأخيراً، ظهرت عودة الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى الحياة السياسية السورية بشكلٍ واضح عام ١٩٩٠م، عندما دخل أحد أعضائه إلى مجلس الشعب، وبعد عدة سنوات بدأت وسائل الإعلام السورية تشير إلى بيانات الحزب التي تصدر في المناسبات العامة والحزبية، وأعلن الحزب منذ عام ٢٠٠٢م عن تأسيس أول مكتب سياسي له في سورية منذ عام ١٩٥٥م، وفي عام ٢٠٠٥م انضم رسمياً إلى الجبهة الوطنية التقدمية بجناحه الذي يقوده عصام المحايري في سورية، وأسعد جردات وجبران عزيمة في لبنان، وبقي هذا الجناح عند الحزب متحالفاً مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ودخل الانتخابات لمجلس الشعب متحالفاً مع أحزاب الجبهة فيما يعرف اسم قائمة الوحدة الوطنية[2].

---

(١) انظر الموقع الإلكتروني: http://www.ssnp.com/

(٢) جمال الجاسم المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٢١٠-٢١٨.

وقد صدر للحزب في سورية عدد من الدوريات الثقافية منها جريدة الجيل الجديد والبناء، اللتان تصدران في دمشق، ومجلة القيثارة في اللاذقية، وقد نصت المادة الثانية من دستور الحزب على " المبادئ الأساسية" وهي ثمانية وجاء فيها: سورية للسوريين، والسوريون أمة واحدة، القضية السورية هي قضية قومية، القضية السورية هي قضية الأمة السورية والوطن السوري، الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولدة منذ تاريخ طويل، الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها سورية، الأمة السورية مجتمع واحد، تستمد النهضة السورية القومية الاجتماعية روحها من مواهب الآمة السورية وتاريخها الثقافي والسياسي القومي، مصلحة سورية فوق كل مصلحة، للمزيد راجع: دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي.

المطلب الثاني

الحياة الحزبية خلال الوحدة ١٩٥٨ وبعد ثورة آذار ١٩٦٣م

لقد كانت التهديدات الغربية أحد العوامل التي دفعت السوريين إلى الاتحاد مع مصر في دولة واحدة أُطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة، تم إعلانها في ٢٢ شباط عام ١٩٥٨، واختير الرئيس المصري جمال عبد الناصر رئيساً لها، ولم تستمر الوحدة مع مصر طويلاً، فقد كان حل الأحزاب السياسية السورية وتطبيق الأنظمة الاشتراكية في سوريا من الأسباب التي دفعت الجيش السوري لقصم الوحدة وإعلان الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١م.

أما بعد قيام ثورة الثامن من آذار فقد عرفت سورية عودة مؤقتة للحياة الحزبية خلال فترة الانفصال، فعاودت الأحزاب التقليدية نشاطها وهذا ما سنتطرق له في هذين الفرعين كما يأتي:

الفرع الأول: الحياة الحزبية خلال الوحدة ١٩٥٨م.

الفرع الثاني: الحياة الحزبية بعد ثورة آذار ١٩٦٣م.

الفرع الثالث: العوامل التي ساعدت في ظهور الأحزاب السياسية.

الفرع الأول

الحياة الحزبية خلال الوحدة ١٩٥٨

في مرحلة الوحدة بين سورية ومصر، انتقلت سورية إلى مرحلة جديدة من تاريخها، ولقد كان الشعور الوحدوي العربي، وليس الشعور الإسلامي، هو المحرك الرئيسي لمعظم الأحداث والوقائع الكبرى خلال عقدي الخمسينيات والستينات من القرن العشرين، إذ شهدت تلك المرحلة تنامياً مضطرداً للتيارات الفكرية السامية لإيجاد هوية وطنية، لا تكون أسيرة للهوية الدينية، التي بلغت

ذروة تألقها خلال حقبة الستينات بقيادة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

وكان حزب البعث أحد أهم القوى في التيار الداعي إلى الوحدة العربية في تلك المرحلة، فبعد تزايد أعداد البعثيين في صفوف الجيش السوري، ومع تعاظم التأييد الشعبي للوحدة العربية، بات موضوع الوحدة مع مصر مطلباً جماهيرياً، وكان مبدأ حزب البعث، ومنذ أواخر عام ١٩٥٧م هو السعي في هذا الاتجاه انطلاقاً من المبادئ القومية والتي طالما آمن بها منذ تأسيسه[١].

وبعدما يقارب من عشرين يوماً على قيام الوحدة، صدر القانون رقم /٢/ في ١٢ آذار عام ١٩٥٨م، الذي حلّ الأحزاب والهيئات السياسية القائمة في سورية وحظر تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة، كما حظر على أعضاء الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة والمنتمين إليها القيام بأي نشاط حزبي على أي صورة كانت.

وحظر أيضاً تقديم أي مساعدة لهؤلاء الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي، كما نص القانون على أن أموال الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة تؤول إلى الاتحاد القومي، ونص أيضاً على أنه يعيّن بقرار من وزير الخزانة بالإقليم السوري مندوب خاص تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها.

وأوجب القانون، على كل من يكون لديه مال لأحد الأحزاب أو الهيئات السياسية المنحلة أن يقدم عنها إقراراً للمندوب خلال أسبوع وعليه أن يسلمها إليه في الميعاد الذي يعتمده، وأجاز القانون للمندوب إلغاء العقود المبرمة مع الحزب أو الهيئة المنحلة دون أن يترتب على هذا الإلغاء أي حق في التعويض للمتعاقدين الآخرين، وكل مخالفة لأحكام القانون المذكور يعاقب مرتكبها بالحبس من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥٣.

وبغرامة لا تتجاوز (١٥٠٠٠) ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين[١].

وعاشت سورية طوال فترة الوحدة بدون أحزاب سياسية، وكانت الهيئة الوحيدة المسموح لها بممارسة نوع من النشاط الحزبي هي "الاتحاد القومي" وذلك بقرار تشكيله رقم /٩٣٥/ لعام ١٩٥٩م والذي نص في مادته الأولى على ما يأتي:

"يؤلف المواطنون في الجمهورية العربية المتحدة اتحاداً قومياً، يعمل على تحقيق رسالته القومية العربية، وحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بإقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي..."[٢].

وبقي الاتحاد قائماً إلى أن أصدرت حكومة الانفصال بتاريخ ٣ أيلول لعام ١٩٦١م المرسوم رقم /٥/، والذي نص على إلغاء الاتحاد القومي وحل تشكيلاته وتصفيتها وإلغاء جميع القرارات والأنظمة المتعلقة به، وقد شكلت مسألة حل الأحزاب السياسية وإلغاء الحياة الحزبية بعد قيام دولة الوحدة، واحدة من الأخطاء الفادحة التي ارتكبها الرئيس جمال عبد الناصر، وخاصةً أن مسألة الحل طالت حزب البعث الاشتراكي الراعي الرئيس لتلك الوحدة والحامل الأساسي لها.

وقد كانت الوحدة أقل من أربع سنوات، ثم انتهت بالانفصال الذي وقع في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١م، وكان أهم ما قامت به حكومة الانفصال إطلاق حرية الصحافة ثم وضع ميثاق الوحدة الوطنية الذي وقعه عدد كبير من السياسيين ممن ينتمون إلى مختلف الأحزاب السورية المنحلة، كحزب البعث، وحزب الشعب، والحزب الوطني، وحزب الإخوان المسلمين وغيرها[٣].

---

(١) د. هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) د. هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، مرجع سابق، ص٣٧٧ وما بعدها.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول ميثاق الوحدة الوطنية والأسس والمبادئ التي قام عليها راجع: هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤٤ وما بعدها.

الفرع الثاني

الحياة الحزبية بعد ثورة آذار ١٩٦٣م

لقد غربت شمس الانفصال يوم الثامن من آذار عام ١٩٦٣م، لتبدأ مسيرة الحكم في سورية مرحلة جديدة يقود دفتها حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان فاتحة أعمال القادة الجدد البلاغ رقم /٤/ الذي نص على ما يأتي:

بدءاً من ١٩٦٣/٣/٨ وحتى إشعار آخر يوقف إصدار الصحف في جميع أنحاء البلاد ما عدا الصحف الآتية وهي: الوحدة العربية، وبردى، والبعث.. ثم بعد أقل من أسبوع صدر المرسوم التشريعي رقم /٤/ تاريخ ١٣ آذار عام ١٩٦٣م الذي ألغى امتياز الصحف والمطبوعات الدورية، وختم وأغلق أماكن طبعها، ومنع سماع أية دعوى بالتعويض عن هذا الإلغاء، وصادر المرسوم لصالح الخزينة المطابع، وآلات الطباعة، والمطبوعات العائدة لأصحاب الصحف من مجرى بيعها أو توزيعها بين الوزارات والمصالح العامة بقرار من مجلس الوزراء، كان نص على أن توضع تحت الحراسة القضائية الأموال المنقولة العائدة لأصحاب الصحف والمطبوعات المذكورة أو لأزواجهم وأولادهم، ما لم تكن ملكيتهم لها قبل الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦١م، ولم يكتف القادة الجدد بإلغاء الصحف، بل فرضوا عقوبة العزل لمدة تتراوح بين ٥ سنوات و١٠ سنوات على عدد كبير من رجالات سورية من مدنيين وعسكريين وسياسيين وحملة أقلام وقادة أحزاب سابقين وصحافيين[١].

وقد ساد جو من التوتر والاضطراب السياسي خلال تلك المرحلة، تجلى في صراعات حادة بين التيارات داخل الحزب الواحد، كحزب البعث، فتبلور في اتجاهات عدة وتيارات جديدة لعل أبرزها[٢]:

(١) المرسوم رقم /٢٩/ تاريخ ٢٥ آذار عام ١٩٦٣م، وللمزيد انظر: هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) أحمد نصر شاهر، الدولة والمجتمع المدني، دمشق، دار الرأي للنشر، ٢٠٠٥م، ص١٦٧، أشار إليه: د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥٥.

الأول- الحركة الوحدوية:

وتزعمها سامي صوفان، ومحمد الخير، وسامي الجندي، ومصطفى الخلاف، وأتباعهم، والذين عرفوا بالوحدويين الاشتراكيين، إذ كانت هذه الحركة ناصرية الميول والمواقف، ورفضت الاعتراف بالانفصال، ولقيت تأييداً من قبل بعض الضباط في الجيش.

الثاني- تيار أكرم الحوراني:

وهو تيار معاد للنظام الناصري بدعوى تفرد الأخير بالحكم.

الثالث – التيار القطري:

ويتمثل هذا التيار بالقيادة القطرية في سورية، والذي رأى أن أي وحدة لا يمكن أن تتحقق بين بلدين عربيين، إلا إذا سار كل منهما بحزم وتصميم في الطريق الاشتراكي وإقامة حكم ديمقراطي شعبي.

الرابع – تيار القيادة القومية:

ويمثله كل من ميشيل عفلق، وصلاح البيطار، وهو يحمّل الرئيس جمال عبد الناصر مسؤولية الانفصال، ويدعو إلى الوحدة العربية، ولكن بشروط أفضل من تلك التي قامت عليها سابقاً.

وأيدت الاتجاهات البعثية مجموعة من الضباط العسكريين، ليقودوا بعدها ثورة آذار عام ١٩٦٣م والتي أسفرت عن تولي حزب البعث السلطة في سورية، وحملت هذه المرحلة في طياتها الكثير من الأحداث على مستوى الحياة الحزبية تمثلت في تزايد التناحر الحزبي بين التيارات السياسية المختلفة، ومنع بعضها من النشاط، ووقوع عدد من الانشقاقات في صفوف الأحزاب، بما فيها حزب البعث، أفرزت عدداً من الأحزاب على الساحة السورية، في جملة من التطورات الجديدة، كان من أهمها[1]:

(١) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥٢.

١. الخلاف الحاد بين رؤوس حزب البعث العربي الاشتراكي، وانشقاق الحزب إلى تيارين متناقضين الأول يتزعمه أكرم الحوراني وأطلق على نفسه اسم حزب الاشتراكين العرب، والثاني يتزعمه ميشيل عفلق وصلاح البيطار، احتفظ باسمه القديم حزب البعث العربي الاشتراكي.

٢. انفصال الحزب الشيوعي السوري عن الحزب الشيوعي اللبناني ابتداءً من العام ١٩٦٤م، بعد أن كان حزباً واحداً طوال أربعين عاماً، ثم انقسام الحزب الشيوعي على نفسه في ٣ نيسان ١٩٧٢م، وأدى هذا الانقسام إلى وجود تيارين في الحزب الأول يضم خالد بكداش، ويوسف فيصل، ودانيال نعمة، وظهير عبد الصمد، والثاني يضم رياض الترك، وعمر قشاش وغيرهم، ولم تفلح كل المحاولات التي جرت للمصالحة بين هذين التيارين وعودة الحزب إلى وحدته.

٣. ولادة أحزاب جديدة أعطيت لها حقائب وزارية ثانوية، من دون أن يكون لها أي تأثير في سياسة الدولة.

٤. حظر نشاط بعض القوى السياسية: ارتأت قيادة الثورة وقف نشاط بعض الأحزاب التقليدية ذات الماضي التاريخي العريق، كحزب الشعب والحزب الوطني وحركة الإخوان المسلمين والحزب التعاوني الاشتراكي، ومنعها من ممارسة نشاطها.

ومن أهم الأحزاب والتنظيمات السياسية الجديدة في هذه المرحلة:

أولاً – الاتحاد الاشتراكي العربي: يعود تأسيس هذا التنظيم السياسي إلى عام ١٩٦٤م، بعد اندماج عدد من التشكيلات الحزبية السياسية، ذات التوجه الناصري، في حزب واحد، وهي: حركة القوميين العرب، وحركة الوحدويين الاشتراكيين، الجبهة العربية المتحدة، والاتحاد الاشتراكي السوري، وتعرض الاتحاد الاشتراكي لانشقاقات عدة، أولها كان خلال عامي ١٩٦٥- ١٩٦٦م، إذ انسحب منه حركتا الوحدويين الاشتراكيين والقوميين العرب، تبعها في عام

١٩٦٧م انقسام آخر أسفر عن ظهور جناحين، الأول بزعامة جمال الأتاسي والثاني بزعامة اللواء محمد الجراح[١].

انضم الاتحاد إلى الجبهة الوطنية التقدمية عند إنشائها عام ١٩٧٢م إلا أنه شهد بعدها انشقاقاً آخر وذلك في عام ١٩٧٣م، فخرج جمال الأتاسي بجناحه المعارض من الجبهة، وبقي جناح فوزي الكيالي فيها، واستمر في منصبه حتى عام ١٩٨٠م، عندما حدث خلاف كبير داخل الحزب، تم على إثره تشكيل قيادة مؤقتة، تم فيها تنحية فوزي كيالي، وتعيين إسماعيل القاضي أميناً عاماً، ويوسف جعيداني أميناً عاماً مساعداً، ولكن هذه التركيبة لم تستمر طويلاً، إذ تمت تنحية يوسف جعيداني عن موقعه وتم تعيين صفوان قدسي لتشكيل الحزب التقدمي الناصري، والذي عاد أدراجه إلى الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٥٨م، بعد انعقاد مؤتمر توحيدي، إلا أن تلك الوحدة يبدو أنها كانت هشة، ففي عام ١٩٩١م وبعد خلاف في الأسماء المرشحة لمجلس الشعب، خرجت مجموعة يوسف جعيداني الذي أسس عام ١٩٩٢م الاتحاد العربي الديمقراطي بالتعاون مع غسان أحمد عثمان، الذي شكل بدوره جناحه من الاتحاد العربي الديمقراطي، والذي جرى منحه للجبهة الوطنية التقدمية عام ٢٠٠٤[٢].

ثانياً – حزب الوحدويين الاشتراكيين: بعد وقوع الانفصال عن مصر، اجتمع عدد من قيادات الصف الثاني في حزب البعث في دمشق، مشكلين نواة لمجموعة صدمتها وثيقة الانفصال التي وقع عليها اثنان من قادته التاريخيين هما أكرم الحوراني، وصلاح الدين البيطار، نصبت كل جهودها لإعادة الوحدة، وأعطت ولاءها للرئيس جمال عبد الناصر تاركةً خلفها انتماءها الحزبي القديم، وقررت هذه المجموعة العمل تحت اسم "حركة الوحدويين الاشتراكيين" ولم تطلق على

(١) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٤١٥.

(٢) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، مرجع سابق، ص٣٩٣ و٤١٥ و٤١٧.

د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥٧.

نفسها اسم حزب، بل حركة، وهي تسمية لا تأخذ صفة الديمومة نظراً إلى تطلعها لقيام حزب قومي شامل تكون جزءاً منه، وفي مؤتمرها التأسيسي عام ١٩٦٢م أصدرت الحركة ميثاقاً لها نشر في بيان رسمي، يعلن تحول الحركة إلى حزب قائم بذاته وأمينه العام فائز إسماعيل، من قيادات البعث، وهو أول من وضع ميثاق الوحدويين الاشتراكيين، ونظامه الداخلي، وإليه تعود غالبية اجتهادات الحزب الفكرية ومنطلقاته النظرية، ولم يعرف الوحدويون الاشتراكيون موقع المعارضة إلا خلال فترة قصيرة، تمتد من وقوع الانفصال حتى قيام حركة ٢٣ شباط عام ١٩٦٦م، فشاركوا في إطار الجبهة الوطنية التقدمية عام ١٩٧٢م وكان ممثلو الحركة الأكثر توافقاً مع حزب البعث عند صياغة ميثاق الجبهة، جرى بعدها كثير من المباحثات والمحاولات لتوحيد الفصيلين الوحدويين والبعث، لم يكلل أي منها بالنجاح[1].

ويُعدّ تنظيم الوحدويين الاشتراكين، الحزب الوحيد في الجبهة الذي لا يملك شخصاً آخر في المعارضة، لكنه تعرض للانشقاق كغيره من التنظيمات السياسية، وقد أطلقوا على أنفسهم لاحقاً اسم حزب وذلك للتخلص من كلمة التنظيم ومن فكرة الحركة المؤقتة التي رافقت نشوء التنظيم، وفي مؤتمرهم الحادي عشر عام ١٩٧٢، انشقت كتلة أدهم مصطفى أو ما سمي حينها بمجموعة التسعين عن الحركة، وأعلنت رسمياً العودة إلى حزب البعث، كما واجه الحزب انشقاقاً آخر عام ١٩٧٥م قاده عضو المكتب السياسي للحزب أحمد الأسعد على رأس مجموعة من الكوادر، ليؤسس حزباً جديداً سمي "حزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي".

الذي سرعان ما اعترفت به السلطة السياسية وتم تمثيله في الجبهة الوطنية التقدمية، وفي مجلس الشعب، ومجالس الإدارة المحلية، على الرغم من أنه لم يتم العثور على مسوغ لهذا الانشقاق، وهو ما دفع بعضاً من كوادر الحزب لتوجيه

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥٨.

الاتهام إلى بعض مراكز القوى في حزب البعث بوقوفها وراء الانشقاق وتقديم الدعم له[١].

ثالثاً- حركة الاشتراكيين العرب – جناح قنوت: يعود أصل هذا التنظيم إلى حزب الشعب الذي أسسه عثمان الحوراني في حماة عام ١٩٣٥م، والذي تطور إلى الحزب العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني في عام ١٩٤٣م إذ شهد الحزب آنذاك انتشاراً واسعاً في حماة، وقرى حمص وحلب معتمداً في مد نفوذه على شخصية أكرم الحوراني الداعي إلى إلغاء الإقطاع ومحاربته وتحديد الملكية الزراعية. اندمج مع حزب البعث عام ١٩٥٢ ليخرج حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الثورة، ثم لينفصل عنه لاحقاً بعد انهيار الوحدة مع مصر عام ١٩٦١م، لذا يعد هذا التنظيم أحد جذور البعث، وشارك أكرم الحوراني في مباحثات الوحدة، وشغل منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وبعد اعتراضه على بعض الممارسات التي وقعت خلال عهد الوحدة، وقع على وثيقة الانفصال، بعدما شجع الوزراء البعثيين على تقديم استقالتهم من الحكومة المركزية، وبقي مُصراً على الاستقالة عادّاً الانفصال ضرورة لابد منها[٢].

وتعرضت الحركة كغيرها من التنظيمات السياسية لعدد من الانشقاقات، فبعد دخول مجموعة عبد الغني قنوت وعبد العزيز عثمان الجبهة الوطنية التقدمية، وتعيينهما عضوين ممثلين عن الحركة، انعقد المؤتمر العام للحركة عام ١٩٧٢م وانتخب عبد الغني قنوت أميناً عاماً لها، وبدأ التباعد عن مجموعة عبد العزيز عثمان الذي استمر حتى عام ١٩٩٤م، إذ حدث انشقاق أدى لتواجد حركتين في الجبهة تحملان الاسم نفسه [٣].

من جهة أخرى، لم تعقد الحركة جناح قنوت مؤتمراً عاماً لها منذ ١٩٩٤

(١) د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص١٥٣-١٨٦.

(٢) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، مرجع سابق، ص٣٤٥-٣٥٩.

(٣) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٥٩.

وحتى عام ٢٠٠٢م، وبوفاة أمين عام الحركة عبد الغني قنوت عام ٢٠٠١م، ظهرت خلافات تسوية حول قيادة هذا التنظيم، فنشأ جناح يتزعمه مصطفى محمد العائد حديثاً من العراق، وجناح تزعمه أحمد الأحمد، ادعى كل طرف بأنه يمثل التنظيم الأصل، إلى أن تم الاعتراف بجناح أحمد الأحمد من خلال تمثيله في الجبهة الوطنية التقدمية، ليصبح هذا الأخير الأمين العام لحركة الاشتراكيين العرب وممثلها في الجبهة[1].

مما سبق نرى أن ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣م قد ردّت على الانفصال وحاولت العودة بالحركة الوطنية إلى مسارها الصحيح، ولكن ذلك كله لم يؤدِّ إلى وقف حدة الانقسامات السياسية حينها بسبب ضعف الخبرة وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم في المجالات السياسية.

الفرع الثالث

العوامل التي ساعدت في ظهور الأحزاب السياسية

لا تزال البيئة الحاضنة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أكثر الأطراف التي تبادلت مع الأحزاب السياسية تأثيراتها خلال كافة المراحل التي مرت بها الظاهرة الحزبية ومنذ ولادتها، فقد ألقت بظلالها على واقع العمل الحزبي محددة بذلك طبيعة الأحزاب وعقائدها ومناهجها والتي من المفترض أنها جاءت أصلاً لتغيير بعض معطيات هذه البيئة، فكان ظهور غالبية التيارات السياسية غير بعيد عن تأثيرات المحيط وتغيرات الواقع، سواء في فترة الكفاح من أجل التحرر الوطني أو غداة نيل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية القطرية، ومن بعض الجوانب التي أثرت في نشأة الظاهرة الحزبية البنية الطبقية للمجتمع السوري أيام الانتداب والتمايز الاجتماعي للفوائد كان المحور الرئيس للمشاركة في العملية السياسية، والمناطقية، ويقصد بها اقتصار العمل الحزبي السياسي

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٦٠.

على بعض المناطق، والمدن دون أخرى بحكم التفاوت الطبقي الحاد الذي كان يعانيه المجتمع السوري[١].

بالإضافة إلى المصالح الخاصة التي لا تزال تعد من المجموعات الرئيسة لمعظم العلاقات السياسية في المجتمع، كما هو الحال في العلاقات الاقتصادية، إلا أنها تعد من السمات السيئة في الجانب الأول بخلاف ما هي عليه في الجانب الآخر، وتزداد سوءاً بضيق تلك المصالح، وخاصةً إذا ما كان الأمر يتعلق بإحدى المكونات الاجتماعية والسياسية في المجتمع كالأحزاب والتنظيمات السياسية والتي من المفترض أن تعبر عن المصالح كمعيار أساسي لنجاحها، ولكن أخطر جانب هو التخلف الاجتماعي، ليس على الحياة السياسية فحسب بل على المجتمع بأكمله، فقد شكلت مظاهر التخلف السمة الأبرز في المجتمع آنذاك، ولعقود عدة لاحقة، لا يزال كثير من تلك المظاهر يتحكم بقوة في العلاقات والبنى الاجتماعية القائمة[٢].

وقد نشأت الأحزاب السياسية في سورية، وإن كان غالبيتها لا يحمل سمات الأحزاب في البلدان المتقدمة، نظراً إلى تعقد الظواهر الاجتماعية، تحت ضغط الواقع، وبتدخل وتأثير عدد من العوامل الداخلية والخارجية منها، وإن كان بشكل متفاوت بين حزب وآخر أو بين مرحلة وأخرى خلال الفترة التي رافقت ظهور الأحزاب، ومن الصعب حصر كافة العوامل المؤثرة والتي أدت إلى ظهور الأحزاب والتنظيمات السياسية في سورية، ومن أهمها:

أولاً –دور العامل القومي والتأثر بالمفاهيم الغربية:

لقد مارست الأيديولوجيات الوطنية التي انتشرت في أوروبا ومنها إلى بقية أنحاء العالم في نهاية القرن التاسع عشر تأثيراً مهماً في الشرق، وخاصة الأفكار القومية – العرقية التي روّج لها عدد من المفكرين الألمان، إذ لاقت اهتماماً كبيراً من قبل البعض، وكأن القومية العربية بدأت تكتمل ملامحها إبان الحرب

(١) انظر: د. فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) انظر: د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٦٣-٦٦.

العالمية الأولى بعد ظهور النزعة الانفصالية، عند السلطنة العثمانية، ولعب كثير من الطلبة الدارسين في أوروبا منذ نهاية العهد العثماني، وخلال مرحلة الانتداب، دوراً بارزاً في نقل الكثير من الأفكار الجديدة إلى وطنهم كالفكر القومي الصاعد في أوروبا خلال المرحلة الفاصلة بين الحربين العالميتين[١].

وكان من نتائج انتشار تلك الأفكار وبداية الوعي للقضايا الوطنية، نشوء الأحزاب القومية في كثير من المناطق خلال مرحلة الانتداب الفرنسي كأداة للتخلص من الواقع القائم، كعصبة العمل القومي وحزب البعث، كما دفعت النخب التقليدية إلى تشكيل تنظيمات جديدة تابعة لها كتنظيم الشباب الوطني في محاولة تقليد بعض التنظيمات الأوروبية بعد أن أدركت تلك النخب أيضاً أن الأجيال الصاعدة من جيل الشباب كافة إلى القادة يمكنهم التماهي معهم اجتماعياً وثقافياً وفكرياً، وأن القيادات التقليدية باتت عاجزة عن تقديم نفسها كنماذج قيادية للطبقات الوسطى الصاعدة، كما بدأت تظهر في بعض الصحف المحلية مقالات تثني على هذه التنظيمات وتشرح كيف أباحت قيم المجتمع الخلقية، وغرس الانضباط وأسهمت في النضال الوطني[٢].

من جهة أخرى، لعبت الأزمات السياسية التي عصفت بالأمة العربية وما ولدته من قضايا قومية كقضية الوحدة العربية، إثر تشتت الأمة وانقسامها إلى دويلات قطرية بفعل المستثمر الأجنبي، وكذلك القضية الفلسطينية، بعد قيام الكيان الصهيوني، لعبت الدور الأبرز في تشكيل الأحزاب السياسية وكانت العامل الرئيس في قيامها.

فضلاً عن تأثيرها البالغ في مضامين أهدافها ومبادئها وبرامجها، إذ يندر خلوّ أغلب الأدبيات السياسية منها.

ثانياً – التبعية الأيدولوجية والثقافية:

يرى بعض الباحثين أن التبعية الثقافية والأيدولوجية بأشكالها ومستوياتها

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

(٢) د. فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص٣٦١-٣٦٢.

المختلفة، كان لها تأثير حاسم في الأوضاع السياسية في المجتمع بشكل عام، وخاصةً في نشأة الظاهرة الحزبية، إذ ظهر كثير من التنظيمات والقوى السياسية بفعل التأثيرات الأيديولوجية الخارجية، كنشوء الأحزاب الاشتراكية والشيوعية بفعل المد الشيوعي الواسع بعد صعود الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية[١].

تأثرت الساحة السورية في العقد الثاني من القرن العشرين بالأفكار الاشتراكية، إذ ظهرت بوادرها الأولى بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م، والتي لاقت بعض الرواج على الصعيد السياسي والاجتماعي، فكانت نشأة الحزب الشيوعي السوري بفعل انتشار تلك الأفكار التي اعتنقها بعض السوريين وروج **لها بعض الأجانب والمهجرين، فكانت النشأة نتاجاً لحراك ثقافي أكثر من أن تكون** نتاجاً لواقع اجتماعي واقتصادي، وذلك بخلاف غالبية الأحزاب الشيوعية في أوروبا[٢].

من جانب آخر، كان للعامل الأيديولوجي تأثير بالغ الأهمية في نشوء بعض الأحزاب، كالأحزاب الناصرية بعد تأثرها بفكر الرئيس جمال عبد الناصر، وفلسفته الثورية، إذ ورد في المنطلقات النظرية لبعض القوى أن الفكر الناصري، وفلسفة الثورة وميثاق العمل الوطني وتجربة الرئيس جمال عبد الناصر، بأهدافها العامة وثوابتها القومية تعد القاعدة الأساسية لمنطلقاتها الفكرية[٣].

ثالثاً – عامل الاضطراب السياسي:

لعبت الفوضى والاضطرابات التي شهدتها الحياة السياسية في سورية بعد الاستقلال، دوراً بارزاً في نشأة الأحزاب وطبيعتها، وخاصة في صياغة أيديولوجيتها ومناهجها، فجاء ظهور غالبية الأحزاب في أجواء مغلقة من العمل السري، مع تزايد قناعتها بتوسل القوة للوصول إلى السلطة، وسيطرة العقلية

(١) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص٦٠-٦٧.

(٢) جمال الجاسم المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٢٣، ص١٩٠.

(٣) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، مرجع سابق، ص٣٩٤.

الانقلابية عند بعض القادة السياسيين، وتزامن ذلك مع تشكل الأحزاب الراديكالية وزيادة نفوذها في المجتمع مما زاد في حدة الصراع بين القوى والتيارات السياسية، وأخذت تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية تجتذب المؤيدين لها في صفوف العسكر، مع دعوتها لتطهير الجيش من العناصر والتي كانت تنتمي إلى الطبقات الإقطاعية والبرجوازية، إذ شجعت المقربين منها للانتساب إلى صفوف الجيش ليصبحوا كقوة تعتمد عليها وتستخدمها لزيادة نفوذها في البلاد لتطبيق فكرها عن طريق الانقلابات العسكرية.

فتغلغلت تلك التيارات والقوى السياسية في صفوف الجيش والذي أصبح مسرحاً رئيسياً للصراعات السياسية والحزبية، إذ رصدت في صفوفه كتل سياسية مختلفة تمثل كافة ألوان الطيف السياسي في البلاد، كمجموعة الضباط الشيوعيين، وكتلة الضباط البعثيين، بالإضافة إلى مجموعة الشيشكلي العسكرية، وبعض الضباط من الحزب السوري القومي[١].

وقد اعتمدت القوى السياسية على حلفائها والضباط الموالين لها في الجيش، وعدتهم من عناصر قوتها، وأصبح معيار قوة أي حزب ليس عمله في صفوف الشعب، بل قوته في الجيش ومدى قدرته على الانقلاب، ولم يقتصر الأمر على هذا القائد أو الحزب السياسي دون غيره، بل كان قاسماً مشتركاً بينهم جميعاً، وهذا ما سوّغ التدخل العسكري في السياسة واعتماد هذا الأسلوب كأسرع طريق للوصول إلى السلطة لاحقاً، فكانت الظاهرة الأبرز، في مرحلة ما بعد الاستقلال، كثرة الانقلابات العسكرية، واستعمال تلك القوى السياسية، سواء كانت أحزاباً أم قادة، للأساليب ذاتها المتبعة من قبل خصومها السابقين، فقامت بإلغاء الرأي الآخر واستفردت بالسلطة وحدها من دون منازع بعد تصفية الخصوم[٢].

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٧٢-٧٣.

(٢) أحمد نصر شاهر، الدولة والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص١٥٨.

الفصل الثاني
التعددية الحزبية بين دستوري عام ١٩٧٣ وعام ٢٠١٢م.

تمهيد وتقسيم:

لا شك في أن الحركة التصحيحية المجيدة في سورية بقيادة الزعيم القومي الكبير والقائد المؤسس حافظ الأسد استعادت الوجه الأصيل لثورة آذار عام ١٩٦٣ وشكلت تحولاً استراتيجياً نوعياً في تاريخ سورية المعاصر، وتجسيد قواعد جديدة لدولة القانون المؤسساتية وحققت جملة من الإنجازات الوطنية في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والعسكرية والسياسية، وفي مقدمتها التعددية الحزبية في إطار الجبهة الوطنية التقدمية التي جسدت الوحدة الوطنية الحقيقية بين أبناء الشعب العربي السوري، وشكلت النموذج المميز الذي يحتذى به، وخاصة بعدما أصبح يُنْعَم بالتعليم والطبابة المجانة وحماية السلع الضرورية من الاحتكار وفي مقدمتها حماية أسعار الخبز والدواء والمحروقات وغيرها فاستعادت سورية من خلال الثورة التصحيحية دورها ومكانتها الريادية على الصعيد الوطني والقومي والإقليمي والتحرري العالمي، وشرع بعد انتخابه رئيساً للجمهورية العربية السورية مطلع عام ١٩٧١ بترسيخ الاستقرار الداخلي في القطر من خلال إرساء دولة المؤسسات والقانون، ومن أهم انجازاتها:

تشكيل مجلس الشعب الذي يضم ممثلين عن الحزب والمنظمات الشعبية والمهنية والقوى والعناصر التقدمية، بهدف ممارسة التشريع ووضع الدستور الدائم للبلاد، وقد بدأ المجلس أعماله بكلمة توجيهية قومية ألقاها القائد الخالد في ٢٢ شباط عام ١٩٧١.

وكانت الخطوة المهمة التالية بعد تشكيل مجلس الشعب متمثلة في المرسوم الذي أصدره القائد الخالد حافظ الأسد في ١١ أيار عام ١٩٧١، المتضمن قانون الإدارة المحلية الذي يهدف إلى تركيز المسؤولية في أيدي جماهير الشعب لتمارس بنفسها إدارة شؤونها من خلال جعل الوحدات الإدارية في كل المستويات مسؤولة

عن الاقتصاد والثقافة والخدمات وغيرها، وقد جرى انتخاب مجالس الإدارة المحلية في المحافظات في دورتها الأولى في ٣ تموز عام ١٩٧٢[١].

وفي السياق نفسه أقر مجلس الشعب الدستور الدائم للبلاد ونصت المادة /١٦٥/ منه على عدّه نافذاً من تاريخ إقراره بالاستفتاء الشعبي الذي تم في ١٢ آذار عام ١٩٧٣، وقد أكد الدستور في المادة الثامنة منه على أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد ويقود جبهة وطنية تقدمية تضم تحت لوائها عدداً من الأحزاب السياسية، وبقي هذا الأمر مستمراً عاشت فيه سورية نوعاً من الاستقرار السياسي والحزبي حتى وفاة القائد الخالد حافظ الأسد، واستلام الدكتور بشار الاسد رئاسة سوريا في العام ٢٠٠٠، إذ قاد مسيرة التطوير والإصلاح، وفي العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١١ ظهر بعض التجمعات المعارضة التي نادت بتعديل المادة الثامنة من دستور ١٩٧٣، وطالبت بإلغاء حالة الطوارئ، لكن لا يمكن أن نطلق على هذه التجمعات صفة الأحزاب السياسية، وبقي الأمر هكذا حتى بداية العام ٢٠١١ حيث تعرضت سورية لحرب كونية بكل معنى الكلمة ولكن من نوع آخر اعتمدت على ما يسمى سياسة الفوضى الهدامة المسلحة بتعميم الفتنة، والطائفية والإرهاب، بالإضافة إلى ما يسمى القوة الناعمة المتمثلة في التجييش الدبلوماسي والإعلامي وعصابات الإرهاب المأجورة في الداخل، والمستوردة من كل أصقاع العالم، لكسر إرادتها الصمودية المقاومة، وإسقاط القلعة من داخلها تحت يافطة ما يسمى الربيع العربي المزعوم، لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه سياسة الترهيب والترغيب والعدوان الصهيو أمريكي، لتسديد فواتيرهم القديمة الجديدة معها بسبب تمسكها بمواقفها الوطنية وثوابتها القومية، وفي مقدمتها دعم ومساندة المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق.

لذلك فقد أدرك كل شرفاء الأمة وأحرار العالم منذ بداية الأحداث في سورية

(١) أكرم عبيد، الحركة التصحيحية المجيدة أسست لانتصار حرب تشرين التحريرية، مقال في جريدة المجد، ٢٠١٨

في النصف الثاني من آذار عام ٢٠١١ أن ما يحصل في سورية ليس ثورة ولا تحركاً شعبياً سلمياً من أجل الإصلاحات كما يزعم البعض، بل مؤامرة دولية، ولأجل ذلك أصدر السيد الرئيس بشار الاسد قانوناً للأحزاب في سورية في العام ٢٠١١، وبعدها تم تعديل الدستور السوري ، وصدر الدستور السوري النافذ لعام ٢٠١٢، والذي عدل المادة الثامنة من الدستور ونص على تعددية حزبية في سورية.

وعليه سوف نتحدث في هذا الفصل عن التعددية الحزبية في سورية وفقاً لدستور سورية الدائم لعام ١٩٧٣، وخاصة فيما يتعلق بالحزب القائد والجبهة الوطنية التقدمية، وبعدها عن المرحلة منذ العام ٢٠٠٠ وحتى صدور الدستور السوري لعام ٢٠١٢، وقانون الأحزاب لعام ٢٠١١، في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتحدث فيه عن التعددية الحزبية في سورية وفقاً لقانون الاحزاب والدستور السوري النافذ لعام ٢٠١٢، من خلال تحليل نصوص قانون الأحزاب، والأحزاب المرخصة حديثاً وفقاً للقانون الجديد، ونختم الدراسة بتقييم التجربة الحزبية في سورية، وماهي أبرز السلبيات، ثم نقترح تعديلاً لقانون الأحزاب الجديد بما يتلاءم والمرحلة الحالية والمستقبلية وفقاً لما يأتي:

المبحث الأول: التعددية الحزبية في سورية منذ دستور ١٩٧٣ وحتى صدور قانون الأحزاب

المبحث الثاني: تحليل قانون الأحزاب لعام ٢٠١١ وتقييم تجربة التعددية الحزبية في سورية

المبحث الأول

التعددية الحزبية في سورية منذ دستور ١٩٧٣ وحتى صدور قانون الأحزاب

تمهيد وتقسيم:

لقد أقام الدُّستور الدائم للجمهورية العربية السورية الصادر في ١٩٧٣/٣/١٣ نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ الحزب القائد والجبهة الوطنية التقدمية، وقد تجسد ذلك من خلال المادة الثامنة من الدستور السوري الدائم لعام ١٩٧٣، والتي نصت على أن ((حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية))[1].

وفي ١٠ حزيران ٢٠٠٠، توفي القائد الخالد حافظ الأسد، وانتُخب في تموز من العام نفسه، السيد الدكتور بشار الأسد رئيساً للجمهورية، ليقود عملية التحديث والإصلاح، و لكن الدور القيادي للحزب و خصوصاً علاقته بالدولة و السلطة لم يكن مؤطراً ضمن قواعد تنظيمية محددة و واضحة، مما أدى في بعض المراحل إلى تداخل وصل إلى حد التماهي بين الحزب و الدولة، و هذا ما أشير إليه في المؤتمر القطري التاسع للحزب الذي انعقد في حزيران ٢٠٠٠. ففي الجلسة الختامية للمؤتمر و بعيد انتخابه أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب طرح الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب و رئيس الجمهورية مسألة العلاقة بين الحزب و السلطة فقال: "إن السؤال الذي يطرح نفسه و يطرحه البعض.. كيف ننظم علاقة الحزب بالسلطة بطريقة لا يتجاوز فيها الحزب دوره بالانغماس في تفاصيل العمل الإداري و السلطوي، و لا تتجاوز فيها السلطة الإدارية وظيفتها بمحاولة الهيمنة على

(١) انظر: المادة /٨/ من دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣م.

المؤسسة الحزبية و هذه العلاقة بحاجة إلى دراسة موضوعية على كافة المستويات من أجل علاقة سليمة و أكثر فاعلية للمجتمع"[١].

وظهر خلال هذه المرحلة عدد من التشكيلات التي قامت بنشاطات متعددة، مثل الحوار الوطني، وطرحت بعض التصورات تحت غطاء "المجتمع المدني". وكانت تحركاتها أيضا تشمل البيانات أو الاحتجاجات أو حتى الحوار مع الدولة، وبقي الأمر هكذا حتى ظهور بعض الاحتجاجات في سورية، ما أدى الى صدور قانون أحزاب جديد ينص صراحة على وجود تعددية حزبية في سورية، وتعديل المادة الثامنة وإصدار الدستور النافذ لسورية عام ٢٠١٢ وهذا ما سنتحدث عنه بشكل مفصل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

بناءً على ذلك سنقوم بدراسة النظام السياسي في الجمهورية العربية السورية وفقاً للدستور الدائم عام ١٩٧٣ ، والذي يأخذ بمبدأ الحزب القائد والجبهة الوطنية التقدمية، وكذلك المرحلة من العام ٢٠٠٠ منذ استلام الدكتور بشار الأسد رئيساً لسورية وحتى صدور قانون الأحزاب والدستور السوري النافذ لعام ٢٠١٢ وذلك وفقاً لما يأتي:

المطلب الأول: مبدأ الحزب القائد

المطلب الثاني: الجبهة الوطنية التقدمية

المطلب الثالث: سورية منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١١

(١) د. خضر خضر، مفاهيم اساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٩٤.

المطلب الأول

الحزب القائد

الحزب القائد هو ذلك الذي يمتلك المبادرة الواعية والتوجه النشيط، والقدرة على التعبئة والتغلغل داخل الوسط الجماهيري[١].

ومن هنا يتبين لنا أن للحزب القائد خصائص معينة هي[٢]:

١- أن له دوراً تاريخياً في نضال شعب معين.

٢- أنه يتصرف وحده بشؤون الدولة دون غيره.

٣- تعترف الأحزاب التي تشارك معه للحزب بدوره هذا.

٤- أن الأحزاب التي تشارك معه ليست أحزاباً تنافسية.

كما أن دوفرجيه في كتابه "الأحزاب السياسية" قد أطلق عليه، مصطلح "الحزب الغالب" واشترط وجود شرطين أساسين لعدّ حزب ما حزباً غالباً وهما[٣]:

١- أسبقية واضحة للحزب على منافسيه.

٢- إذا كان يجسد بأفكاره أمال الامة.

وهذا ما عرف به الحزب الراديكالي في الجمهورية الثالثة الفرنسية [٤]

ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب سياسية في الدولة متقاربة مع بعضها في المبادئ والأهداف ومتفقة على التعاون في إدارة شؤون الحكم تحت قيادة أقواها، وتتحقق الأولوية للحزب القائد لأنه يمتاز بأسبقية واضحة على منافسيه، فضلاً عن أن مبادئه تمثل التجسيد الحقيقي لآمال وطموحات الجماهير[٥].

---

(١) د. طارق علي الربيعي، الأحزاب السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) د. طارق علي الربيعي، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٩٠.

(٣) د. حسان شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، ٢٠٠٧، ص ٢٧٧.

(٤) د. موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٥) ميثم حنظل شريف، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، ٢٠١٥، ص٣١.

وقد ظهر هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى، وتحديداً في أواخر عام ١٩١٧، بعد الاتفاق الذي تم بين كل من حزب العمال الاشتراكي الروسي الذي أطلق عليه عام ١٩١٨ (الحزب الشيوعي الروسي) والاشتراكيين الثوريين، وبعض الأحزاب البرجوازية للتعاون في إدارة شؤون الدولة، غير أن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً، ففي عام ١٩٢٠ أعلن عن إلغاء جميع الأحزاب السياسية، وتبني نظام الحزب الواحد ممثلاً في الحزب الشيوعي الروسي.

ومن الناحية التاريخية نجد أن أغلبية الأحزاب السياسية الكبرى التي هي من طراز الحزب الواحد كانت أولًا من أحزاب المعارضة التي عرفت في نظام متعدد الأحزاب، كما هي الحال في الحزب الفاشيستي في إيطاليا، ثم أصبحت حزبًا واحدًا بعد أن نجحت في الوصول إلى الحكم كنتيجة طبيعية للصيغة الدكتاتورية لنظام الحكم الذي يُحرِّم المعارضة [(١)]، إلا أن هذا النسق المنغلق من الأحزاب السياسية لم يقو على الصمود في وجه الديمقراطية الغربية بمناخها الحديث المتمثل في الشمولية الحزبية، فسقط منهج الحزب السياسي الواحد، وسار العالم تدريجيًّا في طريق التعددية السياسية التي أصبحت المنهج العام في الحكم[(٢)].

إن نظام الحزب الواحد لا يعني بالضرورة منع تواجد أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم، لأنه إذا كان بإمكاننا أن نجد بعض الأنظمة الحزبية التي تعتمد نظام الحزب الواحد قد منعت وجود أحزاب أخرى إلى جانبه، فبإمكاننا

(١) انظر : إبراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، ص ٨٤.

انظر أيضاً: Gisela Sin-Separation of Powers and Legislative Organization_ The President, the Senate, and Political Parties in the Making of House Rules-Cambridge University Press (2014).p13.

(٢) انظر: د. حسن البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٧.

أيضاً أن نجد بين هذه الأنظمة من أبقى على وجود بعض الأحزاب إلى جانب الحزب الحاكم كما هو الحال في سورية أو على الأقل فإنها لم تمنع ذلك بشكل رسمي، ولكن نتيجة مستوى الحكم تكون واحدة، وهي دمج السلطات بيد واحدة أو هيئة واحدة، وفي هذا يمكن التمييز بين نظام الحزب الواحد المرن والحزب الواحد الجامد، فالنظام الجامد يتبنى قواعد جامدة تمنع ليس فقط وجود الأحزاب إلى جانبه فقط، بل تمنع تيارات ونزاعات داخل الحزب أيضاً، أما في الحزب الواحد المرن فهذا النظام يسمح بوجود تيارات داخل الحزب الواحد، تسمح أيضاً بقيام أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم، فعلى سبيل المثال حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا يمسك بدفة الحكم، إلا أنه سمح بقيام أحزاب أخرى إلى جانبه[1].

ويجدر بنا في هذا الموضوع أن نميز بين كل من نظام الحزب الواحد، ونظام الحزب القائد، فبينما يحتكر الحزب الواحد العمل السياسي ولا يسمح بقيام أحزاب إلى جانبه، نجد أن الحزب القائد لا يلغي وجود الأحزاب الأخرى بل يحاول التعاون معها والاتفاق على المسائل الجوهرية التي تهم أفراد المجتمع كافة، فضلاً عن أن الأخذ بنظام الحزب الواحد يضفي صفة الديكتاتورية على الحزب بسبب عزلة الحزب عن الجماهير وابتعاده عن أهدافها وطموحاتها، في حين يعد الحزب القائد نفسه جزءاً من الجماهير بل هو طليعتها مما يضفي على الحزب طابع الانفتاح على الجماهير، وكثيراً ما كان اللجوء الى تطبيق نظام الحزب القائد وسيلة لفرض سيطرة أحد الأحزاب على غيره أو تصفية باقي الأحزاب أو دمجها فيه للانتقال إلى نظام الحزب الواحد، وهذا ما حصل في كل من الصين ودول اوربا الشرقية التي اعتنقت الماركسية عقب الحرب العالمية الثانية.

فالحزب القائد، مفهوم سياسي طرحته بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية كرؤية لطليعيتها، أو في سياق تثبيت هذه الطليعية من خلال القناعة ــ والعمل بموجب تلك القناعة ــ بملكيتها للفكر الصائب النافذ، والاستراتيجية

(١) رياض الصمد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، مرجع سابق، ص١٧٢.

الصحيحة والتنظيم الدقيق القومي، والعلاقة القوية مع الجماهير بما يؤَمِّن القدرة على الاستجابة للتحديات القيادية في المجتمع في الإطارين القطري والقومي.[١]

وهكذا فإن الصفة القيادية تكون نتيجة موضوعية لمؤهلات وممارسات نظرية وتطبيقية وتنظيمية تتجسد في المبادرة الواعية والقدرة على التعبئة والتحريك الشعبي، وإدارة المجتمع والدولة في اتجاه ترسيخ البناء الثوري والفعل التاريخي بما يؤمن تحقيق مصلحة الجماهير وأهدافها[٢].

ولا يتضمن ذلك ادعاء الوحدانية في الفهم ولا الاحتكار في ممارسة النضال، لأن نظرية الحزب القائد تختلف عن نظرية الحزب الواحد.

وقبل أن يتمكن الحزب من قيادة الحياة السياسية في البلاد، لابد من أن يكون قادراً على قيادة نفسه، أي أن تكون لديه نظرية ثورية مرشدة تدله على فهم الواقع السياسي والاقتصادي والعسكري.

ولكي يتمكن الحزب القائد من ضمان استمراريته في الحكم يتعين ان تتوافر الثقة المتبادلة والرغبة الحقيقية للتعاون بينه وبين القوى السياسية المتحالفة، وتعد سوريا والعراق من الدول التي اخذت بنظام الحزب القائد، فبالنسبة إلى سورية فقد مثل حزب البعث الحزب القائد فيها بعد التوقيع على ميثاق الجبهة الوطنية في ١٩٧٢/٣/١٧ من قبل ممثلي كل من حزب البعث والحزب الشيوعي السوري وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة الاشتراكيين العرب[٣].

وقد أشار الدستور السوري الصادر عام ١٩٧٣ وبشكل صريح، إلى تبني نظام الحزب القائد إذ نصت المادة /٨/ منه على أن "حزب البعث هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية....."

أما بالنسبة إلى العراق فإن نظام الحزب القائد كان من الأفكار التي بحثها

(١) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٨١.

(٢) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٨١.

(٣) د. امين اسبر، تطور النظم السياسية والدستورية في سورية، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩، ص٤٢.

وأقرها حزب البعث في مؤتمره القومي السادس الذي انعقد عام ١٩٦٣[١]. وقد طبقت هذه الفكرة بشكل واقعي تمثل بصدور ميثاق العمل الوطني في ١٩٧١/١١/١٥، الذي مهد لإعلان قيام ((الجبهة الوطنية والقومية التقدمية)) في ١٩٧٣/٧/١٧ عبر بيان مشترك أصدره حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي، لتنضم إليها لاحقاً الأحزاب الكردية ((الحزب الديمقراطي الكردستاني – الجناح التقدمي، والحزب الثوري الكردستاني، وحركة التقدميين الأكراد))[٢]

واحتل حزب البعث موقعاً متميزاً في قيادة هذه الجبهة وهيئاتها مما أهله للقيام بدور الحزب القائد لباقي أحزاب الجبهة الوطنية والقومية.

وقد نشأ **حزب البعث العربي الاشتراكي** في بداية الأربعينيات من القرن العشرين في ظروف موضوعية وذاتية معقدة، وقد عُقد المؤتمر التأسيسي للحزب بين ٤_٦ نيسان، وصدر البيان النهائي في ٧ نيسان عام ١٩٤٧م[٣].

ولعب الكثير من الأحداث والمواقف دوراً خطيراً في شق وحدة الصف القومي، وخاصة تجاه الانفصال عن مصر وتبادل الاتهامات في تحمل المسؤولية، والدفع باتجاه إعادة الوحدة والصراع على السلطة لاحقاً بين القيادات البعثية، وغيرها من المسائل، والتي أسهمت في بروز اتجاهات عدة داخل الحزب، فيما بعد، على شكل كيانات مستقلة وتيارات مختلفة، من أهمها:

---

(١) عواد عباس عبد الأمير، بنية النظام السياسي العراقي ١٩٦٨-١٩٨٩، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص٥٣-٥٩.

(٢) ميثاق العمل الوطني. منشورات وزارة الثقافة والاعلام، السلسلة الوثائقية (٢١)، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣، ص٢٠.

(٣) انظر: د. ياسين بوعلي ود. محمد جمال باروت ود. محمد نجاتي طيارة، الأحزاب والحركات القومية العربية: مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، الجزء الأول، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠م،ص ٤٢١ وما بعدها.

George E.Delury,world Encyclopedia of political systems and parties, op, cit.1999, p, 1067

- التيار الأول: بقيادة "أكرم الحوراني" ورفاقه والذي تميز بعدائه الشديد للرئيس "عبد الناصر" ووقوفه ضد عودة سورية إلى فلك الناصرية، فأيد الانفصال وتعاون مع الحكومة الانفصالية، إذ تطور هذا الاتجاه لاحقاً إلى حركة الاشتراكيين العرب برئاسته من جديد.
- التيار الثاني: وهو تيار الوحدويين الاشتراكيين الذي طالب بفصل بعض القيادات التي وقعت على الانفصال أمثال "صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني"، ودعا إلى العودة الفورية إلى الوحدة مع مصر، وهذا التيار تطور لاحقاً إلى حركة الوحدويين الاشتراكيين برئاسة "فايز إسماعيل" وهي حركة تجمع بين الناصرية والبعثية.
- التيار الثالث: وهو تيار القيادة القومية، ويمثله اتجاه "ميشيل عفلق" الذي رفض الحكم الفردي، ودعا في الوقت نفسه إلى تجديد الوحدة بين سورية ومصر على أسس صحيحة هذه المرة، وهذا التيار سيتطور لاحقاً إلى حزب البعث القومي.
- التيار الرابع: وهو التيار العسكري الذي قرر تكوين جبهة عسكرية مقاومة للانفصال، وهو الذي سيقود ثورة آذار لاحقاً[1].

إضافة إلى صراع النفوذ داخل حزب البعث بين رفاق الصف الواحد الذي تجلّى على شكل تكتلات وحركات انقلابية ومحاولات الانقلاب بعد ثورة آذار عام ١٩٦٣، وصولاً إلى قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠[2].

هذه السلوكيات والمواقف شكلت بمجملها ملامح المرحلة التي سبقت قيام الجبهة الوطنية التقدمية، فكان الصراع على النفوذ والسلطة والانقلابات العسكرية السمة الأبرز، وهو ما جعل من سورية بلداً من أكثر بلدان العالم اضطراباً في ذلك الوقت،

(١) د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، قراءة سياسية، مرجع سابق، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٢) رضا عادل، التاريخ لا تحركه الصدفة، قراءة في فكر الأسد، مرجع سابق، ص١٤٢. انظر أيضاً د. محمد الصالح، مرجع سابق، ص ٨٢.

الأمر الذي دفع باتجاه البحث عن مخرج للأزمة، وصياغة استراتيجية جديدة للحد من حمأة التناحر بين القوى السياسية، إن لم نقل إنهائهاً.

وقد حدد دستور حزب البعث العربي الاشتراكي المنطلقات الفكرية للحزب وهي الوحدة والحرية والاشتراكية. وإن حزب البعث الاشتراكي كان موجوداً ولا يزال، وبالتالي فإنه سيبقى بصيغة تنظيمية أو بأخرى، وستظل له أهدافه التي يجب أن يعمل من أجلها، وفكره الذي يجب أن يتجدد ، ومجاله الاجتماعي الذي لن يؤطر ضمن حدود مرسومة و غير معترف بها[1].

ولقد أرسى دستور الجمهورية العربية السورية مبدأ الحزب القائد في المجتمع والدولة، وأعطى هذه القيادة لحزب البعث العربي الاشتراكي في المادة /٨/ من الدستور والتي سبق ذكرها. ولم يتجسد هذا الدَّور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي صراحةً في نصوص الدستور إلا من خلال مادتين فقط. الأولى هي في الفقرة الثانية من المادة /٨/ السابقة التي تؤكد على هذا الدور القيادي، والتي نصت على أن حزب البعث العربي الاشتراكي "يقود جبهة وطنية تقدمية". والثانية هي الفقرة الأولى من المادة /٨٤/ التي جسدت هذا الدور القيادي من خلال دور الحزب في كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بنصها على أن ((يصدر الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه))[2].

وكذلك فقد تمَّ التنويه في مقدمة الدستور، التي تعدّ جزءاً لا يتجزأ منه، إلى دور حزب البعث في قيادة ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣م، وإلى كون هذا الحزب أول حركة في الوطن العربي أعطت الوحدة العربية محتواها الثوري

(١) للمزيد من التفاصيل: راجع المبادئ الأساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٢) انظر: المادة /٨٤/ من دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣م.

وكذلك انظر: د. إبراهيم الهندي ود. سام دلة، القانون الدستوري، جامعة حلب، الدراسات القانونية العلمية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤م، ص ١٩٣.

الصحيح، وكللت مسيرة الحزب النضالية بالحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠م[١].

يضاف إلى ذلك التأثير الواضح لفكر و مبادئ و شعارات حزب البعث العربي الاشتراكي في عدد من الأحكام التي تضمنها الدستور الدائم للبلاد. و يظهر هذا التأثير في: الطابع القومي، و الطابع الاشتراكي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والديمقراطية الشعبية، و القسم الذي يتضمن أهداف الحزب...الخ[٢].

ويتجسد الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي للمجتمع والدولة من خلال انتشار تنظيماته في أنحاء البلاد كافة وعلى النشاطات العامة كافة، ومن خلال وجوده وقيادة أعضائه لمختلف المنظمات الشعبية والنقابات في المجتمع، ومختلف هيئات الدولة العليا، وخاصةً السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولكن الدَّور القيادي للحزب وخصوصاً علاقته بالدولة والسلطة لم يكن مؤخراً ضمن قواعد تنظيمية محددة وواضحة، مما أدى في بعض المراحل إلى تداخل وصل إلى حد التماهي بين الحزب والدولة، وهذا ما أُشير إليه في المؤتمر القطري التاسع للحزب الذي انعقد في حزيران عام ٢٠٠٠ م، ففي الجلسة الختامية للمؤتمر وبُعيد انتخابه أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب طرح السيد الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب ورئيس الجمهورية مسألة العلاقة بين

(١) للمزيد من التفاصيل حول ثورة الثامن من آذار والحركة التصحيحية راجع:

د. ماجد شدود، الديمقراطية – حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً–، دمشق: حزب البعث العربي الاشتراكي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص ٢٣٣ وما بعدها

د. أسامة زكي عواد ،تاريخ الأحزاب السياسية في سوريا في القرن العشرين، دمشق: دار مشرق مغرب، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٢٣٢ وما بعدها.

(٢) في الحقيقة لن نتطرق في هذا المقام لشرح الأسس الفكرية والتنظيمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، لأن ذلك يحتاج إلى مؤلف كامل، وكذلك لكون هذه الأفكار والمبادئ والأطر التنظيمية معروفة وسهلة التناول في كثير من المراجع، خصوصاً تلك الصادرة عن مكتبي الإعداد والتنظيم القطريين.

الحزب والسلطة[1].

وأكدت للمؤتمرات القطرية الحزبية اللاحقة كالمؤتمر القطري التاسع المنعقد في (١٧- ٢٠٠٠/٦/٢٠)، والمؤتمر القطري العاشر الذي انعقد في (٩-٢٠٠٥/٦) على متابعة وتعميق مسيرة التحديث والتطوير بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد. لذا طالبت هذه المؤتمرات السير قدماً في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري وتفعيل دور السلطة التنفيذية، وضرورة معالجتها لكافة الثغرات في الوضع الداخلي، ووضع الحلول الملائمة والسريعة، وتعميق دور السلطة التشريعية، واختيار العناصر الأكفأ لممارسة هذا الدور وضرورة إحداث مجلس شورى يعمل جنباً إلى جنب مع مجلس الشعب، ولكل منهما اختصاصاته، والإسراع بإصدار قانون للأحزاب السياسية وتطوير صيغة الجبهة الوطنية التقدمية بما يعزز التعددية السياسية، ويوطد الديموقراطية ويسهم في تسريع التنمية في إطار الهدف الأهم، والأسمى وهو تحرير الأراضي العربية المحتلة، وتطوير البنية الفكرية والتنظيمية للحزب، لتطويره، وتعميق فاعليته.

واستمر الحزب في تعميق سياسات الإصلاح مع تصديه للضغوط الخارجية التي اتخذت أشكالاً عدّة كفرض سياسة المقاطعة والعزلة على سورية، ومنع تصدير التكنولوجيا وقطع الغيار لها، وذلك نتيجة وقوف سورية ضد المشروع الأمريكي - الإسرائيلي في المنطقة، وخاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق في آذار (٢٠٠٣)، وما تبعه من أحداث مؤسفة في لبنان، والمنطقة. ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تقسيم الوطن العربي إلى دول متصارعة، وطوائف متقاتلة. وتعاظم هذا الهجوم بالعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز، وآب (٢٠٠٦)، إلا أن المقاومة الوطنية الإسلامية قد أحبطت هذا المشروع وانتصرت بفضل التفاف جمهور المقاومة حولها، والدعم السوري المطلق لها، فضلاً عن مواقف بعض الدول والقوى الصديقة.

(١) انظر: د. إبراهيم الهندي ود. سام دلة، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص ١٩٣- ١٩٤.

وبتوجيه من سيادة الرئيس بشار الأسد جهدت القيادة القطرية للحزب في الربع الأخير من سنة (٢٠١٠) لوضع خطة جديدة لتطوير بنية الحزب وتحسين أدائه وتفعيله في مناقشة الشؤون الاقتصادية والعامة. ولقد تضمنت الخطة إجراء انتخابات حزبية في كافة فروع الحزب وفق آلية جديدة تتسم بالديموقراطية[1].

ونحن نرى أنَّ حزب البعث العربي الاشتراكي "حزب مثالي"، وأن مبادئه التي نصَّ عليها دستور الحزب، والمتمثلة في الوحدة والحرية والاشتراكية، تعد من أرقى ما وصل إليه التفكير السياسي، وأن العلَّة تكمن في الكوادر والفساد الذي نخرصفوفه. وبالتالي يجب في المرحلة المقبلة أن نشهد تطهير الحزب من جميع الكوادر الفاسدة التي تعيق نشاطه وتطوره وتؤدي إلى الحد من تأثيره.

فلا يوجد تنظيم عربي مهما كانت أهدافه يخالف مبدأ توحيد طاقات الشعب أو لا يتمنى أن يعمل من أجله، وأن يكون له الفضل في تحقيقه وبالتالي خدمة الأمة العربية، وهذا ما سعى حزب البعث العربي الاشتراكي إلى تحقيقه. ولكن مع مرور الزمن تعرض حزب البعث العربي الاشتراكي لمرحلة من الترهل والشيخوخة، وبالتالي يجب على الجهاز الحزبي والحزبيّين ضرورة إعادة بناء البعث التنظيمي، وإن إعادة البنى الحزبية التنظيمية تعد نقلة نوعية وكبيرة وواعية وناضجة بالاتجاه الإيجابي في العمل الحزبي تحديداً؛ لأن الغاية منها تجديد آليات العمل وإعادة هندسة الحزب، إذ إن ظروف اليوم تتجاوز ظروف تأسيس الحزب.

وقد نسبت أخطاء المرحلة الماضية كلها إلى الحزب، بما فيها فساد الإدارة، وأصبح الحزب في المرحلة الماضية حزب القيادات أكثر منه حزب الناس، والوضع التنظيمي غير السليم، وبالتالي يمكن التغلب على تلك المشكلات من خلال ما يأتي:

(١) د. جمال محمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٥.

١- معالجة وضع كل من أسهم في إرباك دور الجهاز الحزبي.
٢- انتقاء القيادات البعثية والإدارية من المؤهلين الشرفاء الملتزمين سلوكياً ووظيفياً وحزبياً.
٣- طي ومعالجة الفساد الإداري.
٤- وضع خطط تنسيب نوعية.
٥- إعادة النظر في القيادات التي تتشكل كل ستة أشهر وإعفاء وإقصاء من ثبت عدم فاعليته وكفاءته.

المطلب الثاني

الجبهة الوطنية التقدمية

شهدت سورية منذ الاستقلال، وخلال عقدين من الزمن، كثيراً من الأحداث والوقائع المهمة، شكلت بمجملها ملامح الحياة السياسية آنذاك، فكان الصراع على السلطة هو السمة الأبرز، والتنافس والتناحر بين القوى والتيارات السياسية هو القانون السائد في الحراك السياسي، والعرف الذي استقر عليه المجتمع كقاعدة تحكم آلية العمل الحزبي. الأمر الذي دفع باتجاه البحث عن مخرج للأزمة، وصياغة استراتيجية جديدة تكون قادرة على التخفيف من حدة التناحر بين القوى السياسية، إن لم يكن وقفها، في ظل ظروف لم تكن أفضل من سابقتها، فجاءت صيغة الجبهة الوطنية التقدمية، كعقد جديد، يضع إطاراً عاماً للعمل السياسي[١].

ويعد المجتمع السوري من أكثر المجتمعات العربية تنوعاً في الثقافات بألوانها واتجاهاتها المختلفة، الاجتماعية والدينية والسياسية، وهو ما انعكس في طبيعة الأحزاب السياسية وأشكالها وبرامجها ومناهجها [٢] من أبرزها: التيار القومي والتيار الديني والتيار الماركسي والتيار الليبرالي، إضافة إلى تيارات فرعية أخرى أقل أهمية، فكانت العلاقة السائدة بين هذه التيارات متوترة، يغلب عليها التناحر الذي لم يقتصر على العلاقات البينية للأحزاب، وإنما امتد أيضاً إلى داخل الحزب الواحد.

لذا فإن قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية عام ١٩٧٢ وفي ظل الظروف التي رافقت نشأتها، كان خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق مستوى معين من الديمقراطية، وذلك بإقرار التعددية الموجودة في المجتمع السياسي واستخدام مظهرها الإيجابي الفاعل كوسيلة لتدعيم الجبهة الداخلية، والتأكيد على أن

(١) انظر : Alan J. Day (Editor)-Political Parties of the World-John Harper Pub (2005)p581-582.

(٢) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص٧٦.

التمايز والتعدد الذي تم الإقرار به، يجب ألا يشكل عامل إضعاف للمجتمع، بل يجب أن يكون عامل استنهاض للقوى السياسية القائمة من خلال التركيز على النقاط والقضايا التي تجمع بينها تحقيقاً لمصلحة الوطن.

قامت صيغة الجبهة الوطنية على مبدأ التوازن الدقيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وبين التعددية وأحادية التنظيم، وعلى تغليب ما يجمع على ما يفرق، فجاءت كإطار تنظيمي يحدد آلية المشاركة السياسية لتلك القوى، وفق شروط محددة، تم الاتفاق عليها قبل توقيع الميثاق، بهدف إيجاد جو من التفاعل المستمر للأفكار والرؤى والحوار الدائم حول أساليب العمل السياسي وخلق أسس مشتركة وإزالة أوجه التباين والخلاف التي تعيق العمل[1].

وتعدّ الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها القائد الخالد حافظ الأسد انعطافاً تاريخياً في حياة الأمة العربية، وستبقى منجزاتها شواهد أبدية على مر التاريخ تذكرها الاجيال في كل أرجاء الوطن العربي، ومنها حرب تشرين التحريرية في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٣م ، وتشكيل الجبهة الوطنية التقدمية التي تضم القوى الوطنية والتقدمية في سوريا بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، والتي كانت إحدى طموحات الحركة التصحيحية المجيدة منذ قيامها.

والجبهة الوطنية التقدمية جبهة بين الأحزاب والقوى السياسية التقدمية في القطر العربي السوري، تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية. وتعد صيغة الجبهة من أهم الانجازات التي تحققت في البلاد في ظل قيادة الرفيق الخالد المناضل حافظ الأسد؛ ففي ١٩٧١/٥/٢٢ أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم /٣٥/ المتضمن تشكيل لجنة (مؤلفة

(١) د. ماجد شدود، الديمقراطية، حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً، مرجع سابق، ص ٢٧، انظر أيضاً، د. محمد الصاج، الاحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص ٩٣.

انظر ايضاً : Schlager Group Inc.-World Encyclopedia of Political Systems And Parties 3 Volume set , 4th Edition (2006)p.1302

من ١٣ عضواً برئاسة محمود الأيوبي) مهمتها بحث متممات الصيغة الجبهوية لعمل القوى الوطنية التقدمية في البلاد، بناء على بيان القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٦، في ضوء المعطيات الواقعية لتلك المرحلة، وبما يحقق المزيد من تماسك ووحدة جماهير الشعب ويجعل البلاد أكثر قدرة على مواجهة الاحتلال الصهيوني.

وبعد اختتام مرحلة من الحوار بين ممثلي القوى الوطنية التقدمية في القطر من خلال لجنة الجبهة التي شكلت بالقرار الجمهوري المذكور، تم التوقيع في مكتب نائب رئيس الجمهورية (محمود الأيوبي في ذلك الوقت) على ميثاق الجبهة، وكان ذلك في السابع من آذار عام ١٩٧٢.

وبإعلان الميثاق وقيام الجبهة الوطنية التقدمية على أساسه، تكون قد بدأت فعلاً مرحلة جديدة من العمل المشترك والعلاقات الإيجابية بين القوى الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي استطاع من خلال هذه الخطوة وغيرها من الإجراءات أن يعزّز نضال شعبنا ويقوي وحدته الوطنية التي نحن أحوج ما نكون إليها ولاسيما في الظروف التي نواجهها.

وتألفت الجبهة ـ بحسب ما جاء في المادة /٣/ من النظام الأساسي للجبهة ـ من القوى والأحزاب السياسية الآتية:

١ـ حزب البعث العربي الاشتراكي

٢ـ حزب الاتحاد الاشتراكي العربي

٣ـ الحزب الشيوعي السوري

٤ـ تنظيم الوحدويين الاشتراكيين

٥ـ حركة الاشتراكيين العرب

ونصت المادة الثالثة من النظام الأساسي للجبهة على أنه «يمكن أن تضم إلى الجبهة أطراف أو عناصر أخرى حسب أحكام هذا النظام»[1].

(١) وتطبيقاً لذلك، انضم إلى الجبهة الوطنية التقدمية في ١٠ آذار ١٩٨٠، الاتحاد العام لنقابات العمال،

وبالنسبة إلى مؤسسات الجبهة، فإنها تتألف من:

١ ـ القيادة المركزية للجبهة (وتتشكل من رئيس ومن سبعة عشر عضواً: تسعة منهم يمثلون حزب البعث العربي الاشتراكي، وثمانية منهم يمثلون بقية أطراف الجبهة بنسبة ممثلَيْن لكل طرف)

٢ ـ القيادات الفرعية في المحافظات

٣ ـ المكاتب واللجان

أما بالنسبة إلى رئيس الجبهة، فهو رئيس الجمهورية العربية السورية، الذي يعد الناطق الرسمي باسم الجبهة والموقّع لقراراتها وبياناتها، كما أنه يرأس الاجتماعات الدورية والاستثنائية للقيادة المركزية، ويدعو لجلساتها، ويدير اجتماعاتها، ويضع جدول أعمال الجلسات، ويشرف على تنفيذ قرارات القيادة المركزية ونشاطات قيادة الفروع والمكاتب واللجان.

وقد ورد في النظام الأساسي للجبهة أن قرارات القيادة المركزية ملزمة لأطراف الجبهة جميعها في حدود ما جاء في الميثاق وفي النظام الأساسي، كما ورد أيضاً أن أي طرف أو عنصر يخرج على ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي وقراراتها، يُفصل من الجبهة وبقرارٍ منها.

وقد جاء في مقدمة الدستور السوري الحالي لسنة ١٩٧٣ أنه: «في ظل الحركة التصحيحية تحققت خطوة هامة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية لجماهير شعبنا،

والاتحاد العام للفلاحين، كما انضم إليها أيضاً في ٣١ كانون الأول ١٩٨٨ الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، وطرأت على أطراف الجبهة باستثناء حزب البعث العربي الاشتراكي تغيرات عدة وانقسامات منذ التأسيس حتى الآن، فالحزب الشيوعي السوري انقسم إلى حزبين تحت اسم الحزب الشيوعي السوري، وهما عضوان في الجبهة، وحركة الاشتراكيين العرب انقسمت أيضاً إلى حركتين تحت الاسم نفسه وهما عضوان في الجبهة، وتنظيم الوحدويين الاشتراكيين تغير اسمه ليصبح حزب الوحدويين الاشتراكيين، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي انشق عنه حزب الاتحاد العربي الديمقراطي، لكنه لم ينضم رسمياً إلى الجبهة على الرغم من وجوده في مجلس الشعب والحكومة، وفي الحقيقة يوجد فعلياً عدد من الأحزاب والحركات التي تمارس نشاطها على الرغم من عدم وجودها رسمياً، والبعض منها ممثل في مجلس الشعب كالحزب السوري القومي الاجتماعي. انظر: د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص٤٨٤-٤٨٥.

فقامت بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، جبهة وطنية تقدمية، متطورة الصيغ، بما يلبي حاجات شعبنا ومصالحه، ويتجه نحو توحيد أداة الثورة العربية في تنظيم سياسي موحَّد».

وبعد إعلان الميثاق والنظام الأساسي للجبهة الوطنية التقدمية تشكلت القيادة المركزية للجبهة وقياداتها الفرعية ومكاتبها المختلفة، و بدأت الجبهة تعمل بشكل جدي و بخطوات ثابتة وراسخة داخل الجبهة، ويظهر ذلك بشكل عملي في انتخابات الإدارة المحلية وانتخابات مجلس الشعب إضافة إلى قطاعات شعبية ومهنية أخرى.

وإن كانت هذه التجربة لم تخل من سلبيات وردود فعل على مستويات ضيقة ومحلية هنا أوهناك، إلاَّ أنَّ حجمها بقي محدوداً وبقي الطابع العام يتسم بالإيجابية، وكانت النتائج جيدة ومتطورة. ولا بدَّ من الإشارة إلى السلبيات التي عاناها التعاون في المرحلة الأولى من عمل الجبهة، و التي تعود لأسباب ذاتية وموضوعية تجابه هذه القوى وتتحكم بعلاقاتها فيما بينها وبالظروف المحيطة بعملها، و ذلك بسبب تضافر أسباب عدَّة وهي[1]:

١- إن بعض القوى كانت تضم في عضويتها خليطاً غير متجانس من حيث انسجامه الفكري وواقعه التنظيمي وفهمه للجبهة، مما عرض عدداً من القوى لانقسامات.

٢- إن عناصر بعض القوى كانت تنظر إلى الجبهة بأنَّها طريق لتحقيق مكاسب لنفسها، وتثقف أعضاءها باتجاه أن تعاملها مؤقت، وأنها في النهاية ستكون البديل للحزب، وقد أدى بها سلوكها هذا إلى أن تصل إلى مواقع سلبية من الجبهة.

٣- إن الانقسامات التي برزت بين صفوف أكثر من قوة من قوى الجبهة أثرَّت في العلاقات بين قوى الجبهة، وأورثت العمل الجبهوي بعض العقبات.

---

(١) انظر: د. أسامة زكي عواد، تاريخ الأحزاب السياسية في سوريا في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.

٤- إن وقوع بعض الأخطاء و بروز حساسيات بين الأفراد من قوى مختلفة ناجمة عن الأمزجة وعدم استيعاب الظروف الجديدة، جعل التعاون يتعثر أحياناً و العمل يفتر أحياناً أخرى.

٥- إن الجهود التي يبذلها الحزب من أجل الجبهة لا بُدَّ من تطويرها لتلبي مطامحها أكثر، وإن القناعة بالجبهة تزداد رسوخاً ويتعاظم حماس الحزبيين لها وإيمانهم بضرورة تعزيزها وتطويرها.

وحدد ميثاق الجبهة مهامها على الصعيد الداخلي و على الصعيدين القومي و الدولي. و ما يهمنا هنا بحسبان الجبهة مؤسسة دستورية، هو مهامها على الصعيد الداخلي، و لذلك لن نتطرق إلى مهامها على الصعيدين القومي و الدولي. و أهم مهام الجبهة على هذا الصعيد هي[1]:

١- تحرير الأرض العربية المحتلة بعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ كهدف مرحلي في نضال الأمة، و هذا الهدف يتقدم جميع الأهداف المرحلية الأخرى، و في ضوئه يجب أن نرسم خططنا في المجالات كافة.

٢- إقرار مسائل الحرب و السلم.

٣- إقرار الخطط الخمسية و مناقشة السياسة الاقتصادية.

٤- رسم خطط التثقيف القومي الاشتراكي.

٥- العمل على استكمال بناء النظام الديمقراطي الشعبي و مؤسساته الدستورية و مجالسه المحلية.

٦- متابعة استكمال البناء الديمقراطي للمنظمات الشعبية و المهنية.

٧- العمل على توفير جميع الطاقات لدعم القوات المسلحة في الصمود و المواجهة. و تتعهد أطراف الجبهة غير البعثية، لمنع أي صراع أو تناحر في أوساطها، بعدم القيام بأي نشاط حزبي أو تكتلي داخل الجيش و القوات المسلحة.

---

(١) يوسف مريش، الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية السياسية في القطر السوري، ط١، دمشق، ١٩٩٣، ص ١٣١-١٣٢.

٨- العمل المتواصل من أجل الوصول بالحوار الإيجابي، و التفاعل الجماهيري داخل الجبهة إلى التنظيم السياسي الموحد.

٩- لكون أن الطلاب هم جيل المستقبل و من الواجب تهيئة أحسن الشروط لتحقيق وحدة إرادتهم و اتجاهاتهم، لا بد من أجل الوصول إلى هذا الهدف من أن ينتهي التنافس الحزبي في أوساطهم. لذلك فإن أطراف الجبهة غير البعثية تتعهد بالعمل على وقف نشاطاتها التنظيمية و التوجيهية في هذا القطاع[١].

ولكوننا تحدثنا عن حزب البعث العربي الاشتراكي بشكل مفصل في المطلب الأول وكذلك الحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي الموحد، فسوف نتحدث بإيجاز عن بقية أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية:

أولاً – حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية[٢]

أ. مبادئ عامة:

حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية حزب اشتراكي قوي وحدوي يستلهم ميثاق العمل الوطني وثوابت التجربة الناصرية التي صاغها الرئيس جمال عبد الناصر ويلتزم بالمدرسة الفكرية والسياسية للقائد الخالد حافظ الأسد في ظل مسيرة الرئيس بشار الأسد، ويؤمن بالتعددية الحزبية في إطار جبهة وطنية تقدمية، ويناضل في سبيل تحقيق الوحدة العربية، ويمثل تحالف قوى الشعب العاملة، ويطبق الديمقراطية المركزية، ويعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة (النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي).

---

(١) في الحقيقة، إن أغلب هذه النقاط التسع التي جاءت تحت عنوان مهام الجبهة الوطنية التقدمية على صعيد القطر، ليست مهام بمعنى الكلمة، وإنما مجرد أسس للعمل.

(٢) انظر الموقع الالكتروني للحزب /http://asuparty.org

ب. شروط الانتساب:

إضافة إلى الشروط الواردة في قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية (يحق لكل مواطن يحمل الجنسية العربية السورية أن يكون عضواً في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي على ألا يكون منتمياً إلى أن منظمة سياسة أخرى، وأن يكون منتمياً إلى إحدى فئات قوى الشعب العاملة، ومتمتعاً بالسمعة الحسنة، أن تدل مسيرته على صلابة في المواقف الوطنية، وأن يكون مؤمناً بالقومية العربية، رافضاً كل نزعة طائفية أو عشائرية (النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي).

يتضح من تحليل النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية أنه حزب قومي عربي ناصري، وهو أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية منذ تأسيسها، ويعتمد ميثاق العمل الوطني وثوابت التجربة الناصرية والمدرسة الفكرية للرئيس الخالد حافظ الأسد في ظل مسيرة الرئيس بشار الأسد.

ثانياً – حزب الوحدويين الاشتراكيين[1]

هو حزب عربي قومي، وحدوي، اشتراكي، تقدمي، يؤمن بأن الثورة العربية هي الهدف القومي للأمة العربية، وأن الإرادة الثورية الواحدة هي الطريق الوحيد لتحقيق هذه الثورة، وأن الوحدة والاشتراكية والحرية دعائم الثورة العربية ومادتها، وطريق الثوار الوحدويين الاشتراكين الأحرار، وأن الوطن العربي هو مهد الحضارات الكبرى في التاريخ، وهو وحدة سياسية كاملة لا تتجزأ، ووحدة اقتصادية متكاملة، وأن العرب هم جميع الأقوام التي نزحت من الجزيرة العربية أو عاشت في الوطن العربي، وتفاعلت مع أبنائه فتشابهت في نمط الحياة والتفكير والمشاعر، ووضعت صلتها بالقوم لترتبط بالأمة، وأن العرب هم كل

(١) انظر الموقع الالكتروني للحزب

http://www.pnf.org.sy/?page=category&category_id=113&id=32&lang=a

المواطنين الذين يعيشون في الوطن العربي أو يتطلعون إلى الحياة فيه عملياً، ويتكلمون لغته، ويناضلون من أجل وحدته واشتراكيته، ويخلصون له ولأبنائه، وأن القومية العربية هي وعي الأمة العربية لذاتها وعياً فاعلاً، يتجلى في حياة ثرية مبدعة تبدو في مواقف نضالية وحضارية على المستويين القومي والإنساني.

ويناضل الوحدويون الاشتراكيون، في سبيل إعطاء الحرية مداها الكامل على نطاق الوطن العربي والمواطن العربي، وإن أهداف العربي في الوحدة والحرية والاشتراكية والحرية تقوم على التغيير الجذري للمجتمع العربي، ويؤمن الحزب بالاشتراكية التي تحقق كفاية في الإنتاج وعدلاً في التوزيع وتطويراً مستمراً للوطن والمواطن، وتكون بذلك الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

حزب الوحدويين الاشتراكيين حزب قومي، عربي، وحدوي، اشتراكي، يؤمن بالقومية العربية وبالوحدة العربية والاشتراكية، وهو أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية منذ تأسيسها.

ثالثاً– حزب حركة الاشتراكيين العرب[1]

حزب سياسي قومي ديمقراطي يرمي في غاياته وأهدافه إلى تحقيق تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، وتحقيق المجتمع الديمقراطي، والعمل على تأمين الأمن والاستقرار لأبناء الشعب من خلال حياة حزبية كريمة، ويؤمن الحزب بأن النضال القومي لجماهير الشعب العربي من أجل تحقيق أهدافه إنما ينصب من أجل استعادة ما اغتصب من الأرض العربية، لاستعادة هذا الحق يعمل الحزب بالتعاون مع الشعوب الصديقة في العالم كله لأجل حرية الشعوب، وحقوق تقرير المصير، من دون أي تدخلات خارجية، ويبذل الحزب جهوده بالتحالف مع جميع القوى التقدمية والقومية من أجل هزيمة أشكال الامبريالية والصهيونية كلها

(١) انظر: الموقع الإلكتروني للحزب:
https://ar-ar.facebook.com/Arab.Socialist.Movement.Damascus.Branch/

وذلك بميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، وضمن سيادة الدولة.

يسعى الحزب إلى استقطاب جماهير الشعب العربي السوري بانتسابهم إليه في حال ايمانهم بأهدافه ومبادئه، والتزامهم فكره، وبرامجه السياسية، واستعدادهم للدفاع عن معتقداته، شريطة أن يكون المنتسب للحزب غير ملتزم أي تنظيم سري أو علني.

إن حزب الاشتراكيين العرب حزب قومي عربي اشتراكي ديمقراطي، وهو أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية منذ تأسيسها.

رابعاً – حزب الاتحاد العربي الديمقراطي[1]

أ. حزب الاتحاد العربي الديمقراطي حزب قومي عربي وحدوي ناصري.

ب. بدأ ممارسة نشاطه السياسي والاجتماعي مستقلاً بعد انفصاله عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٩٢، ويؤمن الحزب بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية واحترام الآخرين ويعبر حسب مبادئه عن تحالف قوى الشعب العامل، وهي قوى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وصغار الكسبة، والحرفيين، والبرجوازية الوطنية.

ج. يعد الحزب التجربة الناصرية بأهدافها وثوابتها القومية للقائد المعلم جمال عبد الناصر والإرث الوطني والقومي للقائد المؤسس حافظ الأسد، والمواقف القومية للرئيس بشار الأسد، وثائق فكرية، والمصدر الرئيس لحراكه السياسي، والاجتماعي والوطني.

د. يعد الحزب الجبهة الوطنية التقدمية تجربة رائدة حققت الوحدة الوطنية الداخلية وهي تجربة يلتزمها الحزب، ويدعمها ويناضل من أجل تطويرها.

ه. أهداف الحزب: هي وحدة حرية اشتراكية.

---

(١) انظر: الموقع الإلكتروني للحزب: http://pydrojava.net/

حزب الاتحاد العربي الديمقراطي حزب قومي عربي وحدوي ناصري، وهو أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية انضم إليها عام ١٩٩٢، بعد انفصاله عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية عند تأسيسها.

خامساً – الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي(١)

أ. يؤمن الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي بأن الانتماء القومي للإنسان العربي هو الانتماء الأول، وبأن هذا الانتماء لا بد من أن يتحدد ضمن إطار سياسي ودستوري واضح، يتجلى في الوحدة العربية، تحقيقاً للتطلع القومي التحريري للجماهير العربية.

ب. كما يؤمن بأن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وصولاً ثورياً إلى التقدم، وأن هذا الحل حتمية تاريخية فرضها الواقع العربي، ويؤمن بأن الحرية هي حرية الوطن والمواطن، أي إنها تعني الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، وأن الديمقراطية المركزية تعني التفاعل الخلاق بين الحرية والثورة.

ج. ويقوم الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي على المنطلقات والأفكار الناصرية في الفكر والأخلاق والممارسة وأن أهداف الحزب هي وحدة حرية اشتراكية.

سادساً – حزب العهد الوطني(٢)

تبنى الحزب رؤية فكرية تقوم على وحدة الفكر العربي اللغوية والقومية والدينية وتكامل الفكر القومي، مع الفكر الإسلامي المستنير، وهو حزب

(١) انظر: الموقع الإلكتروني للحزب:
http://www.pnf.org.sy/?page=category&category_id=113&id=34&lang=ar

(٢) انظر: الموقع الإلكتروني للحزب:
http://www.pnf.org.sy/?page=category&category_id=113&id=31&lang=ar

عربي، اشتراكي، قومي، انقلابي، ديمقراطي، يؤمن بأن العرب أمة واحدة، وعليهم أن يؤلفوا دولة واحدة في وطن عربي واحد، وتتجلى الأمة العربية في رسالتها الإنسانية القائمة على نشر روح التضامن والإخلاص بين الأمم والوطن العربي، وكل أرض سكنها العرب ونشروا فيها لغتهم وطبعوها بطباعهم، فأصبحت ضرورة للدفاع عن كيانهم، وأمة العرب تعبّر عن أصالتهم وطابعهم الذاتي وتماسك مؤسساتهم، والقومية العربية إيمان عميق بعبقرية الأمة ومقدراتها على التجدد وعلى الإسهام في إنشاء الحضارة الإنسانية.

إن حزب العهد الوطني هو أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وانضم إليها بعد انفصاله عن حركة الاشتراكيين العرب (أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية عند تأسيسها) وحزب العهد الوطني هو حزب قومي عربي وحدوي اشتراكي.

سابعاً– الحزب السوري القومي الاجتماعي[1]

أ. يقوم الحزب السوري القومي الاجتماعي (المركز) على مبادئ وأسس، الغاية منها بعث نهضة المجتمع السوري، وارتقائه بما يكفل استقلال سورية ويرفع مستوى حياتها، ويحقق المصالح القومية.

ب. وللحزب مبادئ أساسية تختص بالعقيدة القومية الاجتماعية ومبادئ إصلاحية تختص برفع مستوى سورية، والقسمان يؤلفان قضية واحدة هي قضية سورية وسيادتها، واستقلالها وارتقائها، كما يؤمن الحزب بالعروبة في حقيقتها التاريخية والثقافية، ويؤمن بأن لسورية دوراً سيادياً في السعي إلى إنشاء جبهة عربية موحدة، وأن سورية هي سيف العروبة وترسها وحامية الضاد.

ج. يؤمن الحزب بأن سورية للسوريين، وأن قضيتهم مستقلة، وهي قضية

(١) انظر الموقع الالكتروني للحزب http://www.ssnp.com/

انظر ايضاً : D.J. Sagar POLITICAL PARTIES OF THE WORLD,2009.p.570.571.

الوطن السوري ومجتمعه الذي يشكل بيئة واحدة متولدة من تاريخ طويل، يرجع إلى ما قبل التاريخ الجلي، والمعروفة وفق جغرافيا محددة وواضحة قومياً واجتماعياً، ومن تاريخه الثقافي، والسياسي، والقومي، ويرى الحزب أن مصلحة بلاده فوق كل مصلحة فئوية أو جزئية.

إن الحزب السوري القومي الاجتماعي (المركز) هو كأحزاب القوميين السوريين الاجتماعيين يؤمن بسورية الطبيعية ضمن ما يسمى ب(الهلال الخصيب) ويعتنق فكر أنطون سعادة الزعيم التاريخي للقوميين السوريين، ويتألف المكتب السياسي للحزب من عدد من الأعضاء، يترأس كل منهم مصلحة من مصالح الحزب ويسمى "عميد المصلحة"، ورئيس المكتب السياسي يرأس العمل الحزبي وهو ممثل الحزب تجاه غيره والناطق باسمه.

وفي العام ٢٠١٢ نشأ خلاف تنظيمي، انقسم على إثره الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى حزبين، الأول بلاحقة "الأمانة العامة"، أو الحزب السوري القومي الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية، والثاني بلاحقة "المركز" والممثل في الجبهة الوطنية التقدمية، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هناك خلل قانوني لكون الحزبين – المركز والأمانة العامة- مستفيدين من المادة نفسها التي اعتمد عليها في الترخيص وهي المادة ٣٥ من قانون الأحزاب التي تنص على أن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية مرخصة حكماً، وباعتبار أن الحزب المتعارف عليه هو الحزب السوري القومي الاجتماعي – المركز- وهو الذي تم اعتماده في الجبهة الوطنية التقدمية، فإن ترخيص الحزب السوري القومي الاجتماعي – الأمانة العامة - يعد غير مسوّغ قانونياً لأنه خارج الجبهة الوطنية التقدمية، وبعد أن تم الترخيص للحزب واستمر مدة من الزمن، أُقامت لجنة شؤون الأحزاب دعوى على الحزب السوري القومي الاجتماعي - الأمانة العامة- لكون الحزبين مستفيدين من الترخيص نفسه، فصدر الحكم بالعام ٢٠١٩ [1] بحل حزب القومي السوري

(١) حكم محكمة الاستئناف المدني بدمشق بتاريخ ٩-١٠-٢٠١٩.

الاجتماعي الأمانة العامة، وبقي هناك حزب واحد ممثلاً في الجبهة الوطنية التقدمية وهو الحزب السوري القومي الاجتماعي "المركز"، وبناء على قرار محكمة الاستئناف المبرم[1] لم يعد هناك حزب مركز وحزب أمانة عامة، بل حزب واحد تحت اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي بدون أي لاحقة.

وفي رأينا فإن هذا القرار يحد من تشتت "القوميين" على إدارات عدة، بحيث تصبح هناك إدارة واحدة لكل القوميين في سورية.

وفي ختام حديثنا عن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية فإننا نجد أنها:

كانت تضم عند قيامها في السابع من آذار ١٩٧٢ خمسة أحزاب وطنية تقدمية، إلا أنه فيما بين عامي ١٩٧٢- ٢٠٠٠ حصلت انشقاقات داخل بعض أحزابها ليصل عدد هذه الأحزاب في نهاية هذه المرحلة إلى عشرة أحزاب، ونلاحظ تفاوتاً في عمق فكر هذه الأحزاب بين الأفكار الواضحة والشاملة والأفكار المختصرة التي تعتمد على تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي والتجربة الناصرية، لذلك في المقابل كان هناك تفاوت في برامج هذه الأحزاب في مجال التنمية بأشكالها وخاصة التنمية الاجتماعية بمفهومها الواسع، إلا أن القاسم المشترك بين أفكار الجبهة هو التوافق النسبي مع الثوابت الوطنية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي لكون هذه الجبهة تحالفاً سياسياً بقيادة هذا الحزب، سواء قبل صدور دستور عام ٢٠١٢ أو بعد صدوره.

إن الجبهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي تشكل منطلقاً إيجابياً لتوحيد القوى الوطنية والتقدمية، وإنها تقوم بين قوى سياسية تلاقت أهدافها حول شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية، وتلتزم الجبهة بتحقيق التفاعل والتعاون بين القوى الوطنية للوصول إلى تنظيم سياسي موحد

(١) تنص المادة ٣٠ من المرسوم التشريعي رقم ١٠٠ لعام ٢٠١١ (قانون الأحزاب) على أنه :يعتبر الحزب منحلاً في الحالات الآتية: إذا قرر حل نفسه اختيارياً، أو إذا تم حله بموجب حكم قضائي، أو إذا اندمج في حزب جديد، أو إذا قرر الانضمام إلى حزب قائم.

وتعدّ الجبهة عاملاً مهماً من عوامل تعزيز الوحدة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجبهة هي جبهة للجماهير، وقد كان حزب البعث أول المناضلين من أجل تحقيقها، وبدونه لم يكن من الممكن قيامها. وبالتالي يجب العمل على تطوير عملها بما يخدم نضالها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ويمكن القول إن الجبهة الوطنية التقدمية لم تصبح تنظيماً حتى الآن بل هي إطار للعمل السياسي من خلال المنظمات الشعبية، ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن الحزب لم يرغب في إقامة الجبهة ووضع ميثاقها لتكون جبهة للقوى السياسية الداخلية فيها فحسب، بل لتكون جبهة لكل جماهير الشعب، ولذلك أكد دستور الجمهورية العربية السورية على وجوب تطوير صيغتها وفق الظروف التي تتطلب ذلك لتحقيق خدمة أوسع لكل جماهير الشعب، ولتكون خطوة أساسية نحو تعزيز الوحدة الوطنية، وهذا العمل يتطلب جهداً كبيراً وزمناً طويلاً. وإن الجبهة في وضعها الراهن تمثل بقواها السياسية نواة وقوة من الشعب تستطيع أن تقود نضاله المستمر نحو أهداف محددة، ولا بُدَّ لجماهير الشعب من أن ترتبط بها، وأن تلتف حولها وفق صيغ عمل معينة، وإذا كان الميثاق لم يحدد هذه الصيغ فإنه ترك ذلك للمرونة وللظروف المرحلية وللتطور. لذلك سمح النظام الأساسي للقيادة المركزية للجبهة أن تضيف إلى عضويتها أطرافاً جديدة أو عناصر من خلال التزام تلك العناصر والأطراف بميثاق الجبهة ونظامها الأساسي وهذا يعدّ مرونة في إمكان تمثيل قطاعات أوسع، وذلك لا يعني أن من لا يمثل حزباً لا تقبل عضويته أو ضمه للجبهة[1].

ونحن نرى أنه لا بد من تطوير عمل الجبهة وآليات عمل أحزابها ومحتوياتها، وأن يكون الانتساب إلى صفوف أحزاب الجبهة بعيداً عن الامتياز، وأن يكون هناك بعد قومي لعمل الجبهة وعدم الاقتصار على الوضع الداخلي.

أي إنَّه على الجبهة الوطنية التقدمية، متابعة ومضاعفة الجهد لإيجاد الأسلوب

(١) من الأحزاب التي انضمت إلى ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية: الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، الحزب الشيوعي السوري الجناح الثاني.

الـذي يسـاعد علـى تطـوير الجبهـة الحاليـة، مـن أجـل اسـتيعاب كـل الطاقـات الجماهيريَّـة، مـن خـلال إطـار مـنظم، فيجـب علـى قيـادات الجبهـة أن تمـارس مسؤولياتها وصلاحياتها وفق ما نص عليه ميثاقها، والعمل على تطوير الثقة بين قوى وأحزاب الجبهة، من قيادات وقواعد ووضع برامج العمل الكفيلة بتحقيق مزيد من التفاعل بينها.

المطلب الثالث

سورية منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١١

في إطار خطة إصلاحية شاملة أطلقها السيد الرئيس بشار الأسد عقب انتخابه رئيساً للجمهورية العربية السورية، استأنف حزب البعث العربي الاشتراكي عقد مؤتمراته القطرية بعد انقطاع دام لسنوات عديدة، فكان المؤتمر القطري التاسع عام ٢٠٠٠ والمؤتمر القطري العاشر عام ٢٠٠٥، وسط تأكيد على متابعة عملية التحديث والتطوير والسير قدماً في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، وتفعيل دور السلطة التنفيذية، وضرورة معالجة الثغرات كافة في الوضع الداخلي ووضع الحلول المناسبة لها، وتعميق دور السلطة التشريعية وضرورة إحداث مجلس شورى إلى جانب مجلس الشعب. كما سعت القيادة السياسية لحزب البعث نحو تطوير فكر الحزب، فعقدت ندوة فكرية عام ٢٠٠٩ للبحث في عملية التطوير والآليات المطلوبة لها[١].

حاولت الجبهة الوطنية التقدمية في الوقت نفسه تطوير آلية عملها من خلال السماح بإصدار بعض الصحف الحزبية وزيادة عدد أعضائها، وافتتاح مقرات جديدة لأحزابها في المحافظات، وتعديل ميثاق الجبهة بإقرار التعددية السياسية والاقتصادية[٢]. إلا أنها لم تستطع تعميق الحياة السياسية، وفق التغيير الذي أتاح لها فرصة التعبير أكثر عن نفسها عبر الصحف والنشاطات المختلفة، لإلغاء أو تعديل "صورتها النمطية" التي استمرت منذ تأسيسها وحتى اليوم من دون أن تتبدل[٣].

تم ربط التعددية السياسية والاقتصادية بمفهوم واسع ينبع من حاجات الشعب، في ظل تأكيد القيادة السياسية المتكرر على ضرورة أن يكون لسورية تجربة

(١) د. جمال محمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٢) د. ماجد شدود، بشار الأسد مسيرة التطوير والتحديث، سلسلة الثقافة السياسية رقم ١٩ (منشورات اتحاد شبيبة الثورة) ص ٣٨-٤٠.

(٣) مجلة المناضل، العدد ٥٤، عام ٢٠١٢، الأحزاب والمنظمات بين الدور التاريخي والتصدع الراهن، ص ٤١.

ديمقراطية خاصة بها، تعبر عن تاريخها وثقافتها وحضارتها، وتأتي استجابة لحاجات المجتمع ومتطلبات الواقع، إضافة إلى التركيز على دعم القاعدة الثقافية وضرورة الربط بين البرنامج السياسي والبنية الاجتماعية...، وهو ما فسره بعض المحللين بتوجه القيادة السياسية في سورية لمحاكاة التجربة الصينية في الإصلاح، أي بإطلاق التحرر الاقتصادي مع الإبقاء على بعض المحددات الاقتصادية والسياسية التي لا يمكن تجاوزها[1].

كما اتخذت الدولة عدداً من الخطوات الإصلاحية على المستوى القانوني والدستوري، كصدور قانون المطبوعات في أيلول عام ٢٠٠١ والذي تم بموجبه الترخيص لعدد من الصحف والمجلات الخاصة، بما فيها "مجلة الدومري" الأسبوعية الناقدة، إضافة إلى افتتاح عدد من الجامعات الخاصة، والسماح لعدد آخر من المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية بالعمل، توجت جميعها بصدور قانون الأحزاب بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٠ لعام ٢٠١١، ليحدد العمل الحزبي وإطار التعددية السياسية، بهدف تنظيم عمل الأحزاب السياسية وتفعيلها وبيان دورها في تنشيط الحياة السياسية، ومشاركة المواطنين فيها، وتحديد المبادئ التي يلتزم بها أي حزب سياسي، وفق مواد القانون، على أن يقوم الحزب طالب الترخيص على أسس وطنية تحترم السيادة الوطنية ومبادئ الديمقراطية.

ثم بدأت أولى هذه النشاطات على شكل منتديات وتجمعات ضمت بين جنباتها أشخاصاً أكثر من أن تضم أحزاباً، تحت مسميات مختلفة، "إعلان دمشق"، و"إعلان بيروت دمشق"، و"التجمع الوطني الديمقراطي"، و"تجمع إعلان دمشق"، ... وغيرها، غالبيتها كانت مشاريع مستعجلة لجمع أطياف المعارضة السياسية، وذلك في إطار من الجبهات التكتيكية المرحلية لم تصل إلى درجة التحالفات الاستراتيجية، لما تحمله من تناقضات واختلافات بين التيارات المكونة لها.

(١) ويلاند، كرستين، سورية الاقتراع أم الرصاص، الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق، ترجمة د. حازم النهار، مرجع سابق، ص ١٠٤.

دأبت غالبية تلك المكونات في البحث عن إطار قانوني جديد للعمل السياسي، عبر المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ وإقرار قانون للأحزاب يعيد تنظيم الحياة السياسية من جديد، من دون الاهتمام بمدى فاعلية التشكيلات السياسية المزمع الترخيص لها، وهل ستقوم بأكثر مما قامت به القوى السياسية التقليدية القائمة؟ خصوصاً وأن غالبية تلك المكونات ليست إلا مجرد انشقاقات عنها.

في أيلول من عام ٢٠٠٠ أصدر تسعة وتسعون مثقفاً بياناً طالبوا فيه برفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية، تبعه في عام ٢٠٠١ بياناً لبعض المحامين السوريين، طالبوا فيه بإجراء مراجعة دستورية شاملة وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية، كمحكمة أمن الدولة، وإطلاق الحريات العامة، وبياناً آخراً صادر عن لجان المجتمع المدني سمي بـ: "بيان الألف"، ثم تلاه بعد عام تقريباً، بياناً آخراً صادر عن ٢٣٥ شخصية حقوقية وسياسية يدعون فيه السلطة إلى إجراء إصلاحات سياسية، ترافق ذلك مع صدور عفو عام عن بعض السياسيين على دفعات عدة[١].

كما طالب عضو مجلس الشعب ورجل الأعمال "رياض سيف" بإقامة دولة دستورية واقتصاد سوق عادل وبرلمان مستقل ومحاكم مستقلة وحرية وسائل الإعلام، وقام بتأسيس كتلة نيابية مستقلة وحزباً جديداً باسم "الحزب الليبرالي الوطني"، ونادي بكسر الاحتكارات الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي مثّل هجوماً مباشرة على بعض رجالات السلطة، لم يلق قبولا حتى من بعض أفراد المعارضة ذاتها، كالمفكر "الطيب تيزيني" الذي فضل النأي بنفسه عن مثل هذه المطالب، بقوله: "كنت في البداية مع حركة المجتمع المدني، لكنني بعد ذلك نأيت بنفسي عنها، كانوا يريدون كل شيء أو لا شيء..."[٢].

برز تطور آخر في الحراك السياسي المعارض تجلى في تشكيل تحالفات جديدة مع بداية عام ٢٠٠٥، إذ اتحد اثنا عشر حزباً من الأحزاب غير المرخصة

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٢) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص ١٠٨.

لتشكيل لجنة "التنسيق الوطني للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان"، ضمت أعضاء من حركة المجتمع المدني أو ناشطي حقوق الإنسان وشيوعيين وناشطين أكراد...، وهم: التجمع الوطني الديمقراطي، ولجان إحياء المجتمع المدني، ومنتدى الأتاسي، وجمعية حقوق الإنسان في سورية، ولجان الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وحزب العمل الشيوعي، والتحالف الكردي الديمقراطي، والجبهة الديمقراطية الكردية، وحزب يكيتي الكردي، واتحاد الشعب الكردي، ولجان الدفاع عن السوريين المجردين من الجنسية.

وهنا سنتحدث عن بعض قوى المعارضة في تلك الفترة وفقاً لما يأتي:

١- **قوى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي**[1]: تم التوقيع على إعلان دمشق في عام ٢٠٠٥، في إطار محاولة لتوحيد المعارضة المنقسمة. ضم عدداً من التشكيلات السياسية كالتجمع الوطني الديمقراطي، وبعض الأحزاب الكردية والآشورية، ومعارضين بارزين مثل "ميشيل كيلو ورياض سيف". تبين بعدها أنه من الصعب التوفيق بين مطالب كل تلك التيارات السياسية، واستمرت الخلافات والانقسامات على الرغم من "بيان الوحدة" الذي صدر في كانون الثاني عام ٢٠٠٦.

أثارت انتخابات قيادة إعلان دمشق في كانون الأول عام ٢٠٠٧ صراعاً حاداً بين المعارضة التقليدية من الفصائل اليسارية والقومية بقيادة "حسن عبد العظيم وهيثم مناع" من جانب، والمعارضة الجديدة بزعامة "رياض الترك ورياض سيف"، إضافة إلى التيار الإسلامي من جانب آخر.

وهو يعدّ نفسه منبراً سياسياً مدنياً ديمقراطياً منفتحاً على جميع الأفراد والجماعات والقوى المنخرطة في المعارضة، ويدعو إلى بناء الدولة المدنية

(١) انظر الموقع الإلكتروني للحزب http //www. Syrianparties.info

الديمقراطية، دولة المواطنة والحريات. ومن أبرز قياداته، "ميشيل كيلو، وعارف دليله، وفايز ساره، وحازم نهار".

من جهة أخرى شهدت الساحة السياسية نشاطاً ملحوظاً للحركة السياسية الكردية، ضمت عدداً كبيراً من الأحزاب والمنظمات، وقد تعرضت خلال العقدين الماضيين إلى خلافات وصراعات وانشقاقات في صفوفها. وفي عام ٢٠٠٨ شهدت تغييرات كبيرة وواسعة في بنيتها، بعد أن تداعى قادتها لتشكيل مرجعية كردية ولم شمل الأحزاب في تحالفات، بحيث أصبحت تضم الكتل الرئيسة الآتية:[1]

٢- المجلس الوطني الكردي: ويضم القوى التالية:

أ- لجنة التنسيق الكردية: تأسست عام ٢٠٠٦ وهي بدورها تضم كلا من الأحزاب الآتية:

- حزب يكيتي: تأسس عام ١٩٩٨ وهو حركة سياسية كردية تدعو إلى وحدة كردستان ووحدة الشعب الكردي.
- حزب آزادي: تأسس عام ٢٠٠٥ وهو حركة سياسية انفصالية كردية تنادي بالدولة الكردية المستقلة.
- تيار المستقبل: تأسس عام ٢٠٠٠ وهو تجمع سياسي ثقافي واجتماعي وحقوقي ديمقراطي، يدعو إلى دعم الشعب الكردي في كل جزء من كردستان من أجل نيل حقوقه.
- الحزب الديمقراطي الكردي- البارتي: حزب سياسي انشق عن الحزب البارتي، يسعى لتحقيق الدولة الكردية في المناطق الكردية، سكرتير الحزب "نصر الدين عمر إبراهيم".

٣- **المجلس السياسي الكردي:** تجمع من تسعة أحزاب كردية، تأسس عام ٢٠٠٩ ويهدف إلى إرساء مبدأ الحوار الديمقراطي بين أطراف الحركة

(١) انظر الموقع الإلكتروني للحزب http //www. Syrianparties.info

الوطنية الكردية، وتطوير العمل السياسي على الساحة الكردية، وخلق أرضية مشتركة لعقد المؤتمر الوطني الكردي. الأحزاب المشاركة فيه هي: الحزب الديمقراطي الكردي، وتيار المستقبل، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب يكيتي، والحزب اليساري، والحزب الديمقراطي الكردي، وحزب المساواة الديمقراطي، وحزب الوفاق الديمقراطي.

٤- الأحزاب المستقلة:

- حزب الاتحاد الشعبي الكردي: تأسس عام ٢٠٠٥ من اندماج الاتحاد الشعبي مع اليساري الكردي، وبعد أشهر عدة انسحب عدد من قيادات الاتحاد الشعبي، وأعيد تأسيس الحزب.

- حركة الوفاق الديمقراطي: انشقت عن حزب العمال الكردستاني، وأعلن عن تأسيسها عام ٢٠٠٤، قيادتها حالياً في السليمانية.

- الحزب الديمقراطي الكردي السوري: يسعى لتحقيق وطن قومي كردي، أمين الحزب "جمال محمد الباقي الشيخ محمود".

- التجمع اليساري الكردي: حركة سياسية تسعى لإقامة الدولة الكردية وتوحيد القوى اليسارية الماركسية الكردية كافة في تنظيم موحد. رئيس التجمع "محمد أحمد عباس".

- الحزب الاشتراكي الكردي: حركة سياسية كردية، تأسست عام ١٩٨٠، تتبنى مفاهيم الاشتراكية، سكرتير الحزب "صالح كدو".

٥- حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني[١]:

(١) انظر: الموقع الإلكتروني للحزب http // www.syrianparties.info

يرأسه "صالح محمد مسلم"، ويعد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (PYD) هو فرعاً من حزب العمال الكردستاني المتشدد (PKK). وهو واحد من أهم أحزاب المعارضة الكردية في سورية، إضافة إلى كونه عضواً في هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، ومجلس شعب غربي كردستان.

يدعو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني إلى الاعتراف الدستوري بالحقوق الكردية والحكم الذاتي الديمقراطي. ويعلن العداء الصريح لتركيا بسبب سجنها زعيم الحزب "عبد الله أوجلان"، وإنكارها لحقوق الأكراد، إضافة إلى علاقات الحزب المتوترة مع الحكومة الإقليمية الكردية في العراق بزعامة "مسعود البارزاني" بسبب تفاوضها مع تركيا على حساب حزب العمال الكردستاني.

٦- **تيار المستقبل الكردي**[(١)]:

حزب ليبرالي معارض، يدعو إلى إقامة دولة مدنية تعددية ديمقراطية، والاعتراف بالشعب الكردي ومشاركة أبنائه على قدم المساواة مع المكونات الأخرى في سورية. مؤسس الحزب وزعيمه السابق "مشعل التمو"، الذي أسسه عام ٢٠٠٥.

يرتبط تيار المستقبل الكردي بعلاقات قوية مع المجموعات الشبابية الكردية، في حين اتهمته بعض القوى الكردية بأنه فشل في دعم المصالح الكردية والدفاع عنها.

كما يمكن للمتابع أن يلحظ طغيان الطابع العسكري على بعض القوى السياسية الكردية بعد تنامي ظاهرة التسلح وامتلاك القوة وتشكيل الأجنحة العسكرية فيها، وتحول بعضها إلى فصائل مسلحة وحركات انفصالية ولا تمت إلى العملية الديمقراطية بصلة، الأمر الذي يخرجها من دائرة العمل الحزبي السياسي إلى ميدان الصراع المسلح وعمل الميليشيات.

(١) انظر: الموقع الإلكتروني للحزب http // www.syrianparties.info

إضافة إلى ذلك يمكن تلمس شكل من الصراع الحزبي بين النخب السياسية في هذا الجزء من المجتمع السوري، يظهر بشكل جلي في تزاحم تلك القوى والتنظيمات على تمثيل الفئات والجماعات فيه، يصل في بعض الأحيان إلى حد الاقتتال المسلح.

إن لكل مجتمع طاقة استيعابية محدودة من عدد الأحزاب والتنظيمات التي يمكن أن تظهر فيه، وإن كان لا يوجد قاعدة ثابتة في علم السياسة لتحديد عدد التنظيمات السياسية، إلا أن الإفراط الشديد في النزعة الحزبية والتحزب من شأنه تشويه صورة الحياة السياسية، وتعكس في الوقت نفسه حالة الانقسام والتصدع في الرؤى والمواقف، فتعدد المحامين لا يدل مطلقاً على عدالة القضية.[1]

ويمكن أن نحدد أسباب فشل الأحزاب المعارضة في تلك المرحلة في الأسباب الآتية:

١. التناقض في المشاريع السياسية المطروحة

فتعدد التيارات والقوى داخل المعارضة أدى إلى تعدد المشاريع السياسية المطروحة للإصلاح، وإن كان البعض يعدّ ذلك من حيوية العمل السياسي، وإن الاختلاف من سنة الطبيعة وطباع البشر، إلا أن الأمر قد فاق ذلك بكثير، حتى صار من الصعب الجمع بين تلك القوى، لو في إطار عمل تكتيكي، وهو ما يوحي بالخلاف الذي قد يوصل إلى حد التناحر عند كل مفترق.

كما أن التيار الديني لديه مشروعه الخاص به ونظرته التقليدية للتعاطي السياسي، وهو منقسم على نفسه بين تيار إصلاحي يدعي أنه معتدل، وآخر راديكالي متشدد، وهما بالطبع يختلفان كثيراً عن مشروع التيار الليبرالي، والذي لا تقل حدة الخلاف بينهما عن الخلاف مع السلطة السياسية، يقابلهما أيضاً مشاريع أخرى، كمشروع التيار الماركسي الذي يتناقض مع الأطراف السابقة كلها. إضافة إلى الخلاف حول المنطلقات الأساسية، فالقوميون يرون أن

(١) انظر: د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٢.

الديمقراطية تتناقض إلى حد ما مع الوحدة، على خلفية الاعتقاد بأن الديمقراطية تنتصر للتعدد والاختلاف في مجتمع شديد الحاجة إلى الوحدة والتلاحم، في حين يرى الماركسون أن الديمقراطية تتناقض مع الاشتراكية على خلفية الاعتقاد أيضاً بأن الأولى برجوازية المضمون والهدف وشأن لا يتصل برسالة البروليتاريا والطبقات الكادحة[١].

٢. تراجع القدرة التمثيلية

وهو ما بات تعانيه غالبية القوى والتيارات السياسية المعارضة، بعد أن كان تمثيلها للشارع أكثر أصالة وأوسع، حتى بات الوجود الاسمي للبعض منها أكبر بكثير من وجودها الحقيقي، ويعزو بعض الباحثين ذلك إلى الإخفاقات السياسية المتكررة وفشل تجاربها والتراكم الثقيل لأخطائها، فلا القوميون استطاعوا تحقيق وحدتهم، ولا الماركسيون استطاعوا أن يبنوا دولة البروليتاريا المنشودة[٢].

٣. الاغتراب السياسي

عانت غالبية التيارات والقوى السياسية المعارضة، كما هو حال غالبية الأحزاب الأخرى، من غربة أحزابها عن واقع مجتمعها الجديد، بعد أن ضعفت أواصر العلاقة بينهما، فعجزت عن مواكبة التحولات والتغيرات المجتمعية المحيطة بها، فقد استمر خطاب المعارضة في ترديد مبادئها وأهدافها الكبرى حول التغيير الشامل، من دون أن يتلمس مطالب الأجيال الجديدة ومن دون مجاراة التحولات الاجتماعية والثقافية التي طرأت على المجتمع، فبقيت غالبية القوى

(١) د. خالد الحروب، هشاشة الأيديولوجيا وجبروت السياسة (بيروت، دار الساقي، ط١، ٢٠١٠)، ص٣٠.

(٢) عبد الاله بلقزيز وآخرين، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١، ص٣٢.

انظر أيضاً : (*Richard Gunther, José Ramón Montero, Juan Linz*-Political Parties_ Old Concepts and New Challenges -Oxford University Press, USA (2002)) p79.

السياسية المعارضة تستند إلى المشاريع التي تم صياغتها خلال مرحلة التأسيس، والتي تعود إلى منتصف القرن العشرين. وهو ما عبر عنه الشاعر الفلسطيني المعروف "محمود درويش" في إحدى قصائده بقوله: وأنا التوازن بين ما يجب.. أدعوا لأندلس إذا ما حوصرت حلب[١].

٤. الترهل التنظيمي

وتتجلى هذه الحالة في عدد من المشكلات البنيوية التي تعانيها غالبية التنظيمات، ومنها على سبيل المثال: ضعف التنظيم الحزبي، وترهل بناه وهياكله، وتدني مستوى الديمقراطية، ومحدودية قنوات الاتصال، وفقدان التراتبية الحزبية الدقيقة التي تدل على التنظيم المحكم، وضعف التواصل بين القيادات والقواعد الحزبية والجماهيرية، وهيمنة البيروقراطية[٢] وانعدام آلية التداول الديمقراطي في تولي المسؤولية واتخاذ القرار[٣].

٥. التبعية السياسية:

عرف كثير من أحزاب المعارضة أشكالاً مختلفة من التبعية السياسية لبعض الدول والأنظمة الإقليمية والأجنبية، سواء بحكم وجود هذه الأحزاب وممارسة نشاطها في تلك الدول المضيفة، أو بحكم معاداة بعض القوى الدولية للنظام

(١) عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) البيروقراطية Bureaucracies أي الدوائر والمكاتب والدواوين الحكومية، إلا أن هذا التعبير اكتسب معنى خاصاً في العربية وهو تعقيد الأداء الحكومي والتنظيمي، انظر د. محمد الصاج، الاحزاب السياسية، مرجع سابق، ص١٣٩.

انظر أيضاً :

Moshe_Maor_Political_Parties_and_Party_Systems_Comparative_Approaches_and_the_British_Experience(1997)p.151.

(٣) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص١٦٩.

السياسي في سورية بهدف الضغط عليها، إذ يبدأ التعاون مع هذه الأحزاب أولاً من خلال السماح لها بممارسة نشاطها على أراضيها، وتقديم الدعم المادي لها، وذلك لشراء مواقفها وتوجيهها وفق سياسة تلك الدول، كورقة ضغط رابحة تستخدمها متى تشاء، الأمر الذي يستتبع ارتهان هذه التنظيمات لتلك القوى، كحالة الاستتباع السياسي.

وعليه، فإن أزمة المعارضة السياسية في سورية هي في معظم جوانبها أزمة داخلية ذاتية تعود إلى ترهل التنظيمات المكونة لها واغترابها عن واقعها وتناقض مشاريعها، والتي من المفترض أنها قامت من أجل تصحيح الأخطاء التي قد تبرز في أثناء ممارسة السلطة لمهامها، فبقيت غالبية القوى المعارضة تعاني عيوباً تعتري بنيتها وسلوكها وممارساتها، وتحول بمجملها دون قيامها بوظيفتها والدور المنوط بها كقوة توازن ضرورية في المجتمع السياسي.

ولكن في المقابل فقد قاد السيد الرئيس بشار الاسد ولمواكبة التطورات في تلك المرحلة عملية إصلاح شامل لمفاصل الدولة، ونادى بالإصلاح والتطوير والتحديث، فلقد انطلق سيادة الرئيس بشار الأسد في عملية التطوير والتحديث من و عيه **لعصره**، من حيث جوهره ومضمونه وبنيته وتركيبه وخصائصه وسماته ومنظومة قيمه في مرحلته الراهنة ومسارات تطوره العامة، وقد حدد سيادته مجموعة من الأسس لعملية التطوير والتحديث وهي[1]:

١- أهمية التغيير التي يجب أن تنطلق من المتطلبات التي يفرضها تطور المجتمع ومن حاجات التغيير بالنسبة إلى مجتمعنا، وفي ضوء ظروفنا، وبما ينسجم مع التطورات التي يشهدها العالم.
٢- الرؤية العلمية المنهجية، وهي القاعدة لأي عملية تطوير وتحديث، والعامل على تحقيقها في الواقع.

(١) انظر: د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص٢٠٤.

٣- الموضوعية، وهي معرفة الواقع كما هو بالنظر إلى أي موضوع من أكثر من زاوية ومن ثم تحليله بأكثر من طريقة، حتى الوصول إلى الاحتمال الأفضل أو الأقرب للصحة.

٤- دور الإنسان ومكانته، فعملية التطوير والتحديث في المقام الأول موضوع إنساني، لأن الإنسان هو أداة تحقيقها وهدفها وغايتها.

ولقد حدد سيادة الرئيس محاور أساسية لعملية التطوير والتحديث وهي متكاملة فيما بينها:

المحور الأول: ويتضمن طرح أفكار جديدة في جميع المجالات سواء بهدف حل مشكلاتنا ومصاعبنا الراهنة، أو بهدف تطوير الواقع الحالي.

المحور الثاني: تطوير أفكار قديمة لا تناسب واقعنا، مع إمكانية الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن تجديديها ولم يعد ممكناً الاستفادة منها.

المحور الثالث: ويتضمن تطوير أفكار قديمة ثم تجديدها لكي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية، وحدد سيادة الرئيس معايير التطوير والتحديث وفق الآتي:

المعيار الأول: عامل الزمن واستغلاله بحده الأقصى بهدف تحقيق الإنجازات بأقصر مدة ممكنة.

المعيار الثاني: وهو طبيعة الواقع والظروف التي تحيط بنا الداخلية منها والخارجية.

المعيار الثالث: وهو الإمكانات المتوافرة بين أيدينا للحصول إلى الهدف المحدد.

المعيار الرابع: وهو المصلحة العامة، وهي معيار وهدف في وقت واحد.

أما فيما يتعلق بأدوات التطوير والتحديث فقد حددها الرئيس الأسد كما

يأتي[١]:

١- الفكر المتجدد (المبدع) الذي لا يتوقف عند حد معين ولا يحصر نفسه في قالب جامد

٢- النقد البنّاء الذي هو نقيض الفوضى، والذي يجب أن يؤدي إلى خدمة المصلحة العامة.

٣- وضع استراتيجية عامة للتطوير، بحيث تكون متكاملة شاملة لجوانب المجتمع ومظاهره كلها. المؤسسات والفكر المؤسساتي الذي يؤمن أن كل مؤسسة تمثل الوطن مهما كان حجمها واختصاصها، وتمثل سمعته ووجهه الحضاري.

وقد أكد أن امتلاك الفكر الديمقراطي يعزز الفكر والعمل المؤسساتي، والديمقراطية واجب للآخرين قبل أن تكون واجباً لنا.

٤- المساءلة بحيث تشمل الفرد والمؤسسات

٥- الديمقراطية التي ترتكز إلى مشاركة الجميع ومسؤوليتهم: " إن الديمقراطية هي فكر وممارسة، والفكر الديمقراطي هو الأساس والممارسات الديمقراطية هي البناء، وبكل تأكيد جميعنا يعلم أن الأساس عندما يكون ضعيفاً فإن البناء يكون مهدداً بالتداعي والسقوط، وعندما يكون الأساس قوياً ستكون النتيجة بناء متيناً قادراً على الصمود في وجه الهزات مهما كانت شدتها"

٦- الشفافية، وهي الوضوح والصدق والجرأة والصراحة، وتشمل الإنسان والأسرة والمجتمع بأبعاده المختلفة.

٧- المنصب والمسؤولية ،وقد بّين سيادة الرئيس أن المنصب ليس هدفاً بل هو وسيلة لتحقيق الهدف، وشرعية الحكام والمسؤولية ترتكز إلى:

أ- ثقة الشعب و محبته

(١) د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

ب- السلوك والنهج الذي يسير عليه الحكام والمسؤولون

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فيمكن تلخيص أهم ما تضمنته النظرة السياسية للسيد الرئيس بشار الأسد بما يأتي:

١- الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي بشكل تام ومحاولة تشكيل رؤية مشتركة.

٢- ترسيخ مفهوم السيادة الوطنية بوجه كل ما تعرضت له سورية من ضغوط.

٣- الحرص الكامل على خيار المقاومة ودعمها بشكل تام كخيار أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي.

٤- السلام هو خيار استراتيجي ولكن لا يكون على حساب الحقوق.

وأخيرا يمكن القول: إن تراكمات الماضي، بإيجابياته وسلبياته، بقيت تلقي بثقلها على المرحلة الجديدة، حتى بات من الصعب فصلها وتمييزها عن المراحل السابقة إلى حد ما، إذ وقفت تلك التراكمات، في بعض جوانبها، عائقاً أمام مسيرة الإصلاح والتنمية السياسية Political Development والعجز عن حل بعض أزماتها، وتحولت غالبية الأحزاب السياسية، من الفعل إلى الانفعال، فضلاً عن انقسامها وتشرذمها تعبيراً عن تشظي الحقل السياسي المجتمعي، وعن تراجع علاقاتها بالمجتمع الذي يفترض أنها تمثل تعبيراته السياسية.

المبحث الثاني
تحليل قانون الأحزاب لعام ٢٠١١ وتقييم التجربة الحزبية في سورية

تمهيد وتقسيم:

لقد تبنى دستور الجمهورية العربية السورية الصادر في ٢٠١٢/٢/٢٧م مبدأ التعددية السياسية، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع السوري المنصوص عليها في الدستور.

فقد أكَّد الدستور على مبدأ التعددية السياسية في المادة الثامنة- الفقرة الأولى- منها إذ نصَّت على أن ((يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع))[1]

وتسهم الأحزاب السياسية في الحياة الوطنية، وعليها احترام مبادئ السيادة الوطنية، وهذا ما أكَّدته الفقرة الثانية من المادة الثامنة من الدستور، والتي نصت على أن ((تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية، وعليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية))[2]

ومنذ صدور قانون الأحزاب في سورية عام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠٢٠ أي منذ ما يقارب التسع سنوات وترخيص عدد من الأحزاب الجديدة في سورية خلال هذه المدة، فهل كان للأحزاب الجديدة دور مهم في الحياة السياسية في سورية ؟

من خلال تقييم التجربة الحزبية في سورية، هل كانت ناجحة أم يوجد فيها عدد من السلبيات المطلوب تعديلها، وما المقترحات المطلوبة لتعديل قانون الأحزاب في سورية ؟ وعليه سنتحدث في مطلب أول عن تحليل مواد قانون الأحزاب

(١) انظر المادة الثامنة من دستور الجمهورية العربية السورية النافذ في ٢٠١٢/٢/٢٧م، الفقرة الأولى منه.

(٢) انظر المادة الثامنة من الدستور السوري النافذ في ٢٠١٢/٢/٢٧م، الفقرة الثانية منه.

السوري، وفي مطلب ثانٍ عن أهم الأحزاب المرخصة في سورية وفقاً لقانون الأحزاب الجديد لعام ٢٠١١ وفي مطلب ثالث عن تقييم التجربة الحزبية في سورية، ونختم المبحث ببعض المقترحات اللازمة لتعديل قانون الأحزاب في سورية بما يتلاءم والمرحلة الحالية.

المطلب الأول: تحليل قانون الأحزاب في سورية لعام ٢٠١١

المطلب الثاني: الأحزاب المرخصة حديثاً في سورية وفقاً لقانون الأحزاب

المطلب الثالث: تقييم التجربة الحزبية في سورية

المطلب الأول

تحليل قانون الأحزاب في سورية لعام ٢٠١١

صدر قانون الأحزاب السوري بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٢٠١١/٨/٣م، ولائحته التنفيذية لينظم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية[١]. ويتألف قانون الأحزاب السوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٨/٣ من ستة فصول وثمان وثلاثون مادة، ولذلك سنقوم بدراسة قانون الأحزاب السوري وأحكامه كما يأتي:

أولاً- مفهوم الحزب ودوره.
ثانياً- شروط تأسيس الأحزاب.
ثالثاً- الموارد والأحكام المالية للأحزاب.
رابعاً- حقوق وواجبات الحزب.

أولاً ـ مفهوم الحزب ودوره

لقد مرّ معنا فيما سبق تعريف الأحزاب وأهم وظائفها، فالحزب: ((جماعة من الأفراد أو تنظيمات سياسية بين الأفراد، تؤمن بأهداف وأفكار مشتركة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها من أجل تنفيذ برنامج عمل مستوحى من عقيدتها، دون المساس بأمن الدولة وبالطرق السلمية)).

وقد عرَّفت المادة الأولى من قانون الأحزاب السوري الحزب السياسي بأنه ((تنظيم سياسي يؤسَّس وفقاً لأحكام هذا القانون بهدف المساهمة في الحياة السياسية متخذاً الوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق ذلك))[٢].

---

(١) انظر قانون الأحزاب السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٢٠١١/٨/٣م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم١٢٧٩٣م، وتاريخ٢٠١١/٩/١١م.

(٢) انظر المادة الأولى من قانون الأحزاب السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٢٠١١/٨/٣م ولائحته التنفيذية.

وقد نصَّ قانون الأحزاب السوري على حق السوريين في تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها، فنصت المادة /٢/ منه على أنَّ ((المواطني الجمهورية العربية السورية الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والانتساب إليها وفقاً لأحكام هذا القانون))[١]

ولكن إذا كان حق تكوين الأحزاب وحق الانضمام إلى عضويتها قد اعترف بهما كمبدأ عام، فإنه يجب مراعاة شروط القانون بالنسبة إلى تأسيس الحزب، وبالنسبة إلى شروط العضوية، وهذا هو المقصود بعبارة طبقاً لأحكام هذا القانون.

وبالتالي، فإن الاعتراف بحق تكوين الأحزاب وبإمكانية تعدُّد الأحزاب السياسية يعدُّ انتصاراً للديمقراطية، نظراً إلى دور الأحزاب في تعميق الممارسة الديمقراطية السياسية وتوسيع نطاقها وإتاحة الفرصة للرأي الآخر.

أما عن دور الحزب السياسي فقد حددته المادة الثالثة من قانون الأحزاب فنصت على أنه ((تسهم الأحزاب في تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً، ومن خلال ذلك تعمل على تنمية الوعي السياسي، بهدف تنشيط الحياة السياسية ومشاركة المواطنين فيها وتكوين قيادات قادرة على تحمل المسؤوليات العامة))[٢]. وكذلك نصت اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب على دور الأحزاب في تقدم الوطن في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافةً، وترسيخ الوحدة الوطنية وتعميق الشعور بالمواطنة والتواصل بين المواطنين والمؤسسات الدستورية، وذلك وفق أحكام الدستور والقانون واللائحة التنفيذية[٣].

وقد حددت المادة الرابعة من قانون الأحزاب ضوابط لدور الحزب السياسي والتي يجب أخذها في الحسبان، ومن هذه الضوابط ما لا يصحُّ الخلاف عليه مثل

(١) انظر المادة /٢/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر: المادة الثالثة من قانون الأحزاب السوري.

(٣) انظر: المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السوري.

الوحدة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وممارسة نشاطاتها بالوسائل السلمية والديمقراطية، فقد نصت المادة الرابعة على أنه ((يمارس الحزب نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف المشاركة في الحياة السياسية وفقاً لقانون الانتخابات العامة))[1]

ثانياً ـ تأسيس الأحزاب وشروط الانضمام إليها

إن وجود الأحزاب السياسية في المجتمع ونجاحها في تحقيق أهدافها يرجع في الأساس إلى أن هذه الأحزاب في قيامها تعبِّر عن اختلافات وتناقضات في الرأي العام في مجتمع معيَّن. ومن ثم فإن الأحزاب التي لا تستند إلى قواعد شعبية ولا تسعى لتكوين هذه القواعد هي أحزاب محكوم عليها بالفشل والزوال، ولذلك سنبحث في شروط تأسيس الأحزاب السياسية ثم في اجراءات تأسيس الأحزاب فيما يأتي:

١ـ شروط تأسيس الأحزاب السياسية: لقد وضع قانون الأحزاب السوري شروطاً لتأسيس الأحزاب السياسية وهي[2]:

أ- عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه مع أحكام الدستور والمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام الحقوق والحريات العامة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات والاتفاقيات المصدق عليها من قبل الجمهورية العربية السورية.

ومن نص هذه الفقرة نجد أنَّه على الحزب أن يكون مطابقاً لأحكام الدستور والديمقراطية واحترام الحقوق والحريات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وذلك لأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لها قوة القانون.

(١) انظر المادة الرابعة من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر المادة /٥/ من قانون الأحزاب السوري.

ب- الحفاظ على وحدة الوطن وترسيخ الوحدة الوطنية. وإن هذا الشرط من شروط تأسيس الأحزاب يعد شرطاً ضرورياً؛ وذلك لأنه يهدف إلى التأكيد على وحدة الوطن، وترسيخ الوحدة الوطنية، وتأسيس أحزاب وطنية تنسجم مع الروح والوحدة الوطنية والمشاركة الديمقراطية.

ج- علانية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله ومصادر تمويله. ويعدُّ هذا الشرط في تأسيس الأحزاب شرطاً لازماً لتأسيس أي حزب جديد وذلك لأن أي حزب يجب أن تكون مبادئه معلنة وصريحة وواضحة وكذلك وسائله ومصادر تمويله، وذلك بما لا يتنافى مع قانون الأحزاب والدستور.

د- عدم قيام الحزب على أساس ديني أو مذهبي أو قبلي أو مناطقي أو على أساس التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون.

أما الغاية من النص القانوني الذي يحظر قيام الحزب السياسي في مبادئه وأهدافه على أساس الدين أو العقيدة، فتتمثل في ألا يقوم حزب سياسي يدعو إلى التمييز أو التفرقة بين المواطنين بسبب انتماءاتهم الدينية أو العرقية[1].

ففي بلدان أوروبا تقوم الأحزاب على أساس طبقي أو ديني، فنجد في كل هذه البلاد أحزاباً مسيحية. ولا خطر في ذلك، إذ إن الحزب يسلك وسائل سلمية في الدعوة إلى مبادئه، والأمر لا يخرج عن احتمالين، إما أن يجد الحزب قاعدة جماهيرية يحيا بها وتؤمن بأفكاره، وإما ألاَّ تكون له هذه القاعدة فينزوي ويصبح بلا قيمة، وبالتالي فإن إباحة تكوين الأحزاب في مثل هذه الحالة يكون أفضل للمجتمع من أن تتجه هذه التنظيمات للعمل في الخفاء، ولا يستطيع المجتمع مراقبتها، مما ينذر بعواقب سيئة على المجتمع والدولة ونظام الحكم

(١) د. نظام بركات الديمقراطية في الأحزاب الإسلامية، أوجه التقدم والقصور، في كتاب الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية، ورقة عمل، عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠١٠.

هـ- أن تتم تشكيلات الحزب واختيار هيئاته القيادية ومباشرته لنشاطه على أسس ديمقراطية. وذلك لأن الديمقراطية عامل مهم وأساسي في الحياة السياسية عموماً وفي نشاط كل حزب خصوصاً، ولكن لمفهوم الديمقراطية بما فيها الديمقراطية الحزبية تفسيرات عدة، ومثال ذلك الحزب الشيوعي السوري، إذ يجري فيه انتخاب كل القيادات بالتصويت السري ويكون عدد المرشحين أكثر من القوام العددي للهيئات، وبذلك تتوفر إمكانيات الاختيار، ولكن هناك أحزاب تعتمد التصويت العلني وأسلوب القائمة المغلقة، فمن هو الحَكَم في ديمقراطية هذا الإجراء أو غيره، لذلك مثل هذه الصيغة الواردة تفتح مجالاً لتدخل الأجهزة الحكومية في الحياة الداخلية للأحزاب بحجة الحفاظ على الديمقراطية.

و- ألاّ ينطوي نشاط الحزب على إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية، أو استخدام العنف بأشكاله كافةً أو التهديد به أو التحريض عليه.

وإن هذا الشرط منطقي ويتفق مع كون الحزب مؤسسة ومنظمة جماهيرية تسعى لتحقيق أهدافها بالطرق السلمية والديمقراطية.

ز- ألاّ يكون الحزب فرعاً أو تابعاً لحزب أو تنظيم سياسي غير سوري.

إن نص هذه الفقرة يثير عدداً من التساؤلات حول عدد من الأحزاب الموجودة في سوريا كالحزب السوري القومي الاجتماعي. ولكن يمكن أن يكون الحزب السوري القومي الاجتماعي غير تابع، أو ليس فرعاً لحزب أو تنظيم غير سوري، وهذا يعني بأن يصبح حزباً مستقلاً بقيادة جديدة غير قيادة لبنان، وإلاّ فإن وجود الحزب يصبح غير قانوني، وبالتالي مخالفة صريحة لشروط تأسيس الأحزاب وفقاً لهذا القانون. وهذا ما يعطي الحق للجنة شؤون الأحزاب حل الحزب وسحب الترخيص منه. وإن هذا السؤال ينبغي توجيهه لقياديي الحزب السوري القومي

الاجتماعي أو أحد أعضائه المنتسبين إليه[١].

وبالتالي يمكن السماح للحزب السوري القومي الاجتماعي بالمشاركة وممارسة نشاطه طالما أنه لا يوجد تناقض مع الدستور والقانون، ولا توجد أية خروقات في نشاطاته وذلك بتوافقه مع الدستور وقوانين الدولة.

وأخيراً فإن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تعدُّ مرخصة حكماً، وتودع وثائقها خلال ستة أشهر لدى اللجنة بما يتوافق مع أحكام هذا القانون[٢]. وقد تم تعديل هذه المادة والتمديد ثلاثة أشهر لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية لإيداع وثائقها لدى لجنة شؤون الأحزاب[٣].

ومن الواضح أن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية أحزاب وردت في الدستور وفي ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية الذي يعدِّد هذه الأحزاب، وبالتالي لا تعدّ تسوية أوضاع أحزاب الجبهة بمثابة إعادة تأسيس لهذه الأحزاب بل تثبيتاً لوضعها القائم.

٢- اجراءات تأسيس الاحزاب

أ- تشكيل لجنة شؤون الأحزاب: حدد القانون كيف يؤسس الحزب والإجراءات الواجب اتباعها للحصول على قرار الموافقة على التأسيس، إذ نصت المادة السادسة من قانون الأحزاب على أنه (لا يكتسب أي تنظيم صفة الحزب ولا يحق له ممارسة أي نشاط سياسي ما لم يتم استكمال شروط تأسيسه وإجراءاته)[٤].

وبهدف البت بطلبات التأسيس نص القانون في المادة السابعة على تشكيل لجنة تسمى (لجنة شؤون الاحزاب)[٥] يرأسها وزير الداخلية، وعضوية

(١) سليم علوش، التعددية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) انظر المادة /٣٥/ من قانون الأحزاب السوري.

(٣) المرسوم التشريعي رقم /١٨/ لعام ٢٠١٢.

(٤) انظر المادة /٦/ من قانون الأحزاب السوري.

(٥) تضّم لجنة شؤون الأحزاب وفقاً للقرار الجمهوري /٢٨/ لعام ٢٠١١ (وزير الداخلية رئيساً، وعضوية كل من

كل من نائب رئيس محكمة النقض وثلاثة من الشخصيات العامة المستقلة يسميهم رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات[١]، وتبت اللجنة بطلبات تأسيس الأحزاب أو بتعديل أنظمتها الداخلية فضلاً عن الاختصاصات الأخرى الواردة في أحكام هذا القانون.

أما في مصر ووفقاً لقانون الأحزاب المصري لعام ٢٠١١[٢] فإن اللجنة تتألف من القضاة فيكون النائب الأول لرئيس محكمة النقض رئيساً، وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض، ورئيسين بمحاكم الاستئناف يختارهما مجلس القضاء الأعلى، ونائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما المجلس الخاص.

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية أربعة أصوات على الأقل.

أما في الأردن فوفقاً لقانون الأحزاب الأردني الصادر عام ٢٠١٥، تشكل لجنة تسمى (لجنة شؤون الأحزاب) برئاسة أمين عام الوزارة الرئيس وعضوية كل من أمين عام وزارة الداخلية نائباً للرئيس، ويقوم مقامه عند غيابه ممثل عن المجلس

القاضي محمد رقية نائب رئيس محكمة النقض، المحامي إبراهيم المالكي، الدكتور محمود مرشحة، المحامي علي ملحم)، ثم صدر القرار الجمهوري /٣٦/ لعام ٢٠١٤ وشكّل لجنة الأحزاب على الشكل الآتي (وزير الداخلية رئيساً، وعضوية كل من القاضي لونديوس فهدة، السيد محمد مفضي سيفو، وتم التجديد للمحامي إبراهيم المالكي والمحامي علي ملحم) وفي العام ٢٠١٧ وفقاً للقرار الجمهوري /١٨/ تم التجديد لأعضاء لجنة شؤون الأحزاب المشكلة بالقرار الجمهوري / ٣٦/ لعام ٢٠١٤ ولكن تم استبدال القاضي /لونديوس فهدة/ بالقاضي /كامل فاهمة/ نظراً لإحالة القاضي لونديوس للتقاعد) للمزيد: راجع ملحق الرسالة، وبخصوص أمين سر لجنة شؤون الأحزاب فقد صدر القرار رقم ٢ (ل. ش. أ) /ق تاريخ ١٨-٩-٢٠١١ بتسمية الدكتور ياسر كلزي أميناً عاماً للجنة شؤون الاحزاب.

(١) انظر المادة /٧/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) المادة /٨/ من قانون الأحزاب المصري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مرسومًا بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية في مصر.

القضائي، وأمين عام وزارة العدل ممثل عن هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، إضافة إلى أمين عام وزارة الثقافة، و ممثل عن مؤسسات المجتمع المدني يسميه رئيس الوزراء، كما تضم ممثل عن المركز الوطني لحقوق الإنسان يسميه مجلس أمنائه، وتجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس ويكون اجتماعها قانونياً بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين[١].

ب- تقديم طلبات التأسيس وشروط المؤسسين: يقدم طلب تأسيس الحزب إلى اللجنة موقعاً عليه من /٥٠/ عضواً من أعضائه المؤسسين ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية[٢]:

- أن يكون العضو المؤسس سورياً منذ عشر سنوات على الأقل.
- متماً /٢٥/ عاماً من العمر.
- مقيماً في الجمهورية العربية السورية.
- متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية
- غير محكوم عليه بجناية أو جنحة شائنة، وتحدد الجنح الشائنة بقرار من وزير العدل.
- غير منتسب إلى حزب آخر سوري أو غير سوري.

وفي رأينا فإن هذه الشروط ضرورية ولازمة، أما شروط العضوية في الحزب فقد نص قانون الأحزاب على شروط تأسيس الحزب نفسها باستثناء شرطين هما التمتع بالجنسية أي أن يكون سورياً منذ خمس سنوات على الأقل، وبخصوص العمر ١٨ عاماً[٣].

وبهذا يشترك قانون الأحزاب السوري مع قانون الأحزاب العراقي والذي جعل العمر

(١) انظر المادة /٩/ من قانون الاحزاب الاردني لعام ٢٠١٥.

(٢) انظر: المادة /٨/ من قانون الأحزاب السوري.

(٣) انظر: المادة /١٣/ من قانون الأحزاب السوري.

المسموح لتأسيس حزب هو ٢٥ عاماً والعضوية للانتساب إلى الحزب ١٨ عاماً[١].

كما يشترك قانون الأحزاب السوري مع قانون الأحزاب الأردني في أن يكون العضو المؤسس للحزب أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل، ولكن يختلف معه في أن يكون العضو المؤسس للحزب عمره ٢٥ عاماً بالنسبة إلى سورية، و١٨ عاماً للعضو المؤسس للحزب في الأردن[٢].

ج- مرفقات طلبات التأسيس: نص قانون الأحزاب على أن يرفق طلب تأسيس النظام الداخلي للأحزاب بما يأتي[٣]:

- اسم الحزب وشعاره، ويجب أن لا يكون مماثلاً أو مطابقاً لاسم حزب قائم أو شعاره.
- عنوان المقر الرئيسي للحزب ومقاره الفرعية إن وجدت، ويجب أن تكون جميع مقار الحزب داخل الجمهورية العربية السورية ومعلنة، وأن لا يكون أي منها ضمن أبنية إحدى الجهات العامة أو المؤسسات الخاصة أو الهيئات التعليمية أو الأماكن الدينية أو الجمعيات الخيرية.
- الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها الحزب والبرامج والوسائل التي ينتهجها لتحقيق هذه الأهداف.

شروط العضوية في الحزب وقواعد وإجراءات الانضمام إليه والفصل من عضويته والانسحاب منه.

- شروط العضوية من حيث التمتع بحق الانتخاب على الأقل، وعدم الانتساب إلى حزب آخر.

(١) انظر: المواد /٩-١٠/ من قانون الأحزاب العراقي لعام ٢٠١٥.

(٢) انظر: المادة /٧/ من قانون الأحزاب الاردني لعام ٢٠١٥.

(٣) انظر المادة /٩/ من قانون الأحزاب السوري.

- كيفية تنظيم هيئات الحزب وأسلوب اختيار قيادته ومباشرته لنشاطه وعلاقته بأعضائه وتحديد المهام والاختصاصات السياسية والمالية لأي من هذه القيادات والهيئات مع تأمين كامل الممارسة الديمقراطية داخل هذه الهيئات.

- النظام المالي للحزب، وتحدد فيه مختلف موارده والمصرف الذي تودع لديه هذه الأموال والقواعد والإجراءات الناظمة للصرف، وكذلك قواعد وإجراءات مسك قيود حسابات الحزب وكيفية مراجعتها وإقرارها وإعداد الموازنة السنوية واعتمادها.

- قواعد وإجراءات الحل والانضمام والاندماج الاختياري للحزب وقواعد تصفية أمواله والجهة التي تؤول إليها هذه الأموال.

د- إجراءات تقديم الطلب [1]: يقدم طلب تأسيس الحزب إلى رئيس اللجنة موقعاً عليه من المؤسسين ويتضمن الطلب اسم من ينوب قانوناً عن طالبي التأسيس بموجب وكالة قانونية مصدقة لمتابعة إجراءات التأسيس ولا يسجل الطلب إلا إذا كان مستوفياً شرائطه القانونية ومرفقاته، ويعطى مقدمه إيصالاً برقم وتاريخ التسجيل، ويعد هذا التاريخ بداية تسجيل الطلب، ويحال الطلب إلى رئيس اللجنة الذي يحيله بدوره إلى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب لعرضه على أول اجتماع لها، ويجب عرض هذا الطلب على اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسجيل الطلب، وبعدها تقوم اللجنة بدراسة الطلب والتأكد من استيفاء الوثائق المرفقة به للشروط الواردة في القانون ولائحته التنفيذية، وفي هذه الحال تحيله إلى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب للعمل على نشره لمدة أسبوع في صحيفتين يوميتين، إحداهما في دمشق والثانية في محافظة مقر الحزب الرئيس إذا كان في غير دمشق وعلى نفقة طالبي التأسيس، ويجب أن

(١) انظر المادة /١١/ من قانون الأحزاب السوري، والمادة /١٤/ من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب.

يتضمن النشر اسم الحزب المطلوب تأسيسه ومقاره وأسماء وألقاب ومهن وتواريخ ميلاد الأعضاء المؤسسين الموقعين على طلب التأسيس، وأهداف الحزب، ويجب أن يتم النشر خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تقديم الطلب ولا يترتب على عدم النشر من قبل اللجنة خلال هذه المدة أي أثر في ميعاد البت بطلب التأسيس، ويجوز لكل ذي مصلحة حق الاعتراض أمام اللجنة بما تم نشره خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء مدة النشر وتسجيل هذا الاعتراض لدى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب، ويحصل مقدمه على رقم التسجيل وتحال الاعتراضات إلى اللجنة لدراستها والبت فيها سلباً أو إيجاباً مع الأخذ في عين الحسبان مدى تأثيرها في إعطاء الترخيص للحزب، بعد ذلك تقوم اللجنة بدراسة ملف الطلب مرة ثانية وتطلع على الإعلانات وتتأكد من صحتها، وعلى ضوء ذلك تبت اللجنة بالطلب خلال ستين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسجيله سواء بالموافقة على تأسيس الحزب أو بالرفض بقرار معلل، ويعد عدم البت بالطلب عند انتهاء المدة المذكورة بمثابة الموافقة على التأسيس، ثم يقوم أمين سر لجنة شؤون الأحزاب بإعداد الكتاب اللازم على ضوء قرار اللجنة، وبعد توقيعه من رئيس اللجنة يتم إبلاغه إلى من ينوب قانوناً عن طالبي التأسيس خلال سبعة أيام من اليوم التالي لتاريخ صدوره وبالبريد المسجل، و يحق للمؤسسين في حال صدور قرار اللجنة برفض تأسيس الحزب الاعتراض أمام المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ و تبت المحكمة في الاعتراض خلال ستين يوماً بقرار مبرم.

ويتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويحق له ممارسة نشاطه السياسي وذلك بدءاً من اليوم التالي لصدور قرار اللجنة بالموافقة على التأسيس أو انقضاء مدة الستين يوماً المنصوص عليها في المادة /١٠/ من القانون أو صدور حكم قضائي من المحكمة بإلغاء قرار اللجنة شريطة أن يصل الحد الأدنى لعدد الأعضاء في

الحزب إلى /١٠٠٠/ ألف عضو خلال المدة المشار إليها أعلاه، وأن يكونوا من المسجلين في سجلات الأحوال المدنية لنصف محافظات الجمهورية العربية السورية على الأقل، وألا تقل نسبة الأعضاء في كل محافظة عن ٥٪(خمسة بالمئة) من مجموع الأعضاء، ويتم إثبات ذلك بتواقيع جميع هؤلاء الأعضاء أمام الكاتب بالعدل وتقديم هذه التواقيع إلى اللجنة مع قيد مدني لكل منهم[١].

وبمقارنة تمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية في مصر وسورية فقد نص قانون الأحزاب المصري[٢] على أنه " الحزب هو شخص اعتباري خاص" ويمارس نشاطه السياسي اعتبارا من اليوم التالي لمرور ثلاثين يوما على إخطار لجنة شؤون الأحزاب، دون اعتراضها، أو لتاريخ إصدار اللجنة موافقتها على تأسيس الحزب، أو لتاريخ صدور حكم الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار اعتراض لجنة شؤون الأحزاب على تأسيس الحزب، أو لمضي مدة الثمانية أيام اللازمة، لعرض اعتراض اللجنة على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا"

ثالثاً ـ الموارد والأحكام المالية للأحزاب

إن الأحزاب السياسية من أجل القيام بوظائفها المتعددة؛ يجب أن يكون لكل منها موارد مالية، وإنَّ قانون الأحزاب السوري الصَّادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٠ لعام ٢٠١١ م قد نص على موارد الأحزاب في المادة ١٤ منه، فنص على أن موارد الحزب تتكون من[٣]:

١ – اشتراكات أعضائه.

٢ – الإعانات المخصصة من الدولة.

(١) انظر المادة /١٢/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية في مصر.

(٣) انظر المادة /١٤/ من قانون الأحزاب السوري.

٣ – حصيلة عائد استثمار أمواله في المجالات غير التجارية التي يحددها نظامه الداخلي، ولا يعد من الأوجه التجارية في حكم هذه الفقرة استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استثمار دور النشر والطباعة أو إقامة مؤسسات تعليمية.

٤ – الهبات والتبرعات.

وقد وضع قانون الأحزاب السوري شروطاً عِدَّة على قبول الهبات والتبرعات من قبل الأحزاب وهي[١]:

أ – لا يجوز للحزب قبول أي تبرُّع أو هبة أو مزيَّة أو منفعة من غير السوري أو من جهة غير سورية أو من أي شخص اعتباري.

إنَّ هذا القيد الذي وضعه قانون الأحزاب على قبول الهبات والتبرعات برفض قبول الهبات من غير السوري أو من جهة غير سورية في محله، وذلك لأنه في حال اعتماد الحزب السياسي على التمويل الخارجي بشكل كبير، خاصةً إذا ما كان ذلك الحزب يتبوأ السلطة فقد يهدِّد ذلك السيادة الوطنية، وقد يؤدي إلى اتخاذ القرارات آخذاً في الحسبان الاحتياجات والمصالح الخارجية عوضاً عن المصالح الوطنية.

وكذلك فإن الهبات والمنح المقدمة من كبرى الشركات الدولية والأجنبية قد تفسد العمل السياسي من خلال تشجيع المانحين أو أصحاب الهبات على توخي الحصول على مقابل من قبل السياسيين المنتخبين، إذ تكمن المشكلة هنا في قدرة تلك الشركات على تقديم منح ومبالغ ضخمة[٢].

ب – لا يجوز للحزب قبول أي مبالغ نقدية على سبيل التبرُّع أو الهبة إلا بموجب

---

(١) انظر المادة /١٤/ من قانون الأحزاب السوري، الفقرات ب، ج، د.

(٢) انظر: Ingrid Van Biezen-Political Parties in New Democracies-Palgrave Macmillan (2003)p.197.

شيك مصدَّق و مقبول من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

ج – على الحزب تبيان اسم المتبرع أو الواهب وقيمة ما تبرع به أو ما وهبه في سجلات حسابية نظامية، ولا يجوز أن تزيد قيمة التبرع على خمسمائة ألف سورية في المرة الواحد أو على مليوني ليرة سورية في العام الواحد.

وإن هذا التقييد المفروض على المنح والهبات وتحديد مقدارها محاولة لتحديد الحد الفاصل بين ما يمكن عدّه مشاركة مالية، وما قد يكون شراء للإرادة أو للمواقع المؤثرة، وذلك من خلال اعتماد حد لمقدار المنحة التي يمكن لمانح ما تقديمها أو التي يمكن لحزب سياسي قبولها، وبالتالي يمكن لهذه التقيّدات أن تحول دون وجود منح كبيرة في الوقت الذي تدفع بالأحزاب السياسية إلى البحث عن تمويل أكثر توازناً وتنوعاً لها.

فهناك تخوف دائم من أن تكون سياسات وبرامج أي حزب سياسي عرضة للبيع لأكبر عرض يُقدَّم من المانحين والمتبرعين، خصوصًا إذا ما كان هذا الحزب هو الحزب الحاكم، حيث يجب ألَّا يكون أداة في يد أصحاب المال لتمرير مشاريع قوانين وقرارات تخدم مصالحهم الخاصة بهم مقابل تبرعات مالية تُقدَّم له من دون أن يتم الإفصاح عنها، فمن أهم أسس وأركان الديمقراطية الشفافية في الشؤون العامة وإدارتها والتي تزدهر في أجواء العلانية، فلا إخفاء ولا خفاء[1].

(١) تسببت مشكلة تمويل الأحزاب السياسية من مصادر غير معلنة في عاصفة سياسية في بريطانيا في منتصف عام ٢٠١٢، أبطالها زعماء الأحزاب السياسية، ممثلين في رئيس الوزراء ديفيد كاميرون رئيس حزب المحافظين، وإيد ميليباند رئيس حزب العمال، حيث أعلن رئيس الوزراء البريطاني عن فتح تحقيق في سياسات تمويل حزب المحافظين بعد استقالة أمين خزانة الحزب توني كروداس، الذي ثبت تورطه في ترتيب لقاءات خاصة مع رئيس الوزراء، وقيادات الحزب لرجال أعمال مقابل تبرعات للحزب، وصلت قيمتها إلى ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني، وكذلك الحال في حزب العمال الذي ثبت تلقي زعمائه أموالًا وتبرعات من شخصيات اقتصادية مقابل خدمة مصالحهم التجارية في البرلمان البريطاني، للمزيد انظر : د. ليث كمال نصراوين، النظام القانوني للأحزاب السياسية الأردنية، دراسة مقارنة، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، عدد ٣، ٢٠١٦، ص١٩-٢٠.

وتقوم لجنة شؤون الأحزاب باقتراح سنوي على مجلس الوزراء يحدِّد مقدار المبلغ الإجمالي للإعانة التي تقدمها الدولة للأحزاب وفقاً لأحكام قانون الأحزاب، ويتم إدراج هذا المبلغ بعد إقراره في مشروع الموازنة[١].

ويتم توزيع المبلغ الإجمالي لهذه الإعانة بين الأحزاب على النحو الآتي[٢]:

١ – ٤٠٪ توزَّع على الأحزاب وفقاً لنسب تمثيلها في مجلس الشعب.

٢ – ٦٠٪ توزَّع على الأحزاب وفقاً لعدد الأصوات التي حازها مرشحوها في الانتخابات التشريعية، ولا يمنح الحزب نصيباً من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حازها مرشحوه تقل عن ٣٪ من مجموع الأصوات.

ومن نص هذه الفقرة نجد أن الإعانة التي تقدمها الدولة للأحزاب تتفوق على الإعانات الحكومية للأحزاب في بعض الدول الأوروبية، إذ نص القانون أنه يكفي الحصول على ٣٪ من مجموع الأصوات للحصول على الإعانات[٣].

ولا شك أن دعم الأحزاب السياسية من أموال خزينة الدولة هو حق للأحزاب وليس مكرمة أو منَّة من الحكومة، فالأحزاب السياسية تمارس نشاطًا عامًّا يتمثل في تكوين الإرادة العامة للأفراد، وتثقيفهم في الحياة السياسية، وهو ما يمكن اعتباره نشاطًا ذا نفع عام. وبالتالي فإن تمويل الدولة لهذا النشاط، من خلال دعم الأحزاب السياسية التي تقوم به، يعتبر التزامًا عليها ولا يمكن لها أن تتنصل منه.

كما أن تمويل الأحزاب السياسية بواسطة الدولة لا يغير في أساس طبيعتها القانونية، فهي تظل أشخاصاً خاصة، ولا تتحول إلى أشخاص عامة، ولكن في

(١) انظر: المادة /١٥/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر: المادة /١٦/ من قانون الأحزاب السوري.

(٣) ففي فرنسا تُمنح الإعانة للأحزاب التي تحصل على ٥ بالمئة من أصوات الناخبين على الأقل، أما في ألمانيا على ١٠ بالمئة.

مدها بالأموال العامة ما يبرز طابع النفع العام لما تقوم به من أنشطة وأعمال[١].

ولكن بالرغم من ذلك نجد أن توزيع الإعانة بهذا الشكل بالرغم من عدالته نظرياً، إلا أن ذلك يودي الى غبن بالنسبة إلى الأحزاب المرخصة حديثاً والتي تمثل وفقاً لآخر انتخابات لمجلس الشعب (الدورة ٢٠١٦- ٢٠٢٠)[٢] بعضو واحد فقط عن الاحزاب المرخصة حديثاً، وهو حزب الشعب، بينما أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية لديها ١٦٨ عضواً عن حزب البعث العربي الاشتراكي، و٧ أعضاء عن الحزب السوري القومي الاجتماعي وعن كل من حزب الحزب الشيوعي السوري الموحد والحزب الشيوعي والاتحاد الاشتراكي العربي عضوين من كل حزب، وعضو واحد عن حزب العهد وحزب الوحدويين الاشتراكين، وخلاصة القول إن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية يمثلها ١٨٥ عضواً بينما الأحزاب المرخصة حديثاً عضو واحد فقط ! وبالتالي فان الاعانة بهذه الطريقة وفقاً لتمثيل أعضاء مجلس الشعب منتقدة ولابد من تشجيع الاحزاب الجديدة ومنحها اعانة أكبر.

(١) كان للمحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية رأي مغاير بأن أعلنت عدم دستورية النص القانوني الذي يقرر تخصيص مبلغ دعم حكومي يوضع تحت تصرف الأحزاب السياسية، حيث اعتبرت المحكمة أن الأحزاب السياسية هي منظمات تجد أصلها في المجتمع المدني وليس في التنظيم الحكومي، وأن الحزب ليس جهازًا من أجهزة الدولة، وإنما مجرد وسيط بين الفرد والدولة، وأداة يمكن من خلالها أن تتكون إرادة المواطن خصوصًا في أوقات الانتخابات، لذا فقد ميزت المحكمة الدستورية بين المصروفات العادية للأحزاب السياسية، والمصروفات الانتخابية، فقررت أن ما يُعوَّض عنه الحزب السياسي عن طريق التمويل العام هو مصروفاته الانتخابية فقط التي أنفقها بالفعل في حملاته الانتخابية، وذلك لاتساقها مع المهمة المميزة للحزب المنصبة على دوره في الانتخابات. وفي ضوء ذلك الحكم صدر قانون ١٩٦٧ بشأن تمويل الأحزاب السياسية الألمانية، والذي نصت المادة /١٨/ منه على أن: المصروفات الضرورية التي أنفقت على حملة انتخابية معينة تُعوَّض عنها الأحزاب السياسية التي ساهمت في آخر انتخاب للبوندستاج (البرلمان الألماني) للمزيد انظر: د. حسن البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، مرجع سابق، ص٣٨٧-٣٨٨.

(٢) راجع موقع مجلس الشعب السوري

http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=212

انظر أيضاً : ملحق الرسالة، يوجد قائمة بأسماء الأحزاب ونسبة كل حزب وتمثيله في البرلمان.

وإن الإعانة السنوية التي تقدمها الدولة للأحزاب يتم وقفها من قبل الدولة لأي حزب سياسي في الحالات الآتية[١]:

أ – صدور حكم قضائي بوقف نشاطه.

ب – عدم تقديم الحزب تقريره السنوي عن حسابه الختامي عن موارده ونفقاته إلى اللجنة.

ج – إذا أوقف الحزب نشاطه اختيارياً. وكذلك فقد حدَّد قانون الأحزاب السوري حالات لإسقاط الإعانة السنوية التي تقدِّمها الدولة للأحزاب وذلك في الحالات الآتية[٢]:

أ – إذا حُلَّ الحزب اختيارياً أو قضائياً.

ب – إذا قبل الحزب أي تبرع أو هبة أو مزيَّة أو منفعة خلافاً لأحكام هذا القانون.

وإن حالات الإسقاط هذه مسوغّة وفقاً لأحكام القانون سواءً إذا حل الحزب اختيارياً، أو في حال صدور حكم قضائي بحله، أو إذا قبل الحزب أي تبرع أو هبة، خلافاً لأحكام المادة /١٤/ من قانون الأحزاب والتي ذكرناها سابقاً.

وأوضحت المادة العشرون من قانون الأحزاب أوجه صرف أموال الحزب بحيث لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على الأنشطة التي تحقق أهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتضمنها نظامه الداخلي، كما يجب على الحزب أن يودع أمواله في أحد المصارف السورية، وأن يمسك الحزب دفاتر منتظمة للحسابات تتضمن إيراداته ومصروفاته طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية ونظامه الداخلي، وأن يرفع تقريراً سنوياً عن حسابه الختامي إلى اللجنة[٣]، وأضافت

(١) انظر: المادة /١٨/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر المادة /١٩/ من قانون الأحزاب السوري.

(٣) انظر: المادة /٢٠/ من قانون الأحزاب السوري.

المادة الحادية والعشرون أن للجنة بعد اطلاعها على التقرير السنوي عن الحساب الختامي للحزب الحق بالقيام بالمراجعة والتفتيش على دفاتر ومستندات وإيرادات ومصروفات الحزب ومشروعية إيراداته وأوجه صرف أمواله من قبل محاسب قانوني تنتدبه اللجنة على أن تقدم صورة من تقرير المحاسب القانوني إلى الحزب المعني، كما أن على اللجنة والمحاسب القانوني المحافظة على سرية النتائج التي يتم التوصل إليها، إلا في حالة اكتشاف مخالفة تستدعي العرض على المحكمة وفقاً لهذا القانون[١].

كما ألزمت المادة الثانية والعشرون الحزب بأن يتقدم بكشف سنوي يتضمن كافة ممتلكاته، ويتم قيد هذه الممتلكات في سجل تمسكه اللجنة[٢].

وبموجب المادة الثالثة والعشرين تعد أموال الحزب في حكم الأموال العامة في معرض تطبيق أحكام قانون العقوبات والقوانين النافذة، كما يعد القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه في حكم الموظفين العموميين في معرض تطبيق أحكام هذه المادة[٣].

ونحن بدورنا نؤيد ما ورد في نص قانون الأحزاب على عدّ الكشف المالي والالتزام بصرف الأموال لنشاطات الحزب وأهدافه تقلل من النشاطات المشبوهة لبعض الأحزاب، ولمعرفة مصدر الاموال وكيفية إنفاقها بما يتلاءم ومصلحة الوطن.

رابعاً ـ حقوق وواجبات الحزب

لقد نصَّ قانون الأحزاب السوري على أهم الحقوق والواجبات المترتبة على الأحزاب السياسية وذلك في الفصل الرابع منه وهي:

(١) انظر: المادة /٢١/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر: المادة /٢٢/ من قانون الأحزاب السوري.

(٣) انظر: المادة /٢٣/ من قانون الأحزاب السوري.

١ – تعفى أموال الحزب المنقولة وغير المنقولة من جميع الضرائب والرسوم وتحدد اللائحة الضوابط الخاصة بذلك[١].

٢ – تعدّ مقرّات الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصالاته مصونة مع مراعاة القواعد الآتية: [٢]

أ – لا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو مصادرتها إلاَّ بقرار قضائي.

ب – يجوز في حالة الجرم المشهود تفتيش مقرات الحزب بإذن من رئيس النيابة المختصة وحضور ممثل عن الحزب، فإذا رفض الأخير يثبت ذلك بمحضر ويجري التفتيش بحضور شاهدين اثنين.

ج – يترتب على مخالفة أحكام هذه المادة بطلان التفتيش وما استتبعه من مسؤولية مدنية وجزائية.

د – يجب على النيابة العامة إخطار اللُّجنة بما اتخذته من إجراءات في مقرات الحزب خلال /٤٨/ ساعة.

٣ – لكل حزب حق إصدار صحيفة واحد فقط ناطقة باسمه وموقع إلكتروني واحد، وذلك من دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في القوانين النافذة، كما يحق لكل حزب استخدام الوسائل كافة في التعبير عن الرأي وفقاً للدستور والقوانين النافذة[٣]. ونحن نرى أنَّه يجب السماح للأحزاب بإصدار أكثر من صحيفة، لأن هناك أحزاباً تصدر المجلات النظرية والنشرات الشبابية والنسائية إلى جانب صحيفتها المركزية، كما هو الحال بالنسبة إلى الحزب الشيوعي السوري.

٤ – على الحزب إبلاغ رئيس للجنة بكتاب مسجل بأي قرار يتعلق بتغيير

(١) انظر: المادة /٢٤/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر: المادة /٢٥/ من قانون الأحزاب السوري.

(٣) انظر: المادة /٢٦/ من قانون الأحزاب السوري.

رئيسه أو أمينه العام أو حلّه أو انضمامه أو اندماجه أو إيقاف نشاطه اختيارياً أو أي تعديل في أنظمته الداخلية، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار[١].

٥- للأحزاب حق استخدام الأماكن العامة لممارسة النشاط السياسي بالتنسيق المسبق مع الجهات المختصة، وتبين اللائحة القواعد الناظمة لذلك[٢].

٦ – على وسائل الإعلام كافةً تمكين الأحزاب جميعها وبالتساوي من استخدامها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين خلال الحملات الانتخابية، وتبين اللائحة القواعد الناظمة لذلك[٣].

وينشأ عن مبدأ تساوي الأحزاب السياسية من حيث استخدامها وسائل الإعلام أفكارا متعددة، إذ تميل الأحزاب السياسية لتجد في وسائل الإعلام وخاصةً التلفاز أهمية متزايدة عند إجراء الحملات الانتخابية، وتسعى للظهور بقدر الإمكان على شاشات التلفزة، ويعدّ التلفاز أهم وسيلة للقيام بالحملات الانتخابية والتواصل مع الناخبين خاصةً في البلدات التي تشتمل على تغطيات تلفزيونية واسعة، وإذا لزم الأمر ضرورة وجود قانون يحدِّد المسموح والممنوع لوسائل الإعلام أن تفعله خلال مدة الانتخاب.

وخصص عدد من البلدان وقت البث المباشر على أساس المساواة بين مختلف الأحزاب السياسية أو المرشحين، وعلى الرغم من ذلك قد يكون هناك اختلافات في الطريقة التي تطبق في هذه الأنظمة في بعض الأحيان، فقد يكون هناك معيار تأهيل أو وسيلة دعم يجب الوفاء بها قبل تطبيق المساواة[٤].

---

(١) انظر: المادة /٢٨/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر: المادة /٢٩/ من قانون الأحزاب السوري.

(٣) انظر: المادة /٢٧/ من قانون الأحزاب السوري.

(٤) ففي فرنسا الصيغة الخاصة بتخصيص وقت البث المباشر في الانتخابات الرئاسية الفرنسية هي المساواة بين جميع المرشحين ،أما الدنمارك فتخصص وقتاً متساوياً لجميع الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية طالما أنها تفي بمعايير أساسية معينة، كأن تكون مسجلة لدى وزارة الداخلية، وفي النرويج يتم تخصيص الوقت على قدم المساواة ولكن يجب أن تتحقق معايير معينة أيضاً، فيجب أن تكون الأحزاب ممثلة في واحدة من البرلمانات السابقة.

إذ تتولى وسائل الإعلام دور إعلام المواطنين بشأن الأحزاب المتنافسة، وبرامجها، ومرشحيها، والإسهام في تشكيل الرأي العام لدى الناخبين. وقد يشتمل ذلك على مواد تثقيف وتوعية للناخبين يتم تقديمها من جانب الهيئة الإدارية للانتخابات، أو قيام وسائل الإعلام بإنتاج مواد التوعية للناخبين من جانبها، والهدف من التغطية الإعلامية خلال الحملات الانتخابية في الديمقراطيات يتمثل في التقرير والإعلام والنشر بصور نزيهة ومحايدة ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ إجراءات معينة، مثل مجرد تخصيص أوقات بث إذاعي وتلفزيوني فيما بين جميع الأحزاب والمرشحين المتنافسين والاتفاقات الطوعية على برامج إخبارية نزيهة، وتقارير إخبارية أو غير إخبارية، ومناظرات بين قادة الأحزاب، ومن المهم للغاية ضمان حق كل حزب أو مرشح في الاتصال بوسائل الإعلام وخاصة الإذاعة أو التلفزيون، إذ إن معظم الناخبين يتلقون معلوماتهم بشأن السياسات عن طريق وسائل الإعلام.

بالإضافة إلى ذلك تعمل القوانين واللوائح على إنشاء هيئة قانونية تكون مسؤولة عن الإشراف على وسائل الإعلام خلال الانتخابات، أو تقوم بتكليف بعض الهيئات القائمة بهذه المسؤولية مثل اللجان الانتخابية أو منظم عملية البث، ويحتمل أن يشتمل القانون على آلية سريعة للتعامل مع الشكاوى الخاصة بالتغطية الإعلامية.

وبعد هذه الدراسة التحليلية لقانون الأحزاب السوري نرى أن قانون الأحزاب في سورية مطلب شعبي جماهيري يهدف إلى تنشيط الحياة السياسية في سورية، وأنه يتضمن الرؤى والمنطلقات والآليات الناظمة لتأسيس أحزاب سياسية متعددة تسهم في توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتعزيز الديمقراطية، وتعبئة جهود المواطنين لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وأنه ينطبق على المعايير الدولية المتبعة لدى الأمم المتحدة، وهو قانون عصري ومتطور، ويلبي حاجات المجتمع، وسيتيح لكل الناس التعبير عن آرائهم السياسية عبر الأحزاب التي ينتمون إليها، كما أنه مرتبط بقانون الانتخابات وقانون الإدارة المحلية؛ وذلك لأن قانون الانتخاب أداة فعَّالة لتعبئة الرأي

العام، ويفسح المجال لأوسع مشاركة شعبية، ويعطي الفرصة للمنافسة بين مرشحي الأحزاب السياسية، وبالتالي تأخذ الأحزاب السياسية دورها الفاعل في هذه المشاركة من أجل فرز مجلس نيابي ممثل تمثيلاً حقيقياً لإرادة الناس.

وأخيراً تضمن الفصل الخامس من قانون الأحزاب عدداً من الأحكام العامة التي تتعلق بحل الحزب، ووقف نشاطه، وتوجيه الإنذار لإزالة أية مخالفة لأحكام القانون، والقرارات الصادرة عن المحكمة المختصة (محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق) بفض المنازعات تصدر مبرمة إذ نصت المادة ٣٠ من قانون الأحزاب على أن الحزب يعد منحلاً في إحدى الحالات الآتية:

١- إذا قرر حل نفسه اختيارياً.
٢- إذا تم حله بموجب حكم قضائي.
٣- إذا اندمج في حزب جديد.
٤- إذا قرر الانضمام إلى حزب قائم.

وفي كلتا الحالتين المبينتين في الفقرتين (ج و د) من هذه المادة فإن الحزب الجديد أو القائم يتحمل كل ما يترتب على هذا الحزب المنحل من التزامات ومسؤوليات تجاه الغير وإليه تؤول كامل ممتلكاته[١].

وفي غير حالات الحل الاختياري أو الاندماج أو الانضمام، لا يجوز حل الحزب أو وقف نشاطه أو وقف تنفيذ أي من قراراته إلا بموجب حكم قضائي، بناء على طلب معلل، يتقدم به رئيس اللجنة إلى المحكمة لحل الحزب وتصفية أمواله، وذلك في حال فقدان الحزب لأي من شروط التأسيس المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون، أو إخلاله بأي من أحكامه[٢].

وللجنة أن تطلب من المحكمة وبصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو وقف

(١) انظر: المادة /٣٠/ من قانون الأحزاب السوري.
(٢) انظر: المادة /٣١/ من قانون الأحزاب السوري.

تنفيذ أي من قراراته إلى حين الفصل في طلب الحل، ويجب على المحكمة أن تفصل في هذا الطلب خلال (١٥) يوماً، كما يجب على المحكمة أن تفصل في طلب الحل خلال مدة لا تزيد على ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب[١].

وللجنة حق توجيه إنذار للحزب لإزالة أي مخالفة لأحكام هذا القانون خلال مدة تحددها، ومع مراعاة هذه الفقرة، فكل مخالفة لم يتم إزالتها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة ألف ليرة سورية، ولا تزيد عن مليون ليرة سورية إذا كان الفعل المرتكب يشكل جريمة وفقاً لأحكام قانون العقوبات والقوانين النافذة أو تحال الواقعة إلى القضاء المختص[٢].

(١) انظر: المادة /٣٢/ من قانون الأحزاب السوري.

(٢) انظر: المادة /٣٢/ من قانون الأحزاب السوري.

المطلب الثاني

الأحزاب المرخصة في سورية بعد صدور قانون الاحزاب

مع صدور قانون الأحزاب السوري بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ لعام ٢٠١١م، تم الترخيص لأحزاب سياسية عدة بموجب هذا القانون، و أصبح هناك عدد من الأحزاب السياسية إلى جانب حزب البعث العربي الاشتراكي وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وهذا ما أكدت عليه المادة الثامنة من الدستور السوري النافذ لعام ٢٠١٢ والذي بموجبه تعدلت هذه المادة وبموجبها أصبح هناك تعددية سياسية بدلاً من وجود حزب قائد (حزب البعث العربي الاشتراكي) يقود جبهة وطنية تقدمية، وعليه سوف نتحدث وباختصار عن أهم الاحزاب المرخصة حديثاً من حيث مبادئها وأهدافها، والتي يبلغ عددها أحد عشر حزباً لغاية منتصف العام ٢٠٢٠ [(١)].

أولاً– حزب التضامن[(٢)]

تم الترخيص له بالقرار رقم /٤/ تاريخ ٢٠١١/١٢/٢٣، شعاره: وطن، عدالة، تحرير، وهو حزب مستقل، كما ورد على موقعه، يؤمن بالتضامن والتعاون بين الشعوب العربية، ويتعاون مع باقي الأحزاب، وطني المنبت، قومي التطلع، وحدودي الاتجاه، يؤمن بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الحزب:

أ. تعزيز انتماء وولاء المواطن، وبناء المواطنة بعيداً عن الدين والمذهب والعرق،

(١) والأحزاب المرخصة في سورية بعد صدور قانون الأحزاب عام ٢٠١١ ولغاية منتصف العام ٢٠٢٠: (حزب التضامن، الحزب الديمقراطي السوري، حزب التضامن العربي الديمقراطي، حزب التنمية الوطني، حزب الشباب الوطني السوري، حزب الشباب للبناء والتغيير، حزب سورية الوطن، حزب الإرادة الشعبية، حزب الشعب، حزب سورية الحضارة، حزب التطوير والتحديث) راجع في ذلك ملحق الرسالة.

(٢) لمزيد من التفصيل يُنظر موقع الحزب الرسمي:

/https://www.facebook.com/HzbAltdamnAltadamonParty

فالوطن هو المكان الذي يستطيع المواطن نقده من دون أن يرى سجونه، وهو الذي لا يسلب المواطن كرامته وحريته وكلمته بحجة حمايته.

ب. أن يعرف كل فرد واجباته وحقوقه ويؤديها بكل أمانة، بعيداً عن الجور والظلم، وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ج. تحرير الأراضي العربية المحتلة والمغتصبة.

المبادئ الأساسي للحزب:

الوطن العربي بكافة شعوبه عائلة واحدة، بمختلف طوائفهم وأديانهم وقومياتهم يجمعهم التضامن العربي لتحقيق المبادئ الآتية:

- المجد: يحقق التضامن مجد الأمة الخالد الذي يؤكده ماضيها وحاضرها ومستقبلها والتضامن يعمل على تطوير الشعوب العربية كافة ومن يشاركهم وطنهم.
- الأمن: يعمل التضامن من أجل منعة الدول العربية والتحرر من الغزو الاستيطاني.
- التكامل: يؤكد الحزب على التكامل العربي، ويكون باعتماد الدول العربية على قدراتها الذاتية وثرواتها البشرية والطبيعية على امتداد الرقعة الجغرافية للوطن العربي.
- التحرر السياسي: يتبنى التضامن التحرر السياسي من التبعية ومن سيطرة الاستعمار، والعمل على إلغاء التبعية بكافة أشكالها ويؤمن بسيادة الدولة الكامل على أراضيها.
- التحرر الاقتصادي: يرقى التضامن بالاقتصاد، وذلك بالتعاون بين العرب وينميه عن طريق التجارة البينية بين الدول العربية وتفعيل السوق العربية المشركة.
- الأسرة نواة المجتمع و يجب تحررها من ظلام التخلف.

- التضحية والتعاون: الإيمان بالتضحية والفداء والتعاون بين أبناء الأمة الواحدة.
- السلام العادل: في سائر الأراضي العربية، ويؤمن بدور المقاومة بقصد تحرير الأراضي العربية ويؤيد حركات التحرر في العالم كافة.
- النقد والنقد الذاتي: الإيمان بالنقد والنقد الذاتي لتصويب مسار الحركة الوطنية.
- التعليم: نشر العلم بين جميع أفراد المجتمع ويسعى إلى القضاء على الجهل والأمية.

ثانياً ـ الحزب الديمقراطي السوري

- لقد تأسَّس هذا الحزب بموجب الترخيص رقم /٥/ تاريخ ٢٠١٢/١/١٠ م، ووضع شعار (ديمقراطية، عدالة، تنمية) في إطار الحرص على توطيد صرح الدولة الحديثة في نطاق من الدستورية الديمقراطية الاجتماعية، ويسعى الحزب الديمقراطي السوري إلى الإسهام في الحياة السياسية، من أجل بناء وترسيخ نظام سياسي تعددي ديمقراطي يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية تسودها قيم العدالة والتسامح وقبول الآخر ، ويعمل على تنمية الوعي السياسي، ومشاركة جميع المواطنين في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تكون سوريا لجميع أبنائها، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الطائفية أو القبلية أو المناطقية.
- كما يؤكد الحزب علانية مبادئه وأهدافه بوصفه حزباً ليبرالياً علمانياً. وتتخلص رؤية الحزب الديمقراطي السوري في الإصلاح السياسي عبر العمل على إصدار قانون للأحزاب، ودعم عمل الجمعيات الأهلية بكل أنواعها، ودعم وتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى القضاء على كل أشكال الفساد وتعزيز الديمقراطية على

المستويين البرلماني والمحلي، عبر ترسيخ ممارسة ديمقراطية تقوم على المشاركة الواسعة بهدف خدمة الوطن والمواطن.[١]

- وحول مواقف الحزب من التطورات الحاصلة على الساحة السورية، دعا الحزب شعوب العالم إلى التعامل مع الأزمة السورية بأبعادها كافة الداخلية والخارجية، وفق مسارات الحوار والإصلاح، رافضاً كل أشكال التدخل الخارجي والفتنة الأهلية والإقصاء.
- وقد نصَّ البيان الانتخابي للحزب لانتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الأول عام ٢٠١٢م على بعض المواضيع المهمة، والتي يمكن لممثلي الشعب السوري مناقشتها في المجلس، ووضع أفضل الحلول التي تخدم الوطن والمواطن وهي:
- ١ – التأكيد على نشر ثقافة المواطنة في ضوء الديمقراطية، والحرص على وحدة الوطن والشعب السوري.
- ٢ – تطوير القوانين والتشريعات بما يتلاءم مع الدُّستور، والتأكيد على بسط سيادة القانون ووضع الأحزاب السياسية على مسافة واحدة.
- ٣ – التأكيد على توازن المستوى المعيشي، وإعطاء الضمان الاجتماعي والصحي حقه الكامل.
- ٤ – تفعيل دور الشباب والمرأة في المجالات كافة.
- ٥ – التأكيد على أن يكون التعليم الإنساني والتقني بكافة مراحله تخطيطاً وأداءً في خدمة التنمية بمجالاتها كافة، بما يحقق مصلحة المواطن والوطن.
- ويركز الحزب حالياً على عملية الاستقطاب وإتمام المنهج الفكري للحزب، وله لقاءات مع بعض الأحزاب والقوى السياسية على الساحة

(١) انظر: بيان تأسيس الحزب الديمقراطي السوري.

السورية بقصد إطلاق حوارات مشتركة تخص الشأن العام في سورية، فقد شارك الحزب الديمقراطي السوري في مؤتمر ((السوريّات سيدات السّلام)) تحت عنوان "دور المرأة السورية في إنهاء الحرب وإحلال السلام" الذي أقيم تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية في ٢٠١٤/٢/١٦م.

- وقد أشار الحزب الديمقراطي السوري على لسان أمينه العام فيما يخص الأزمة السورية، إلى أن الاختلاف بين الأحزاب الوطنية يغني الحالة الوطنية، وأن المعارضة التي تحمل السلاح خارجة عن القانون، وتختلف مع مبدأ بناء الدولة والتغيير الديمقراطي، مشيراً إلى أن تغُّيب أي طرف عن محادثات جنيف غير منطقي، ولا ينسجم مع مبدأ إيجاد حل سلمي للأزمة و((أن تغيُّب المعارضة الداخلية هو خطة أمريكية وصهيونية)).

ثالثاً . حزب التضامن العربي الديمقراطي[١]

المرخص بالقرار رقم (٨/ل ش أ / ق . ن) تاريخ ٢٠١٢/٢/١٤

١- أهداف الحزب:

أ .الإصلاح: يتمثل في محاربة الفساد، وبناء المواطن المبدع القادر على النهوض بمسؤولياته الفردية، والوطنية، وتحقيق التقدم والازدهار لوطنه ولشعبه.

ب .العدالة: تتمثل في المساواة بين فئات الشعب، لبناء الوطن على أسس علمية، وحضارية متينة.

ج .الديمقراطية: أن ينتقد صاحب القرار دون تجني، أو خوف، وذلك ضمن مؤتمرات شعبية تكون معنية بالقرارات التي تقرها، والديمقراطية من أول تحقيقها إعطاء حرية الفرد ضمن الضوابط القانونية، والأخلاقية.

(١) لمزيد من التفصيل يُنظر موقع الحزب الرسمي: www.adsp-sy.com

٢ – المبادئ الأساسية للحزب:

أ .المجد العربي: يحقق التضامن مجدنا العربي الخالد الذي يؤكده ماضيه، وحاضره، ومستقبله.

ب .الأمن العربي: يضمن التضامن منعة الدولة من الغزو الاستيطاني الذي نلمسه في العصر الراهن في فلسطين، والعراق، والجولان السورية، ومزارع شبعا اللبنانية، وبعض الأجزاء الأخرى في الأقطار العربية.

ج .التكامل العربي: يؤكد حزبنا على التكامل العربي ويكون باعتماد الفرد على قدراته الذاتية وثروات أرضه البشرية، والطبيعية، وعلى امتداد الرقعة الجغرافية للوطن الحبيب.

د .التحرر السياسي :إن التحرر السياسي من التبعية، ومن سيطرة الاستعمار، والتبعية الظاهرة يكون برفض التطبيع مع العدو الاسرائيلي، والتبعية غير الظاهرة، كما في سياسية بعض حكام الدول العربية، ويؤمن بسيادة الدولة.

هـ.التحرر الاقتصادي: يرقى بالاقتصاد، وتفعيل السوق المشتركة والمقاطعة مع العدو الاسرائيلي.

ك .التحرر الاجتماعي :يحافظ على التلاحم مع أفراد الأسرة، أو يلغي التشتت، والاغتراب لشبابنا.

ز .التضحية والتعاون: الإيمان بالتضحية والفداء بين أبناء الوطن الواحد لتذليل المخاطر الاستعمارية، والتأكيد على اللحمة الوطنية.

ح .السلام العادل: تحقيق السلام الشامل والعادل في الوطن، ويؤمن بدور

المقاومة بمختلف أشكالها بقصد تحرير الأراضي العربية المغتصبة، ويؤيد حركات التحرر الوطني في العالم أجمع.

ط .التعليم والتطوير :يؤكد حزب التضامن العربي الديمقراطي على نشر العلم بين جميع أفراد المجتمع، ويسعى إلى القضاء على الجهل والأمية والتخلف.

رابعاً ـ حزب التنمية الوطني[١]

تم الترخيص له بالقرار رقم /١٠/ تاريخ ٢٠١٢/٢/١٧.

١- رؤية الحزب: بناء سورية قوية متقدمة، تحكم بإرادة شعبها.

٢- شعار الحزب: حرية عدالة تنمية.

٣- رسالة الحزب: يسعى الحزب إلى الإسهام في بناء سورية الحديثة الديمقراطية من خلال تحقيق التنمية الشاملة في مجالاتها الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ويؤمن بأهمية التكافل الاجتماعي لحماية مصالح الفئات الضعيفة والمهمشة وضمان السلام الاجتماعي ويقيم حقوق الإنسان والعدالة والحرية والمساواة، وتفعيل دور الشباب السوري كأساس بالمشاركة الإيجابية في تكوين المستقبل.

٤- **أهداف الحزب:**

- الإسهام في تنظيم المواطنين وتمثيلهم من أجل مجتمع أفضل يبنى على قيم الحرية، وتسوده العدالة، وتتحقق فيه التنمية.

- تعزيز دور القانون والمؤسسات ومبادئ الجمهورية وثوابتها الوطنية، وفي مقدمتها تعزيز الخيار الديمقراطي.

- الإسهام في ترسيخ ثقافة الاعتدال.

(١) لمزيد من التفصيل يُنظر موقع الحزب الرسمي: www.ndpsy.org.

- تعزيز الوحدة الوطنية وصيانة استقلال الوطن.

خامساً - حزب الشباب الوطني السوري[١]

تم الترخيص له بموجب القرار رقم /١١/ تاريخ ٢٠١٢/٣/١٥

شعار الحزب: "شباب سوري لغد أفضل"، أما أهداف الحزب بشكل موجز فهي:

أ. سورية حرة:

- دعم حرية القرار السوري في الهيئات العربية والدولية، والقيام بجميع الجهود الممكنة للحفاظ على سورية حرة وذات سيادة كاملة.
- اعتماد الديمقراطية كنهج يعزز الحريات العامة للمواطنين، وأهمها حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام، مع الأخذ في الحسبان أن كل حرية يجب أن تكون حرية مسؤولة ومحدودة بحرية الآخرين وحقوقهم.
- صون كرامة المواطن السوري، إذ إن كرامة المواطن من كرامة الوطن.

ب. سورية عدالة:

- الوقوف جنباً إلى جنب كمواطنين في سبيل كشف الفساد، والقضاء على الروتين وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والعمل على إيجاد مؤسسة قضائية مستقلة وقوية ونزيهة.

ج. سورية بناء:

- يعدّ الإنسان اللبنة الأساسية في المجتمع، لذلك يسعى الحزب لبناء الإنسان السوري العصري مع المحافظة على ميراثه الوطني والقادر على مواكبة الحضارة الإنسانية.

(١) لمزيد من التفصيل يُنظر: موقع الحزب الرسمي www.shabab.com.

- تطوير الاقتصاد الوطني ليناسب السوق الاجتماعية، والحد الأدنى لدخل يحقق كرامة الفرد وتكافؤ الفرص.
- بناء حضارة سورية الحديثة من خلال تطوير الكوادر العلمية والتربوية والوطنية.

سادساً–حزب الشباب للبناء والتغيير[١]

تم الترخيص له بالقرار رقم /١٢/ تاريخ ٢٠١٢/٣/١٥ شعاره "سورية وطن كل أبنائها"، وهو حزب وطني سياسي شبابي مستقل، كما ورد على موقعه، يسعى إلى إبراز دور الشباب الفاعل في عمليات الإصلاح الشاملة، من خلال إيصال الشباب إلى مواقع القيادة وصنع القرار، من أهم المبادئ والأهداف التي وضعها ما يأتي:

- إن سورية وطن لكل أبنائها، وهم متساوون في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص.
- إن الانتماء الوطني والحرص على الوحدة الوطنية هما المقياس الأساس لصدقية ممارسة أي مواطن أو حزب أو تيار سياسي.
- إن ترسيخ وتوطيد مبادئ الوحدة الوطنية والعدالة والديمقراطية والحرية وتكافؤ الفرص، مهام أساسية يعمل الحزب على تحقيقها.
- إن الشباب هم عماد الوطن ومستقبله الواعد.
- إن المرأة هي المكون والخلية الأولى في المجتمع، وإن مشاركتها ضرورة أساسية.
- إن التزام أحكام الدستور الوطني والمساواة تحت سقف القانون والتأكيد على سيادة القانون، هي من مسلمات الانتماء الوطني لدى منتسبي وأعضاء الحزب.
- اعتماد الشفافية والديمقراطية في جميع مناشط الحزب.
- ترسيخ مبدأ حرية الرأي والقبول بحق الآخر في إبداء الرأي والنقد البناء.

(١) لمزيد من التفاصيل يُنظر: موقع الحزب الرسمي www.youth-party.org.

- مكافحة الأمراض الاجتماعية كالجهل والتخلف والأمية والبطالة.

كما يهدف الحزب إلى خلق نهضة وطنية اجتماعية تنموية شاملة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التغيير، كما حدد الحزب رؤيته التنموية والاجتماعية والسياسية فيما يأتي:

أ. في المجال السياسي:

- إن تفعيل مفهوم المواطنة وتجاوز الانتماءات غير الوطنية، من شأنه تعزيز البناء المجتمعي المتماسك.
- إطلاق حرية الرأي والفكر والمعتقد بوصفها المقدمة الأولى للديمقراطية.
- إن الجولان أرض سورية المحتلة، وعودته حق طبيعي وشرعي.
- إن لواء اسكندرون جزء من الوطن، وإن استعادته مهمة أساسية للدولة والمجتمع.
- إن فلسطين هي الجزء الجنوبي من سورية، وهي قضية سورية الأولى.
- تفعيل وتوطيد علاقات الأخوة والتعاون مع المحيط العربي.

ب. المجال الاقتصادي:

يتطلع الحزب إلى خلق مناخ اقتصادي وطني متين، يواكب التطورات الاقتصادية الجارية في العالم، ويحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الوطنيين، مع إدراك الحزب أن حالة الاقتصاد الوطني باتت تحتاج إلى إعادة نظر شاملة وجذرية في البنية الهيكلية والتنظيمية لهذا الاقتصاد، وإلى اتباع سياسات وإجراءات جديدة وجريئة.

ج. المجال الاجتماعي:

يرى الحزب أن من الضرورة بمكان أن تتجه الدولة في المرحلة الحالية والمقبلة نحو قطاع التعليم، وقطاع الصحة، والاهتمام بالمرأة والأسرة والطفل..

د. المجال الثقافي والإعلامي:

لابد من إعادة النظر في أداء الإعلام الرسمي المقروء، والمسموع، والمرئي، والإلكتروني، وفي هيكليته وإداراته، وتأهيل الأطر العاملة فيه، وتشجيع إصدار المزيد من الصحف والمجلات المطبوعة، والإلكترونية، وتسهيل إجراءات الترخيص لها، وإفساح المجال لمبادرات المثقفين والإعلاميين على اختلاف رؤاهم السياسية وتعددها، بدلاً من إقصائهم واستبعادهم بحجة عدم الاتفاق في الرأي والموقف.

سابعاً– حزب سورية الوطن[1]

تم الترخيص له بالقرار رقم /١٤/ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٥، وهو تنظيم سياسي اجتماعي وطني، كما جاء على موقعه، ينطلق من الولاء لسورية ويدافع عن السيادة الوطنية، يسعى إلى دولة ديمقراطية تعددية تسودها العدالة الاجتماعية وتكفل حقوق المواطنة وبناء عقد اجتماعي جديد على أساس ضمان واحترام حقوق الإنسان، من خلال تفعيل دول الشباب في بناء الوطن، وأهدافه، والمواطنة، والكرامة، والمحبة.

أما المبادئ العامة للحزب فهي:

أ. على الصعيد السياسي:

- مجال السياسة الداخلية: يسعى الحزب نحو دولة ديمقراطية تعددية وتحقيق حرية الإعلام وحرية التنظيم السياسي والاجتماعي والنقابي، وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الأشخاص المتساوين في المراكز القانونية.
- مجال السياسة الخارجية: يسعى الحزب إلى تعزيز مكانة سورية ووحدتها، عبر إنشاء جبهة إنشاء موحدة تلتزم بالقضايا القومية، ويبني الحزب سياسته بما يخدم المصلحة الوطنية، ومجابهة أي تدخل خارجي، ويؤيد الحزب بناء التحالفات الدولية الاستراتيجية، بما يضمن تحقيق المصلحة

(١) لمزيد من التفصيل يُنظر موقع الحزب الرسمي: www.souriaalwatan.org.

الوطنية، كما يدعم خيار الشعب الفلسطيني في المقاومة.

ب. على الصعيد الاجتماعي:

يسعى الحزب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن السوري وتحقيق مشاركة أوسع للمرأة.

ج. على الصعيد الاقتصادي:

يسعى الحزب إلى الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وإعادة هيكلية القطاع العام، والعمل على تكريس مفهوم التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

د. على الصعيد الثقافي:

يسعى الحزب إلى تطوير المناهج التربوية والارتقاء بالكوادر والمرافق التعليمية، والعمل على تطوير قوانين إلزامية التعليم لتشمل المرحلة الثانوية، والتأكيد على مجانية التعليم في مراحله كافة، ورعاية الأعمال الفكرية وتشجيع البحث العلمي، وإحياء التراث الحضاري والتاريخي والثقافي في سورية.

ثامناً ـ حزب الإرادة الشعبية[1]

المرخص بالقرار رقم (١٥/ل . ش . أ / ق ن) تاريخ ٢٠١٢/٦/٤

١. **شعار الحزب:** كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

٢. **أهداف الحزب:** السلطة للشعب، الكرامة للوطن، الثروة للجميع.

٣. **الوثيقة البرامجية لحزب الإرادة الشعبية**

أ. دولياً:

- مواجهة وإحباط المخططات والمشاريع الإمبريالية، وخاصة الأمريكية، والتضامن مع كل الشعوب والحركات المناهضة لها، والمساهمة في تشكيل

(١) لمزيد من التفصيل يُنظر موقع الحزب الرسمي: https://kassioun.org/

جبهة عالمية معادية للإمبريالية.

- تأييد كل الأشكال السياسية والعسكرية، والثقافية، والاقتصادية، التي يتم بها مواجهة المشاريع الإمبريالية العدوانية التي تستخدم الأدوات العسكرية، والإعلامية، والاقتصادية، ذات الطابع الليبرالي الجديد.
- النضال لإعادة صياغة النظام الدولي بمؤسساته المختلفة، والذي يخدم مصالح الطغمة المالية العالمية والاحتكارات الدولية الرأسمالية، والمراكز الإمبريالية المختلفة، بحيث يلبي مصالح الشعوب وتطلعاتها المشروعة والعادلة.
- التنسيق مع الحركات والأحزاب اليسارية، والشيوعية، والديمقراطية، وجميع القوى التي تقاوم العولمة المتوحشة، وتناضل في سبيل التقدم الاجتماعي والديمقراطية.

ب. عربياً:

- إعادة بناء النظام الرسمي العربي المنهار والذي أصبح أداة طيعة بيد النظام الدولي الحالي وخادماً له.
- عزل وفضح الأنظمة العربية وحكامها المتواطئين مع الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية ضد شعوبهم ومصالح بلدانهم وتأييد كل النضالات الشعبية التي تهدف إلى إسقاطهم وإيجاد البديل الوطني الديمقراطي.
- إنعاش وتطوير حركة التحرر الوطني العربية، وخلق جبهة شعبية عربية واسعة، تتحول إلى قاطرة لإقامة نظام عربي رسمي بديل، ذي طابع وطني وشعبي وديمقراطي، نحو اتحاد عربي يسعى للتكامل الاقتصادي نحو سوق واحدة، ويلبي مصالح الجماهير سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.
- التأييد المطلق لكل المقاومات الوطنية في فلسطين، والعراق، ولبنان، واعتبارها حقاً مشروعاً في مواجهة المحتل الأجنبي، وإيجاد كافة أشكال

الدعم والتأييد لها.

ج. **وطنياً:**

- الدفاع عن السيادة والكرامة الوطنية ووحدة التراب الوطني في وجه الهجمة الإمبريالية ـ الصهيونية الجديدة والتي تستهدف الكيان الوطني ككل.
- العمل على تهيئة الظروف التي تسمح بنهوض المقاومة الشعبية الشاملة بكل أشكالها، الطريق الوحيد للحفاظ على كياننا الوطني.
- النضال من أجل تأمين أوسع وحدة وطنية على أرضية ثوابتها المعادية للإمبريالية والصهيونية، ونقاط ارتكازها الداخلية، وصولاً إلى تشكيل أكبر جبهة ممكنة لهذه القوى، تسهم في مواجهة التحديات المنتصبة أمام الوطن، عبر تفعيل الحوار الوطني، وصولاً إلى مؤتمر وطني شامل، يبحث في أسس إقامة جبهة شعبية وطنية قادرة على تنظيم قوى المجتمع على الأرض.
- الجولان جزء عزيز من تراب سورية وتحريره كاملاً إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ هو على رأس مهام جميع الوطنيين السوريين.

تاسعاً ـ حزب الشعب:

المرخص بالقرار رقم (١٩/ل ش أ/ ق. ن) تاريخ ٨/ ٨/ ٢٠١٢م

١- شعاره:

عدالة، تسامح، بناء، ويتبنى العمق العربي، ونظام الحكم الجمهوري الديمقراطي، ويسعى إلى تحقيق سيادة القانون، ومحاربة الفساد، ويناضل لتحرير الأراضي العربية المحتلة والمغتصبة ويعد ذلك واجباً وطنياً مقدساً.

٢- البرامج السياسية والتنظيمية والاجتماعية لحزب الشعب:

أ- يؤمن حزب الشعب بأن عمقه عربي، ووطنه سورية، ونظام الحكم في

الدولة جمهوري ديمقراطي، وأن تداول السلطة يتم بصناديق الاقتراع، وأن الشعب مصدر السلطات، كما يؤمن الحزب بالإصلاح والحوار الوطني، وأن السوريين متساوون بالحقوق والواجبات، وأن القانون فوق الجميع، وأن محاربة الفساد واجب وطني وأخلاقي.

ب- كما يؤمن الحزب بأن الحركة الصهيونية، والحركة الوهابية حركتان عنصريتان ومعاديتان، ويؤمن الحزب بأن الجيش العربي السوري هو حامي الديار، وأن تحرير الأراضي المحتلة والمغتصبة واجب وطني مقدس.

ج- يسعى الحزب إلى الاهتمام بشؤون العمال والفلاحين والحرفيين والمنتجين عامة والدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم.

د- يشجع الحزب الإبداع والمبدعين والفنانين والشعراء والأدباء والعلماء وتحفيزهم مادياً ومعنوياً. ويولي الحزب الشباب العربي السوري الاهتمام والعناية بقضاياهم وحقوقهم.

ه- كما يدعو الحزب إلى فتح المجالات كافة أمام المرأة العربية السورية لتمارس حقوقها وواجباتها، كما يدعو إلى الاهتمام بالطفولة، ولاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة.

و- يؤكد الحزب أن القضية المركزية للأمة العربية هي قضية فلسطين، ويناضل من أجل تحريرها، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، ويؤمن الحزب بأن الجولان المحتل جزء لا يتجزأ من الوطن العربي السوري، وبأن تحرير الجولان من العدو الصهيوني المحتل أمر لا نقاش فيه، ويلتف الحزب حول القوات المسلحة والقوى الحية للشعب من أجل استعادة الجولان بالوسائل المتاحة ويرى الحزب أن لواء اسكندرون جزء من الجمهورية العربية السورية.

ز- ينشر الحزب ثقافة المقاومة والتضحية والفداء في سبيل الوطن ويعمل على توسيع دائرة الأصدقاء في العالم بهدف كسب تأييدهم ودعمهم للجمهورية العربية السورية.

عاشراً- حزب سورية الحضارة[1]

المرخص بالقرار /٨٩/ ل ش أ/ ص، تاريخ ٢٠١٧/٧/١٦

إن حزب سورية الحضارة تنظيم سياسي وطني يسهم في الحياة السياسية الوطنية، ويمارس نشاطاته وفعاليته ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية وتحت سقف الدستور واحترام القانون، ويعمل الحزب على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وترسيخ الأسس الديمقراطية ومبدأ فصل السلطات، وحرية المعتقد، والإيمان المطلق بدرع الجمهورية العربية السورية العظيم جيشها العتيد، الذي يعمل ويعمل على صيانة وحدة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ضد أي هجمة معادية مهما بلغت التضحيات.

إن شعار حزب سورية الحضارة ينبع من حضارتنا نفسها، من أبجدية أوغاريت الأقدم في العالم، والشعار هو تشكيل فني مكون من حرفي /س – ح/ من أبجدية أوغاريت.

أ- مبادئ الحزب:

١. إن الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية ذات سيادة تامة غير قابلة للتجزئة، ولا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها.

٢. يؤمن الحزب بالنظام الجمهوري الديمقراطي الرئاسي.

٣. الإيمان المطلق بمبدأ فصل السلطات بما يتيح لكل سلطة أن تمارس

(١) انظر: موقع الحزب على الانترنيت:

/https://www.facebook.com/souria.al.hadara

عملها من دون أي تدخل من أي جهة كانت، لتتمكن من إنجاز برنامج عملها بشكل مستقل تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية.

٤. يناضل الحزب على جميع الأصعدة وبكل الوسائل إلى تحرير كل الأراضي العربية السورية المحتلة، والوقوف في وجه الحرب الأهلية الاستعمارية الصهيونية التي تستهدف جذور الوطن الحضارية والتاريخية.

٥. يؤمن الحزب بمبدأ المقاومة والتضحية والصمود لمواجهة كل التحديات التي تواجه الوطن.

٦. يؤمن الحزب بالمساواة وتكافؤ الفرص وترسيخ الأسس الديمقراطية، لتكريس المجتمع كوحدة متجانسة أساسها الحرية والعدالة ورفض الطائفية والمذهبية والعشائرية.

٧. للمرأة كامل الحقوق التي تتيح لها الإسهام الفعال في بناء المجتمع والمشاركة في تحمل المسؤولية فيه كالرجل، وإن مشاركتها في العمل السياسي وفي الحياة الاجتماعية والفكرية والتنظيمية الحزبية والوطنية ضرورة أساسية من ضرورات بناء المجتمع وتطويره.

ب ـ وسائل حزب سورية الحضارة في تحقيق مبادئه وأهدافه:

١. التفاعل مع الجماهير وتوعيتهم بمجريات السياسة العامة واجراء المناقشات والحوارات والقيام بأعمال قيادية للجماهير في مختلف المجالات الخدمية والتطوعية وغيرها.

٢. ترشيح الكفاءات الوطنية المناسبة لشغل مناصب سياسية واقتصادية في الدولة بما فيها مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية.

٣. الإسهام في حل المشاكلات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اقتراح مباشر للحلول الممكنة.

٤. مراقبة أداء وسلوك الحكومة وانتقادها ضمن الوسائل القانونية.

٥. العمل من خلال أمانة الشؤون الاجتماعية لخدمة الأسرة والمجتمع، ومكافحة الفقر والبطالة.

٦. الاتصال المباشر مع الجماهير بالوسائل المتاحة كافة واستخدام وسائل الاتصال الحديثة (التواصل الاجتماعي) للتعبير عن رؤية الحزب ورسالته وأهدافه الاستراتيجية واستخدام وسائل الإعلام الوطنية بمختلف أنواعها، إضافة إلى جريدة الحزب وموقعه الإلكتروني.

٧. إقامة الندوات والنشاطات الفكرية (الثقافية –السياسية – الاجتماعية) ونشر كتيبات للتعريف بمبادئ الحزب وأهدافه.

٨. الاتصال والتواصل مع أبناء الجمهورية العربية السورية المغتربين في العالم وتمتين صلتهم بالوطن.

أحد عشر ـ حزب التطوير والتحديث

المرخص بالقرار القرار رقم ٤٧ / ل. ش . أ / ق. ن تاريخ ٩ / ٣ / ٢٠٢٠

أ- تعريف الحزب

إن حزب التطوير والتحديث، حزب وطني استلهم نهجه الفكري من فكر القائد الخالد المؤسس حافظ الأسد، و ينطلق منها، وجعل من البرامج التي أعلنها سيادة الرئيس بشار حافظ الأسد " الاصلاح و التطوير و التحديث " أهدافا يسعى اليها.

ب- أهداف الحزب

تشكيل حزب وطني يرى أن الوطن يحتاج لتكاتف الجهود، وتعاضدها لإعادة تدعيم البنية الداخلية، وإعداد منهج عمل توعوي مكثف يستهدف إعادة نشر الوعي الوطني، وترسيخ مفاهيم الانتماء و المواطنة، والمساهمة في خدمة قضايا الشعب من خلال بناء جسر دعائمه الصدق، والشفافية للعبور نحو التقدم

والازدهار منطلقين من قول سيادة الرئيس بشار الأسد "قوة الدولة من قوة الشعب.. وقوته من كرامته.. وكرامته من حريته.. وحريته من قوة دولته .."

ج- برنامج الحزب

سيتمحور في اتجاهين متوازيين أما الاول فهو العمل على نشر فكر القائد الخالد حافظ الأسد كنهج أثبت الواقع ضرورته و كشف عن عمق رؤيته وبصيرته.

وأما الثاني فهو المساهمة خلف قيادة السيد الرئيس بشار حافظ الأسد في تطبيق برامجه الاصلاحية، ورفد الوطن بفريق عمل وطني ينتهج برامجه و يسلك الدروب التي رسمها للنهوض بالوطن بكل مفاصله للوصول إلى الغاية الأسمى و هي السيادة و الكرامة بكل معانيها و مضامينها.

وفي ختام حديثنا عن أهم الأحزاب الفاعلة والمرخصة حديثاُ وفقاً لقانون الأحزاب السوري، نجد أنه منذ صدور قانون الأحزاب لعام ٢٠١١ وحتى منتصف العام ٢٠٢٠ لدينا عشرة أحزاب (جبهة وطنية تقدمية)، وأحد عشر حزباً مرخصاً بموجب قانون الأحزاب، ولدينا أربعة أحزاب تم حلها[١]، وثمانية أحزاب تم رفض ترخيصها لعدم استكمالها شروط الترخيص[٢]، ومثال ذلك حزب النهضة الذي تم رفض ترخيصه، إذ نص محضر اجتماع شؤون الأحزاب المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٩م

(١) الأحزاب التي تم حلها (حزب الأنصار تم حله بموجب قرار محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق بالعام ٢٠١٢، حزب الطليعة الديمقراطي تم حله بموجب قرار محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق بالعام ٢٠١٨، حزب الإنقاذ الوطني تم حله بموجب قرار محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق بالدعوى أساس/١/ قرار /١/ تاريخ ٢٥-٩-٢٠١٩، الحزب السوري القومي الاجتماعي تم حله بموجب قرار محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق بالدعوى أساس /٢/ قرار / ٢/ تاريخ ٩-١٠-٢٠١٩).

(٢) الأحزاب التي تم رفض ترخيصها لعدم استكمال شروط الترخيص (حزب التضامن الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد الديمقراطي، حزب الوعد، حزب المواطنة والانتماء، حزب الكتلة الوطنية، حزب الإصلاح الوطني، حزب السلام العربي السوري، حزب النهضة) أيضاً هناك حزب تم سحب طلبه من قبل المؤسسين ويعرف باسم حزب سورية الجديدة.

[(١)]على رفض طلب تأسيس الحزب لعدم استكمال الوثائق المتعلقة بالحد الأدنى لعدد من الأعضاء المطلوب قانوناً وهو /١٠٠٠/ عضو، وفقاً للمادة /١٢/ من قانون الأحزاب، والمادة /١٥/ من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب.

ونجد أيضاً أن حزب الإنقاذ الوطني قد تم حله، وذلك في الشهر الحادي عشر من العام ٢٠١٩، إذ أصدرت محكمة الاستئناف المدنية في دمشق حكماً بحله بناءً على الدعوى التي رفعتها ضده لجنة شؤون الأحزاب[(٢)]

(١) إذ تضمن القرار /٤٦/ ل.ش.أ.ق تاريخ٢٩-١-٢٠٢٠ على ما يأتي: (بناء على المرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ لعام ٢٠١١م، المتضمن قانون الأحزاب والقرار الجمهوري رقم /٣٦/ تاريخ ٢٠١٤/٩/٢٠م، المتضمن تشكيل لجنة شؤون الأحزاب والقرار رقم (١٢٧٩٣/م.و) تاريخ ٢٠١١/٩/١١م، المتضمن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب ومحضر اجتماع شؤون الأحزاب المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٩م.

إن لجنة شؤون الأحزاب المشكلة بالقرار الجمهوري رقم /١٨/ تاريخ ٢٠١٧/٨/١٧م، بعد أن درست في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩م، الطلب المقدم من مؤسسي حزب النهضة المسجل برقم (٣٦/ ل ش أ/ط) تاريخ ٢٠١٩/١٢/١م واطلعت على الأوراق والثبوتيات المرفقة بطلب التأسيس، ومدى انطباقها على قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية.

ونظراً لانقضاء المدة المحددة المنصوص عليها في المادة /١٥/ من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب، وعدم تقديم الحزب للحد الأدنى لعدد الأعضاء الواجب توافره لتأسيس الحزب، وهو /١٠٠٠/ ألف عضو، وأن يكونوا من المسجلين في سجلات الأحوال المدنية لنصف محافظات الجمهورية العربية السورية على الأقل، وألا تقل نسبة الأعضاء في كل محافظة عن (٥%) خمسة بالمئة من مجموع الأعضاء ويتم إثبات ذلك بتواقيع جميع هؤلاء الأعضاء أمام الكاتب بالعدل وتقديم هذه التواقيع إلى اللجنة مع قيد مدني لكل منهم.، بناءً عليه:

قررت اللجنة بالإجماع رفض طلب تأسيس الحزب لعدم استكمال الوثائق المتعلقة بالحد الأدنى لعدد من الأعضاء المطلوب قانوناً وهو /١٠٠٠/ عضو، وفقاً للمادة /١٢/ من قانون الأحزاب، والمادة /١٥/ من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب.

يبلغ هذا القرار إلى طالبي التأسيس، ويحق لهم الاعتراض عليه أمام محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ.

(٢) وجاء في نص الحكم أن لجنة شؤون الأحزاب أعطت ترخيصها للحزب عام ٢٠١٦ الذي قام بدوره بعقد مؤتمر تأسيسي في فندق "قيصر بلاس" في آب ٢٠١٦، لكنه أخفق في أيلول ٢٠١٧ في عقد مؤتمر لانتخاب قيادة الحزب ومكتبه السياسي بسبب عدم اكتمال نصاب الأعضاء الحاضرين، وأن عدم اكتمال

مما سبق، وبعد ما رأينا أهم الأحزاب السياسية الحديثة الفاعلة في سورية، لا بدَّ لنا من أن نتطرق إلى موضوع يتعلق بشكل مباشر بتلك الأحزاب ألا وهو المشاركة السياسية ، فالمشاركة في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات مَعلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، وبالتالي فالمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، وفي ظل هذا المبدأ يمكننا التمييز بين الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، والأنظمة الاستبدادية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار، ولا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية إلا في نطاق مجتمع مدني حديث ودولة وطنية حديثة لا تبدو لمواطنيها من الداخل إلا بصفتها دولة حق وقانون، لا دولة حزب، ولا دولة نُخبة.

ونحن نرى أنَّ التغيِّير قد حصل من الناحية السياسية بصدور قانون الأحزاب، ولإحداث تغيير في التوجهات والبنية السياسية للبلد، فإن ذلك يتطلب شيئين: أولهما الزمن لنضوج الأحزاب الجديدة وإثبات ذاتها، والثاني نشوء تحالفات جديدة بين الأحزاب مغاير للتحالفات التقليدية (مثل الجبهة الوطنية التقدمية)، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين كتلة معارضة في البرلمان، تُؤخذ بالحسبان من قبل المجلس، مما يدفع الأحزاب للعمل الجدي لكسب المزيد من التأييد والدعم الشعبي، الذي يؤمن الاستمرارية لها في العمل السياسي ضمن البرلمان. وفي هذه الظروف الراهنة التي تشهدها البلاد، ستكون مشاركة

النصاب دفع لجنة شؤون الأحزاب لرفع الدعوى بصورة مستعجلة لحل الحزب ووقف نشاطاته وتصفية أمواله وذلك بالاستناد إلى أن الحزب قام بتنسيب أشخاص لا يعرفهم ولا يعرف عناوينهم، وعليه فقد عجز عن تأمين نصاب الحضور المتمثّل بـ٥٠٠ عضو على الأقل فقررت المحكمة الاستئناف المدني بدمشق حل الحزب بقرارها عام ٢٠١٩.

الأحزاب الوطنية فعَّالة وأكثر شمولية، وستكون المسؤولية أشمل وأعمق وروح التعاون بناءة أكثر، لوصول البلد لمرحلة متطورة، سواءٌ بروح المشاركة الفعلية والصادقة، أو بروح المسؤولية المطلوبة من الجميع للنهوض بالبلد نحو الانفتاح والرقي والتطور الدائم.

المطلب الثالث

تقييم التجربة الحزبية في سورية

ثمة تاريخ طويل للعمل الحزبي السياسي في سورية، يشير بخطه البياني إلى مدى حيوية الحياة الحزبية ومستوى تفاعلها مع الأحداث والوقائع المحيطة، وإن بدا المشهد راكداً في بعض مراحله وخاصة في عقوده الأخيرة، موضوع البحث، وهو ما يتناقض تماماً مع عراقة الأحزاب القائمة وخبراتها في العمل السياسي التي زاد عمرها عن نصف قرن، ومع الدور الذي لعبته إلى حد كبير في صياغة تاريخ سورية الحديث، بدت هذه الأحزاب وكأنها انقطعت عن تاريخها الماضي، وصورة الحياة الحزبية وكأنها بلا أحزاب.

وبما أن جملة من العوامل والمؤثرات أسهمت بقوة في هذا الانحدار والتراجع، إلا أنه من المؤكد أن سورية تقع على عاتق غالبية القوى والتنظيمات السياسية، بالرغم من الاتهامات المتبادلة التي يمكن أن يوجهها البعض للنأي بنفسه عن تحمل المسؤولية والدفوع التي يقدمها لتبرئة ساحته، لأنه من المعروف أن العملية السياسية عملية جماعية تشاركية لا تتم بإرادة منفردة، وبالتالي فإن نجاح أو فشل هذه العملية مرده إلى القائمين عليها، ولابد لنا في تقييم التجربة الحزبية في سورية، ولاسيما بعد صدور قانون الأحزاب السوري لعام ٢٠١١، أن نذكر أن قانون الأحزاب الجديد قد أوجد اللبنة الأولى في الانفتاح السياسي، والدليل على ذلك إقبال عدد كبير من المواطنين على التقدم بطلبات لتأسيس الأحزاب الجديدة.

وعدَّ الدكتور ياسر كلزي "أمين سر لجنة الأحزاب" أنّ قانون الأحزاب في سورية هو أحد أهم محطات الإصلاح التي أقرها الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية الرفيق الدكتور بشار الأسد في البرنامج الإصلاحي لعام ٢٠١١، وذلك إلى جانب قوانين أخرى كقانون تنظيم التظاهر رقم ٥٤ لعام ٢٠١١، وقانون الانتخابات العام رقم ١٠١ المعدل بالقانون رقم ٥ لعام ٢٠١٤، وقانون الإدارة المحلية، وقانون الإعلام.

إضافة إلى أن هدف قانون الأحزاب تعزيز اعتماد سورية على التعددية السياسية أساساً للعمل السياسي من خلال الأحزاب في الإسهام بتنظيم المواطنين وتمثيلهم السياسي، والعمل على تنمية الوعي السياسي، وتنشيط الحياة السياسية ومشاركة المواطنين فيها.

وأوضح أنّ جوهر قانون الأحزاب هو تأكيد الاندماج الوطني الحقيقي وتفعيل الحياة السياسية والفكرية، مبيناً تصنيف الأحزاب من حيث الأيديولوجيا إلى (أحزاب برامج وأحزاب أشخاص)، ومن حيث التركيب الداخلي للحزب كأحزاب مركزية وأحزاب لامركزية، بالإضافة إلى تصنيف ثالث وهو تصنيف الأحزاب على أساس عناصر داخلية، والتصنيف الذي يعتمد على جماهيرية الحزب[1].

ولكون المدة ما بين صدور قانون الأحزاب عام ٢٠١١، والعام ٢٠٢٠، مدة قصيرة، ولا يمكن من خلالها تقييم التجربة الحزبية في سورية بصورة موسعة، فوجود التعددية الحزبية يهدف إلى إيجاد انفتاح أكبر في الحياة السياسية، وممارسة دور أكثر فاعلية من الرقابة، في ظل وجود أحزاب جديدة، مما يخلق نوع من التنافس بين الأحزاب، إلا أن التجربة الحزبية في سورية رافقها عدد من السلبيات، وعليه فإننا سنتحدث عن أهم السلبيات التي رافقت هذه التجربة وبعدها نورد أهم المقترحات اللازمة لتلافي هذه السلبيات وأخيراً نورد رويتنا اللازمة لتعديل قانون الاحزاب لكي يتلاءم والمرحلة الحالية وفقاً لما يأتي:

أولاً: سلبيات التجربة الحزبية في سورية

ثانياً: مقترحات لحياة حزبية أفضل في سورية

(١) محاضرة بعنوان، قانون الأحزاب في الجمهورية العربية السورية، ألقاها الرفيق الدكتور ياسر كلزي أمين سر لجنة شؤون الأحزاب، محاضرة أمام الرفاق الدارسين في الدورة ١٥ بمدرسة الإعداد الحزبي المركزية تاريخ ٢٤-٦-٢٠١٩. للمزيد انظر:

http://baathparty.sy/Posts.php?id=3782

ثالثاً: مقترحات لصياغة مشروع قانون أحزاب جديد في سورية

أولاً ـ سلبيات التجربة الحزبية في سورية:

إن التشوه الحاصل في صورة الحياة الحزبية لم يأت فجأة من دون سابق إنذار، ولم يكن وليد المصادفة، بل جاء نتيجة لتراكم كثير من العيوب والنواقص التي طالت الحياة السياسية في بعض جوانبها مع بقائها من دون معالجة، حتى وصلت إلى ما إليه في الواقع، من مستوى متدن، لعب دوراً في إثارة الكثير من النقد والجدل.

١. فقدان غالبية التنظيمات الحزبية للنهج الديمقراطي

لقد أثبتت التجارب الإنسانية أن المجتمع الذي ينشد المدنية والحضارة يحتاج إلى بنية سياسية واجتماعية تشكل الديمقراطية اللبنة الأساسية فيها، وكل إعاقة للعملية الديمقراطية تحت أي حجة كان من شأنه تكريس الأمراض الاجتماعية وتعزيز أركان الجمود والتخلف.

إن وجود الأحزاب السياسية يرتبط تاريخياً وواقعياً بالديمقراطية كفلسفة للحكم، إلا أنه من الصعب التحدث عن حياة ديمقراطية حقيقية لمجرد وجود الأحزاب، ما لم تؤمن هذه الأخيرة بالديمقراطية كمنهج وأسلوب عمل تمارسه في حياتها الداخلية قبل ممارسته مع الأطراف الأخرى في العملية السياسية.

يرى الباحث "علي خليفة كواري" أن صفة الديمقراطية لا يمكن اكتسابها بمجرد إضافة اللفظ ورفع الشعارات، وإنما هناك شروط من الواجب توافرها في الحزب حتى يستطيع الادعاء بالديمقراطية منها:

٥- عدم التفرد بالسيادة على الحزب من قبل زعيم أو عائلة.
٦- أن تكون العضوية مفتوحة لجميع المواطنين دون اقتصارها على عرق أو دين أو مذهب معين.
٧- تداول السلطة داخل الحزب وفق آليات انتخابية دورية.

٨- قبول الحزب بوجود غيره من الأحزاب[١].

وعلى الرغم من مطالبة تلك الأحزاب بتطبيق مفهوم الديمقراطية في الحياة السياسية، إلا أن هذا المفهوم بقي مغيباً داخل معظم تلك التنظيمات، وخاصة على مستوى انتخاب الكوادر القيادية فيها، بحجة عدم توافر الظروف الملائمة لممارسة الديمقراطية وعقد المؤتمرات مما عزز من ممارسة التفرد والتسلط والدكتاتورية في إدارة شؤون تلك الأحزاب وقمع المعارضين لهذا النهج، وتمثل ذلك في سيطرة مجموعة من الرموز أو القياديين على هرم قيادة كل تنظيم محاطين بطوق يصعب اختراقه من قبل القواعد الأخرى، ما شكل نوعاً من الاستئثار بقيادة العمل الحزبي، وأفقد الأمل في وصول وجوه جديدة إلى سدة القيادة في تلك الأحزاب، فأسهم في تشويه صورتها، فضلاً عن صورة العمل الحزبي برمته.

فقد أمسكت الدكتاتوريات الحزبية وقيادة أحزابها بعقلية الوصاية، فاستمرت هذه القيادات أو ما سمي بالحرس القديم في تلك الأحزاب، في ممارسة سياسة المنع والإقصاء للأجيال الشابة عن المراكز المتقدمة في التراتبية الحزبية وإجبارها على قضاء شبابها وكهولتها وقسم من شيخوختها في موقع القواعد، إن لم يكن في موقع "الكومبارس" داخل الحزب[٢].

وفي هذا السياق، يقترب الباحث الفرنسي "ألكسي دي توكفيل" من هذه النظرية في بحثه عن الديمقراطية، إذ يرى أن الديمقراطية الأصلح هي التي تبدأ من الأسفل إلى الأعلى، وليس العكس كما يعتقد البعض، لأنه بذلك ستظهر الحكومة المركزية كناتج طبيعي للسلطات المحلية بمؤسساتها وجمعياتها وأحزابها...، التي تعمل كمختبرات ومدارس للتعلم وممارسة الحرية والتحكم

(١) د. جمال المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٢٨

انظر أيضاً: د. محمد الصاج، الاحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق ص١٤٤.

(٢) انظر: عبد الإله بلقزيز وآخرون: المعارضة والسلطة في الوطن العربي "أزمة المعارضة السياسية العربية"، مرجع سابق ص٥١.

بالذات. فالديمقراطية تعد أولاً مسألة إدارة ذاتية، فإذا استطاع الناس حكم أنفسهم في مدنهم عبر مؤسساتهم وهيئاتهم بطريقة ديمقراطية فإنه يتأكد أكثر أنهم سيفعلون الشيء نفسه على المستوى الوطني[١].

وقد درج في الآونة الأخيرة على لسان بعض مدعي المعرفة والتحليل السياسي تداول عدد من الأمثلة الشعبية المجوجة في معرض تناولهم لقضية الإصلاح السياسي، وبناء الديمقراطية في الدولة والطريقة الأمثل لنجاحها، والتي يفترض أن تبدأ من الأعلى إلى الأسفل، حسب رأيهم وذلك بتشبيهها بعملية غسل الأدراج والسلالم، دون تبيان المستند الفكري والعلمي لهذه، بالرغم من عشرات النظريات والأبحاث التي ساقها غالبية رجال الفكر والفلسفة والدين عبر التاريخ على تأكيد أهمية الإصلاح الذاتي والذي يبدأ بالفرد أولاً استناداً إلى أن الفرد يشكل المكون الأساسي للمجتمع والدولة، وهو الأسبق في الوجود بينهم جميعاً، فضلاً عن كونه الهدف المنشود في العملية الإصلاحية، وبالتالي فإن صلاحه يعني بالنتيجة صلاح المجتمع، لطالما أن الفرد إما أنه يمثل ذاته فقط أو قد يمثل الآخرين أيضاً بعد تبوئه منصباً إدارياً أو سياسياً، وبالتالي فإن السلوك الذي يعتاد عليه بشكل أو بآخر على سلوكه عند تمثيل الجماعة.

وبالتالي فإن الأحزاب والتنظيمات، وخاصة من القوى المعارضة، التي تطالب بالديمقراطية في الحياة السياسة العامة يجب أن تبدأ بنفسها أولاً، أي بتطبيق الديمقراطية داخل تنظيماتها، لكي تكون مطالبها أكثر إقناعاً للجماهير.

٢- شخصنة الأحزاب السياسية

سواء بالنسبة إلى المؤسس للحزب الأصل أو الأم، أو للتيار المنشق عنه، وهو وجه آخر من أوجه الممارسات اللاديمقراطية في الحياة الحزبية لدى بعض التنظيمات السياسية، فمن المعروف أن الزعيم أو مؤسس الحزب يلعب دوراً مهماً

(١) انظر: فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين-جميل قاسم-(بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣) .

في بلورة أفكار التنظيم السياسي ومبادئه وتوجهاته، ويزداد نفوذه كلما التحقت به مجموعة من الأنصار والمؤيدين له ولفكره ومبادئه.

وخطورة هذه السمة تكمن في أن ارتباط العضو بشخص زعيم الحزب أو مؤسسه، يكون أكبر من ارتباطه بأهداف الحزب وبرامجه، وهو ما يطرح مشكلة قدرة الحزب على التكيف والاستمرار بعد رحيل زعيمه، الأمر الذي يعطي انطباعاً عن هذه الأحزاب بأنها مجرد غطاء لتكتلات شخصية، تنطوي على مجموعة من الأدوات لذوي النفوذ والنخب الصغيرة[1].

٣- الانشقاقات داخل الأحزاب

وتمثل إحدى أخطر مفرزات الحياة اللاديمقراطية داخل التنظيمات السياسية[2] فالطاعة المطلوبة في الحياة الحزبية يجب أن تبقى ضمن دائرة الالتزام وفقاً للإرادة الحرة التي ينهض عليها الحزب أساساً، كاتحاد طوعي لأشخاص يجتمعون على عقدة سياسية قابلة للتطوير، بعيداً عن التقاليد العسكرية التي لا تتلاءم مع العمل الحزبي. وبالتالي فإن الاختلاف في الآراء والتباين في الرؤى يجب أن تبقى مصدر إغناء لفكر الحزب لا سبباً في تفككه وانشقاقه.

لقد عانى كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية من الممارسات الفردية في صفوفها، من قبل بعض القيادات، مما أدى إلى خروج كثيرين عن كوادر تلك الأحزاب وانشقاقهم عنها، ومعارضتهم لسلوكيات أفراد قياداتها، وهو ناتج عن عدم إيمان أولئك القادة بمبدأ الديمقراطية وبمفهومها السياسي والإنساني.

٤- التوريث الحزبي

وهو أحد أوجه الممارسات اللاديمقراطية في الحياة الحزبية، فالحزب الديمقراطي يعتمد أسلوب الانتخاب للوصول وتبوؤ أي منصب، إضافة إلى اعتماد مبدأ القيادة

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٢) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ١٥٢.

الجماعية، وتداول السلطة الحزبية، ونبذ مبدأ التعيين في أغلب الأحوال، وخاصة تلك التي تأخذ طابع التوريث الحزبي[١]، وتحويل الأحزاب إلى شبه ملكيات عائلة، لا تختلف عن مظاهر الاقطاع السياسي كثيراً، كما هو الحال في الحزب الشيوعي السوري جناح بكداش، وحركة الاشتراكيين العرب، جناح عثمان، والتي تحولت إلى حزب العهد الوطني لاحقاً، وكذلك الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، كمحاولة لم تلق قبولاً من قبل بعض الكوادر القيادية في الحزب، وغيرها من الأحزاب التي يضيق البحث عن ذكرها[٢].

وعليه، شكلت السمات السابقة، جملة الملامح التي اتصفت بها غالبية الأحزاب السياسية خلال المرحلة الماضية، وخاصة في ممارسات بعض قياداتها والأسلوب اللاديمقراطي في العمل الحزبي السياسي وما يتركه من تبعات في حياة الحزب، وإبقاء الديمقراطية في درجة متدنية من سلم الأولويات الحزبية، وهو ما كان في حياة الحزب، وإبقاء الديمقراطية في درجة متدنية من سلم الأولويات الحزبية، وهو ما كان من شأنه تشويه صورة الأحزاب التي أخذت بهذا النهج، وتوتير الأجواء الداخلية بين أعضائها والذي يفضي عادة إلى الجمود العقائدي والتنظيمي، مهما كانت المسوغات التي يمكن أن يتم تقديمها لتسويغ ذلك، كالحفاظ على وحدة الحزب، وتعزيز الانضباط الحزبي والتنظيمي بين الأعضاء، والاستفادة من الخبرات السابقة لدى بعض القادة.. إلخ، فالممارسة الديمقراطية، وإن كانت مسألة نسبية، إلا أن هناك حداً أدنى لها من المبادئ والقواعد والآليات من المفترض ألا تنحدر دونها.

٥- التصحر الفكري

بالرغم من المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والفكرية الهائلة التي حدثت في العالم وعلى رأسها الأزمة الفكرية، والتصدعات الأيديولوجية الحادة التي

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، قراءة سياسية، مرجع سابق، ص١٢٥.

عصفت بالفكر الاشتراكي، والثورة المعرفية، والمعلوماتية الضخمة، وبروز ظاهرة العولمة، والتكتلات الاقتصادية العابرة للحدود، وإطلاق الكثير من التصورات السياسية للعالم الجديد، من نهاية التاريخ والإنسان الأخير وسقوط الأيديولوجيات، وصراع الحضارات، بهدف الترويج لليبرالية الجديدة وتفوق الغرب المطلق... الخ، إضافة إلى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي نعمت بها سورية لعدة عقود، والتي من المفترض أن تؤسس لحركة نهوض شاملة بما فيها الجانب الفكري، إلا أن واقع العمل الحزبي بقي دون المستوى المطلوب، ولم يلحظ أي تطور ملموس في المنظومات الفكرية للأحزاب والتي تحاكي تراجع المنظومات التي سادت منتصف القرن العشرين.

إذ باتت غالبية الأحزاب تعتمد على طروحاتها القديمة؛ الفكرية والأيديولوجية عبر خطاب نرجسي في جوهرانية* من نمط خاص، غير آبهة بكل مظاهر التجديد. إضافة إلى انغلاق كل حزب على منظومته الفكرية ورفضه الانفتاح على غيرها، تحت عنوان استقلال تلك المنظومة، وهو ما قاد إلى انطوائها وحرمانها من روافد جديدة لمشروعها السياسي، وتآكل قدرتها على الإبداع وتكرارها الرتيب لموضوعات وطروحات فكرية دوغمائية ❖، حتى باتت أشبه ما تكون بالمجموعات المغلقة، وهذا ما أفقدها قدرتها على التفاعل مع الناس[1].

وبالمقارنة بين هذه الأحزاب ونظيراتها في المجتمعات الغربية، يمكن ملاحظة الفارق الكبير بينهما في هذا المجال، حيث شهدت هذه الأخيرة الكثير من التغيرات في برامجها، والتحولات الجذرية في أيديولوجيتها، سعياً منها للتخلص من أثقال الماضي ومواكبة التحولات السياسية والاجتماعية من حولها، كان أبرزها في بداية

* الجوهرانية: نظرية فلسفية تقر بأن هناك جوهراً غير قابل للتغيير لدى الشعوب والأجناس والأعراق والأديان بالرغم من التطورات الهائلة التي تمر بها المجتمعات عبر التاريخ.

* الدوغماتية: عقيدة أو مبدأ .

(١) انظر: عبد الإله بلقزيز وآخرون: المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٥ .

العقد الأخير من القرن العشرين بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية.

٦- ترهل بعض الأحزاب وتراجع فاعليتها

إن تعدد الأحزاب العاملة في الساحة السياسية في أي دولة من العالم لا يعد دليلاً حاسماً على الحياة الديمقراطية بقدر ما هو قرينة قانونية من الممكن دحضها في حال عدم فاعلية هذه الأحزاب. ففي الدول الديمقراطية الأشهر في العالم قد لا يتجاوز عدد الأحزاب السياسية أصابع اليد الواحدة وقد يقتصر على حزبين رئيسيين، وفق ما تحكمها العادات والتقاليد والنظم الانتخابية المعتمدة.

النظام الحزبي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبما يتمتعان به من حالة ديمقراطية متقدمة على مستوى العالم، فهما يصنفان ضمن النظم الحزبية الثنائية، مع تضاؤل الفرصة لبروز اتجاهات حزبية أخرى على الساحة السياسية لأسباب تتعلق بالنظام الانتخابي وقوانينه وطرق إدارة الحملات والعادات والتقاليد السياسية. في حين أن النظام الحزبي في فرنسا يصنف ضمن نظم التعددية الحزبية المتمثل بوجود أحزاب سياسية عديدة تتنافس في إطار من المشاركة السياسية في ظل نظام انتخابي يسمح للأحزاب بالتعاون فيما بينها دون اضطرارها للاندماج لتكوين قوة رئيسية في الانتخابات[1].

٧- إشكالية فهم التعددية الحزبية

إن مفهوم التعددية والمشاركة السياسية المتعارف عليه في علم السياسية، كأساس للعملية الديمقراطية، يقوم على الاختلاف والتمايز في الاتجاهات والآراء. لكن الأحزاب في سورية أتت بصيغة خاصة للتعددية تحدّ من هذا التمايز والتنوع، وهو ما تم الإفصاح عنه بشكل صريح، بأن الهدف النهائي من لقيام الجبهة الوطنية هو إقامة تنظيم سياسي موحد، حيث ورد في الميثاق:"... إننا نجتمع اليوم ممثلين للقوى الوطنية التقديمة في القطر العربي السوري لنخطو الخطوة

(١) انظر: د. جمال الجاسم المحمود، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٢٥١ و٢٧٥ .

الأولى في سبيل توحيد فصائل الثورة العربية، هادفين أن تكون هذه الجبهة طريقنا إلى التنظيم السياسي الموحد الذي نسعى إليه بإرادتنا الحرة، والحوار الإيجابي والنضال المشترك [١].

ربما أن هذا الفهم الخاص للتعددية في العمل الحزبي السياسي تبرره حالة الاضطراب والصراع التي كانت قائمة بين القوى السياسية وبروز الحاجة الماسة آنذاك لضرورة اللقاء والعمل المشترك، والحماس الذي أبداه حزب البعث بقيادة القائد الخالد حافظ الأسد لإيجاد صيغة متقدمة في العمل السياسي من شأنها وضع حد للصراع بين القوى السياسية وافتتاح مرحلة جديدة في تنسيق الجهود وتوحيد النضال.

وعليه، شكلت السمات السابقة جملة الملامح التي اتصفت بها غالبية الأحزاب السياسية خلال الفترة الماضية، وخاصة في ممارسات بعض قياداتها والأسلوب اللاديمقراطي في العمل الحزبي السياسي وما يتركه من تبعات في حياة الحزب، وإبقاء الديمقراطية في درجة متدنية من سلم الأولويات الحزبية، وهو ما كان من شأنه تشويه صورة الأحزاب التي أخذت بهذا النهج، وتوتير الأجواء الداخلية بين أعضائها والذي يفضي عادة إلى الجمود العقائدي والتنظيمي، مهما كانت المسوغات التي يمكن أن يتم تقديمها لتبرير ذلك، كالحفاظ على وحدة الحزب، وتعزيز الانضباط الحزبي بين الأعضاء، والاستفادة من الخبرات السابقة لدى بعض القادة... الخ. فالممارسة الديمقراطية وإن كانت مسألة نسبية إلا أن هناك حد أدنى لها من المبادئ والقواعد والآليات من المفترض ألا تنحدر دونها.

ثانياً ـ مقترحات لحياة حزبية أفضل في سورية

إن الحديث عن آفاق العمل الحزبي السياسي في سورية واستشراف رؤية مستقبلية له يستدعي البحث والاطلاع أولاً على تجارب الدول المتقدمة، والتي

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: مقدمة ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية.

كان لها السبق في هذا المجال، كما هو في المجالات الأخرى، لمعرفة المستوى الذي وصلت إليه تلك الدول، والسبل التي اتبعتها في ذلك، والتعرف أيضاً على العناصر التي أسهمت في بناء صرحها الديمقراطي المبهر، والأولويات الأخرى التي فرضت نفسها على السياسة، ومقارنتها مع التجربة في سورية والمستوى الذي بلغته، والاستفادة أيضاً من حصيلة التغيرات التي حدثت في العالم. وعليه لابد من توافر عدد من العوامل للقيام بذلك:

١- النهضة الفكرية

إن الحياة الديمقراطية التي تعيشها المجتمعات الغربية والمفاهيم الجديدة في الحياة السياسية التي تفرض نفسها بهذه القوة الطاغية، لم تكن وليدة المصادفة ولا مجرد اقتباس جاف من تجارب الشعوب الأخرى، بل كانت نتيجة لتراكم ثقافي وفكري طويل الأمد، وثمرة لحركة نهضوية شاملة تغلبت فيها على كل العقليات والروابط والبنى الاجتماعية الثقافية التقليدية المختلفة، التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

٢- التركيز على النهضة العلمية

إن مشروع النهضة والإصلاح في العالم العربي والإسلامي، بما فيه المجتمع السوري، لا تزال تتجاذبه نزعتان رئيستان، الأولى يقودها التيار الديني والذي يرى أن الأزمة التي تعيشها الأمة هي بسبب افتراقها عن الدين، وأن ما نزل بها من محن وكوارث تقفو بعضها بعضاً ما هي إلا عقوبة لما فرطت به من أمر دينها، وأن نهضتها لن تكون إلا بإعادة إحياء الدين والتمسك به، في حين أن النزعة الثانية بخلاف النزعة الأولى تماماً ويقودها التيار العلماني والذي يرى أن أزمة الأمة سببها بقاء سيطرة الموروث الثقافي الديني المتخلف وتنحية العقل والعلم جانباً[1].

(١) سيد القمني، انتكاسة المسلمين إلى الوثنية، التشخيص قبل الإصلاح، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي،

٣- المصالحة الوطنية

عاشت المجتمعات الغربية حالة من الصراع والحروب الدموية الطاحنة داخل بلدانها التي تميزت بالتعددية في الأعراق والثقافات والطوائف كغيرها من المجتمعات في العالم، إلا أن أبناءها أدركوا أهمية التصالح فيما بينهم على أسس سلمية تكون مرتكزاً لبناء مجتمعات ديمقراطية حقيقية، تفصل بين خصوصية المعتقدات الدينية عند الأفراد وعمومية السلطة المدنية.

لعب الفكر المتنور في المجتمعات الغربية دوره البارز في إقصاء الخلافات التي من شأنها زعزعة بنية المجتمع وتفكيكه، والدعوة إلى التسامح والارتقاء فوق الانتماءات الفرعية، وتحييد كل ما من شأنه تحريك التصدعات المجتمعية، فأخذوا من فكر الفيلسوف "ابن رشد" ومدرسته.

٤- الرشد السياسي

يشير أحد الباحثين إلى دلائل عدم الرشد السياسي الذي قد تعيشه المجتمعات، سواء على المستوى النخبوي أو على المستوى الشعبي العام، فيذكر منها: الأمزجة الفردية، والنزق في اتخاذ القرارات، ونبذ العمل الجماعي، والتبعية السياسية، وسيادة القضايا الهامشية، وعلو شأن القضايا الدينية والخطابات الشعوبية، والاستهتار بالوطن ومسألة المواطنة، وعدم الاكتراث بالمسؤولية، وشيوع العقلية الثأرية الانتقامية، وسيطرة النزعة العشائرية والطائفية والمذهبية[1].

إلا أن الرشد السياسي يبدو أنه كالرشد الطبيعي يثير عدداً من الإشكاليات، فبلوغ الإنسان سناً معيناً، بحسب النظام القانوني المعمول به، يعد قرينة قانونية على رشده، إلا أنها لا تعد دليلاً قاطعاً، إذ يمكن دحضها من خلال السلوك والأعراض التي قد تصيب الإنسان.

٢٠١٠، ص٩-١٠.

(١) خالد الحروب، هشاشة الأيديولوجيا وجبروت السياسة، مرجع سابق، ص٣٤.

إن مسألة الأحزاب السياسية في سورية لا تزال تثير جدلاً واسعاً حول مدى إمكانيتها وقدرتها على الإسهام في عملية التحديث والتنمية المنشودة، بل فيما إذا كانت هي أصلاً تعد أحزاباً بالمدلول السياسي العلمي الحديث لهذا المصطلح، ذلك أن مجرد وجود مجموعات بشرية مؤطرة ضمن تشكيلات تنظيمية تحمل عناوين سياسية لا تجعل منها أحزاباً سياسية، إذ إن غالبية الأحزاب في سورية لا تزال تعيش أزمة فكرية سياسية وتنظيمية ناتجة عن عجزها عن فهم قوانين التطور والتغيير، الأمر الذي جعل منها مجرد تعبيرات شكلية عاجزة عن النهوض بالمهام والأدوار التي من المفترض أن تقوم بها.

٥- عقلنة الخطاب السياسي

إن العقلانية المطلوبة في الخطاب السياسي لا تعني مطلقاً التخلي عن الثوابت والقيم المتفق عليها أو التلاعب بالقضايا المصيرية، إلا أنه في الوقت ذاته لا تعني التوقف والجمود عندها وفقاً لصيغتها القديمة، وهو ما أسهم في تحجر هذا الخطاب، فالتجديد المنشود يجب أن يطال طريقة طرحها والوسائل التي تم اعتمادها في الماضي لتواكب مع متغيرات العصر، وخاصة بعد أن ثبت فشل بعض الطرق والوسائل المعتمدة في تحقيق المأمول منها، لذا بات من الضروري إعادة تأسيس هذا الخطاب على قواعد جديدة تقوم على العقلانية والواقعية بدلاً من الأهواء والنزاعات، والتنسيق والتعاون بدلاً من التناحر والاستغناء[١].

٦- . تطوير العمل الحزبي

إن فتح المجال السياسي، وتوسيع هامش المشاركة في الحكم يعد أحد أهم أبعاد التنمية والتحديث السياسي، وفقاً للباحث الأمريكي "صامويل هنتغتون"[٢]

(١) عبد الله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة للسياسة العربية، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) Samuel Huntington , Political order in changing societies ,op , cit, pp 409 -411.

وذلك بتوسيع مجال العمل أمام ألوان الطيف السياسي كافة من القوى والتيارات، باستثناء القائم منها على أسس يحظرها الدستور وقانون الأحزاب الجديد الصادر بالمرسوم /١٠٠/ لعام ٢٠١١، للمشاركة في العملية السياسية التي لا تقوم أصلاً إلا على التشارك بين جميع الأطراف، واعتماد سياسة الاستيعاب في التعاطي مع الطرف الآخر في إطار التعاقد بين القوى كافة على حماية المجال السياسي، وترشيد عملية التنافس بينها وبناء الثقة، وخاصة أن قانون الانتخابات العامة يسمح بمثل هذا النوع من تنظيم العمل الحزبي، وذلك كله لدحض الحجج كافة التي قد تساق حول هيمنة السلطة وتحديدها المسبق لشكل العمل الحزبي السياسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحفيز نشاط الأحزاب الجبهوية، والتي راح بعضها يتكل على بنود ميثاق الجبهة الوطنية في شرعنة وجوده في السلطة بعد تراجع قدرتها التمثيلية للشرائح الاجتماعية التي يمثلها[1].

٧- إعادة النظر في تطبيق القوانين والأحكام والمحاكم الاستثنائية

وعدم تفعيلها إلا في الحالات والظروف التي وضعت من أجلها، لما قد تثيره من ادعاءات بأن وجود مثل هذه الاستثناءات من شأنه عرقلة النشاط الحزبي والتضييق على حرية الرأي والتعبير من جهة، ومن جهة أخرى، لوجود عدد من النصوص المتطورة في قانون العقوبات السوري، لضبط كافة الجرائم السياسية الواقعة على أمن الدولة، بما فيها التكتل والنشاط المشبوه وإيقاظ النعرات الطائفية والمذهبية وإثارتها[2].

إضافة إلى قدرة المحاكم القضائية العادية، المدنية والجزائية، على الاضطلاع بمهام النظر في مثل هذه الجرائم حال وقوعها، وخاصة أن النظام القضائي في سورية يعد من الأنظمة القضائية المتطورة في العالم، والتي تضمن حق التقاضي على درجات، ومبدأ براءة المتهم حتى تثبت إدانته، وقانونية العقوبة، إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، والتي تعد من المبادئ الأساسية لدولة القانون على قاعدة

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٢) د. محمد الفاضل، الجرائم على أمن الدولة، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٥، ص٧١٥-٧١٦.

المساواة وفقاً لأحكام الدستور[١].

إن مجموع القوانين والشرائع في أي بلد من العالم بما تشكله من منظومة قانونية تعد بمثابة مرآة لنظام الحكم، فهي تعكس بشكل أو بآخر طبيعة الحكم ومبادئه وتوجهاته، كما عبر عنها "مونتسيكو" منتصف القرن الثامن عشر في كتابه "روح الشرائع"[٢]، إضافة إلى أن أي نقص أو تشدد قد يطال تلك المنظومة من شأنه إسباغ تلك الصفة على نظام الحكم.

٨- التخلص من "شخصنة الأحزاب"

عانى بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية في سورية من حالة ارتباطها بشخص المؤسس، سواء المؤسس للحزب الأصل أو الأم، أو للتيار المنشق عنه، إذ غالباً ما يلعب زعيم الحزب دوراً في بلورة أيديولوجيا حزبه، ويزداد نفوذه مع مرور الوقت ليتحول الحزب بعدها إلى ملك خاص له، يصعب معها مراجعة زعيم الحزب في القرارات التي يتخذها أو في الخطط، التي يضعها على الأغلب بمفرده.

توحي هذه الحالة بشكل أو بآخر عن عدم إيمان قادة تلك الأحزاب بمبدأ الديمقراطية والتعايش والتنافس، وتبادل الأدوار، وهو ما دفع بالكثير من كوادر تلك الأحزاب إلى لانشقاق عنها، ومعارضتهم لسلوكيات أفراد قيادتها[٣].

إن أخطر ما في الحالة هو تحول ولاء العضو عن مبادئ الحزب وأهدافه إلى الولاء لشخص زعيمه، الأمر الذي يعطي انطباعاً بشكل ما عن تحول الأحزاب

(١) وردت هذه المبادئ في عدد من دساتير دول العام، منها دستور الجمهورية العربية السوري، الباب الثاني، الفصل الثاني، المواد ٥٠-٥٥.

(٢) جان جاك شوفليه، أمهات الكتب السياسية، من ميكافيلي إلى أيامنا، ج١، ترجمة جورج صدقني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٠،، ص١٩٠.

(٣) د. علي الدين هلال، د. نفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، ط٨، ٢٠١٩، ص١٧٧.

إلى مجرد غطاء لتكتلات شخصية، تنطوي على مجموع من المصالح الخاصة تتخذ من الأحزاب والتنظيمات السياسية قناعاً لها[١].

٩- تحضير البيئة المناسبة للعملية الديمقراطية

لا تختلف العملية الديمقراطية كثيراً في شروط ممارستها عن الشروط المطلوبة للعمل السياسي، إذ لا يمكن لها أن تعيش إلا في تربة شبيهة، إن لم تكن مطابقة للتربة والبيئة التي نشأت فيها، بثقافتها وفكرها وحداثتها[٢]، فالديمقراطية بالرغم من أنها موضوع طلب أيديولوجي شديد، إلا أنها بقيت بدون عرض على صعيد الواقع الفعلي، وبدون تأسيس نظري على صعيد المفهوم، في الوقت الذي لا يزال دعاة الديمقراطية ينظرون إليها كشرط سابق لكل شرط.

ويقول الباحث " شارلز عيساوي " في كتابه الأسس الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية في الشرق الأوسط: " استحالة غرس ظاهرة أوربية في تربة كالشرق الأوسط، حيث أن الموطن يكون همه الأول الحصول على لقمة عيشه، ويعتبر المشاركة في الحياة العامة من رفاهية متاحة لقلة من أبناء المجتمع[٣].

وفي رأينا، من الخطأ الكبير النظر إلى الديمقراطية على أنها دواء شاف لكل مشكلات المجتمع، أو أنها تحصيل حاصل لا يحتاج الاشتغال بها وممارستها إلا لبعض الخطوات والإجراءات البسيطة والمستنسخة من مجتمعات أخرى، بدون مجهود أو كلفة أو زمن، لأن اختزالها، وفق هذه الطريقة، من شأنه أن يقتل التجربة في مهدها، فالديمقراطية الصحيحة والمنتجة هي التي تأتي كخطوة لاحقة لخطوات تسبقها في بناء المجتمع والنهوض به تربوياً وتعليمياً وثقافياً.

---

(١) د. أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٢) Charles Essawi , Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East , 1970 , p 260

(٣) انظر في ذلك: Essawi Charles, Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East , 1970.p260.

وبالتالي، فإن التعويل على الحياة الديمقراطية كأساس للنهوض في ظل انتشار بعض الأمراض الاجتماعية كالولاءات الفرعية والثقافات المتعارضة والتصدعات الاجتماعية، وغياب القاعدة الحضارية والثقافة السياسية المتنورة من شأنه إبراز الجوانب السلبية للعملية الديمقراطية في بعض الأحيان على حساب إيجابياتها.

وبالتالي فإن البحث في آفاق العمل الحزبي السياسي في سورية بعد الاطلاع على واقعه الراهن ومقارنته بنظرائه في الدول المتقدمة، لصياغة رؤية مستقبلية له تقوم على تصور المسارات التي يمكن أن تسلكها عملية الإصلاح في هذا الجانب، والتوقعات المحتملة حول نجاحها أو فشلها، والتي ربما لا تخرج عن احتمالين اثنين لا ثالث لهما هما[1]:

أ- استمرار واقع العمل الحزبي السياسي في مستواه الموصوف من دون تحقيق أي تقدم ملموس في عملية إصلاحه

وهو احتمال قائم وإن كانت نسبة حدوثه من عدمه ضعيفة إلى حد ما، إلا أنه لا بد من التطرق له في البحث طالما أنه يدور وفق منطق الاحتمالات من جهة، ومن جهة أخرى لتدارك وقوعه وسد كافة الأبواب التي قد تؤدي إلى حدوثه.

إن الاحتمال المذكور قد ينهض في ذهن أي باحث أو متابع للشأن السياسي إثر مقارنة بسيطة لواقع العمل الحزبي السياسي في سورية مع ما يماثله في المجتمعات التي بلغت مستويات متقدمة في التنمية السياسي، وملاحظة الفرق الحضاري الشاسع بين طرفي المقارنة، والتي توحي بصورة سوداوية متشائمة لا يسوغ معها الحديث عن المستقبل، في ظل فقدان غالبية الأحزاب للنهج الديمقراطي داخل تنظيماتها واستمرار قياداتها في العمل وفق منطق الزعامة السياسية التي تعدّ نفسها أكبر من الحزب الذي تقوده واحتمال تعرضها للانشقاق مجدداً إلى جانب

(١) د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، مرجع سابق، ص١٨١-١٨٢.

حالة الاغتراب السياسي التي تعيشها بعد تراجع قدرتها التمثيلية، والجمود الذي طال منظومتها الفكرية، فضلاً عن الانقسامات الحادة حول بعض القيم والقضايا والتناقض بين المشاريع المطروحة أصلاً لإجراء عملية الإصلاح، وخاصة أن التأسيس لهذا المستقبل وفقاً لرؤى جديدة، يفترض من كافة القوى والتيارات السياسية المشاركة في صياغته، لأن تحديد التدابير والخطوات اللازمة لدفع المجتمع إلى السير الحثيث في طريق الإصلاح، ورسم معالمه لا يمكن أن يقوم به باحث بمفرده، أو حزب سياسي أو قائد أي جهة ما دون الآخرين، بل هو بالضرورة، حصيلة جهد جماعي وحوار واسع مفتوح، تسهم فيه كل قوى المجتمع وفعالياته.

أضف إلى ذلك إصرار بعض القوى السياسية وخاصة من القوى المعارضة على عدّ النموذج الغربي هو المثل الأعلى الذي يجب أن يحتذى في العمل السياسي من دون مراعاة الخصوصيات المجتمعية، فضلاً عن سعي غالبية القوى الأخرى نحو إصلاح واقع العمل الحزبي من دون الانتباه إلى أهمية تهيئة الأرضية التي سيتحرك عليها العمل السياسي والبيئة الحاضنة له ومعالجة ما يعتريها من عيوب ونواقص من المفترض تداركها قبل البحث في عملية إصلاحه، وذلك في إطار عملية تنموية شاملة تبدأ بالنهضة الفكرية وتحديث المجتمع وتعزيز الاندماج الاجتماعي والتكامل الوطني كأساس لتعزيز الوحدة الوطنية ودعم الجبهة الداخلية، وإعلاء شأن الثقافة الوطنية من خلال التركيز على عملية التنشئة السياسية للأجيال وإعادة تكوين الذات السياسية عند الأفراد والجماعات، وهو ما يحتاج إلى وقت طويل يشكل بمفرده عائقاً أمام أي عملية إصلاحية مستعجلة، إلا أن النتائج ستكون أفضل مما يتوقعه البعض.

إضافة إلى احتمال بقاء بعض التحديات التي سبق وأن وقفت عائقاً بوجه عمليات الإصلاح والتنمية، والتي شكلت بمجملها قوة ضاغطة على السلطة السياسية في هذا المجال، لعل أبرزها:

- العامل الاقتصادي والوضع المعيشي للمواطن وقضايا التنمية الشاملة واستحكام بعض المشكلات وصعوبة معالجتها، والتي حازت بمجملها على درجة متقدمة في سلم أولويات القيادة السياسية.

- العامل القومي بما فيه من قضايا مصيرية كالقضية الفلسطينية وقضية تحرير الجولان المحتل، ومسألة السلام، وأزمة العراق، ومسألة التضامن العربي، والأمن القومي.

- العامل الخارجي بما ينطوي عليه من زيادة حدة التهديدات الخارجية والعدوان على سورية، فضلاً عن التحولات الإقليمية والعالمية المتسارعة.

ب- نجاح عملية الإصلاح وتغير واقع العمل الحزبي السياسي نحو الأفضل

وهو الراجح بين الاحتمالين، وبنظرة متفائلة هذه المرة، طالما أن الحديث يتعلق بآفاق العمل الحزبي السياسي ورؤية مستقبلية له، وبالرجوع إلى الذاكرة السياسية ومراجعة بعض الأحداث التي مرت بها الحياة الحزبية السياسية في سورية، وما تعرضت له من محن، وصل البعض منها في العديد من المنعطفات إلى درجة التوقف وإلغاء الحياة الحزبية، مثلما حدث خلال مرحلتي حكم "أديب الشيشكلي" والوحدة مع مصر، إضافة إلى عدد من حالات المنع المؤقت الذي كان يفرض في حالات الاضطراب وبعد الانقلابات العسكرية، والتضييق عليها بعدد من القوانين والأحكام الاستثنائية، إلا أنها كانت في كل مرة تنهض من جديد لتستأنف نشاطها، فضلاً عن تغير مستوى هذا النشاط ومدى فعاليته من مرحلة إلى أخرى، ولعل المرحلة الأقرب كشاهد على هذا النشاط تلك التي بدأت بعد عام ٢٠٠٠، إذ شهدت الحياة السياسية في سورية نوعاً من الانفتاح السياسي والنشاط الحزبي، وخاصة على مستوى المنتديات الثقافية السياسية وما رافقها من توسيع المجال أمام حرية الرأي والتعبير والنقد.

إلا أن الرجحان المتوقع لهذا الاحتمال لا يعفيه من أن يكون هو الأصعب لما

يحتاج إليه من وقت وجهد في مجتمع لم يرق بعد إلى مستوى المجتمعات الحديثة، التي لا تزال فيه الثقافات السياسية والاجتماعية الفرعية والتعدديات الأخرى تطغى على التعددية السياسية بمفهومها الحديث وتحل محل في أي استحقاق سياسي أو اجتماعي.

لذا، فإن تقدم هذا الاحتمال على غيره بما ينطوي عليه من إمكانية نجاح المشروع يرتبط إلى حد كبير بتلبية المقترحات المقدمة للنهوض بواقع العمل الحزبي كالتي سبق عرضها، إلا أنه يرتبط بشكل أكبر بمدى القدرة على حل بعض المسائل التي تتداخل مع الحياة الحزبية السياسية كمسألة البيئة المحيطة بالعمل الحزبي، والتي يُفترض معالجتها وتحضيرها لتقبل هذه الظاهرة كمبتكر غربي.

وعليه، فإن دراسة الواقع الاجتماعي والأرضية التي يتحرك عليها الفعل السياسي، ليس على الصعيد الرسمي والسلطوي فقط، بل على صعيد الحراك السياسي العام لكافة القوى والتيارات الناشطة، وسبر أغوار تلك الأرضية لمعرفة مدى ملائمتها لتقبل التجارب الغربية في مجال الديمقراطيات والتنمية السياسية، فضلاً عن الدعوة الجادة لإطلاق نهضة فكرية شاملة وتحديث المجتمع دون تغريبه، بعيداً عن عاداته وتقاليده الإيجابية، والسعي لتحقيق الاندماج الاجتماعي والتكامل الوطني كأساس لتعزيز الوحدة الوطنية ودعم الجبهة الداخلية، والتقدم في مسيرة التنمية والتحديث السياسي واختيار أدواتها اللازمة وتحضير البيئة المناسبة لها كقاعدة اجتماعية قادرة على حمل عملية الإصلاح في مجالاته المختلفة، تعد بمجملها من أبرز المقومات التي يقدمها الباحث للنهوض بواقع العمل الحزبي السياسي، والتي تأخذ في الحسبان ضرورة تقديم هذه الأولويات على غيرها من المشاريع المطروحة التي تتجه مباشرة إلى كيفية تفعيل العمل الحزبي، وذلك لأن العمل السياسي يعد من المكونات التي يصعب النهوض بها من دون النهوض بالبيئة الحاضنة لها، ويرى الباحث حسب اعتقاده أنها الخطوة

الأجدر بالاتباع والطريق الأقوم للنهوض بالحياة السياسية العامة، والتخلص من جوانب التخلف في العمل الحزبي ومكوناته التي تعيد إنتاج أزماته في كل مرة.

ثالثاً ـ مقترحات لصياغة مشروع قانون أحزاب جديد في سورية

إن قانون الأحزاب السوري لعام ٢٠١١ وبعد تحليل نصوصه القانونية وتطبيقه منذ العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠٢٠، بحاجة إلى التعديل في بعض مواده، وقد أورد دكتورنا الفاضل حسن البحري عدداً من التحفظات على قانون الأحزاب يمكن إجمالها في الآتي[1]:

١- في تعريف الأحزاب ومهامها:

يقصر القانون القائم مهام الأحزاب فقط على " المساهمة في الحياة السياسية " من دون أن يشرح بوضوح ما تعنيه هذه العبارة الغامضة، إذ إنه لا يشير إلى ذلك " يتطلب المشاركة في مسؤوليات الحكم " كما ينص القانون المصري مثلاً، كما يغفل القانون بشكل كامل مسألة التداول السلمي للسلطة، بالرغم من أن منطلق ومسوّغ وجود الأحزاب هو الوصول الى السلطة لتحقيق برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢- في تشكيل لجنة شؤون الاحزاب:

كرس القانون سيطرة الفرع التنفيذي للسلطة على أعمال اللجنة التي تتشكل وفقاً للمادة السابعة من قانون الأحزاب من وزير الداخلية وقاض، وثلاث شخصيات مستقلة يعينها رئيس الجمهورية، ما يحولها أداة لكبت الحياة السياسية بدلاً من تنميتها، أما في مصر فتوكل لجنة الأحزاب كما ذكرنا سابقاً إلى النائب الأول لرئيس محكمة النقض، وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض ورئيسين بمحاكم الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى ونائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما " المجلس الخاص" على أن تكون " محكمة

(١) د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق ص، ٤٩٧-٤٩٨.

النقض مرجعية للجنة " أي نلاحظ أن تشكيل لجنة شؤون الأحزاب في مصر هي من السلطة القضائية بوصفها سلطة مستقلة.

من جهة أخرى أعطى القانون السوري هذه اللجنة مهمة الإشراف الكامل على شؤون الأحزاب، مما يودي إلى تخطي الأصول المرعية في الدول الديمقراطية، والتي تترك مهمة الإشراف على الأحزاب إلى الفرع القضائي ممثلاً في المحكمة الدستورية العليا أو محكمة النقض أو حتى مجلس الدولة.

٣- في الإشراف القضائي

يوكل القانون للقضاء بعض المهام المتعلقة، بمتابعة نشاطات الأحزاب، إلا أنه يجعل البدء في مباشرة تلك المهام بيد لجنة شؤون الأحزاب.

كما كلف القانون محكمة الاستئناف المدني الأولى بدمشق بمتابعة الإشراف القضائي، الأمر الذي يعني إنها من طبيعة قانونية بحتة، وهذا أمر غير صحيح، فقد شرع القانون بهذه الحالة عنها الصفة السياسية، كما أن قرار المحكمة مبرمٌ، أي غير قابل للطعن بأي مرجع آخر، وهذا ينافي المبدأ الأساسي في القضاء وهو التقاضي على درجات، وعليه لابد من أن يكون هناك مرجع أعلى كمحكمة النقض للبت في الطعن بأحكام المحكمة (الاستئناف المدني في دمشق) مصدرة القرار.

٤- في شروط مقدمي الطلب:

يحدد القانون شروطاً ينبغي توافرها في مقدمي طلب تأسيس الحزب، وأيضاً في عضويته، لكنه لا يستثني منها العاملين في قطاعي الأمن والجيش، الأمر الذي يفتح الباب أمامهم للمشاركة في الحياة السياسية والعامة من البوابة الحزبية، وفي المقابل يفتح الباب أمام الأحزاب للنشاط في المؤسسة الأمنية والعسكرية، وهي من أهم المحاذير التي يجب الانتباه إليها عند قراءة القانون.

وبدورنا نجد أن التحفظات التي أوردها الدكتور حسن البحري في مكانها

ونؤيدها، كما أننا نجد أن هناك بعض **التعديلات اللازمة لقانون الأحزاب** وفقاً للآتي:

١- **تعديل الفقرة / ز / من المادة الخامسة من قانون الاحزاب على:**

الأصل: /ز/ ـ أن لا يكون الحزب فرعاً أو تابعاً لحزب أو تنظيم سياسي غير سوري.

المقترح: إن نص هذه الفقرة يحتاج إلى توضيح، إذ يوجد لحزب البعث العربي الاشتراكي فروع في عدد من الدول العربية، ولا بد من توضيح هذا الدور ضمن مشروع القانون، كأن نعطي جميع الأحزاب الحق بتوقيع اتفاقات تعاون مع أحزاب عربية أو دولية وفق أحكام الدستور، ومن دون وضع أي التزام على سورية.

ومن الأمثلة: للحزب الشيوعي / وليس فقط لحزب البعث العربي الاشتراكي/ علاقات صداقة مع أحزاب شيوعية عربية وغربية، وقد تساعد هذه العلاقات على مساندة المواقف الوطنية السورية، ولهذا يجب توضيح هذه الفكرة في مشروع القانون، على أن يتم تحذير الأحزاب من أي علاقة مع أحزاب أخرى، مهما كانت مواقفها، في الدول المعادية لسورية.

٢- **تعديل المادة السابعة من قانون الأحزاب والتي تضمنت تشكيل لجنة شؤون الاحزاب:**

الأصل: تشكيل لجنة شؤون الأحزاب على النحو الآتي:

أ- وزير الداخلية رئيساً

ب- وعضوية قاضي يسميه رئيس محكمة النقض

ج- وثلاثة من الشخصيات العامة المستقلة يسميهم رئيس الجمهورية

المقترح: تشكيل لجنة شؤون الأحزاب على النحو الآتي:

أ- رئيس محكمة النقض رئيساً أو رئيس المحكمة الدستورية رئيساً

ب- ثلاثة من الشخصيات العامة المستقلة يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم لمدة ثلاث سنوات أعضاء.

إن نقل قيادة اللجنة إلى محكمة النقض بصفتها تابعة للسلطة القضائية، أفضل كما هو الحال في مصر، وتمنع تدخل وزير الداخلية وهو ممثل عن السلطة التنفيذية، عند تقديم الطلبات من قبل أحزاب لا يريدها أو يعارضها الحزب في السلطة.

٣- **تعديل المادة العاشرة من قانون الأحزاب في الفقرة (ب)**

الأصل: منعت هذه المادة وجود مقرات للحزب ضمن أبنية إحدى الجهات العامة أو المؤسسات الخاصة أو الهيئات التعليمية أو الأماكن الدينية أو الجمعيات الخيرية.

المقترح: هذا المنع متميز، ولكن علينا أن نتساءل ماذا سيكون عليه وضع مقرات حزب البعث العربي الاشتراكي في جميع الوزارات والإدارات العامة وشركات القطاع العام الاقتصادي، كما نتساءل عن وضع مقرات الحزب في الجامعات وغيرها من الهيئات التعليمية المختلفة.

٤- **تعديل نص الفقرة / أ / من المادة السادسة عشرة وفق ما يأتي:**

الأصل: المادة (١٦) أـ٤٠٪ توزع على الأحزاب وفقاً لنسب تمثيلهم في مجلس الشعب.

المقترح: أن يكون التوزيع إضافة لنسب تمثيل أعضاء الحزب، أن يكون هناك نسبة لنشاط الأحزاب، ونسبة أيضاً للأحزاب يعود تقديرها للجنة شؤون الأحزاب.

وفي ذلك دعمٌ للأحزاب مع بدايات الأحزاب المرخصة حديثاً

٥- **تعديل المادة الثالثة والعشرين من قانون الأحزاب**

الأصل: المادة (٢٣) يجب على الحزب أن يتقدم بكشف سنوي يتضمن كافة

ممتلكاته، ويتم قيد هذه الممتلكات في سجل تمسكه اللجنة.

المقترح: المادة (٢٣) يجب على الحزب أن يتقدم بكشف يتضمن كافة ممتلكاته عند تأسيسه، وفي كل سنة تضاف أو تنقص تلك الممتلكات، ويتم قيد هذه الممتلكات في سجل تمسكه اللجنة، وفي ذلك تخفيف للأعباء والروتين عن الحزب وعن اللجنة.

٦- **تعديل المادة الثامنة والعشرين من قانون الأحزاب**

الأصل: المادة (٢٨) على كافة أجهزة الإعلام تمكين جميع الأحزاب وبالتساوي من استخدام وسائلها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين خلال الحملات الانتخابية، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة لذلك.

المقترح: على كافة أجهزة الإعلام العامة الحكومية تمكين جميع الأحزاب وبالتساوي من استخدام وسائلها لنقل.. والباقي من دون تعْديل.

لا يجوز أن نطالب وسائل إعلام الأحزاب الأخرى أن تنشر مواضيع دعائية لحزب منافس ويبقى ذلك من مهام وسائل الإعلام العامة والحكومية.

الخاتمة

شهد العمل الحزبي في سورية تراجعاً كبيراً في الدور الذي لعبه في الحياة السياسية العامة، فكان مستوى الأداء السياسي والقانوني والتنظيمي والإداري لمعظم القوى والأحزاب السياسية، على نقيض المأمول والمنتظر منها، وطنياً قومياً، سواء في مدى الالتزام بأمانة المسؤولية التي تحملها تلك القوى، أو في كيفية تعاطيها مع الشأن السياسي، الأمر الذي أفقدها مصداقيتها.

وبقيت غالبية الأحزاب السياسية عاجزة عن فهم منطق التطور، ولم يقتنع زعماؤها بحتمية التغيير الذي يفرضه تغير الزمن، فنزعوا نحو اختزال الأحزاب بأشخاصهم، حتى صارت تلك الأحزاب تقترن بأسمائهم الشخصية لتمييزها عن الأحزاب الأخرى، التي تحمل الاسم ذاته والتي سبق وأن انشقت عنها لأسباب لا تخرج في معظم الأحيان عن إطار الخلافات الشخصية، وهو ما أفقدها كثيراً من شعبيتها وفاعليتها، ولم يبق لها سوى تراثها القديم الذي تستند إليه في تسويغ بقائها.

وقد تعددت المشاريع المطروحة لتفعيل الحياة الحزبية السياسية في سورية، وسبل النهوض بها، كجزء من عملية الإصلاح السياسي، بتعدد القوى والتيارات السياسية العاملة على الساحة، ووصلت تلك المشاريع والرؤى في بعض الأحيان إلى حد التطابق والتكرار وإعادة إنتاج البرامج ذاتها، التي تم طرحها سابقاً من قبل أحزاب أخرى، إلا أن معظمها بقي في إطار المثل والنظريات من دون البحث في آليات تطبيقها، أو الاهتمام ببعض الأولويات التي من المفترض بحثها قبل الدخول مباشرة في إصلاح الواقع الحزبي، والتي تتدرج بمجلها في إطار عملية التنمية الشاملة.

وركزت معظم المقترحات التي تم تقديمها على ضرورة إعادة صياغة بعض البنود الواردة في ميثاق على أسس أكثر عدالة ومرونة في التعاطي مع القوى السياسية الأخرى، وتوسيع هامش العمل الحزبي السياسي أمامها بشكل يتلاءم

ومتغيرات العصر، وحصر تطبيق القوانين الاستثنائية في الحالات والظروف التي أُعدت لأجلها، إضافة إلى ضرورة تجديد الخطاب السياسي للقوى كافة، وعقلنته، ولزوم مجاراته للتغيرات المجتمعية، وإصلاح البنى التنظيمية التقليدية بمعالجة البيروقراطيات الحزبية، والتخلص من ظاهرة شخصنة الأحزاب وغيرها من المقترحات والأفكار كرؤية لحل أزمة العمل الحزبي السياسي في سورية.

ويلاحظ من خلال البحث في نشأة وتطور الأحزاب في الجمهورية العربية السورية أن التعددية السياسية فيها قد ظهرت في مرحلة العهد الفيصلي ١٩١٨/٩/٣٠- ١٩٢٠/٧/٢٤، ثم توسعت في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠/٧/٢٥- ١٩٤٦/٤/١٧ بتأسيس حزب الشعب ١٩٢٥، وحزب الكتلة الوطنية ١٩٢٨، ثم ظهور بعض الأحزاب العقائدية في ثلاثينيات القرن العشرين، لتصل التعددية السياسية إلى مدى أشمل في القطاعات الشعبية في أربعينيات القرن الماضي، وليستمر بعض هذه الأحزاب في بداية عهد الاستقلال، وأهمها حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الكتلة الوطنية، والحزب الشيوعي السوري، الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومن ثم الحزب الوطني وحزب الشعب، وتلقت غالبية هذه الأحزاب ضربات قوية في عهد الانقلابات إذ نشطت حيناً وغابت أحياناً، ثم جرى حل جميع الأحزاب في عهد الوحدة السورية المصرية ١٩٥٨/٢/٢١- ١٩٦١/٩/٢٨ ليعود بعضها إلى النشاط في عهد الانفصال ١٩٦١/٩/٢٨- ١٩٦٣/٣/٨، أما بعد قيام ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣، فقد ساد الجمهورية العربية السورية حكم الحزب الواحد وهو حزب البعث العربي الاشتراكي مع وجود نشاط ضعيف لبعض الأحزاب الناصرية والحزب الشيوعي السوري، واستمر حتى قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، إذ تم في السابع من آذار ١٩٧٢ قيام تحالف سياسي بين حزب البعث العربي الاشتراكي، وبعض الأحزاب الوطنية التقدمية تحت اسم الجبهة الوطنية التقدمية، ثم كرس دستور عام ١٩٧٣، هذه الجبهة في المادة الثامنة منه بقيادة حزب البعث العربي

الاشتراكي وشاركت أحزاب الجبهة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي قيادات المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وفي مجالس الإدارة المحلية، وحدد ميثاق الجبهة مهامها على صعيد القطر العربي السوري، وعلى الصعيد القومي، وعلى الصعيد الدولي، كما تم تحديد مؤسساتها وصلاحياتها في نظامها الأساسي، وقد حصلت انشقاقات في بعض أحزاب الجبهة، عدا حزب البعث العربي الاشتراكي في المرحلة ما بين ١٩٧٠- ٢٠٠٠ بحيث تم تأسيسها من قبل خمسة أحزاب لتصبح عام ٢٠٠٠ عشرة أحزاب، إلا أن التشريع لتأسيس الأحزاب السياسية لم يظهر إلا بصدور قانون الأحزاب في الجمهورية العربية السورية بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٢٠١١/٨/٣، وعاد دستور عام ٢٠١٢ ليؤكد في مادته الثانية على أن النظام السياسي للدولة يقوم على مبدأ التعددية السياسية، ولم يرد ذكر الجبهة الوطنية في هذا الدستور، وبقيت الجبهة تحالفاً سياسياً بين حزب البعث العربي الاشتراكي وأحزاب الجبهة العشرة، كما تم الترخيص بموجب قانون الأحزاب لعدد من الأحزاب الجديدة، ليصبح عدد الأحزاب في الجمهورية العربية السورية /٢٣/ حزباً سياسياً مرخصاً، بما فيها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في بداية عام ٢٠٢٠.

النتائج

١- بات وجود الأحزاب السياسيّة ظاهرة أساسية في المجتمعات المعاصرة.

٢- تعدّ الأحزاب السياسيّة واحدة من الأدوات الأساسية المؤثرة في النظم السياسية بصرف النظر عن شكل الحكم (برلماني – رئاسي- مختلط).

٣- التعدّدية الحزبيّة تقوم على عدة مرتكزات أهمها: المرتكز الدستوري الذي يتجسّد بالنصوص التي يكفلها الدستور.

٤- إن النظريات التي تفسر نشأة الأحزاب في العالم الثالث أكثر واقعية

كونها تلائم واقع وظروف عانته الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة، وبالرغم من أن نظرية أزمات التنمية تفسر نشأة الأحزاب في البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء، فإن ما يعاب عليها هو أن العلاقة بين أزمات التنمية ونشوء الظاهرة الحزبية ليست علاقة كاملة، فوجود تلك الأزمات منذ القدم لم يقترن بالضرورة بظهور الأحزاب، كما أن اقتران أزمات الشرعية والتكامل صحبه نمو الأحزاب في نظم دون أخرى.

٥- تعدّ تجربة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية نموذجاً مناسباً للعمل الحزبي المشترك، وتخفيف حدة الصراع بين القوى السياسية، إلا أن تضمين الميثاق بعض الشروط المسبقة للعمل السياسي ساهم إلى حد كبير في إضعافه وعدم قدرته على إقناع بعض القوى والتيارات السياسية كصيغة ناجحة للحكم.

٦- هناك ضعف في أداء الأحزاب السياسية في سورية ويعود ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بذات الأحزاب كافتقاد بعضها للممارسة الديمقراطية داخل تنظيماتها، إضافة إلى افتقارها لمشروع سياسي واضح وتآكل قدرتها التمثيلية وتصحرها الفكري وغربتها السياسية عن بيئتها، فضلاً عن أزماتها التنظيمية.

٧- باستثناء أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية لم تستطع الأحزاب الجديدة المرخصة إيصال بعض أعضائها إلى مجلس الشعب سوى في بعض الاستثناءات في مجال مجالس الإدارة المحلية ومجلس الشعب، وهذا ما أدى إلى تذمر بعض الأحزاب من هذا التعاطي في الانتخابات، ولو أن النقد ليس دائما في محلّه، إذ أن باستطاعة الأحزاب الجديدة أن تتعاون بقوائم مشتركة فيما بينها في الانتخابات العامة وهذا مالم يحدث على أرض الواقع.

٨- هناك ظاهرة غير سليمة يمكن أن يلاحظها المواطن من خلال وسائل

الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ووسائل التواصل الاجتماعي وهي وجود تجمعات تحت عناوين سياسية أو تحالفات بتسميات مختلفة، ويتصدر أصحابها وسائل الاعلام أحياناً منتحلو صفات وأسماء حزبية، وهذه التجمعات في الواقع لا ترخيص لها، ويمكن أن يتعرض أفرادها للملاحقة الجزائية فيما لو أرادت الدولة ذلك، مالم يقم هؤلاء بإتباع الأساليب القانونية لممارسة نشاطهم السياسي.

التوصيات

تتعلق بالعمل الحزبي بشكل مباشر والتي تفترض التعاون والتنسيق من أجل تفعيل الحياة الحزبية والسياسية في سورية وإعادة بنائها وفق أسس حديثة، وهو ما يستلزم جملة من الإجراءات تقوم بها كافة القوى السياسية والاجتماعية من أجل إنجاحها، وأبرزها وتتمثل هذه التوصيات بما يأتي:

أولاً ــ تفعيل المشاركة السياسية بصورة أوسع و إعادة استقراء الواقع السياسي: بقوى المجتمع السياسية، وتياراته المختلفة، وإعادة تقويم هذه القوى، وبيان ثقلها الحقيقي والمفاضلة بينها، ومحاولة إنصافها، بإشراك الأقوى والأكثر حضوراً في المجتمع والدولة. وفقاً لأساليب المشاركة المتعارف عليها في العمل السياسي.

ثانياً ـ ضرورة إصلاح ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية: وذلك على أسس أكثر عدالة، تعيد النظر أولاً في القوى المنضوية تحت لوائه، وكشف الغطاء عن ثقلها الحقيقي على أرض الواقع، ومقارنته بحجم تمثيلها ومشاركتها في السلطة، لبيان فيما إذا كانت جديرة به أم لا، والتي من المفترض أن تكون متناسبة مع مستوى شعبيتها ومتوازنة معها صعوداً وهبوطاً، لأنه من الثابت أن شعبية أي تنظيم سياسي غير ثابتة.

ثالثاً ـ تطوير الخطاب السياسي وتجديده: للقوى كافة، وعقلنته ولزوم

مجاراته للتغيرات المجتمعية المحيطة به، بما يتناسب والمرحلة الحالية.

رابعاً ـ إصلاح البنية التنظيمية للأحزاب التقليدية: بمعالجة البيروقراطيات الحزبية والتخلص من ظاهرة شخصنة الأحزاب، وضرورة عودة الأحزاب إلى مبادئها السياسية.

خامساً ـ تهيئة الأرضية المناسبة لتطوير عمل الأحزاب، ومشاركتها في عملية التنمية السياسية والإصلاح السياسي، ومعالجة العيوب التي تعتري البيئة الاجتماعية المحيطة بها، وذلك من خلال تطوير العمل السياسي الذي أثبت نجاحه في المجتمعات المتقدمة، فضلاً عما تشكله هذه المسألة من أولوية في مواجهة التحديات التي تقف عائقاً أمام أي جهد إصلاحي أو تنموي مطروح، إذ إن الإصلاح الحقيقي يفترض أن يطال الفكر والثقافة السياسية أولاً قبل التنظيم السياسي. حيث طغى على الحياة السياسية بشكل عام نوع من تجاهل حقائق القاعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقوم عليها، من بنى تقليدية وروابط عصبوية متخلفة وثقافات فرعية، ومحاولة تغليفها بأغلفة وألوان جديدة، رافقها إصرار منقطع النظير في التعويل على الأحزاب والحياة الديمقراطية، بأنها ستكون معجزة النقلة الفجائية، والتي بها سينتقل المجتمع من واقع التخلف إلى مثال التقدم، وهو الذي لم يتحقق لأن تحديث النظام الاجتماعي كان يحتاج إلى معالجة تلك العيوب والنواقص.

وهذا يتطلب بدوره العمل على تأمين المتطلبات الآتية:

١ ـ النهضة الفكرية والعلمية: فالنهضة الحقيقية في حياة الأمم لا تبدأ إلا بثورة معرفية علمية، موجهة في جانب منها إلى فهم الذات وإعادة اكتشافها ونقدها، لأن العجز عن تحقيق هذه الثورة الفكرية والنقدية في آن معاً يعني استمرار الواقع الموصوف وفشل المساعي في حياة سياسية أفضل، فالفكر يسبق

السياسة والنهضة تأتي كتتويج للفكر، وهذا يحتاج بدوره إلى إحداث مراكز دراسات استراتيجية تركزّ على إعداد الكفاءات إعداداً سياسياً وتنموياً بما ينعكس على عملية صنع القرار في الشأن العام.

٢ـ **الاندماج الاجتماعي والتكامل الوطني:** وهو منوط بشكل أو بآخر بطريقة التعامل مع التعددية الاجتماعية والثقافية وكيفية معالجة التصدعات المجتمعية من جهة، ومستوى الولاء الوطني ومدى تفوقه على الولاءات الفرعية من جهة أخرى والتي تتجلى عادة في ضعف الانتماء للوطن، وغياب الفهم الصحيح للدين والفقه، وللعلاقة مع الآخر، وهو ما من شأنه تحويل ما هو إيجابي قائم على التنوع والتعدد إلى حالة سلبية من التناحر والخلاف.

٣ـ **المصالحة الوطنية:** وذلك بتعزيز عمليات التفاعل الاجتماعي بين عناصر المجتمع ومكوناته، والتركيز على أهمية التصالح فيما بينها على أسس سليمة تكون مرتكزاً لبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي، وتفصل بين خصوصية المعتقدات الدينية عند الأفراد وبين عمومية السلطة المدنية.

٤ـ **التنشئة وإعادة تكوين الذات السياسية على أسس جديدة و العمل على خلق جيل واعٍ:** وذلك من خلال عملية تربوية طويلة تبدأ ببناء الأجيال الجديدة، وتلقينها مجموع القيم والمعايير السياسية الوطنية، بما يضمن بقاء تلك القيم واستمرارها، إضافة إلى تعديل بعض الثقافات السائدة ومحاولة تكييفها مع مجموع القيم الوطنية.

٥ـ **الاستقرار السياسي في الدولة:** لأن الديمقراطية الحقيقية لا يمكنها أن تحيا إلا في أجواء مستقرة، فكما أن الديمقراطية تعد من أهم عوامل الاستقرار السياسي في الدولة، كذلك فإن البدء بإطلاق أي تجربة ديمقراطية أو أي محاولة لتفعيل الحياة السياسية العامة، يستلزم تحقيق استقرار سياسي واجتماعي طويل

الأمد، وبالتالي فإن نجاح العملية الديمقراطية والإصلاحات السياسية بشكل عام منوط بمدى قوة الدولة وليس بضعفها.

أما مقترحاتنا في تعديل قانون الأحزاب الحالي فتنصب على النقاط الآتية:

- **توزيع إعانة الدولة على الأحزاب المرخصة بأسلوب أكثر عدالة**، مما هو عليه الحال في القانون الحالي التي تشمل بعض الأحزاب المرخصة، وليس جميعها، بينما التعديل يؤدي إلى توزع الإعانة على الأحزاب المرخصة كافة، وفق أسس معقولة، وتمكين الأحزاب المرخصة من تشكيل جبهات وتحالفات فيما بينها، بما يسع ويكرس نشاطاتها.

- **إشراك الأحزاب المرخصة في مرحلة إعادة الإعمار:** بحيث تقوم بدور أكبر في مجال التنمية الاجتماعية، ولا سيما في القضايا الكبرى التي كانت نتاجاً للحرب الكونية التي تتعرض لها الجمهورية العربية السورية، ومن هذه القضايا مواضيع: حماية البيئة، والاهتمام الحقيقي بمعوقي الحرب من عسكريين ومدنيين، وحماية الطفولة من التشرد والضياع، إذ كان للحرب آثار كبيرة في تفاقم ظاهرة تشرد الأطفال والإتجار فيهم.

- **إشراك الأحزاب المرخصة بالنشاط الواسع في مجال محو الأمية**: لأن نتائج الأمية في ظل الحرب الظالمة صارت أكبر من أزمة في المجالات كافة، مع تحديد عدد معين من الأميين الواجب محو أميتهم بالنسبة إلى كل حزب، وهذا موضوع يمكن أن يعطي نتائج كبيرة إيجابية، بسبب توزع أعضاء الأحزاب المرخصة على ساحة البلاد وإمكانية الاستفادة من هذا النشاط من أعضاء الأحزاب القادرين على تنفيذ هذه المهمة، ويمكن أن تجري ذلك في المباني الحكومية بالتنسيق مع

وزارة الثقافة والمحافظين، مع الإشارة إلى أن هذا الموضوع على الرغم من نتائجه الباهرة، لو تحقق، فإن تكاليفه المادية محدودة فيما لو شاركت فيه الأحزاب المرخصة.

- **توجيه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة إلى مزيد من الإضاءة على الأحزاب المرخصة ونشاطاتها**: ولا سيما الاجتماعية والثقافية منها لتعريف المواطنين بأهمية التعددية الحزبية والمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة.

- **ضرورة وضع حلول قانونية واقعية للتجمعات السياسية غير المرخصة**: وعددها كبير حسب المعلومات في أرشيف لجنة شؤون الأحزاب، وذلك بغرض ترخيص هذه التجمعات وفق القانون، مع أن أغلبها ليس لديه العدد الكافي لتأسيس الحزب السياسي، ولكن يمكن في حال متابعة هذا الموضوع بجدية توحيد هذه التجمعات ذات التجانس الواحد فكرياً وسياسياً بحيث يصل عدد أفرادها إلى العدد المطلوب في قانون الأحزاب، لأن قانون الأحزاب قد نص على أن يتمتع الحزب السياسي بالشخصية الاعتبارية ويحق له ممارسة نشاطه السياسي من اليوم التالي لصدور قرار اللجنة بالموافقة على التأسيس، ولا يكتسب أي تنظيم صفة الحزب، ولا يحق له ممارسة أي نشاط سياسي قبل استكمال شروط تأسيسه وإجراءاته، على النحو المبين في القانون.

وإن بقاء هذه التجمعات السياسية بدون ترخيص يؤدي إلى فوضى في النشاط السياسي، ويعرض أفراد هذه التجمعات غير المرخصة إلى العقوبات الواردة في قانون العقوبات، فيما لو جرى تطبيقه عليها، ومن الأفضل حل هذا الموضوع بشكل سلمي وواقعي وقانوني في آن معاً، ومن ضمن الحلول المقترحة تطوير ميثاق الجبهة الوطنية، بحيث تتسع الجبهة لأطياف سياسية أخرى مرخصة

وموجودة على ساحة النشاط السياسي في البلاد.

ويتطلب هذا التعديل تقنين عمل الجبهة الوطنية التقدمية ضمن التعديلات المقترحة لقانون الأحزاب، وكذلك إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية المرخصة في أن تقوم بإنشاء تحالفات سياسية أو جبهات ضمن أسس قانونية ينص عليها قانون الأحزاب في حال تعديله، وقد يؤدي هذا التعديل إلى استيعاب التجمعات السياسية غير المرخصة، بحيث تقوم بتجميع أعضائها للوصول إلى الحد المطلوب لترخيص الحزب السياسي، ومن ثم يمكن لها أن تتحالف ضمن جبهات سياسية قانونية.

ملحق

(قانون الأحزاب الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (١٠٠) تاريخ ٢٠١١/٨/٣ وتعديلاته)

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

يرسم ما يلي:

الفصل الأول

التعاريف والأهداف والمبادئ الأساسية

المادة/١/:

يقصد بالتعابير الآتية المعنى المبين إزاء كل منها في معرض تطبيق هذا المرسوم التشريعي:

القانون: قانون الأحزاب الصادر بموجب هذا المرسوم التشريعي.

الحزب: تنظيم سياسي يؤسس وفقا لأحكام هذا القانون بهدف المساهمة في الحياة السياسية متخذا الوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق ذلك.

الوزير: وزير الداخلية.

اللجنة: لجنة شؤون الأحزاب.

المحكمة: محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق.

اللائحة: اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة /٢/:

لمواطني الجمهورية العربية السورية الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والانتساب إليها وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة /٣/:

تسهم الأحزاب في تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسيا ومن خلال ذلك تعمل على تنمية الوعي السياسي بهدف تنشيط الحياة السياسية ومشاركة المواطنين فيها وتكوين قيادات قادرة على تحمل المسؤوليات العامة.

المادة /٤/:

يمارس الحزب نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف المشاركة في الحياة السياسية وفقا لقانون الانتخابات العامة.

المادة /٥/:

يلتزم الحزب الذي يؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون بالمبادئ الآتية:

أ ـ أحكام الدستور والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات والاتفاقيات المصدق عليها من الجمهورية العربية السورية.

ب ـ الحفاظ على وحدة الوطن وترسيخ الوحدة الوطنية.

ج ـ علانية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله ومصادر تمويله.

د ـ عدم قيام الحزب على أساس ديني أو مذهبي أو قبلي أو مناطقي أو على أساس التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون.

هـ ـ أن تتم تشكيلات الحزب واختيار هيئاته القيادية ومباشرته لنشاطه على أسس ديمقراطية.

و ـ ألا ينطوي نشاط الحزب على إقامة أي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية أو استخدام العنف بأشكاله كافة أو التهديد به أو التحريض عليه.

ز ـ ألا يكون الحزب فرعا أو تابعا لحزب أو تنظيم سياسي غير سوري.

الفصل الثاني

التأسيس

المادة /٦/:

لا يكتسب أي تنظيم صفة الحزب ولا يحق له ممارسة أي نشاط سياسي قبل استكمال شروط تأسيسه وإجراءاته على النحو المبين في هذا القانون.

المادة /٧/:

أ ـ تشكل لجنة شؤون الاحزاب على النحو الآتي:

/١/ وزير الداخلية رئيساً

/٢/قاض يسميه رئيس محكمة النقض عضواً

/٣/ ثلاث من الشخصيات العامة المستقلة يسميهم رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات أعضاء

ب ـ تبت اللجنة بطلبات تأسيس الأحزاب أو تعديل أنظمتها الداخلية إضافة إلى الاختصاصات الاخرى المحددة لها في هذا القانون.

المادة /٨/:

يقدم طلب تأسيس الحزب إلى اللجنة موقعا عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية:

أ ـ أن يكون العضو المؤسس متمتعا بجنسية الجمهورية العربية السورية منذ عشر سنوات على الأقل.

ب ـ متماً الخامسة والعشرين من العمر بتاريخ تقديم طلب التأسيس.

ج ـ مقيماً في الجمهورية العربية السورية.

د ـ متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية.

هـ ـ غير محكوم عليه بجناية او جنحة شائنة وتحدد الجنح الشائنة بقرار من وزير العدل.

و ـ غير منتسب إلى حزب آخر.

المادة /٩/:

يرفق بطلب التأسيس النظام الداخلي للحزب والأهداف والمبادئ التي يقوم عليها والقواعد الناظمة لشؤونه السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية وبما لا يخالف أحكام هذا القانون ويجب أن يتضمن الآتي على وجه الخصوص:

أ ـ اسم الحزب وشعاره ويجب ألا يكون مماثلا أو مطابقا لاسم حزب قائم أو شعاره.

ب ـ عنوان المقر الرئيس للحزب ومقاره الفرعية إن وجدت ويجب أن تكون جميع مقار الحزب داخل الجمهورية العربية السورية ومعلنة وألا يكون أي منها ضمن أبنية إحدى الجهات العامة أو المؤسسات الخاصة أو التعليمية أو الاماكن الدينية أو الجمعيات الخيرية.

ج ـ الاهداف والمبادئ التي يقوم عليها الحزب والبرامج والوسائل التي ينتهجها لتحقيق هذه الاهداف.

د ـ شروط العضوية في الحزب وقواعد واجراءات الانضمام إليه والفصل من عضويته والانسحاب منه.

هـ ـ شروط العضوية من حيث التمتع بحق الانتخاب على الاقل وعدم الانتساب إلى حزب آخر.

و ـ كيفية تنظيم هيئات الحزب وأسلوب اختيار قيادته ومباشرته لنشاطه وعلاقته بأعضائه وتحديد مهام واختصاصات هذه الهيئات والقيادات مع تأمين كامل للممارسة الديمقراطية داخل هذه الهيئات.

ز ـ النظام المالي للحزب على أن يتضمن الموارد والأموال والقواعد والإجراءات الناظمة للصرف وكذلك قواعد وإجراءات مسك قيود حسابات الحزب وكيفية مراجعتها وإقرارها وإعداد الموازنة السنوية واعتمادها والمصرف الذي تودع لديه هذه الاموال.

ح ـ قواعد وإجراءات الحل والانضمام والاندماج الاختياري للحزب وقواعد تصفية أمواله وتؤول أمواله في حالة الحل إلى الخزينة العامة.

المادة /١٠/:

أ ـ يقدم طلب تأسيس الحزب إلى رئيس اللجنة موقعا عليه من المؤسسين ويتضمن الطلب اسم من ينوب قانونا عن طالبي التأسيس لمتابعة إجراءات التأسيس.

ب ـ يعرض رئيس اللجنة طلب التأسيس على اللجنة خلال خمسة عشر يوما من اليوم التالي لتاريخ تقديم الطلب.

ج ـ تقوم اللجنة بعد التأكد من استيفاء الطلب والوثائق المرفقة به للشروط الواردة في هذا القانون بنشر شهادة ايداع طلب التأسيس في صحيفتين يوميتين لمدة اسبوع احداهما في دمشق والثانية في محافظة مقر الحزب الرئيس اذا كان في غير دمشق وعلى نفقة طالبي التأسيس على ان يتضمن النشر اسم الحزب المطلوب تأسيسه ومقاره وأسماء وألقاب ومهن وتواريخ ميلاد الأعضاء المؤسسين الموقعين على طلب التأسيس وأهداف الحزب ويجب أن يتم النشر خلال ثلاثين

يوما من اليوم التالي لتاريخ تقديم الطلب ولا يترتب على عدم النشر من قبل اللجنة خلال هذه المدة أي اثر على ميعاد البت بطلب التأسيس ويجوز لكل ذي مصلحة حق الاعتراض إلى اللجنة فيما تم نشره خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء مدة النشر.

د ـ تبت اللجنة بالطلب خلال ستين يوما بدءا من اليوم التالي لتاريخ تقديمه سواء بالموافقة على تأسيس الحزب او الرفض بقرار معلل ويعد عدم البت بالطلب عند انتهاء المدة المذكورة بمنزلة الموافقة على التأسيس.

المادة /١١/:

أ ـ يبلغ رئيس اللجنة من ينوب قانونا عن طالبي التأسيس قرار اللجنة بالموافقة او الرفض خلال سبعة ايام من اليوم التالي لتاريخ صدوره وللمؤسسين في حال الرفض حق الاعتراض على قرار اللجنة أمام المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ.

ب ـ تبت المحكمة في الاعتراض خلال ستين يوما بقرار مبرم.

المادة /١٢/:

أ ـ يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويحق له ممارسة نشاطه السياسي وذلك بدءا من اليوم التالي لصدور قرار اللجنة بالموافقة على التأسيس او انقضاء مدة الستين يوما المنصوص عليها في المادة /١٠/ أو صدور حكم قضائي من المحكمة بإلغاء قرار اللجنة شريطة ان يصل الحد الأدنى لعدد الأعضاء في الحزب إلى /١٠٠٠/ عضو وأن يكونوا من المسجلين في سجلات الأحوال المدنية لنصف محافظات الجمهورية العربية السورية على الأقل على ألا تقل نسبة الأعضاء في كل محافظة عن ٥ بالمئة من مجموع الاعضاء.

ب ـ تنشر الوثائق المتعلقة بتأسيس الحزب في الجريدة الرسمية.

المادة /١٣/:

يقبل الحزب في عضويته من يحقق الشروط الاتية:

أ ـ أن يكون المنتسب متمتعا بجنسية الجمهورية العربية السورية منذ خمس سنوات على الأقل ويستثنى من هذا الشرط المشمولون بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٤٩/ لعام ٢٠١١.

ب ـ متماً الثامنة عشرة من عمره بتاريخ تقديم طلب الانتساب.

ج ـ متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية.

د ـ غير محكوم عليه بجناية أو جنحة شائنة.

هـ ـ غير منتسب إلى حزب آخر.

الفصل الثالث

الموارد والأحكام المالية

المادة /١٤/:

أ ـ تتكون موارد الحزب من:

/١/ اشتراكات أعضائه.

/٢/ الإعانات المخصصة من الدولة.

/٣/ حصيلة عائد استثمار أمواله في المجالات غير التجارية التي يحددها نظامه الداخلي ولا يعد من الاوجه التجارية في حكم هذه الفقرة استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استثمار دور النشر والطباعة أو إقامة مؤسسات تعليمية.

/٤/ الهبات والتبرعات.

ب ـ لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو هبة أو مزية أو منفعة من غير السوري أو من جهة غير سورية أو من أي شخص اعتباري.

ج ـ لا يجوز للحزب قبول أي مبالغ نقدية على سبيل التبرع أو الهبة إلا بموجب شيك مصدق ومقبول من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

د ـ على الحزب تبيان اسم المتبرع أو الواهب وقيمة ما تبرع به أو ما وهبه في سجلات حسابية نظامية ولا يجوز أن تزيد قيمة التبرع على خمسمئة ألف ليرة سورية في المرة الواحدة أو على مليوني ليرة سورية في العام الواحد.

المادة/١٥/:

تقترح اللجنة سنوياً على مجلس الوزراء مقدار المبلغ الإجمالي للإعانة التي تقدمها الدولة للأحزاب وفقا لأحكام هذا القانون ويدرج هذا المبلغ بعد إقراره في مشروع الموازنة العامة للدولة.

المادة /١٦/:

يتم توزيع المبلغ الإجمالي للإعانة المشار إليها في المادة السابقة بين الأحزاب على النحو الآتي:

أ ـ ٤٠ بالمئة توزع على الأحزاب وفقا لنسب تمثيلها في مجلس الشعب.

ب ـ ٦٠ بالمئة على الأحزاب وفقا لعدد الأصوات التي حازها مرشحوها في الانتخابات التشريعية ولا يمنح الحزب نصيبا من هذه النسبة اذا كان مجموع عدد الأصوات التي حازها مرشحوه تقل عن ٣ بالمئة من مجموع الأصوات.

المادة /١٧/:

تقر الإعانة السنوية التي تقدمها الدولة للأحزاب في شهر كانون الثاني من كل عام وتدفع بعد التصديق على التقرير السنوي للأحزاب من قبل اللجنة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ التصديق.

المادة /١٨/:

توقف الإعانة المقدمة من الدولة لاي حزب في أي من الحالات الآتية:

أ ـ صدور حكم قضائي بوقف نشاطه.

ب ـ عدم تقديم الحزب تقريره السنوي عن حسابه الختامي عن موارده ونفقاته إلى اللجنة.

ج ـ إذا أوقف الحزب نشاطه اختيارياً.

المادة /١٩/:

تسقط الإعانة في أي من الحالات الاتية:

أ ـ إذا حل الحزب اختياريا أو قضائيا.

ب ـ إذا قبل الحزب أي تبرع أو هبة أو مزية أو منفعة خلافا لأحكام هذا القانون.

المادة /٢٠/:

أ ـ لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على الأنشطة التي تحقق أهدافه طبقا للقواعد والإجراءات التي يتضمنها نظامه الداخلي.

ب ـ تودع أموال الحزب في أحد المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

ج ـ يمسك الحزب دفاتر نظامية للحسابات تتضمن إيراداته ونفقاته طبقا للقواعد التي تحددها اللائحة والنظام الداخلي للحزب.

د ـ يقدم الحزب تقريرا سنويا عن حسابه الختامي إلى اللجنة مصدقا من مدقق حسابات يسميه الحزب.

المادة/٢١/:

أ ـ للجنة بعد اطلاعها على التقرير السنوي عن الحساب الختامي للحزب الحق في مراجعة وتفتيش دفاتر الحزب ومستنداته وايراداته ونفقاته ومشروعية

ايراداته واوجه صرف امواله من قبل مدقق حسابات تنتدبه اللجنة على ان تقدم صورة من تقرير مدقق الحسابات إلى الحزب المعني.

ب ـ على اللجنة ومدقق الحسابات المحافظة على سرية النتائج التي يتم التوصل اليها الا في حال اكتشاف مخالفة تستدعي العرض على المحكمة وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة /٢٢/:

يتقدم الحزب بكشف سنوي يتضمن ممتلكاته كافة ويتم قيد هذه الممتلكات في سجل تمسكه اللجنة لهذه الغاية.

المادة /٢٣/:

تعد أموال الحزب في حكم الأموال العامة في معرض تطبيق أحكام قانون العقوبات مع عدم الاخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عنها في القوانين الجزائية الأخرى كما يعد القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه بحكم الموظفين العموميين في معرض تطبيق أحكام هذه المادة.

الفصل الرابع

الحقوق والواجبات

المادة /٢٤/:

تعفى أموال الحزب المنقولة وغير المنقولة من جميع الضرائب والرسوم وتحدد اللائحة الضوابط الخاصة بذلك.

المادة /٢٥/:

تعد مقرات الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصالاته مصونة مع مراعاة الآتي:

أ ـ لا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو مصادرتها إلا بقرار قضائي.

ب ـ يجوز في حالة الجرم المشهود تفتيش مقرات الحزب باذن من رئيس النيابة المختصة وحضور ممثل عن الحزب فإذا رفض الاخير يثبت ذلك بمحضر ويجرى التفتيش بحضور شاهدين اثنين.

ج ـ يترتب على مخالفة احكام هذه المادة بطلان التفتيش وما استتبعه من مسؤولية مدنية وجزائية.

د ـ يجب على النيابة العامة اخطار اللجنة بما اتخذته من اجراءات في مقرات الحزب خلال /٤٨/ ساعة.

المادة /٢٦/:

لكل حزب حق إصدار صحيفة واحدة فقط ناطقة باسمه وموقع الكتروني واحد وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في القوانين النافذة كما يحق لكل حزب استخدام الوسائل كافة في التعبير عن الرأي وفقا للدستور والقوانين النافذة.

المادة /٢٧/:

على وسائل الإعلام كافة تمكين الأحزاب جميعها وبالتساوي من استخدامها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين خلال الحملات الانتخابية وتبين اللائحة القواعد الناظمة لذلك.

المادة /٢٨/:

على الحزب إبلاغ رئيس اللجنة بكتاب مسجل بأي قرار يصدره يتعلق بتغيير رئيسه أو أمينه العام أو حله أو انضمامه أو اندماجه أو ايقاف نشاطه اختياريا وأي تعديل في انظمته الداخلية وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار.

المادة /٢٩/:

للأحزاب حق استخدام الاماكن العامة لممارسة النشاط السياسي بالتنسيق المسبق مع الجهات المختصة وتبين اللائحة القواعد الناظمة لذلك.

الفصل الخامس

أحكام عامة

المادة /٣٠/:

أ ـ يعد الحزب منحلا في أي من الحالات الاتية:

/١/ إذا قرر حل نفسه اختيارياً.

/٢/ إذا تم حله بموجب حكم قضائي.

/٣/ إذا اندمج في حزب جديد.

/٤/ إذا قرر الانضمام إلى حزب قائم.

ب ـ في الحالتين المشار إليهما في البندين /٣/و/٤/ من الفقرة السابقة يتحمل الحزب الجديد أو القائم كل ما يترتب على الحزب المنحل من التزامات ومسؤوليات تجاه الغير واليه تؤول ممتلكاته كاملة.

المادة /٣١/:

في غير حالات الحل الاختياري أو الاندماج أو الانضمام لا يجوز حل الحزب أو وقف نشاطه أو وقف تنفيذ أي من قراراته إلا بموجب حكم قضائي بناء على طلب معلل تتقدم به اللجنة إلى المحكمة لحل الحزب وتصفية امواله وذلك في حال عدم التزام الحزب بأي من المبادئ المنصوص عليها في المادة /٥/ من هذا القانون أو الاخلال بأي من احكامه.

المادة /٣٢/:

أ ـ للجنة أن تطلب من المحكمة وبصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو وقف تنفيذ أي من قراراته لحين الفصل في طلب الحل وتفصل المحكمة في هذا الطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه.

ب ـ تفصل المحكمة في طلب الحل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب.

المادة /٣٣/:

أ ـ للجنة توجيه إنذار للحزب لازالة أي مخالفة لأحكام هذا القانون خلال مدة تحددها.

ب ـ مع مراعاة أحكام الفقرة /أ/ من هذه المادة كل مخالفة لاتزال يعاقب الحزب المخالف بغرامة لا تقل عن مئة الف ليرة سورية ولا تزيد على مليون ليرة سورية.

ج ـ إذا كان الفعل المرتكب يشكل جريمة وفقا لأحكام قانون العقوبات والقوانين النافذة تحال الواقعة إلى القضاء المختص.

المادة /٣٤/:

تبت المحكمة بقرار مبرم في المنازعات الناجمة عن هذا القانون.

الفصل السادس

أحكام ختامية

المادة/٣٥/:

تعد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية مرخصة حكما وتودع وثائقها خلال ستة أشهر لدى اللجنة بما يتوافق مع احكام هذا القانون.

المادة /٣٦/:

ينهى العمل بالأحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة /٣٧/:

تصدر اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة.

المادة /٣٨/:

ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.

دمشق في ١٤٣٣/٩/٣ هـ الموافق ٢٠١١/٨/٣م

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

تعديل قانون الأحزاب

((المرسوم التشريعي رقم (١٨) للعام ٢٠١٢))

المادة ١: تجرى على المرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ المتضمن قانون الأحزاب التعديلات الآتية:

١ ـ يلغى نص الفقرة هـ من المادة /٩/.

٢ ـ تمدد المدة الواردة في المادة /٣٥/ لإيداع وثائق أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية لدى اللجنة لمدة ثلاثة أشهر إضافية.

المادة ٢: ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

دمشق في ١٤٣٣/٣/١٦ هجري الموافق لـ ٢٠١٢/٢/٩ ميلادي

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٣- ٨- ٢٠١١ المتضمن قانون الأحزاب وعلى المرسوم رقم /١٤٦/ تاريخ ١٤- ٤- ٢٠١١.

وعلى اقتراح لجنة شؤون الأحزاب المشكلة بالقرار الجمهوري رقم /٢٨/ تاريخ ٢٢- ٨- ٢٠١١ وعلى ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٦- ٩- ٢٠١١.

يقرر مايلي:

المادة ١:

يقصد بالتعابير الواردة أدناه في معرض تطبيق أحكام قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية المعاني المبينة جانب كل منها:

الدستور.. دستور الجمهورية العربية السورية.

القانون.. قانون الأحزاب الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٣- ٨- ٢٠١١.

اللائحة التنفيذية.. اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٣- ٨- ٢٠١١.

الوزير.. وزير الداخلية.

اللجنة.. لجنة شؤون الأحزاب المشكلة وفقا للمادة /٧/ من قانون الأحزاب.

المحكمة.. محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق.

الحزب.. تنظيم سياسي يؤسس وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية بهدف المساهمة في الحياة السياسية متخذا الوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق ذلك.

الفصل الأول
المبادئ الأساسية في تأسيس الأحزاب

المادة ٢:

لمواطني الجمهورية العربية السورية الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والانتساب إليها وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

المادة ٣:

تسهم الأحزاب في تنظيم المواطنين وتمثلهم سياسيا وتعمل على تنمية الوعي السياسي بهدف تنشيط الحياة السياسية ومشاركة المواطنين فيها وتكوين قيادا ت قادرة على تحمل المسؤوليات العامة للعمل على تقدم الوطن في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة وترسيخ الوحدة الوطنية وتعميق الشعور بالمواطنة والتواصل بين المواطنين والمؤسسات الدستورية وذلك وفق أحكام الدستور والقانون واللائحة التنفيذية.

المادة ٤:

يمارس الحزب نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف المشاركة في الحياة السياسية وفقا لقانون الانتخابات العامة وقانون الأحزاب ولائحته التنفيذية.

المادة ٥:

يلتزم الحزب الذي يؤسس وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية بالمبادئ الآتية:

أ/ أحكام الدستور والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات المصادق عليها من الجمهورية العربية السورية.

ب/ الحفاظ على وحدة الوطن وترسيخ الوحدة الوطنية والحفاظ على سيادة واستقلال الوطن فكرا وممارسة.

ج/ علانية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله ومصادر تمويله.

د/ عدم قيام الحزب على أساس ديني أو مذهبي أو قبلي أو مناطقي أو على أساس التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو حصر عضويته أو اختيار قياداته على تلك الأسس.

هـ/ أن تتم تشكيلات الحزب واختيار هيئاته القيادية ومباشرته لنشاطه على أسس ديمقراطية.

و/ ألا ينطوي نشاط الحزب على إقامة أي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية أو استخدام العنف بأشكاله كافة أو التهديد به أو التحريض عليه.

ز/ ألا يكون الحزب فرعا أو تابعا لحزب أو تنظيم سياسي غير سوري.

الفصل الثاني

التأسيس

المادة ٦:

لا يكتسب أي تنظيم صفة الحزب ولا يحق له ممارسة أي نشاط سياسي قبل استكمال شروط تأسيسه وإجراءاته على النحو المبين في القانون ولائحته التنفيذية تحت طائلة المسؤولية القانونية.

المادة ٧:

أ/ تشكل لجنة شؤون الأحزاب على النحو الآتي:

١/ وزير الداخلية رئيسا.

٢/ قاض يسميه رئيس محكمة النقض عضوا.

٣/ ثلاث من الشخصيات العامة المستقلة يسميهم رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات أعضاء.

ب/ تبت اللجنة بطلبات تأسيس الأحزاب أو تعديل أنظمتها الداخلية إضافة إلى الاختصاصات الأخرى المحددة لها في القانون ولائحته التنفيذية.

المادة ٨:

تضع اللجنة نظامها الداخلي ويصدر بقرار من رئيس اللجنة.

المادة ٩:

تعد اللجنة نماذجا للطلبات المقدمة ومطبوعات رسمية باسمها وخاتما خاصا بها.

المادة ١٠:

تحدث في وزارة الداخلية أمانة سر للجنة تسمى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب تتولى تسيير الأمور الإدارية للجنة.

المادة ١١:

يعين وزير الداخلية أمين سر اللجنة ويحدد بقرار اختصاصات وأقسام وصلاحيات أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب.

المادة ١٢:

يقدم طلب تأسيس الحزب إلى اللجنة موقعا عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين توثق تواقيعهم لدى الكاتب بالعدل ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية:

أ/ أن يكون العضو المؤسس متمتعا بجنسية الجمهورية العربية السورية منذ عشر سنوات على الأقل.

ب/ متما الخامسة والعشرين من العمر بتاريخ تقديم طلب التأسيس ويتم إثبات ذلك بقيد مدني للعضو المؤسس يتم الحصول عليه من دوائر الأحوال المدنية المختصة.

ج/ مقيما في الجمهورية العربية السورية ويتم إثبات ذلك بسند إقامة من مختار المحلة التي يقيم فيها.

د/ متمتعا بحقوقه السياسية والمدنية.

هـ/ غير محكوم عليه بجناية أو جنحة شائنة وتحدد الجنح الشائنة بقرار من وزير العدل ويتم إثبات ذلك بخلاصة السجل العدلي.

و/ غير منتسب إلى حزب آخر ويتم إثبات ذلك بتصريح يقدمه العضو المؤسس مع طلب التأسيس ويتم توثيق التواقيع لدى الكاتب بالعدل.

المادة ١٣:

يرفق بطلب التأسيس النظام الداخلي للحزب والأهداف والمبادئ التي يقوم عليها والقواعد الناظمة لشؤونه السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية وبما لا يخالف أحكام هذا القانون ويجب أن يتضمن الآتي:

١/ اسم الحزب وشعاره ويجب ألا يكون مماثلا أو مطابقا لاسم حزب قائم أو شعاره.

٢/ عنوان المقر الرئيس للحزب ومقاره الفرعية إن وجدت ويجب أن تكون جميع مقار الحزب داخل الجمهورية العربية السورية ومعلنة وألا يكون أيا منها ضمن أبنية إحدى الجهات العامة أو المؤسسات الخاصة أو التعليمية أو الأماكن الدينية أو الجمعيات الخيرية.

٣/ الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها الحزب والبرامج والوسائل التي ينتهجها لتحقيق هذه الأهداف.

٤/ شروط العضوية في الحزب وقواعد وإجراءات الانضمام إليه والفصل من عضويته والانسحاب منه.

٥/ شروط العضوية من حيث التمتع بحق الانتخاب على الأقل وعدم الانتساب إلى حزب آخر.

٦/ كيفية تنظيم هيئات الحزب وأسلوب اختيار قيادا ته ومباشرته لنشاطه وعلاقته بأعضائه وتحديد مهام هذه الهيئات والقيادات واختصاصاتها مع تأمين كامل للممارسة الديمقراطية داخل هذه الهيئات.

٧/ النظام المالي للحزب على أن يتضمن الموارد والأموال ومصادرها والقواعد والإجراءات الناظمة للصرف وكذلك قواعد وإجراءات مسك القيود المالية وحسابات الحزب وكيفية مراجعتها وإقرارها وإعداد الموازنة السنوية واعتمادها والمصرف الذي تودع لديه هذه الأموال.

٨/ قواعد وإجراءات الحل والانضمام والاندماج الاختياري للحزب وقواعد تصفية أمواله وتؤول أمواله في حالة الحل إلى الخزينة العامة.

٩/ بيان اسم من ينوب عن طالبي التأسيس لمتابعة إجراءات التأسيس.

المادة ١٤:

أ/ يقدم طلب تأسيس الحزب إلى رئيس اللجنة موقعا عليه من المؤسسين ويتضمن الطلب اسم من ينوب قانونا عن طالبي التأسيس بموجب وكالة قانونية مصدقة لمتابعة

إجراءات التأسيس ولا يسجل الطلب إلا إذا كان مستوفيا شرائطه القانونية ومرفقاته ويعطى مقدمه إيصالا برقم وتاريخ التسجيل ويعد هذا التاريخ بداية تسجيل الطلب.
ب/ يحال الطلب إلى رئيس اللجنة الذي يحيله بدوره إلى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب لعرضه على أول اجتماع لها ويجب عرض هذا الطلب على اللجنة خلال خمسة عشر يوما من اليوم التالي لتاريخ تسجيل الطلب.

ج/ تقوم اللجنة بدراسة الطلب والتأكد من استيفاء الوثائق المرفقة به للشروط الواردة في القانون ولائحته التنفيذية وفي هذه الحال تحيله إلى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب للعمل على نشره لمدة أسبوع في صحيفتين يوميتين إحداهما في دمشق والثانية في محافظة مقر الحزب الرئيس إذا كان في غير دمشق وعلى نفقة طالبي التأسيس.

د/ يجب أن يتضمن النشر اسم الحزب المطلوب تأسيسه ومقاره وأسماء وألقاب ومهن وتواريخ ميلاد الأعضاء المؤسسين الموقعين على طلب التأسيس وأهداف الحزب ويجب أن يتم النشر خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ تقديم الطلب ولا يترتب على عدم النشر من قبل اللجنة خلال هذه المدة أي اثر على ميعاد البت بطلب التأسيس.

هـ / يجوز لكل ذي مصلحة حق الاعتراض أمام اللجنة بما تم نشره خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء مدة النشر وتسجيل هذا الاعتراض لدى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب ويحصل مقدمه على رقم التسجيل وتحال الاعتراضات إلى اللجنة لدراستها والبت فيها سلبا أم إيجابا مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيرها في إعطاء الترخيص للحزب.

و/ تحيل أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب إعلان نشر طلب تأسيس الحزب مع الصحف الناشرة له عند ورودها فورا إلى اللجنة.

ز/ يقوم أمين سر لجنة شؤون الأحزاب بعرض ملف الطلب من جديد على رئيس اللجنة الذي يحيله إليها للنظر فيه في أول اجتماع لها.

ح/ تقوم اللجنة بدراسة ملف الطلب مرة ثانية وتطلع على الإعلانات وتتأكد من صحتها وعلى ضوء ذلك تبت اللجنة بالطلب خلال ستين يوما من اليوم التالي لتاريخ تسجيله سواء بالموافقة على تأسيس الحزب أم بالرفض بقرار معلل ويعد عدم البت بالطلب عند انتهاء المدة المذكورة بمثابة الموافقة على التأسيس.

ط/ يقوم أمين سر لجنة شؤون الأحزاب بإعداد الكتاب اللازم على ضوء قرار اللجنة وبعد توقيعه من رئيس اللجنة يتم إبلاغه إلى من ينوب قانونا عن طالبي التأسيس خلال

سبعة أيام من اليوم التالي لتاريخ صدوره وبالبريد المسجل.

ي/ يحق للمؤسسين في حال صدور قرار اللجنة برفض تأسيس الحزب الاعتراض أمام المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ.

ك/ تبت المحكمة في الاعتراض خلال ستين يوما بقرار مبرم.

ل/ يعتمد في حساب المدد الواردة في قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية الأحكام الواردة بهذا الشأن في قانون أصول المحاكمات.

المادة ١٥:

أ/ يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويحق له ممارسة نشاطه السياسي وذلك بدءا من اليوم التالي لصدور قرار اللجنة بالموافقة على التأسيس أو انقضاء مدة الستين يوما المنصوص عليها في المادة /١٠/ من القانون أو صدور حكم قضائي من المحكمة بإلغاء قرار اللجنة شريطة أن يصل الحد الأدنى لعدد الأعضاء في الحزب إلى /١٠٠٠/ ألف عضو خلال المدة المشار إليها أعلاه وأن يكونوا من المسجلين في سجلات الأحوال المدنية لنصف محافظات الجمهورية العربية السورية على الأقل وألا تقل نسبة الأعضاء في كل محافظة عن ٥ خمسة بالمئة من مجموع الأعضاء ويتم إثبات ذلك بتواقيع جميع هؤلاء الأعضاء أمام الكاتب بالعدل وتقديم هذه التواقيع إلى اللجنة مع قيد مدني لكل منهم.

ب/ لا يحق للحزب البدء في ممارسة نشاطه السياسي الفعلي قبل تقديم التواقيع المشار إليها في الفقرة /أ/ من هذه المادة.

ج/ تنشر الوثائق المتعلقة بتأسيس الحزب في الجريدة الرسمية.

المادة ١٦:

يشترط للعضوية في الحزب:

١/ أن يكون المنتسب متمتعا بجنسية الجمهورية العربية السورية منذ خمس سنوات على الأقل ويستثنى من هذا الشرط المشمولون بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٤٩/ لعام ٢٠١١ الخاص بمنح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية.

٢/ متما الثامنة عشرة من عمره بتاريخ تقديم طلب الانتساب.

٣/ متمتعا بحقوقه السياسية والمدنية.

٤/ غير محكوم بجناية أو جنحة شائنة.

٥/ غير منتسب إلى حزب آخر.

٦/ يتم تقديم الأوراق الثبوتية للفقرات /١/٢/٣/٤/ أعلاه مع تصريح بالنسبة للفقرة /٥/ إلى اللجنة بالنسبة للأعضاء الألف الأوائل.

أما باقي الأعضاء فتحفظ هذه الوثائق لدى الحزب حيث يحق للجنة الاطلاع عليها في أي وقت تشاء.

الفصل الثالث
الأحكام المالية للأحزاب

المادة ١٧:

أ/ تتكون موارد الحزب من:

١/ اشتراكات أعضائه.

٢/ الإعانات المخصصة من الدولة.

٣/ حصيلة عائد استثمار أمواله في المجالات غير التجارية التي يحددها نظامه الداخلي ولا يعد من الأوجه التجارية في حكم هذه الفقرة استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استثمار دور النشر والطباعة أو إقامة مؤسسات تعليمية.

٤/ الهبات والتبرعات.

ب/ لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو هبة أو مزية أو منفعة من غير السوري أو من جهة غير سورية أو من أي شخص اعتباري سواء أكان سوريا أم غير سوري.

ج/ لا يجوز للحزب قبول أي مبالغ نقدية على سبيل التبرع أو الهبة إلا بموجب شيك مصدق ومقبول من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

د/ على الحزب تبيان اسم المتبرع أو الواهب وقيمة ما تبرع به أو ما وهبه في سجلات حسابية نظامية ولا يجوز أن تزيد قيمة التبرع على خمسمئة ألف ليرة سورية في المرة الواحدة أو على مليوني ليرة سورية في العام الواحد.

المادة ١٨:

تقترح اللجنة سنويا على مجلس الوزراء مقدار المبلغ الإجمالي للإعانة التي تقدمها الدولة للأحزاب وفقا لأحكام هذا القانون ويدرج هذا المبلغ بعد إقراره في مشروع الموازنة العامة للدولة.

المادة ١٩:

يتم توزيع المبلغ الإجمالي للإعانة المشار إليها في المادة السابقة بين الأحزاب على النحو الآتي:

أ/ ٤٠ / أربعون بالمئة توزع على الأحزاب وفقا لنسب تمثيلها في مجلس الشعب.

ب/ ٦٠ / ستون بالمئة توزع على الأحزاب وفقا لعدد الأصوات التي حازها مرشحوها في الانتخابات التشريعية ولا يمنح الحزب نصيبا من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حازها مرشحوه تقل عن /٣ / ثلاثة بالمئة من مجموع الأصوات على مستوى القطر.

ج/ يجب على اللجنة إبلاغ اللجنة العليا للانتخابات عن الأحزاب المرخصة قانونا خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان عن موعد انتخابات مجلس الشعب.

د/ يجب على اللجنة العليا للانتخابات إعلام اللجنة عن أسماء المرشحين لعضوية مجلس الشعب في كل محافظة من محافظات القطر خلال أسبوع من تاريخ إغلاق باب الترشيح.

هـ / يجب على اللجنة إعلام اللجنة العليا للانتخابات عن أسماء مرشحي الأحزاب قبل بدء عمليات الانتخاب.

و/ يجب على اللجنة العليا للانتخابات إعلام اللجنة عن الأصوات التي نالها كل مرشح من مرشحي الأحزاب وعدد الناخبين في كل محافظة وعدد الناخبين على مستوى القطر.

المادة ٢٠:

تقر الإعانة السنوية التي تقدمها الدولة للأحزاب في شهر كانون الثاني من كل عام وتدفع بعد التصديق على التقرير السنوي للأحزاب وفق القانون واللائحة التنفيذية خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ التصديق.

المادة ٢١:

توقف الإعانة المقدمة من الدولة لأي حزب في أي من الحالات الآتية:

أ/ صدور حكم قضائي بوقف نشاطه.

ب/ عدم تقديم الحزب تقريره السنوي عن حسابه الختامي لموارده ونفقاته إلى اللجنة.

ج/ عدم تصديق اللجنة على التقرير السنوي للحزب عن حسابه الختامي.

د/ إذا أوقف الحزب نشاطه اختياريا وعليه في هذه الحالة إبلاغ اللجنة ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قراره بهذا الشأن تحت طائلة المسؤولية القانونية وفق احكام القانون ولائحته التنفيذية.

المادة ٢٢:

تسقط الإعانة في أي من الحالات الآتية:

أ/ إذا حل الحزب اختياريا أو قضائيا وفي كلتا الحالتين يجب على الحزب إعلام اللجنة بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحل تحت طائلة المسؤولية القانونية وفق أحكام القانون ولائحته التنفيذية.

ب/ إذا قبل الحزب أي تبرع أو هبة أو مزية أو منفعة خلافا لأحكام هذا القانون ويتم وقف الإعانة فور اكتشاف هذه المخالفة وتعد الإعانة غير مستحقة منذ تاريخ قبول الهبة والمزية أو المنفعة المخالفة للقانون وبمفعول رجعي ويمكن إعادة صرف الإعانة إذا كانت المخالفة من النوع الذي يمكن تسويته.

المادة ٢٣:

أ/ لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على النشاطات التي تحقق أهدافه طبقا للقواعد والإجراءات الواردة في أنظمته المشار إليها في المادة /١٣/ من هذه اللائحة.

ب/ تودع أموال الحزب في احد المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

ج/ يمسك الحزب دفاتر نظامية لحساباته تتضمن إيراداته ونفقاته طبقا للقواعد المحددة في أنظمته المشار إليها في المادة /١٣/ من هذه اللائحة.

د/ يقدم الحزب تقريرا سنويا عن حسابه الختامي إلى اللجنة مصدقا من مدقق حسابات يسميه الحزب.

هـ / على الحزب إعلام اللجنة سنويا باسم المسؤول عن إدارة أموال الحزب وآمر الصرف وصفته.

المادة ٢٤:

أ/ للجنة بعد اطلاعها على التقرير السنوي عن الحساب الختامي للحزب الحق في مراجعة وتفتيش دفاتر الحزب ومستنداته وإيراداته ونفقاته ومشروعية إيراداته وأوجه صرف أمواله من قبل مدقق حسابات تنتدبه اللجنة على أن تقدم صورة من تقرير مدقق الحسابات إلى الحزب المعني.

ب/ على اللجنة ومدقق الحسابات المحافظة على سرية النتائج التي يتم التوصل إليها إلا في حال اكتشاف مخالفة تستدعي العرض على المحكمة وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية وفي هذه الحالة تقوم اللجنة بإبلاغ النيابة العامة بهذه المخالفة التي تقوم بتحريك الدعوى العامة أصولا ويتم وقف صرف الإعانة للحزب عن تلك السنة حتى يتم صدور حكم من المحكمة بالموضوع وعلى المحكمة المختصة أن تصدر حكمها بموضوع المخالفة معجل النفاذ.

ج/ تصرف الإعانة للحزب بناء على قرار اللجنة بكتاب يوجهه رئيس اللجنة إلى وزارة المالية كما توقف الإعانة بالطريقة نفسها وفق أحكام القانون ولائحته التنفيذية.

المادة ٢٥:

أ/ يتقدم الحزب بكشف سنوي يتضمن ممتلكاته مع التقرير السنوي عن حساباته الختامية وعلى الحزب فتح سجل لهذه الممتلكات.

ب/ يجب على أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب مسك سجل لأملاك الحزب مع صورة عن الوثائق التي تثبت هذه الملكيات.

المادة ٢٦:

تعد أموال الحزب في حكم الأموال العامة في معرض تطبيق أحكام قانون العقوبات

مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الجزائية الأخرى كما يعد القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه بحكم الموظفين العموميين في معرض تطبيق أحكام هذه المادة.

الفصل الرابع
الحقوق والواجبات

المادة ٢٧:

تعفى أموال الحزب المنقولة وغير المنقولة من جميع الضرائب والرسوم ضمن الضوابط التالية:

١/ أن تكون هذه الأموال مسجلة ضمن سجلات أملاك وأموال الحزب وضمن سجلات اللجنة مع الوثائق التي تؤيد هذه الملكية.

٢/ أن يرفع سنويا مع التقرير السنوي للحسابات الختامية للحزب لائحة تبين التعديلات الطارئة على هذه الأملاك زيادة أو نقصانا.

٣/ أن تكون الأموال النقدية مودعة لدى احد المصارف المرخصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

٤/ أن تكون هذه الأموال والأملاك مستثمرة في المجالات غير التجارية التي تحددها أنظمة الحزب ولا يعد في حكم ذلك استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استثمار دور النشر والطباعة أو إقامة مؤسسات تعليمية.

٥/ يتضمن الإعفاء المشار إليه في هذه المادة الرسوم المالية والجمركية والمحلية.
٦/ في حال الحاجة إلى استيراد بضائع ولوازم ومعدات وغيرها من الاحتياجات اللازمة لممارسة الحزب نشاطه يتقدم الحزب إلى اللجنة بهذه الاحتياجات وفي حال موافقة اللجنة على استيرادها.. ويقوم رئيس اللجنة بتسطير كتاب بذلك إلى الجهات المختصة.

المادة ٢٨:

تعد مقرات الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصالاته مصونة مع مراعاة الآتي:

أ/ لا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو مصادرتها إلا بقرار قضائي ما عدا ما ورد في المادة /٢٤/ الفقرة /أ/ من اللائحة.

ب/ يجوز في حالات الجرم المشهود تفتيش مقرات الحزب بإذن من رئيس النيابة المختصة وبحضور ممثل عن الحزب فإذا رفض الأخير يثبت ذلك بمحضر ويجرى التفتيش بحضور شاهدين اثنين.

ج/ يترتب على مخالفة هذه المادة بطلان التفتيش وما استتبعه من مسؤولية مدنية وجزائية.

د/ يجب على النيابية العامة إخطار اللجنة بما اتخذته من إجراءات في مقرات الحزب خلال /٤٨/ ثمان وأربعين ساعة.

هـ / يجب على الأحزاب الاحتفاظ بوثائقها ومسجلاتها مدة خمسة عشر عاما تحت طائلة المسؤولية الواردة في القانون ولائحته التنفيذية.

المادة ٢٩:

لكل حزب حق إصدار صحيفة واحدة فقط باسمه وموقع الكتروني واحد وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في القوانين النافذة كما يحق لكل حزب استخدام الوسائل كافة في التعبير عن الرأي وفقا للدستور والقوانين النافذة أما إذا أراد إصدار أكثر من صحيفة فعليه إتباع القوانين النافذة التي تنظم ترخيص الصحف.

المادة ٣٠:

على وسائل الإعلام كافة تمكين الأحزاب جميعها وبالتساوي من استخدامها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين خلال الحملات الانتخابية ويتم ذلك وفق ما يلي:

أ /يتقدم الحزب إلى اللجنة بطلب يتضمن اسم وسيلة الإعلام التي يرغب في اللجوء إليها لنقل وجهة نظره إلى الجمهور سواء كانت هذه الوسيلة مقروءة أم مسموعة أم مرئية والمدة الزمنية التي يحتاجها هذا العمل واسم الشخص الذي سيقدم وجهة النظر هذه.
ب/تحيل اللجنة الطلب إلى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب التي تقوم بجمع طلبات الأحزاب

جميعها والتنسيق بينها بحيث تتمكن بالتساوي من استخدام وسائل الإعلام المطلوب الظهور فيها.

ج/تعيد أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب إلى اللجنة البرنامج الذي وضعه متضمنا وسائل الإعلام المطلوب استخدامها وحصة كل حزب في كل وسيلة وموعد الاستخدام.
د/بعد أن تقر اللجنة هذا البرنامج يحال عن طريق رئيسها إلى وسائل الإعلام المعنية للتقيد وفق قانون الإعلام النافذ مع مراعاة ما يلي:

١/أحكام المادة ٢٨ من قانون الانتخابات العامة بتحديد الإنفاق المالي على الدعاية الانتخابية.

٢/المادة ٢٩ من قانون الانتخابات العامة التي تعطي الحق للمرشح في إذاعة نشرات بإعلان ترشيحه على ألا تتضمن أي دلالات مذهبية أو طائفية أو أثنية أو قبلية وألا تتضمن الدعاية الانتخابية ما يخالف النظام العام.

٣/عدم حق المرشح باستخدام وسائل الإعلام الخارجية في دعايته الانتخابية.
٤/المادة ٣٠ من القانون نفسه التي تلزم بوقف الدعاية الانتخابية قبل أربع وعشرين ساعة من التاريخ المحدد للانتخاب.

هـ /يحق للحزب تقديم طلبات مرشحيه بشكل إفرادي أو بشكل قوائم على ألا يتعارض ذلك مع قانون الانتخابات العامة ولا سيما المادة /٢٠/منه.

المادة ٣١:

على الحزب إبلاغ رئيس اللجنة بكتاب مسجل بأي قرار يصدره يتعلق بتغيير رئيسه أو أمينه العام أو حل الحزب أو انضمامه إلى حزب آخر أو اندماجه فيه أو إيقاف نشاطه اختياريا وأي تعديل في أنظمته الداخلية خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار ويتم حفظ هذه المعلومات في ملف الحزب فور ورودها وبعد اطلاع اللجنة عليها والتعليق عليها إذا رأت ضرورة لذلك.

المادة ٣٢:

١/للأحزاب حق استخدام الأماكن العامة لممارسة النشاط السياسي بالتنسيق المسبق

مع الجهات المختصة ويكون ذلك بتقديم طلب إلى المحافظ أو رؤساء المجالس المحلية أو الجهة المعنية حسب الحال حيث تعمل هذه الجهات على تمكين الحزب من ذلك بشكل متساو مع باقي الأحزاب وفق أنظمة الاستثمار النافذة.

٢/يلتزم الحزب بالمحافظة على النظام العام والتعليمات النافذة المتعلقة باستخدام الأماكن العامة.

المادة ٣٣:

تعطي أجهزة الإعلام فرصا متساوية لتغطية أخبار الأحزاب المسجلة ونشاطاتها وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية المتعلقة بافتتاح المؤتمرات العامة للأحزاب واختتامها.

الفصل الخامس
أحكام عامة

المادة ٣٤:

أ/ يعد الحزب منحلا في أي من الحالات الآتية:
١/إذا قرر حل نفسه اختياريا.
٢/إذا تم حله بموجب حكم قضائي.
٣/إذا اندمج الحزب بحزب جديد.
٤/إذا قرر الحزب الانضمام إلى حزب قائم.

ب/في الحالين المشار إليهما في البندين /٣/و/٤/من الفقرة السابقة يتحمل الحزب الجديد أو القائم كل ما يترتب على الحزب المنحل من التزامات ومسؤوليات تجاه غيره واليه تؤول ممتلكاته كاملة.

ج/في كل الأحوال السابق ذكرها يترتب على الحزب إعلام اللجنة عنها خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الواقعة تحت طائلة المسؤولية وفق أحكام القانون

ولائحته التنفيذية.

المادة ٣٥:

أ/في غير حالات الحل الاختياري أو الاندماج أو الانضمام لا يجوز حل الحزب أو وقف نشاطه أو وقف تنفيذ أيا من قراراته إلا بموجب حكم قضائي بناء على طلب معلل تتقدم به اللجنة إلى المحكمة لحل الحزب وتصفية أمواله في حال عدم التزامه بأي من المبادئ المنصوص عليها في المادة/٥/من القانون المؤكد عليها في المادة /٥/من اللائحة ب/تفصل المحكمة في طلب الحل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب.

المادة ٣٦:

للجنة أن تطلب من المحكمة وبصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو وقف تنفيذ أي من قراراته لحين الفصل في طلب الحل وتفصل المحكمة في هذا الطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه.

المادة ٣٧:

أ/للجنة توجيه إنذار للحزب لإزالة أي مخالفة لأحكام القانون خلال مدة تحددها إذا كانت قابلة للإزالة.

ب/مع مراعاة أحكام الفقرة /أ/من هذه المادة كل مخالفة لا تزال يعاقب الحزب المخالف بغرامة لا تقل عن مئة ألف ليرة سورية ولا تزيد على مليون ليرة سورية وتقرر اللجنة مقدار هذه الغرامة على ضوء المخالفة ويلتزم الحزب بدفعها في الصندوق المخصص لذلك وفي حال عدم دفعها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ تحال المخالفة إلى المحكمة الجزائية المختصة.

ج/إذا كانت المخالفة من النوع الذي يؤثر في قانونية وجود الحزب تحيل اللجنة المخالفة إلى المحكمة لوقف نشاط الحزب أو النظر بحله.

د/إذا كان الفعل المرتكب يشكل جريمة وفقا لأحكام قانون العقوبات والقوانين النافذة تحال الواقعة إلى القضاء المختص.

المادة ٣٨:

تبت المحكمة في المنازعات الناجمة عن القانون ولائحته التنفيذية بقرار مبرم.

المادة ٣٩:

١/يعد الكتاب المسجل في ديوان اللجنة والبطاقة البريدية والكتاب الموجه بواسطة الكاتب بالعدل والكتاب المرسل بالبريد المسجل هي الوسائل الصالحة للتخاطب بين اللجنة والأحزاب فيما يتعلق بأحكام هذا القانون.

٢/يعد مقر الحزب الرئيس هو الموطن المختار للأحزاب في موضوع التخاطب والتبليغ.

المادة ٤٠:

تعد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية مرخصة حكما وتودع وثائقها خلال ستة أشهر لدى اللجنة بما يتوافق مع أحكام القانون ولائحته التنفيذية.

المادة ٤١:

ينهى العمل بالأحكام المخالفة لهذه اللائحة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون.

المادة ٤٢:

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

دمشق في ١٣- شوال - ١٤٣٢/ هجري الموافق ١١- ٩- ٢٠١١/م

رئيس مجلس الوزراء

الدكتور عادل سفر

قائمة بأسماء الأحزاب المرخصة

حتى تاريخ ١ ـ ٥ـ ٢٠٢٠م

أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية

١.	حزب البعث العربي الاشتراكي	المرخص بالقرار ٢٣/ ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	الرفيق الأمين العام المساعد هلال الهلال
٢.	الحزب الشيوعي السوري	المرخص بالقرار ٢٤ /ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	السيد عمار بكداش
٣.	الحزب الشيوعي السوري الموحد	المرخص بالقرار ٢٥ /ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	السيد حنين سعيد نمر
٤.	حزب الاتحاد الاشتراكي العربي	المرخص بالقرار ٢٦ /ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	السيد صفوان قدسي
٥.	حزب العهد الوطني	المرخص بالقرار ٢٧ /ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	السيد غسان عبد العزيز عثمان
٦.	حركة الاشتراكيين العرب	المرخص بالقرار ٢٨ /ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	السيد عمر العلاوي
٧.	الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي	المرخص بالقرار ٢٩ /ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	السيد فضل الله يوسف ناصر الدين
٨.	حزب الوحدويين الاشتراكيين	المرخص بالقرار ٣١/ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	السيد عدنان فايز إسماعيل
٩.	حزب الاتحاد العربي الديمقراطي	المرخص بالقرار ٣٢/ل ش أ /ق ن، تاريخ٢٠ . ١٢ . ٢٠١٣م	د. إياد عثمان

١٠.	الحزب السوري القومي الاجتماعي. المركز	المرخص بالقرار ٣٨/ل ش أ /ق ن، تاريخ ١٣ . ١٠ . ٢٠١٦م	الدكتور صفوان سلمان

الأحزاب المرخصة بعد صدور قانون الأحزاب

١.	حزب التضامن	المرخص بالقرار ٤/ل ش أ /ق ن، تاريخ ٢٣.١٢. ٢٠١١م	السيد محمد محمد سمير أبو قاسم
٢.	الحزب الديمقراطي السوري	المرخص بالقرار ٥/ل ش أ /ق ن، تاريخ١٠.١.١٠. ٢٠١٢م	السيد أحمد مصطفى كوسا
٣.	حزب التضامن العربي الديمقراطي	المرخص بالقرار ٨/ل ش أ /ق ن، تاريخ ١٤. ٢.٢٠١٢م	السيد ماهر شحود كرم
٤.	حزب التنمية الوطني	المرخص بالقرار ١٠/ل ش أ /ق ن، تاريخ ١٧.٢. ٢٠١٢م	السيد إيناس فؤاد الحمال
٥.	حزب الشباب الوطني السوري	المرخص بالقرار ١١/ل ش أ /ق ن ، تاريخ ١٥.٣. ٢٠١٢م	السيد ماهر عدنان مرهج
٦.	حزب الشباب للبناء والتغيير (سابقاً حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية)	المرخص بالقرار ١٢/ل ش أ /ق ن، تاريخ ١٥.٣. ٢٠١٢م والقرار ٤١/ل ش أ/ق ن تاريخ ٢٤/٩/٢٠١٧م المتضمن تغيير اسم الحزب	السيدة بروين تركي إبراهيم
٧.	حزب سوريا الوطن	المرخص بالقرار ١٤/ل ش أ /ق ن، تاريخ ٢٥ .٣. ٢٠١٢م	
٨.	حزب الإرادة الشعبية	المرخص بالقرار ١٥/ل ش أ /ق ن، تاريخ ٥ .٦. ٢٠١٢م	السيد علاء الدين عرفات

٩.	حزب الشعب	المرخص بالقرار ١٩/ل ش أ /ق ن ، تاريخ ٨.٨.٢٠١٢م	السيد نواف عبد العزيز الملحم
١٠.	حزب سورية الحضارة	المرخص بالقرار ٣٩/ل ش أ/ق ن، تاريخ ١٧.٨.٢٠١٧م	السيد سنان الخولي
١١.	حزب التطوير و التحديث	المرخص بالقرار ٤٧/ل ش أ/ق ن، تاريخ ٩.٣.٢٠٢٠م	وكيل المؤسسين أسامة مرشحة ، وأنس مرشحة

قائمة بأسماء أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية

١. حزب البعث العربي الاشتراكي	٢. الحزب الشيوعي السوري
٣. الحزب الشيوعي السوري الموحد	٤. حز ب الاتحاد الاشتراكي العربي
٥. حزب العهد الوطني	٦. حركة الاشتراكيين العرب (مجمد)
٧. الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي	٨. الحزب السوري القومي الاجتماعي . المركز
٩. حزب الوحدويين الاشتراكيين	١٠. حزب الاتحاد العربي الديمقراطي

قائمة بأسماء الأحزاب المرخصة بموجب قانون الأحزاب

١. حزب التضامن	٢. الحزب الديمقراطي السوري
٣. حزب التضامن العربي	٤. حزب التنمية الوطني

الديمقراطي	
٥. حزب الشباب الوطني السوري	٦. حزب الشباب للبناء والتغيير
٧. حزب سوريا الوطن	٨. حزب الإرادة الشعبية
٩. حزب الشعب	١٠. حزب سورية الحضارة
١١. حزب التطوير والتحديث	١٢.

الأحزاب التي تم حلها

١. حزب الأنصار	٢. حزب الطليعة الديمقراطي
٣. الحزب السوري القومي الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية	٤. حزب الإنقاذ الوطني

قائمة بأسماء أحزاب رفض ترخيصها لعدم استكمالها لشروط الترخيص

١. حزب التضامن الوطني الديمقراطي	٢. حزب الكتلة الوطنية
٣. حزب الاتحاد الديمقراطي السوري	٤. حزب الإصلاح الوطني
٥. حزب الوعد	٦. حزب السلام العربي السوري
٧. حزب المواطنة والانتماء	٨. حزب النهضة

حزب سحب طلبه من قبل المؤسسين

حزب سوريا الجديدة

الأحزاب المرخصة بعد صدور قانون الأحزاب

ت	اسم الحزب	قرار الترخيص
	حزب التضامن	المرخص بالقرار ٤/ل ش أ /ق ن، تاريخ ١٢.٢٣. ٢٠١١م
٢.	الحزب الديمقراطي السوري	المرخص بالقرار ٥/ل ش أ /ق ن، تاريخ ١٠.١. ٢٠١٢م
٣.	حزب التضامن العربي الديمقراطي	المرخص بالقرار ٨/ل ش أ /ق ن، تاريخ ١٤. ٢.٢٠١٢م
٤.	حزب التنمية الوطني	المرخص بالقرار ١٠/ل ش أ /ق ن، تاريخ ٢.١٧. ٢٠١٢م
٥.	حزب الشباب الوطني السوري	المرخص بالقرار ١١/ل ش أ /ق ن ، تاريخ ٣.١٥. ٢٠١٢م
٦.	حزب الشباب للبناء والتغيير (سابقاً حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية)	المرخص بالقرار ١٢/ل ش أ /ق ن، تاريخ ٣.١٥. ٢٠١٢م والقرار ٤١/ل ش أ/ق ن تاريخ ٢٠١٧/٩/٢٤م المتضمن تغيير اسم الحزب
٧.	حزب سوريا الوطن	المرخص بالقرار ١٤/ل ش أ /ق ن، تاريخ ٢٥ .٣. ٢٠١٢م
٨.	حزب الإرادة الشعبية	المرخص بالقرار ١٥/ل ش أ /ق ن، تاريخ ٥ .٦. ٢٠١٢م
٩.	حزب الشعب	المرخص بالقرار ١٩/ل ش أ /ق ن ، تاريخ ٨ .٨ .٢٠١٢م
١٠.	حزب سورية الحضارة	المرخص بالقرار ٣٩/ل ش أ/ق ن، تاريخ ١٧.٨. ٢٠١٧م

١١.	حزب التطوير والتحديث	المرخص بالقرار ٤٧/ل ش أ/ق ن، تاريخ ٣٠٩- ٢٠٢٠م

الأحزاب التي تم حلها

ت	اسم الحزب	قرار الحل
١.	حزب الأنصار	بقرار من محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق عام ٢٠١٢م
٢.	حزب الطليعة الديمقراطي	(٤٢/ل.ش.أ/ق) تاريخ ٢٠١٨/١١/١٥م
٣.	حزب الإنقاذ الوطني	(٤٤/ل.ش.أ/ق) تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩م
٤.	الحزب السوري القومي الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية	(٤٥/ل.ش.أ/ق) تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩م

قائمة بأسماء أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية

١. حزب البعث العربي الاشتراكي	٢. الحزب الشيوعي السوري
٣. الحزب الشيوعي السوري الموحد	٤. حز ب الاتحاد الاشتراكي العربي
٥. حزب العهد الوطني	٦. حركة الاشتراكيين العرب (مجمد)
٧. الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي	٨. الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ المركز
٩. حزب الوحدويين الاشتراكيين	١٠. حزب الاتحاد العربي الديمقراطي

قائمة بأسماء الأحزاب المرخصة بموجب قانون الأحزاب

١. حزب التضامن	٢. الحزب الديمقراطي السوري
٣. حزب التضامن العربي الديمقراطي	٤. حزب التنمية الوطني
٥. حزب الشباب الوطني السوري	٦. حزب الشباب للبناء والتغيير
٧. حزب سوريا الوطن	٨. حزب الإرادة الشعبية
٩. حزب الشعب	١٠. حزب سورية الحضارة
١١. حزب التطوير والتحديث	

الأحزاب التي تم حلها

١. حزب الأنصار	٢. حزب الطليعة الديمقراطي
٣. الحزب السوري القومي الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية	٤. حزب الإنقاذ الوطني

قائمة بأسماء أحزاب رفض ترخيصها لعدم استكمالها لشروط الترخيصً

١. حزب التضامن الوطني الديمقراطي	٢. حزب الكتلة الوطنية
٣. حزب الاتحاد الديمقراطي السوري	٤. حزب الإصلاح الوطني
٥. حزب الوعد	٦. حزب السلام العربي السوري
٧. حزب المواطنة والانتماء	٨. حزب النهضة

حزب سحب طلبه من قبل المؤسسين

حزب سوريا الجديدة

قائمة المراجع

أولاً ـ باللغة العربية

١- الكتب والمؤلفات العامة

- د. إبراهيم الهندي و د. سام دلة، القانون الدستوري، جامعة حلب، الدراسات القانونية العلمية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤م
- إبراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
- ابن منظور أبو جمال الدين محمد، لسان العرب، ط١، المجلد ٤، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠
- أبو زيد عادل القاضي، التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٨م
- د. أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٢م
- د. أسامة زكي عواد ،تاريخ الأحزاب السياسية في سوريا في القرن العشرين، دمشق: دار مشرق مغرب، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م
- د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧م
- د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للنشر، دون تاريخ نشر
- د. أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٢م
- د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم

الكتب، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م

- أحمد نصر شاهر، الدولة والمجتمع المدني، دمشق، دار الرأي للنشر، ٢٠٠٥م.
- الكيلاني وآخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- د. أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١م.
- د. إسماعيل عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، الاسكندرية، ٢٠١١- ٢٠١٢.
- المعجم الكبير، الجزء الخامس (القاهرة؛ مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).
- د. امين اسبر، تطور النظم السياسية والدستورية في سوريا، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩م.
- د. إيمان محمد سن، إشراف علي الريت هلال، وظائف الأحزاب السياسية في نظام التعددية المقيدة، - دراسة حالة حزب التجمع في مصر، ١٩٧٦-١٩٩١م، مؤسسة الأهالي، القاهرة، ١٩٩٥م.
- د. بطرس غالي، د. محمود خيري عين، المدخل في علم السياسة، ط٣، القاهرة، ١٩٦٦م.
- د. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (عمان: دار مجدلاوي ٢٠٠٤)
- د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، جامعة بغداد، مطبعة بغداد، ١٩٨٦ م
- د. حسن البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في

دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

- د. حسن مصطفى البحري، النظم السياسية، ط٢، ٢٠١٥.
- د. خالد الحروب، هشاشة الأيديولوجيا وجبروت السياسة (بيروت، دار الساقي، ط١، ٢٠١٠)
- د. خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المعتمدة للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م
- د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٣م
- خليل أحمد السيد، الأحزاب السياسية كخبرة ومضمون، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨
- د. جمال المحمود، الأحزاب السياسية، الجزء الأول، كلية العلوم السياسية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١١- ٢٠١٢م
- د. رمزي طه الشاعر، الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦م.
- د. رمزي طه الشاعر، الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة، مطبعة عين شمس، طبعة سنة ١٩٨٨م
- د. رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة الاجتماعية والسياسية، النموذج اللبناني على ضوء أحداث التشريعات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م
- د. سام سليمان دلّه، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة (منشورات جامعة حلب، طبعة سنة ٢٠٠١- ٢٠٠٢)
- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م
- د. سعيد بوالسفير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء

الثاني، النظم السياسية، طرق ممارسة السلطة – أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧

- د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، تكوينها واختصاصها – العلاقة بينها، دار الفكر العربي، الطبعة السابعة، ١٩٦٧م
- د. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي، لبنان، ١٩٨٦م،
- د. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٠- ١٩٩١م د. طارق علي الربيعي، الاحزاب السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٧م
- د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، أسسها وتطبيقها، بيروت، ط١ اب ٢٠١٣
- عبد الاله بلقزيز وآخرين، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١
- د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المعاصرة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م
- د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلد الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ١٩٨٥.
- د. علي الدين هلال، د. نفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، ط٨، ٢٠١٩.
- فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المالية، رسالة ماجستير، مقدمة لجامعة وهران، الجزائر، ٢٠١١- ٢٠١٢

- فؤاد العشا، حافظ الأسد قائد ورسالة، دمشق، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م
- فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، ١٩٢٠- ١٩٤٥، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧م
- د. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية: ذاتية الدولة، اختيار الحكام، سلطات الحكم، تنظيم الحكومة، الديمقراطية المعارضة، الشورى، فلسفة الحكومة، جامعة الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٧م
- د. ماجد شدود، الديمقراطية – حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً- ، دمشق: حزب البعث العربي الاشتراكي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م
- د. ماجد شدود، بشار الأسد مسيرة التطوير والتحديث، سلسلة الثقافة السياسية رقم ١٩ (منشورات اتحاد شبيبة الثورة
- د. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين عامي ١٩٠٨- ١٩٥٥، دار الرواد، ١٩٥٥م
- د. محمد الحلاق، أحمد إسماعيل، نجم الأحمد، النظم السياسية، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، ٢٠٠٣م
- د. محمد رجائي زيات، الأحزاب السياسية في سوريا ١٩٢٠- ١٩٣٩م ودورها في الحركة الوطنية، إربد، دار الكندي، ٢٠٠٠م
- د. محمد محمد الشافعي، سلطات الدولة بين الفكر الدستوري والفكر الإسلامي، وفكر الجماعات الإسلامية، دراسة مقارنة، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٩٩.
- د. محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، جامعة أسيوط، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩م
- د. محمود علي عامر، الأحزاب السياسية في سورية، قراءة سياسية، دمشق، دار الصفدي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م

- ميثم حنظل شريف، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، ٢٠١٥
- د. كامل زهير، موسوعة الهلال الاشتراكية، الطبعة الثانية، دار هلال، مصر، بلا تاريخ.
- د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة (الإسلام – أمريكا – المملكة المتحدة – فرنسا – ألمانيا الغربية – الاتحاد السوفييتي – يوغسلافيا – مصر – الأردن)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م
- د. كمال المنوفي كمال، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: دار الربيعان للنشر والتوزيع، طبعة سنة ١٩٨٧)
- د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة ١٩٨٥)
- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).
- د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٨٢م
- د. نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة، الكرك، ١٩٩٤
- د. مودودة بدران، الأحزاب السياسية، منشورات الغالي، القاهرة، ١٩٩٥ م
- مولود مرادي محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، دراسة مقارنة، العراق، ط١، ٢٠٠٧،
- د. ياسين بو علي و د. محمد جمال باروت و د. محمد نجاتي طيارة، الأحزاب والحركات القومية العربية: مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، الجزء الأول،

دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠م

- يوسف مريش، الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية السياسية في القطر السوري، ط١، دمشق، ١٩٩٣

٢- الرسائل العلمية

أ- رسائل الدكتوراه

- د. حسن البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس القاهرة، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦
- د. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي "دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه، دار نافع القاهرة، ١٩٨٦م
- د. محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية والتجربة الجزائرية في التعددية الحزبية، رسالة دكتوراه، جامعة قسطنطينية، كلية الحقوق، ٢٠١٣.
- د. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية، دراسة تحليلية ونقدية لواقع العمل الحزبي ما بين ١٩٧٣- ٢٠١٣م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٤- ٢٠١٥.
- مهند رجب العبود، النظرية الليبرالية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ٢٠١٨.
- د. مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٣.
- د. مفيدة لموزي، الإطار القانوني للظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جمعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، ٢٠١٤.

ب- رسائل الماجستير

- إبراهيم محمد وجيه المالكي، دور الأحزاب المرخصة في الجمهورية العربية السورية في التنمية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧)، وفي مرحلة إعادة الإعمار، رسالة ماجستير، هيئة التخطيط والتفاوت الدولي، معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، إشراف د ياسر كلزي ٢٠١٩م.
- إبراهيم موساوي و عاشور أونان، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، كلية الحقوق، ٢٠١٥- ٢٠١٦ م
- أحمد الحسين، دور الرأي العام في تفعيل الحياة الدستورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠١٢- ٢٠١٣
- أربام ورفلة و ابتسام عياش، تمويل الأحزاب السياسية، رسالة ماجستير، جامعة ٨ ماي، ٢٠١٥.٢٠١٦ م
- أميمة قادري، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق، ٢٠١٤- ٢٠١٥
- إيمان معيزة، الحماية القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي، ١٢- ٤ رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنه، ٢٠١٤- ٢٠١٥م
- باسم ونوس، جماعات الضغط وأثرها في عمل السلطات العامة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠١١م
- سليم علوش، التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠١٥م

- عـواد عبـاس عبـد الأمـير، بنيـة النظـام السياسـي العراقـي ١٩٦٨-١٩٨٩ ،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١
- كمـال فتـاح، دور الأحـزاب السياسـية في التنمية المحلية – دراسـة حالـة أحـزاب التحـالف الرئاسـي في ولايـة معسـكر، رسـالة ماجسـتير، كلية الحقوق، جامعة وهران، ٢٠١١- ٢٠١٢ م
- لبنـى حشـوف، الأحـزاب السياسـية في ظـل الأنظمـة الدسـتورية، رسـالة ماجسـتير، كلية الحقـوق والعلـوم السياسـية، جامعـة الحـاج، الجزائـر، ٢٠١٣- ٢٠١٤.

٣- مقالات وأبحاث منشورة

- أكرم عبيد، الحركة التصحيحية المجيدة أسست لانتصار حرب تشـرين التحريرية، مقال في جريدة المجد، ٢٠١٨.
- د. المهدي الشيباني دغمان، الأحزاب السياسية، التقانة سوسيولوجية، بحـث منشـور في مجلـة جامعـة الزيتونـة، ليبيـا، العـدد السـادس عشـر، المجلد الأول، شباط، ٢٠١٤م.
- د. حسـن البحـري، المبـادئ السياسـية الـتي يقـوم عليهـا نظـام الحكـم في الجمهورية العربية السورية، بحث منشور في مجلة الارتقـاء الـتي يصـدرها مجمـع السـيدة رقيـة بدمشـق التـابع لجامعـة بـلاد الشـام، العـد ٨ آذار عـام ٢٠١٧.
- د. سعاد الشرقاوي، الأحـزاب السياسـية "أهميتهـا – نشـأتها – نشـاطها"، القـاهرة، مجلـس الشـعب المصـري، مركـز البحـوث البرلمانيـة، طبعـة حزيران ٢٠٠٥ م
- د. كـريم كشـاكش، جماعـات الضـغط وأثرهـا علـى الأنظمـة السياسـية المعاصـرة، مجلـة مؤتـة للبحـوث والدراسـات، المجلـد السـابع، العـدد الخامس، كلية الحقوق، جامعة مؤتة، الأردن، كانون الأول، ١٩٩٣م.

- د. ليث كمال نصراوين، النظام القانوني للأحزاب السياسية الاردنية، دراسة مقارنة، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، عدد ٣، ٢٠١٦.
- د. نظام بركات الديمقراطية في الأحزاب الإسلامية، أوجه التقدم والقصور، في كتاب الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية، ورقة عمل، عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠١٠.
- يحيى سليمان قسام، الموسوعة السورية الحديثة، المجلد الثاني (بيروت، دار نوبلس، الطبعة الأولى ٢٠٠٥)

٤- كتب مترجمة للعربية

- ألموند غابرييل وباويل بنجهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله (عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨).
- أطلس العلوم السياسية، ترجمة د. سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص ٩٥.
- جان جاك شوفاليه، أمهات الكتب السياسي، من ميكافيلي إلى أيامنا، ج١، ترجمة جورج صدقني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٠
- دوفروجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠ م.
- د. موريس دوفروجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج سعد وعلي مولا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

ثانياً ـ باللغة الانكليزية

Alan J. Day (Editor)–Political Parties of the World–John (Harper Pub 2005)

Charles Essawi , Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East , 1970

Colin turnip Adam Tomkins, British government and the constitution, Cambridge university press, sixth edition, 2007.

D.J. Sagar POLITICAL PARTIES OF THE WORLD,2009

Duncan walts, British government and politics, Comparative guide, Edinburgh university press, 2006.

E . Burk . Thoughts on the cause of the present discontents , 1970

Essawi Charles, Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East , 1970

G.C.Field, poiitical theory, university paperbacks, Methuen:London, 1963.

George E.Delury ,world Encyclopedia of political systems and parties, 1999

Gilbert Abcarian &George s.Masannut, contemporary political systems (An introduction to government), New York: Charles Scribner, s sons, 1970.

Gisela Sin–Separation of Powers and Legislative Organization_ The President, the Senate, and Political Parties in the Making of House Rules–Cambridge University Press (2014).

Harold Lasswell and Abraham Kaplan , Power and Society , A Framework for Political Inquiry (Yale (University Press , 1950

Manon Tremblay – Women and Legislative Representation_ Electoral Systems, Political Parties, and Sex .(Quotas–Palgrave Macmillan (2012

Maurice Dnverger. Political parties, their organization and activity in the modern sates, Methuen, London, 1975. .

Max Weber , The Theory of Social and Economic Organization , Translated by A. Henderson and Talcott (Parsons (Landon: Oxford UP 1947

*Moshe_Maor*_Political_Parties_and_Party_Systems_Comp .(arative_Approaches_and_the_British_Experience(1997

Samuel Huntington , Political Order in Changing Societies ,(New Haven ; Yale University Press, 1968

Paul brusten, The Impact of Political Parties, Interest Groups, andSocial Movement Organizations on Public *Policy: Some Recent Evidenceand Theoretica*l . Concerns, the university of north Carolina press, 2002.

peter Calvert , comparative politics: an introduction , .Ashford Clour press Ltd ,United kingdom , 2002

Schlager Group Inc.–World Encyclopedia of Political .(Systems And Parties 3 Volume set , 4th Edition (2006

٢_ Richard Gunther, José Ramón Montero, Juan Linz–Political Parties ((Old Concepts and New Challenges –Oxford University Press, USA (2002

Robert Michels, political parties: **Sociological study of the oligarchal Tendencies of modern Democracy, New York (USA) the free press, 1966**

Sandy Maisel, Jeffrey M. Berry, George C. Edwards III–**The Oxford Handbook of American Political Parties and Interest Groups–Oxford University Press (2010)**

Sandy Maisel–**American Political Parties and Elections. A Very Short Introduction–Oxford University Press, USA (2007).**

Sigmund Neuman , **Modern Political Parties(Chicago University of Chicago Press1956**

William Anderson, **the national government of the united states, New York, university of Minnesota, 1946.**

ثالثاً ـ القوانين والوثائق الرسميّة

- الدستور السوري الدائم لعام ١٩٧٣.
- الدستور السوري النافذ لعام٢٠١٢.
- قانون الاحزاب السوري الصادر بالمرسوم لتشريعي رقم /١٠٠/ لعام ٢٠١١
- اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب السوري لعام ٢٠١١
- قانون الاحزاب الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية في مصر.
- قانون الاحزاب العراقي لعام ٢٠١٥
- قانون الاحزاب الاردني لعام ٢٠١٥

– ميثاق العمل الوطني. منشورات وزارة الثقافة والاعلام، السلسلة الوثائقية (٢١)، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣

رابعاً ـ محاضرات

- مجلة المناضل، العدد ٥٤، عام ٢٠١٢، الأحزاب والمنظمات بين الدور التاريخي والتصدع الراهن
- محاضرة بعنوان، قانون الاحزاب في الجمهورية العربية السورية ألقاها الرفيق الدكتور ياسر كلزي أمين سر لجنة شؤون الاحزاب محاضرة أمام الرفاق الدارسين في الدورة ١٥ بمدرسة الإعداد الحزبي المركزية تاريخ ٢٤- ٦- ٢٠١٩

خامساً ـ مواقع الكترونية

١- موقع الجبهة الوطنية التقدمية http ; // www. pnf. org. sy
٢-موقع حزب البعث العربي الاشتراكي /www.baath-party.org/
٣- الموقع الالكتروني الوحدويين الاشتراكيين http://asuparty.org/
٤- حزب الاتحاد الديمقراطي http://pydrojava.net/
٥- موقع الحزب الشيوعي www. syriancp . org
٦- موقع حزب الشباب w w w . Shabab- Syr . com
٧- موقع حزب التنمية الوطني w w w . ndpsy . org
٨- موقع حزب سورية الوطن w w w . souria alwatan . org
٩- موقع حزب الشباب للعدالة والتنمية w w w . youth – party . org
١٠- موقع حزب التضامن الديمقراطي w w w . adsp sy . com
١١- موقع حزب الديمقراطي السوري w w w . sdp sy . org
١٢- موقع الحزب السوري القومي الاجتماعي w w w . alqawmi . com

الفهرس

مقدمة ٣
الباب الأول- ماهية الأحزاب السياسية ١٧
الفصل الأول – نشأة الأحزاب السياسية ووظائفها ٢١
المبحث الأول – أصل نشأة الأحزاب السياسية ٢٦
المطلب الأول – نظرة تاريخية حول نشأة الأحزاب السياسية ٢٧
المطلب الثاني – نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة ٣١
المطلب الثالث – نشأة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث ٤٤
المبحث الثاني – وظائف الأحزاب السياسية ٤٩
المطلب الأول – نشر أيديولوجيتها بين الناخبين ٥٠
المطلب الثاني – تربية المواطنين سياسياً وتنظيم الرأي العام ٥٢
المطلب الثالث – اختيار مرشحي الحزب وإعدادهم ٥٤
المطلب الرابع – تنظيم النواب داخل البرلمان وصلة الوصل بين الحاكمين . ٥٨
المطلب الخامس – تنظيم مهمة المعارضة كسلطة موازية للحكام ٦١
المطلب السادس – حل الصراعات داخل الحزب ٦٦
المبحث الثالث – تقييم الأحزاب السياسية ٧٢
المطلب الأول – مزايا الأحزاب السياسية ٧٣
المطلب الثاني – مساوئ الأحزاب السياسية ٧٦
الفصل الثاني – مفهوم الأحزاب السياسية ٨٣
المبحث الأول – تعريف الأحزاب السياسية وأنواعها ٨٦
المطلب الأول – تعريف الأحزاب السياسية ٨٦
المطلب الثاني – أنواع الأحزاب ١٠٥
الفرع الأول – التصنيف حسب معيار المشاركة والإيديولوجية ١٠٥
الفرع الثاني – التصنيف التنظيمي ١٠٨
الفرع الثالث – التصنيف حسب معيار القاعدة الاجتماعية ١١٢
الفرع الرابع – التصنيف الجغرافي ١١٣

المبحث الثاني – تمييز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط ١٢٠
المطلب الأول – التعريف بجماعات الضغط وتصنيفها ووسائل عملها..... ١٢١
الفرع الأول – التعريف بجماعات الضغط..... ١٢١
الفرع الثاني – تصنيف جماعات الضغط..... ١٢٧
الفرع الثالث – وسائل عمل جماعات الضغط ووظائفها..... ١٣١
المطلب الثاني – جماعات الضغط والأحزاب السياسية ١٣٦
الفرع الأول – العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية..... ١٣٧
الفرع الثاني – التمييز بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية..... ١٣٩
الفرع الثالث – ديمقراطية جماعات الضغط..... ١٤٢
المبحث الثالث – أنواع النظم الحزبية..... ١٤٧
المطلب الأول – النظم الحزبية التنافسية..... ١٤٩
الفرع الأول – نظام التعددية الحزبية..... ١٤٩
الفرع الثاني – نظام الثنائية الحزبية ١٦٠
الفرع الثالث – نظام الحزب المسيطر ١٦٨
المطلب الثاني – النظم الحزبية غير التنافسية ١٧٥
الفرع الأول – تعريف الحزب الواحد ونوعاه ١٧٦
الفرع الثاني – النماذج التطبيقية للحزب الواحد ١٧٩
الفرع الثالث – تقييم الحزب الواحد..... ١٨٦
الباب الثاني – الإطار القانوني للتعددية الحزبية في سورية ١٨٩
الفصل الأول – واقع العمل الحزبي في سورية قبل صدور قانون الأحزاب ١٩٥
المبحث الأول – نشأة الظاهرة الحزبية في سورية قبل الاستقلال..... ١٩٩
المطلب الأول – الحياة الحزبية في سورية خلال الاحتلال العثماني ٢٠٠
الفرع الأول – الحركة العربية بين عامي ١٩٠٨ و١٩١١م ٢٠٢
الفرع الثاني – الحركة العربية بين عامي ١٩١٢–١٩١٥م..... ٢٠٤
المطلب الثاني – الحياة الحزبية في سورية خلال الانتداب الفرنسي..... ٢٠٧
الفرع الأول – الأحزاب السياسية في العهد الملكي والانتداب..... ٢٠٨
الفرع الثاني – الأحزاب السياسية بعيد الانتداب..... ٢١١

المبحث الثاني – الحياة الحزبية في سورية بعد الاستقلال ٢١٦
المطلب الأول – الأوضاع الحزبية الجديدة إبان الاستقلال..... ٢١٧
الفرع الأول – الواقع السياسي بعيد الاستقلال ٢١٧
الفرع الثاني – الأحزاب السياسية الفاعلة بعد الاستقلال..... ٢٢٢
المطلب الثاني – الحياة الحزبية خلال الوحدة ١٩٥٨ وبعد ثورة آذار ٢٣١
الفرع الأول – الحياة الحزبية خلال الوحدة ١٩٥٨ ..... ٢٣١
الفرع الثاني – الحياة الحزبية بعد ثورة آذار ١٩٦٣م..... ٢٣٤
الفرع الثالث – العوامل التي ساعدت في ظهور الأحزاب السياسية ٢٤٠
الفصل الثاني – التعددية الحزبية بين دستوري عام ١٩٧٣ وعام ٢٠١٢م..... ٢٤٥
المبحث الأول – التعددية الحزبية في سورية منذ دستور ١٩٧٣ ..... ٢٥٠
المطلب الأول – الحزب القائد ٢٥٢
المطلب الثاني– الجبهة الوطنية التقدمية ٢٦٣
المطلب الثالث – سورية منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١١ ..... ٢٧٩
المبحث الثاني – تحليل قانون الاحزاب لعام ٢٠١١ وتقييم التجربة الحزبية ٢٩٣
المطلب الأول – تحليل قانون الاحزاب في سورية لعام ٢٠١١ ..... ٢٩٥
المطلب الثاني – الأحزاب المرخصة في سوريا بعد صدور قانون الاحزاب..... ٣١٨
المطلب الثالث – تقييم التجربة الحزبية في سورية ٣٤٠
الخاتمة ٣٦٥
النتائج ٣٦٧
الملاحق ٣٧٥
المراجع..... ٤١٩
الفهرس ٤٣٣